

﴿لَتَنبُذَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾

تَحْذِيرَاتُ الْعُلَمَاءِ الثِّقَاتِ مِنَ الْمُنْظَاهِرَاتِ

بالأدلة الباهرات ، والنقض على الشبهات الواهيات

نحو خمسين فتوى ، أو كلمة ، علمية
لكبار علماء الأمة ، وغيرهم .

تأليف

مفتي بن حسن بن علي بن عبد الرحمن بن أبي الدنوري

سُبْحَانَكَ يَا مَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ۚ

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تَحْذِيرَاتُ الْعُلَمَاءِ الثِّقَاتِ
مِنَ الْمُنْظَاهِرَاتِ
بِالْأُورْدَةِ الْبَاهِرَاتِ ، وَالنَّفْضِ عَلَى الشَّهَادَةِ الْوَاضِحَاتِ

البريد الإلكتروني: DarAlimamMuslim@Gmail.com

﴿لَتَبَيَّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ :

تَحْذِيرَاتُ الْعُلَمَاءِ الثِّقَاتِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ بِأُورَلِ الْبَاهِرَاتِ ، وَالنَّقْضِ عَلَى السَّبْهَاتِ الْوَاضِعَاتِ

نحو خمسين فتوى - أو كلمة - علمية
لكبار علماء الأمة - وغيرهم -

تأليف

عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّبْطَبِيِّ الدُّرَيْ

كَانَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

قال عالمٌ مُعَانٍ:

لَهْفِي عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ أَشْيَاعِهِ لَهْفِي عَلَى الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ
لَهْفِي عَلَيْهِ نَكَّرْتُ أَعْلَامُهُ إِلَّا عَلَى الْخَرِيتِ فِي ذَا الشَّانِ
لَهْفِي عَلَيْهِ أَصْبَحَتْ أَنْوَارُهُ مَحْجُوبَةً عَنْ سَالِكِ حَيْرَانِ
لَهْفِي عَلَيْهِ أَصْبَحَتْ أَنْصَارُهُ فِي قَلْبَةٍ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ
لَهْفِي عَلَيْهِ أَهْلُهُ فِي غُرْبَةٍ أَضْحَوْا وَهُمْ فِي الْأَهْلِ وَالْأَوْطَانِ
لَهْفِي عَلَيْهِمْ أَصْبَحُوا فِي ضَيْعَةٍ أَنْوَارُهُمْ تَخْفَى عَلَى الْعُمِيَانِ
لَهْفِي عَلَيْهِمْ كَمْ لَنَا قَدْ أَخْلَصُوا فِي النَّصْحِ لَوْ كَانَتْ لَنَا أُذُنَانِ
لَهْفِي عَلَى مَنْ يَجْلِبُونَ عَلَيْهِمْوُ بِالْنُّصْحِ كُلُّ أَدَى وَكُلُّ هَوَانِ



رَفَعُوْهُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تحذير ونداء...

لِمَن تَسَاهَلُوا بِخَطَرِ الدِّمَاءِ...

مِنَ الْمُتَظَاهِرِينَ - أَوْ قَامِعِيهِمْ - عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ -:

رَوَى ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٤/ ١٦٩)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الإشراف على منازل الأشراف» (٧)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٣١/ ١٨٦)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «تَحْرِيمِ الْقَتْلِ وَتَعْظِيمِهِ» (٨٥) - بِسَنَدٍ حَسَنٍ - أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ - الْخَلِيفَةَ الْأُمَوِيَّ - قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : هَلُمَّ أَبَايَعُكَ؛ لِأَنَّكَ سَيِّدُ الْعَرَبِ وَابْنُ سَيِّدِهَا.

فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِأَهْلِ الْمَشْرِقِ؟!

قَالَ: نُقَاتِلُهُمْ.

قَالَ: وَاللَّهِ؛ مَا يَسِّرُنِي أَنَّ الْعَرَبَ دَانَتْ لِي سَبْعِينَ عَامًا وَأَنَّهُ قُتِلَ فِي سَبِيلِي^(١) رَجُلٌ وَاحِدٌ!

وَرَوَى ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٣١/ ١٨٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ

٨ ——— حَدِيثُ الْعُلَمَاءِ (الْمُتَّقَاتِ) مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

الأولياء» (٢٩٣/١)، والبغوي في «مُعْجَم الصحابة» (١٤٤٦) عن الحسن، قال: لَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْفِتْنَةِ، أَتَوْا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَقَالُوا: أَنْتَ سَيِّدُ النَّاسِ وَابْنُ سَيِّدِهِمْ، وَالنَّاسُ بِكَ رَاضُونَ، اخْرُجْ تُبَايِعُكَ.

فقال: لا والله؛ لا يُهْرَاقُ فِي مُحْجَمَةٍ مِنْ دَمٍ، وَلَا فِي سَبْيٍ - ما كان في الروح -.

قال: ثُمَّ أَتَيْ، فَخُوفٌ، فَقِيلَ لَهُ: لَتَخْرُجَنَّ أَوْ لَتُقْتَلََنَّ عَلَى فِرَاشِكَ؟!

فقال مِثْلَ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ.

قال الحسن: فوالله! ما اسْتَقَلُّوا مِنْهُ شَيْئاً حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ - تعالى -.

... فهل مِنْ مُعْتَبِرٍ - أَيُّهَا الْعُقَلَاءُ -؟!



مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
 وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا.

مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَّوْهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ

وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَسْبَدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ
 الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وبعد:

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في «مجموع الفتاوى»
(١٢٦/٢٨):

«أَتْنَى اللهُ عَلَى الصَّالِحِ وَالْمُصْلِحِينَ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَذَمَّ
الْمُفْسِدِينَ - فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ -؛ فَحَيْثُ كَانَتْ مَفْسَدَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَعْظَمَ مِنْ
مُصْلَحَتِهِ: لَمْ تَكُنْ بِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ - وَإِنْ كَانَ قَدْ تَرِكَ وَاجِبٌ، وَفَعَلَ مُحَرَّمٌ -؛ إِذْ
الْمُؤْمِنُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ فِي عِبَادِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَذَا هُمْ...».

وقال - رَحِمَهُ اللهُ -^(١):

«الشريعة جامعة لكل ولاية وعمل فيه صلاح الدين والدنيا.

والشريعة إنما هي كتابُ الله، وسُنَّةُ رسوله، وما كان عليه سَلَفُ الْأُمَّةِ؛ فِي
العقائد، والأحوال، والعبادات، والأعمال، والسياسات، والأحكام،
والولايات، والعطيات».

وكنْتُ قد قُلْتُ فِي كِتَابِي «الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ الْهَادِيَّةُ وَمَوْقِفُهَا مِنَ الْفِتَنِ الْعَصْرِيَّةِ
الْجَارِيَةِ...»^(٢) (ص ٣٥-٣٧) - توكيداً لهذا المعنى - واقعياً؛ علمياً، وعملياً،
ودعواً -:

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/٣٠٨).

(٢) وقد شَغَبَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ بَعْضُ بَلَدِيِّينَا مِنْ ذَوِي النَّفْسِ الْخَارِجِيِّ فِي وُرَيْقَاتٍ فَارِغَةٍ (!)،
نَقَضَهُ فِيهَا بَعْضُ إِخْوَانِنَا - جَزَاهُمُ اللهُ خَيْرًا - فِي كِتَابٍ اسْمُهُ «بَلْ حَكْمَةٌ بِالْيَةِ...» - وَهُوَ مَطْبُوعٌ -.

« نحن مَعَ كُلِّ إِصْلَاحٍ ^(١) رَشِيدٍ بَنَاءٌ ... »

نحن مَعَ الْحُرِّيَّاتِ الْمُنْضَبِطَةِ - وَفَقَ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ - فِي سَبِيلِ مَصْلَحَةِ الْأُمَّةِ - .

نحن مَعَ إِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ...

نحن مَعَ النِّصِيحَةِ الصَّادِقَةِ، وَالنَّقْدِ الْوَاقِعِ الصَّحِيحِ .

و- كَذَلِكَ - :

نحن ضِدَّ الْفُسَادِ، وَالْإِفْسَادِ، وَالْفَاسِدِينَ ...

نحن ضِدَّ الْإِسْتِثَارِ الْبَاطِلِ؛ الْمُفْسَدِ لِلدِّينِ وَالْدُّنْيَا ...

نحن ضِدَّ الظُّلْمِ، وَضِدَّ الْمُمَارَسِينَ لَهُ، الْمُتَلَبِّسِينَ بِهِ ...

نحن ضِدَّ الْقَهْرِ ...

ضِدَّ الْكِبْتِ ...

ضِدَّ التَّسْلُطِ ...

ولكنَّا - فِي الْوَقْتِ - نَفْسِهِ - : لَا نَرَى سَبِيلًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا - قَوِيًّا - لِتَغْيِيرِ

ذَلِكَ - كُلَّهُ - قُلُّهُ، أَوْ جُلُّهُ - إِلَّا ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ : ﴿الَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ ؛ عَلَى مَعْنَى

قَوْلِ نَبِيِّنَا ﷺ : « فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ » - رَوَاهُ الْبَزَّارُ (٢٩١٤) - ،

وَاسْتِرْشَادًا بِهِدَايَةِ مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿ذَلِكَ يَأْتِ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيَّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى

قَوْمٍ حَتَّى يُغَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ ، وَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ :

(١) وَمِنْ أَجْلِ هَذَا - بِجَمِيعِ ضُنُوفِهِ وَأَبْوَابِهِ - نَدْعُو إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا

أَسْتَطِيعُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ .

□ معنى (التغيير) الشرعي:

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السَّعْدِي - رَحِمَهُ اللهُ - في تفسيره «تيسير الكريم الرحمن» (ص ٤١٤) - مُفسِّراً الآيةَ الكريمةَ -:

«إِذَا غَيَّرَ الْعِبَادُ مَا بَأْنَفْسِهِمْ مِنَ الْمَعْصِيَةِ - فَانْتَقِلُوا إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ -: غَيَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الشَّقَاءِ إِلَى الْخَيْرِ، وَالسَّرُورِ، وَالْغَيْبَةِ، وَالرَّحْمَةِ».

وهو القائل - سبحانه -: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّا هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾.

وهذا إخبارٌ من الله - جلَّ وعلا -: «أَنْ مَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ انْتِصَارَ الْعَدُوِّ - وَغَيْرِهَا - إِنَّمَا هُوَ بِذُنُوبِهِمْ» - كما قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في «جامع الرسائل» (٢ / ٣٣٢) -.

.. لا أن نجعل أيَّ بلاءٍ دَهْمَنَا: بسبب غيرنا!!

.. ولا أن كُلَّ مُصِيبَةٍ فينا: نربطها بِحُكَامِنَا!!

أو أن كُلَّ هزيمةٍ - أو انتقاصٍ - هو: من كيدِ أعدائنا!!

.. فما أسهلها (!) مِنْ طَرِيقَةٍ لِلتَّخَلُّصِ مِنْ تَبَعَاتِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْمَسْئُولِيَّاتِ

الْجَسِيَّاتِ!

﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ. وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ﴾..

نَعَمْ؛ لِهَؤُلَاءِ - جَمِيعاً - مِنْ حَاكِمِ ظَالِمٍ، أَوْ عَدُوِّ غَاشِمٍ - مَكْرٌ يَمَكُرُونَهُ، وَبَلَاءٌ يُقَدِّمُونَهُ، وَفَسَادٌ يُورَثُونَهُ - وَلَا شَكَّ - ...

لَكِنَّ السَّبَبَ (الرَّئِيسَ)، وَالْعَامَلَ (الْأَسَاسَ) هُوَ: (نَحْنُ)، وَ(أَنْتُمْ)!

لَا .. (هُمْ)، وَ(أُولَئِكَ)!!

﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ ..

﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ .

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ .

... ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾؟! ...

□ الْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ:

وهذا مما لا ينبغي أن يُجادَلَ فيه - الْبَيِّنَةُ - عُمُومًا وَخُصُوصًا - كَمَا قَالَ الْحَجَّاجُ - وَهُوَ مَنْ هُوَ! -: «اعْلَمُوا أَنَّكُمْ كُلُّمَا أَحْدَثْتُمْ ذَنْبًا أَحْدَثَ اللَّهُ مِنْ سُلْطَانِكُمْ عُقُوبَةً»^(١).

فـ «إِذَا كَانُوا خِيَارًا: سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْخِيَارَ مِنْهُمْ، وَإِنْ كَانُوا أَشْرَارًا: سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْأَشْرَارَ - كَمَا قِيلَ: أَعْمَالُكُمْ عَمَّا لَكُمْ -» - كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٤/٥٩) - .

(١) «العقوبات» (٥٠) للإمام ابن أبي الدنيا.

وَنَسَبَهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الدَّاءِ وَالذَّوَاءِ» (ص ٦٥) لـ «بَعْضِ السَّلَفِ» .

وأورد المؤرخ ابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» (٨ / ١٢٣) - في حوادث سنة (٦٩٨ هـ) - قبل أكثر من سبعة قرون! - أخبار هزيمة السلطان المسلم - في دمشق - على أيدي التتار - بقيادة ملكهم غازان - يومئذ -، ثم قال:

«... وبقي من بقي بدمشق في خدمة وخيرة، لا يدرون ما عاقبة أمرهم:

* فطائفة تغلب عليهم الخوف!

* وطائفة يترجون حقن الدماء!

* وطائفة يترجون أكثر من ذلك - من عدل وحسن سيرة -!

واجتمعوا في يوم الأحد بمشهد علي، واشتوروا^(١) في أمر الخروج إلى ملك التتار غازان، وأخذهم أماناً لأهل البلد^(٢)، فحضر من الفقهاء: قاضي القضاة^(٣) بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، وهو - يومئذ - خطيب جامع أهل دمشق -، والشيخ زين الدين الفارقي، والشيخ تقي الدين ابن تيمية^(٤)، وقاضي قضاة دمشق نجم الدين ابن صصري... و...»^(٥).

رحمهم الله - جميعاً -...

(١) أي: تشاوروا.

(٢) لو حصل مثل هذا - اليوم - أو بعضه! - لسهأه الثائرون والمثورون -: خيانة عظمت!

(٣) إطلاق لقب (قاضي القضاة) - على بشر - لا يجوز؛ ولكن: إذا أضيف إلى بلد - مقيداً -؛ فلا بأس.

(٤) مع الإشارة إلى أن بين شيخ الإسلام - رحمه الله - وبين بعض هؤلاء الشيوخ مناصرة في بعض

مسائل العلم الكبرى!

(٥) وانظر «السلوك» (٢ / ٣٢١) - للمقرئ -.

□ وما أشبه الليلة بالبارحة:

فنحنُ نعيشُ - الآنَ - في مُنتَصَفِ سَنَةِ (٢٠١١ - إفرنجيَّة)، والمُسلمُونَ - في جُلِّ بُلْدَانِهِمْ - يَعِيشُونَ حَالَةَ فَوْضَى عَظِيمَةٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ حُكَّامِهِمْ!

والغَرْبُ يَتَدَخَّلُ فِي كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ (!)، وَكَأَنَّهُ (النَّاطِقُ الرَّسْمِيُّ!) بِاسْمِ الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ (المَقْهُورَةِ!) - وَلَكِنْ: بِحَسَبِ مَصَالِحِهِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَالْإِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ - لَا غَيْرَ!

و... تَدْهَوَّرَتِ أَحْوَالُ عُمُومِ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ^(١) - فَوَا أَسْفَاهُ - وَأَكْثَرُهُمْ ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾^(٢)!!

ومع ذلك:

* فطائفةٌ: تَغْلَبَ عَلَيْهِمُ الْخَوْفُ!

* وطائفةٌ: يَتَرَجَّوْنَ حَقْنَ الدِّمَاءِ!!

* وطائفةٌ: يَتَرَجَّوْنَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - مِنْ عَدْلِ وَحُسْنِ سِيرَةٍ!!!

- كَمَا هُوَ وَصَفُ هَذَا الْمُؤَرِّخِ - رَحِمَهُ اللهُ - لِتِلْكَ الْفَتْرَةِ الزَّمَانِيَّةِ - قَبْلَ قُرُونٍ وَقُرُونٍ - سَوَاءً بِسَوَاءٍ - ...

(١) وفي هذه الكائنة العصريَّة - واللهُ - رَحَدَهُ - المُسْتَعَانُ - أَلَفْتُ كِتَابِي «الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ الْهَادِيَّةُ، وَمَوْقِفُهَا مِنَ الْفَتَنِ الْعَصْرِيَّةِ الْجَارِيَةِ، وَبَيَانُ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَاقِيَةِ» - الْمُشَارَإِلِيهِ قَرِيباً.

(٢) قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوعَةِ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ» (٢٣/٥):
«وَكثِيرًا مَا يَتَوَهَّمُ النَّاسُ أَنَّ الشَّيْءَ يَنْفَعُ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، وَيَكُونُ فِيهِ مَنَفْعَةٌ مَرْجُوحَةٌ بِالْمَضَرَّةِ».

﴿لَيْسَ لَهُمَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾، وَلَا مُفَرِّجٌ إِلَّا اللَّهُ - تعالى -.

ف«اللَّهُمَّ انصُرِ الْحَقَّ، وَأَظْهِرِ الصَّوَابَ، وَأَبْرِمْ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ أَمْرًا رَشَدًا؛ يُعَزِّ فِيهِ وَلِيُّكَ، وَيُذِلُّ فِيهِ عَدُوَّكَ، وَيُعْمَلُ فِيهِ بِطَاعَتِكَ، وَيُنْهَى فِيهِ عَنْ مَعْصِيَتِكَ»^(١).

□ الْفِتْنَةُ؛ مَتَى تُدْرِكُ؛

وقد رَوَى الإمامُ البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣٣١ / ٤)، وابنُ سعدٍ في «الطبقات الكبرى» (١٣٣ / ٧، ١٦٥)، وأبو نُعَيْمٍ في «حلية الأولياء» (٢٤ / ٩)، عن الحسنِ البصريِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّهُ قَالَ:

«الْفِتْنَةُ إِذَا أَقْبَلَتْ عَرَفَهَا كُلُّ عَالِمٍ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ عَرَفَهَا كُلُّ جَاهِلٍ...».

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةٍ في «منهاج السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٣٤٣ / ٤):

«وَالْفِتْنَةُ إِذَا وَقَعَتْ عَجَزَ الْعُقَلَاءَ فِيهَا عَنْ دَفْعِ السُّفَهَاءِ، فَصَارَ الْأَكَابِرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَاجِزِينَ عَنْ إِطْفَاءِ الْفِتْنَةِ، وَكَفَّ أَهْلُهَا.

وهذا شأنُ الْفِتَنِ، كما قال - تعالى -: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وَإِذَا وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ التَّلَوُّثِ بِهَا إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ.

وما بَيْنَ يَدَيْكَ - أَخِي الْقَارِي - : كِتَابٌ عِلْمِيٌّ مِنْهَجِيٌّ؛ فِيهِ نَقُولُ مُبَارَكَةً عَنْ عَدَدٍ مِنَ الْمَشَايخِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ - الثَّقَاتِ - فِي حُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ^(٢) - وما إِلَيْهَا مِنْ

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢٢٩ / ٨) - للسُّبْكِيِّ -.

(٢) وفي رسالة «البراهين الواضحات في حُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ» - لبعضِ إخواننا - والمطبوعة =

الإضرابات والاعتصامات -!

... رَأَيْتُ لُزُومَ نَشْرِهِ، وَوُجُوبَ إِذَاعَتِهِ، وَإِطْلَاعِ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ولِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتَشِيُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]...

□ مَن هُم أَهْلُ (الاستنباط) الممدوحون:

وقد قَالَ الإمامُ أَبُو جَعْفَرِ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (١٨١ / ٤) - فِي الْآيَةِ الْأُولَى -:

«الرُّادُّ بِ(الْمُسْتَنْبِطِينَ) - الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ -؛ هُمْ: أَوْلُو الْخَيْرِ وَالْعِلْمِ، الَّذِينَ يُؤْخَذُ عَنْهُمْ أُمُورُ الدِّينِ»^(١).

= بمراجعتي وإشرافي - على اختصارها - : فوائد زوائد عمَّا هُنا.

وكان قد كَتَبَ الْأَخُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَمَيْسِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - رِسَالَةً جَيِّدَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - قَبْلَ سَنَاتٍ -.

وَقَرِيبًا طَبَعَ أَخُونَا الْفَاضِلُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْمَالِكِ رَمْضَانِي - حَفِظَهُ اللَّهُ - رِسَالَةً جَيِّدَةً مُخْتَصَرَةً فِي الْمَسْأَلَةِ - نَفْسِهَا -.

وَبَلَّغَنِي - قَرِيبًا - أَنَّ لِلْأَخِ الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السَّعِيدِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - رَدًّا عَلَى بَعْضِ الْحَزْبِيِّينَ مِمَّنْ أَبَاحَ الْمَنَظَّاهَاتِ - وَهُوَ تَحْتَ الطَّبْعِ -.

... فَجَزَى اللَّهُ الْجَمِيعَ خَيْرًا.

(١) وَلَيْسَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِهِمْ! أَوِ الْمُتَسَوِّرِينَ جُدْرَهُمْ!!

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبس الجهمية» (٨ / ٢١٩):
 «و (الاستنباط منه): لا يكون إلا بعد الإحاطة بمعناه».
 ... وهذا لا يكون إلا للعلماء..

لا لِدَّعي الثقافة (!) والفكر (!!) من الأذعياء!

ولا لِمَن تلبَّسوا بالبلاء! والجهل! والإعياء!!

وما أجمل كلام أستاذنا الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - في كتابه «العلم» (ص ٦٣):

«... ينبغي للإنسان أن يُنزِلَ نفسه منزلتها، وأن لا يُدَنِّسها بالأقذار، وأن يحذَر هذه الأخطاء؛ لأنَّ طالب العلم شَرَفُهُ اللهُ بالعلم، وجَعَلَهُ أُسْوَةً وقُدْوَةً؛ حتَّى إِنَّ اللهَ رَدَّ أُمُورَ النَّاسِ -عند الإشكال- إلى العلماء؛ فقال...» -.. ثُمَّ ذَكَرَ الآيةَ الكريمةَ-.

ولعلَّ ممَّا هو أَيْبُنُ من قولِهِ - هذا - رَحِمَهُ اللهُ -: قول شيخهِ العلامة الشيخ عبد الرحمن السَّعْدِي - رَحِمَهُ اللهُ - في تفسير هذه الآية الكريمة -نفسها- من كتابهِ «تيسير الكريم الرَّحْمَن في تفسير كلام المَنان» (ص ١٥٤)؛ قال:

«هذا تأديبٌ من الله لعبادِهِ عن فعلِهِم هذا - غير اللَّائِقِ -، وأنَّهُ ينبغي هُم إذا جاءَهُم أمرٌ من الأُمُورِ المُهمَّةِ، والمُصالحِ العامَّةِ ممَّا يتعلَّقُ بالأمنِ، وسُرُورِ المُؤمنين، أو بالخوفِ الذي فيه مُصيبةٌ عليهم -أن يتثبتوا، ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردُّوهُ إلى الرَّسولِ^(١)، وإلى أُولي الأمرِ منهم -أهل الرَّأي،

(١) فيما صحَّ من سُنَنِهِ -عليه الصَّلَاة والسَّلَام-، ومنهجِهِ الكريم، الذي فيه (الحكمة والعقل) -معاً- ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

حَقَّقَ بِرَأْيِ الْعُلَمَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ مِنَ الْمُنَاصِحَاتِ - بِالْأُولَى الْبَاهِشَاتِ - ١٩

والعلم، والنصح، والعقل، والرزانة؛ الذين يعرفون الأمور، ويعرفون المصالح وضدها.

فإذا رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطاً للمؤمنين، وسروراً لهم، وتحرزاً من أعدائهم: فعلوا ذلك.

وإن رأوا ما ليس فيه مصلحة - أو فيه مصلحة، ولكن مضرته تزيد على مصلحته: لم يذيعوه، ولهذا قال: ﴿لَعَلَّهِ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾.

أي: يستخرجونه بفكرهم، وآرائهم السديدة، وعُلومهم الرشيدة.

وفي هذا دليل لقاعدة أدبية، وهي: أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور: ينبغي أن يؤول من هو أهل لذلك، ويُجْعَل إلى أهله، ولا يتقدّم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب، وأحرى للسلامة من الخطأ.

وفيه: النهي عن العجلة، والتسرع لنشر الأمور من حين سماعها.

و: الأمر بالتأمل قبل الكلام.

و: النظر فيه؛ هل هو مصلحة؛ فيقدم عليه الإنسان؟ أم لا؟ فيُحجّم عنه؟!

ومنه - أيضاً -: كلام الدكتور ماجد عرسان الكيلاني - وفقه الله - في كتابه «أهداف التربية الإسلامية» (ص ٦٣):

«وحيث تتعقّد المواقف والمشكلات - خاصة تلك التي تتعلق بأمور السلم، أو أمور الحرب والأخطار -، وتحتاج إلى درجات عالية من القدرات العقلية،

والخبرات العميقة، ومناهج التفكير الحكيم؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ يَعِيبُ عَلَى أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَتَلَقَّوْنَهَا بِاللَّفْظِ! والإشاعة! ويُوَجِّهُهُ إِلَى وَجْهِ إِقَامَةِ هَيْئَةٍ مُتَخَصَّصَةٍ يَكُونُ عَمَلُهَا تحليل هذه المواقف والمشكلات، واستنباط أسبابها، والحلّول اللازمة لمواجهتها...».

ثُمَّ أورد الآية الكريمة -نفسها-.

... لا أَنْ يَتَصَدَّرَ هذه المهّمات - مِنَ الْمَلَمَّاتِ - أَهْلُ الصَّحَافَةِ وَالسِّيَاسَاتِ^(١)! ولا أصحاب الأحزاب والتحركات والتنظيمات! ولا ذوو العواطف والحماسات!! ولا حَمَالُو الثَّأْرِ (!) والاندفاعات!!

□ فَهَمْ (الواقع) بضوابط الشرع:

وما هو منظور -اليوم- في أنحاء العالم -عموماً-، وفي -عالمنا العربي والإسلامي- خصوصاً - مِنْ آثَارِ سَيِّئَةٍ، ونتائج مُدْمِرَةٍ، وثمارِ فَجْءٍ -لبعض الأوضاع المُتَغَلِّتاتِ، والسُّلُوكِيَّاتِ الْمُضَيِّعَاتِ- كافٍ لِأَنْ يَتَفَهَّم (العقلاء) -ولا أقول- فقط -: العلماء -هذه المسألة المهمة العظيمة -المُرَادَ بحثُها- بأطرافها، وجوانبها- مِنْ كَافَّةِ الْجِهَاتِ...

وقد قال الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/ ٦٩) -مُبَيِّنًا مَا يَجِبُ بِحَقِّ الْعَالَمِ-:

(١) وهذا لا يمنع -بدايةً!- مِنَ الاستفادَةِ -المنضبطة- مِنْ تَجَارِبِهِمْ، وَآرَائِهِمْ، وَأَفْكَارِهِمْ -فَمَا لَا يُخَالِفُ النَّقْلَ أَوْ الْعَقْلَ-.

«فَهُمُ الْوَاجِبُ فِي الْوَاقِعِ^(١)، وَهُوَ: فَهْمُ حُكْمِ اللَّهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ [رَسُولِهِ ﷺ] فِي هَذَا الْوَاقِعِ، ثُمَّ يُطَبَّقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ فَمَنْ بَدَّلَ جَهْدَهُ، وَاسْتَفْرَغَ وَسْعَهُ فِي ذَلِكَ: لَمْ يَعْدَمْ أَجْرَيْنِ، أَوْ أَجْرًا؛ فَالْعَالِمُ مَنْ يَتَوَصَّلُ بِمَعْرِفَةِ الْوَاقِعِ وَالتَّفَقُّهِ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضًا - قَوْلُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ» (٣ / ١٠٣٦):

«الْحَاكِمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فَقِيهَ النَّفْسِ فِي الْأَمَارَاتِ، وَدَلَائِلِ الْحَالِ - كِفَقْهِهِ فِي كَلِّيَّاتِ الْأَحْكَامِ - ضَيَعَ الْحَقُوقَ:

فَهَا هُنَا فَقَهَا نِ لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ مِنْهُمَا:

* فِقْهُ فِي أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْكُلِّيَّةِ.

* وَفِقْهُ فِي الْوَقَائِعِ وَأَحْوَالِ النَّاسِ؛ يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ، وَالْمُحَقِّقِ وَالْمُبْطَلِ.

(١) بَدَاهَةٌ - أَيْضًا -: أَنَّ الْكَلَامَ - هُنَا - عَنْ (فَقْهِ الْوَاقِعِ) - الشَّرْعِيِّ - الَّذِي يُلْخِصُّ الْمَعْنَى الْحَقَّ لِقَوْلِ عُلَمَاءِ أَصُولِ الْفِقْهِ: (الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرْعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ)؛ وَلَيْسَ (فَقْهُ الْوَاقِعِ!) - السِّيَاسِي -؛ الْمَعْتَمَد - مُجْمَلًا! - عَلَى التَّنْظِيرَاتِ الْخَيَالِيَّةِ! وَالْمَسَالِكِ الْحَزْبِيَّةِ!! وَلِي فِي تَقْدِ (فَقْهِ الْوَاقِعِ!) - السِّيَاسِيِّ غَيْرِ الْمَنْضَبِ! -، وَكَشَفَ حَقِيقَتِهِ - رِسَالَتَانِ؛ أُولَاهُمَا: بِتَأْلِيفِي: «فَقْهُ الْوَاقِعِ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ»، وَالثَّانِيَّةُ: «سُؤَالُ وَجَوَابِ حَوْلَ فَقْهِ الْوَاقِعِ» لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِتَعْلِيقِي -.

وَالسِّيَاسَةِ (هِيَ: الشَّرْعِيَّةُ - أَيْضًا -؛ وَلَيْسَتْ سِيَاسَةُ الْخِدَاعِ وَالتَّزْوِيرِ! وَمِيكَافِيلِي، وَكِتَابُهُ

«الْأَمِير»!!

ثُمَّ يُطَبَّقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، [و] بَيْنَ الْوَاقِعِ وَالْوَاجِبِ، فَيُعْطَى الْوَاقِعَ حُكْمُهُ مِنَ الْوَاجِبِ.

وَمَنْ لَهُ ذَوْقٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَاطَّلَاعٌ عَلَى كِبَالِهَا وَعَدْلٌ وَسَعَةٌ وَمَصْلَحَتِيهَا، وَأَنَّ الْخَلْقَ لَا صَلَاحَ لَهُمْ بِدُونِهَا - الْبَيِّنَةُ -: عَلِمَ أَنَّ السِّيَاسَةَ الْعَادِلَةَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَائِهَا، وَقَرَعُ مِنْ فُرُوعِهَا، وَأَنَّ مَنْ أَحَاطَ عِلْماً بِمَقَاصِدِهَا وَوَضَعَهَا لَمْ يَحْتَاجْ مَعَهَا إِلَى سِيَاسَةٍ غَيْرِهَا - الْبَيِّنَةُ -.

□ (السِّيَاسَةُ) نَوْعَانِ:

فَإِنَّ السِّيَاسَةَ نَوْعَانِ:

سِيَاسَةٌ ظَالِمَةٌ؛ فَالشَّرِيعَةُ تَحْرُمُهَا.

وَسِيَاسَةٌ عَادِلَةٌ تُخْرِجُ الْحَقَّ مِنَ الظَّالِمِ الْفَاجِرِ؛ وَهِيَ مِنَ الشَّرِيعَةِ - عَلِمَهَا مَنْ عَلِمَهَا، وَخَفِيََتْ عَلَى مَنْ خَفِيََتْ عَنْهُ - ^(١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْإِخْتِيَاراتِ الْفَقْهِيَّةِ» (ص ٣١١):

«الْوَاجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي أُمُورِ (الْجِهَادِ) ^(٢) بِرَأْيِ أَهْلِ الدِّينِ الصَّحِيحِ الَّذِينَ لَهُمْ خَبَرَةٌ بِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الدُّنْيَا، دُونَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّذِينَ يَغْلِبُ عَلَيْهِمُ النَّظَرُ فِي (ظَاهِرِ) الدِّينِ؛ فَلَا يُؤْخَذُ بِرَأْيِهِمْ، وَلَا بِرَأْيِ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِينَ لَا خَبَرَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا».

(١) وَنَحْوُهُ فِي «الطَّرِيقِ الْحُكْمِيَّةِ» (٤ / ١) - لَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(٢) وَمَا إِلَيْهِ - قَبْلًا أَوْ بَعْدًا -.

وعليه؛ فَإِنَّ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ كَلَامِ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ قَوْلِهِ:
(مِنَ السِّيَاسَةِ تَرْكُ السِّيَاسَةِ)؛ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ - وَلَا بُدَّ - عَلَى مَا يَجِبُ تَرْكُهُ مِنْ:

سِيَاسَةِ الْخِدَاعِ...

سِيَاسَةِ النِّفَاقِ...

سِيَاسَةِ التَّزْوِيرِ...

سِيَاسَةِ اسْتِغْلَالِ الْمَوَاقِفِ..

سِيَاسَةِ الْإِنْتِهَازِ الْفَاشِلِ...

سِيَاسَةِ امْتِطَاءِ الْجُمَاهِيرِ...

سِيَاسَةِ اللَّعِبِ عَلَى الْحَبْلَيْنِ...

أَمَّا (السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ) الَّتِي أَصَلَ لَهَا عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ - عَلَى مَرِّ الزَّمَانِ -؛
كَأَبِي يَعْلَى، وَالْمَاوَرَدِيِّ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيِّمِ، وَخَلَّافُ، وَالسَّعْدِيُّ
-وغيرهم...- الْقَائِمَةُ عَلَى (رِعَايَةِ شُؤُونِ الْأُمَّةِ) بِمَا يُصْلِحُهَا، وَيَصْلُحُ لَهَا -:
فَدَعَوْنَا قَائِمَةً عَلَيْهَا، هَادِيَةً إِلَيْهَا -بَدَأَ وَانْتَهَاءَ-..

فَلَا رِعَايَةَ لِشُؤُونِ الْأُمَّةِ -عَلَى الْوَجْهِ الْحَقِّ الْمَرْضِيِّ- إِلَّا بِالْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ...

الَّذِي فِيهِ صِلَاحُ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ، بِالطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْقَوَاعِدِ الْمَرْعِيَّةِ...

كُلُّ ذَلِكَ فِي ضَوْءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ -وَعَلَى فَهْمِ السَّلَفِ
الصَّالِحِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-.

□ هذا الكتاب؛ لماذا:

... ولا يَدْفَعُنِي - كما لم يَدْفَعْ مَنْ أَفْتَى قَبْلِي - مَن هُمْ خَيْرٌ مِنِّي - إلى نشر هذه الرسالة المباركة - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - إِلَّا الحرص على الأمة المحمّدية، والدُّول الإسلامية: أَنْ يَبْقَى واقِعُها، وأملُها، ومُستقبلُها - كُلُّه - مُنضِباً بالإيمان والأمان.. بعيداً عن مَصايدِ الشيطان! وفعائلِ الصَّيَّان!!

حَقّاً لِدِمَائِها..

وَحِفَاطاً على أَمْنِها...

وِحِرْصاً على وِحدَتِها..

.. ولا يَغْنِي هذا - أَلْبَتَّةَ - أَنْ نَرْضَى - فَضْلاً عَنْ أَنْ نُؤَيِّدَ - أَيَّ وَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْفَسَادِ! وَأَيَّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْاسْتِثْنَاءِ!! وَأَيَّ طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الظُّلْمِ وَالتَّجَاوُزِ^(١)!!!

ولكننا - بصفتنا مُسلمين، عِبَاداً لِرَبِّ الْعَالَمِينَ - نَنْظُرُ إلى الْأُمُورِ نَظْرَةً شَرِيعَةً أَقْرَبَ إلى التَّكَامُلِ، وأَدْنَى إلى الْحَقِّ وَالْحَقِيقَةِ؛ لَا أَنْ تَكُونَ مَوَاقِفَنَا إِرْضَاءً لِنَزَوَاتٍ! وَلَا إِثَارَةً لثَوْرَاتٍ!!!

ولعلَّ ممَّا يَلْتَقِي هذا التَّأْصِيلَ كَلَامُ الْعَلَامَةِ ابْنِ النَّحَاسِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨١٤هـ) - فِي كِتَابِهِ «تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ» (ص ٤٦) - لِمَا ذَكَرَ (السُّلْطَان) - قَائِلاً:-

(١) وما يجري في بعضِ البلادِ الإسلامية - اليومَ - مِنْ قِتَالٍ وَقَتْلِ بَيْنَ (الْحَاكِمِ)، وَ(شُعْبِهِ) - بِصُورَةٍ شَدِيدَةٍ عَنِيفَةٍ - مِنْ أَسْوَأِ ذَلِكَ، وَأَعْظَمِهِ ظُلْماً وَإِثْماً...

«لَيْسَ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ بِالْقَهْرِ بِالْيَدِ، وَلَا أَنْ يُشْهَرَ عَلَيْهِ سِلَاحًا، أَوْ (يَجْمَعَ عَلَيْهِ أَعْوَانًا)»^(١)؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَحْرِيكَاً لِلْفِتَنِ، وَتَهْيِيجاً لِلشَّرِّ، وَإِذَا هَاباً هَيْبَةَ السُّلْطَانِ مِنْ قُلُوبِ الرَّعِيَّةِ، وَرُبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَجَرُّبِهِمْ عَلَى الْخُرُوجِ عَلَيْهِ، وَتَخْرِيبِ الْبِلَادِ - وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى -».

وَإِذَا الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ فَلَنْ يَضُرَّنِي - بَعْدُ - كَمَا لَمْ يَضُرَّنِي قَبْلُ! - وَلَا غَيْرِي! -
تَشْكِيكَ الْمُشْكِكِينَ - أَوْ الْمُتَشَكِّكِينَ! -، وَلَا اتِّهَامَاتُ الْمُتَّهَمِينَ، وَلَا تَهْوِيلُ
الْمُهَوِّلِينَ!!!

فَإِنَّ مَعِيَ - بِحَمْدِ اللَّهِ - وَحْدَهُ - مَا لَيْسَ مَعَهُمْ!

وَعِنْدِي مَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ!

مَعِيَ الْحُجَّةُ وَالذَّلِيلُ وَالْبُرْهَانُ...

وَعِنْدِي فِتَاوَى أَئِمَّةِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَالْفُضَلَاءِ وَالْأَعْيَانِ..

□ حَوْلُ أَغْلَاطِ (الْحُكَّامِ):

وَأَمَّا الْمَوْقِفُ الشَّرْعِيُّ مِنْ أَغْلَاطِ الْحُكَّامِ، وَأَخْطَاءِ ذَوِي السُّلْطَانِ: فَلَا يَكُونُ
بِالسَّبِّ وَالشَّتْمِ وَالتَّشْهِيرِ!!

وَلَا يَكُونُ بِالْإِنْفِلَاتِ، وَالْعُنْفِ الْمُجْتَمَعِيِّ الْخَطِيرِ!!

(١) وَلَعَلَّ هَذِهِ الْإِشَارَةَ - هُنَا - مِنَ النُّصُوصِ الْمُبْكَّرَةِ - فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ - فِي الْمَنَعِ مِنْ

الْمَظَاهِرَاتِ - سَلْمِيَّهَا وَثَوْرِيَّهَا - وَمَا أَشْبَهَهَا - كَمَا سَيَأْتِي (ص ١٢١-١٢٢) -.

حَرِّمُوا الْعَمَلُ الْإِلْتِقَاتِ مِنْ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

ولا يكون بالتَّكْفِيرِ والتَّفْجِيرِ!!

ولا يكون بالمُظَاهَرَاتِ، والاعتصامات، والإضرابات - ذات الواقع المُرَّ

العسير المرير -!!!

... ﴿إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ ...

ولكنه يكون باتباع السلف الصالح - منهجاً، وعقيدة، وسلوكاً -؛ فقد

كانوا - رضي الله عنهم - أهل الحكمة والهدى والتدبير...

□ هل من (المُظَاهَرَاتِ) ما هو (سلمي):

وها هنا تَبَيُّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا يُسَمَّى (اليوم!): (المُظَاهَرَاتِ السَلْمِيَّةُ!)؛ فأقول:

ما نتيجة هذه المُظَاهَرَاتِ (السَلْمِيَّةُ) - إذا سَلَّمْنَا أَنَّهَا سَتَظَلُّ (!) إلى آخرها

سَلْمِيَّةٌ - فيما إذا كان الحَاكِمُ - أيُّ حَاكِمٍ - لا يرفعُ بالمطالِبِ رَأْساً؟!!

وهل العملُ على شَلِّ حَرَكَةِ الْبِلَادِ واقتصادها يُعَدُّ مِنَ الْأُمُورِ

(السَّلْمِيَّةُ)!!!!؟!

ومتى تنتهي - وعلى ماذا تنتهي! - هذه المُظَاهَرَاتِ (السَّلْمِيَّةُ)؟!

وبعدَ ماذا؟!!

وما فائدتها إذا كان الحَاكِمُ لا يَسْتَجِيبُ لها، أو لبعضِ بواعِثِها؟!

فهل ستكونُ بعدها - مُبَاشَرَةً - (غَيْرَ سَلْمِيَّةٍ)!!؟

.. فَأَيْنَ النَّظَرُ وَالْمُعْتَبَرُ - يَا أَهْلَ الرَّأْيِ وَالْفِكْرِ - !؟

وقد رَوَى الإمام البيهقي في «شُعَبَ الْإِيمَانِ» (٤٩٨ / ٩) عن الإمام أبي عُثْمَانَ - الواعظ الرَّاهِد -، قوله:

«إِنْصَحْ لِلسُّلْطَانِ، وَأَكْثِرْ لَهُ مِنَ الدُّعَاءِ بِالصَّلَاحِ وَالرَّشَادِ - بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالْحُكْمِ -؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا صَلَحُوا صَلَحَ الْعِبَادُ بِصَلَاحِهِمْ.

وإِيَّاكَ أَنْ تَدْعُو عَلَيْهِم بِاللَّعْنَةِ؛ فَيَزِدُوا شَرًّا، وَيَزِدَادَ الْبَلَاءُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنْ: ادْعُ لَهُم بِالتَّوْبَةِ؛ فَيَتُرَكُّوا الشَّرُّ، فَيَرْتَفِعَ الْبَلَاءُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ.

وإِيَّاكَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ، أَوْ تَتَصَنَّعَ لِإِتْيَانِهِمْ، أَوْ تُحِبَّ أَنْ يَأْتُوكَ.

وَاهْرَبْ مِنْهُمْ مَا اسْتَطَعْتَ - مَا دَامُوا مُقِيمِينَ عَلَى الشَّرِّ -؛ فَإِنْ تَابُوا وَتَرَكُوا الشَّرَّ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالْحُكْمِ، وَأَخَذُوا الدُّنْيَا مِنْ وَجْهِهَا؛ فَهُنَاكَ فَاحْذَرِ الْعِزَّ بِهِمْ؛ لَتَكُونَ بَعِيداً مِنْهُمْ، قَرِيباً بِالرَّحْمَةِ لَهُمْ».

□ هذا هو منهجُ النبي ﷺ، وأصحابه:

ورَوَى الإمامُ أحمدُ (١٥٣٣٣)، وابنُ أبي عاصمٍ في «السُّنَّةِ» (١٠٩٨)، وفي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (٨٧٦)، والطَّبْرَانِيُّ في «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٧ / ٣٦٧ - رَقْم ١٠٠٧)، والبيهقيُّ (٦٦٦٠)، عن شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدِ الحَضْرَمِيِّ - وغيره -، قال: جَلَدَ عِيَّاضُ بْنُ عَنَمٍ صَاحِبَ دَارِ^(١) حِينَ قُتِحَتْ، فَأَغْلَظَ لَهُ هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ

القول، حَتَّى غَضِبَ عِيَاضٌ، ثُمَّ مَكَثَ لِيَالِي، فَأَتَاهُ هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ، فَاغْتَدَرَ إِلَيْهِ،
ثُمَّ قَالَ هِشَامٌ لِعِيَاضٍ:

أَلَمْ تَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا، أَشَدَّهُمْ عَذَابًا فِي الدُّنْيَا
لِلنَّاسِ»^(١)؟! فَقَالَ عِيَاضٌ بْنُ غَنَمٍ:

يَا هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ، قَدْ سَمِعْنَا مَا سَمِعْتَ، وَرَأَيْنَا مَا رَأَيْتَ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ، فَلَا يُبْدِ لَهُ عِلَانِيَةً^(٢)، وَلَكِنْ: لِيَأْخُذَ
بِيَدِهِ، فَيَخْلُو بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ: فَذَاكَ، وَإِلَّا: كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ لَهُ».

وإِنَّكَ - يَا هِشَامُ - لَأَنْتَ الْجَرِيءُ؛ إِذْ تَجَرَّئُ عَلَى سُلْطَانِ اللَّهِ، فَهَلَّا خَشِيتَ
أَنْ يَقْتُلَكَ السُّلْطَانُ، فَتَكُونَ قَتِيلَ سُلْطَانِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -^(٣).

.. وهذا ما كَانَ يَحْرِصُ عَلَيْهِ - أئِمَّةُ الْعِلْمِ وَالدِّينِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - اقْتِدَاءً
بِسَلَفِنَا الصَّالِحِ الْمُتَّقِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَجْمَعِينَ -:

(١) رَوَى هَذَا الْجُزْءُ مِنَ الْحَدِيثِ - أَيْضًا - أَحْمَدُ (١٦٨١٩)، وَالحُمَيْدِيُّ (٥٦٢)، وَالطَّيَالِسِيُّ
(١٢٥٣)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٤٩٧١) عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ.
وَأوردَهُ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (١٤٤٢).
(٢) «أَي: نَصِيحَةِ السُّلْطَانِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِي السِّرِّ؛ لَا يَتَنَ الْخَلْقِ».
كَمَا فِي «حَاشِيَةِ الْمُسْنَدِ» (٢٣٨ / ٨) - لِأَبِي الْحَسَنِ السَّنْدِيِّ -.
(٣) وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «ظَلَالِ الْجَنَّةِ» (٥٢١ / ٢).

وَقَدْ حَاوَلَ (الْبَعْضُ!) تَضْعِيفَ هَذَا الْحَدِيثِ - بِبُشَاهَاتٍ وَاهِنَةٍ -؛ تَبَعًا لِأَرَائِهِ السِّيَاسِيَّةِ!!!
(وَلَنْ) يُفْلِحَ!

فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الزُّهْدِ» (٣٧٠) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ عَامِرٍ بْنِ حَزِيمٍ الْجُمَحِيِّ، قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُوصِيكَ - وَعُمَرُ يَوْمَئِذٍ وَالٍ -.

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَجَلٌ؛ فَإِنَّ عِنْدَكَ^(١)!

قَالَ لَهُ سَعِيدٌ: أُوصِيكَ أَنْ تَخْشَى اللَّهَ فِي النَّاسِ، وَلَا تَخْشَى النَّاسَ فِي اللَّهِ.
وَلَا يَخْتَلَفَ قَوْلُكَ وَلَا فِعْلُكَ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْقَوْلِ مَا تَبِعَهُ الْفِعْلُ.
وَلَا تَقْضِ فِي أَمْرِ وَاحِدٍ بِقَضَائَيْنِ يَخْتَلِفُ عَلَيْكَ أَمْرُكَ، وَتُنْزِعُ عَنِ الْحَقِّ.
وَاخْذُ بِالْأَمْرِ ذِي الْحُجَّةِ بِالْحَقِّ: تُفْلِحْ، وَيُعِنَكَ اللَّهُ عَلَى [شَأْنِكَ]، وَيُصْلِحَ رَعِيَّتَكَ عَلَى يَدَيْكَ.

وَأَقِمَّ وَجْهَكَ وَقَضَائِكَ لِمَنْ وَلَّاكَ اللَّهُ أَمْرَهُ مِنْ بَعِيدِ الْمُسْلِمِينَ وَقَرِيبِهِمْ.
وَأَحِبَّ لَهُمْ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ وَأَهْلِ بَيْتِكَ.
وَاحْكِرْ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ وَلِأَهْلِ بَيْتِكَ.
وَخُضِ الْعَمَرَاتِ^(٢) إِلَى الْحَقِّ حَيْثُ عَلِمْتَ.
وَلَا تَتَّقِ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً...

قَالَ عُمَرُ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ - يَا أَبَا سَعِيدٍ -؟!

(١) أَي: عِنْدَكَ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي تَرْجُوهُ لَكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

(٢) أَي: الشَّدَائِدُ.

٣٠ — خَيْرُ نَهْجٍ الْعُلَمَاءُ الْإِتِّقَاتُ مِنَ الْمُطَاهَرَاتِ - بِالْأَوَّلَةِ الْبَاهِثَاتِ -

فَقَالَ سَعِيدٌ: مِثْلَكَ مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ أَحَدًا.
قَالَ عُمَرُ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(١).

□ وهذا - كذلك - نهجُ العلماءِ الربَّانيِّينَ:

لذلك؛ قال الإمامُ الشُّوكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «السَّيْلِ الْجَرَّارِ» (٤ / ٥٥٦):
«يَنْبَغِي لِمَنْ ظَهَرَ لَهُ غَلَطُ الْإِمَامِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ: أَنْ يُنَاصِحَهُ، وَلَا يُظْهِرَ
الشَّنَاعَةَ عَلَيْهِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ.
بَلْ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ يَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيُخْلُو بِهِ، وَيَبْذُلُ لَهُ النَّصِيحَةَ»^(٢)، وَلَا
يُبْذِلُ سُلْطَانَ اللَّهِ^(٣).

و.. أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى الْأَئِمَّةِ - وَإِنْ بَلَغُوا فِي الظُّلْمِ أَيَّ مَبْلَغٍ -؛ مَا
أَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ الْكُفْرُ الْبَوَاحُ^(٤).

(١) وَحُكَاةُ الْيَوْمِ - عَلَى مَا فِيهِمْ! - أَوَّلَى بِهِذِهِ النَّصِيحَةِ مِنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى عَدْلِهِ
وَحُسْنِ سِيرَتِهِ -.

وَإِنَّا لَنَرْجُو أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُمْ مِثْلَ جَوَابِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! -

(٢) هُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ - قَرِيبًا -.

(٣) رَوَى أَحْمَدُ (٢٠٤٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (١٠١٧) عَنْ أَبِي

بَكْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ» - وَصَحَّحَهُ
شَيْخُنَا فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (٢٠٢٩) -.

(٤) انْظُرِ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ الْوَارِدَ فِي ذَلِكَ - وَشَرَحَهُ - مُفَصَّلًا - فِي رِسَالَتِي «كَلِمَةُ سِوَاءٍ فِي

النُّصْرَةِ وَالنَّثَاءِ عَلَى بَيَانِ (هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ)، وَفَتْوَى (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ)». (ص ٢٥ - ٤٤).

والأحاديث الواردة في هذا المعنى متواترة.

ولكن؛ على المأموم أن يُطِيعَ الإمامَ في طاعةِ الله، وَيَعْصِيَهُ في مَعْصِيَةِ الله؛ فَإِنَّهُ: «لا طاعةَ لِمَخْلُوقٍ في مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»^(١).

ثُمَّ:

□ قواعد فقهية ضابطة:

... تأكيداً لهذه المعاني -مجتمعة- فَثَمَّةَ قَوَاعِدُ فقهِيَّة -جَدُّ مُهمَّة- يجبُ مُراعَأتُها في ضَبْطِ هذه الأمور -عموماً-:

١- قاعدة: درء المَفاوِئِدِ مُقَدَّمٌ على جَلْبِ الْمَصَالِحِ؛ فإذا كانت المصلحة لا تَحْصُلُ إِلَّا بارتكابِ مَفسدةٍ راجحة، أو مُساوية؛ فَإِنَّهَا تُتْرَكُ.

٢- وقاعدة: ارتكابُ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ، دَفْعاً لِأكْبَرِهِمَا -إذا كان لا بُدَّ مِنْ أحدهما-.

٣- وقاعدة: تحصيل المصلحة الراجحة، وتَرْكُ المرجوحة عند تَراخُجِهما؛ أي: عند عَدَمِ حُصُولِهما -معاً-^(٢).

واحتَلَّ في تطبيقِ هذه القواعدِ -أو بعضها- سيؤدِّي إلى خَلَلٍ أعظم منه؛ وإلى فسادٍ شرٍّ منه -ولا بُدَّ!

(١) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٧٩)، و(١٨٠) -لشيخنا-.

(٢) انظر ما سيأتي في آخر الكتاب (ص ٢٤٨).

□ آين هؤلاء من فقه (المآلات):

ولعلَّ كلامَ الإمامِ الشاطبيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - فيما نحنُ فيه - في كتابِهِ «المُوافقات» (١٧٧ / ٥): يكشفُ جَوَانِبَ مِنَ الْحَقِيقَةِ الْغَائِبَةِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ (١)؛ فقد قال - رَحِمَهُ اللهُ -:

«النَّظَرُ فِي مَالَاتِ الْأَفْعَالِ مُعْتَبَرٌ مَقْصُودٌ شَرْعاً - كَانَتْ الْأَفْعَالُ مُوَافِقَةً أَوْ مُخَالَفَةً؛ - وَذَلِكَ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَحْكُمُ عَلَى فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ - بِالْإِقْدَامِ أَوْ بِالْإِحْجَامِ - إِلَّا بَعْدَ نَظَرِهِ إِلَى مَا يؤولُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ».

ومعرفةُ أصولِ التَّعَامُلِ الشَّرْعِيَّةِ - بِقَوَاعِدِهَا الْمُرْعِيَّةِ - بَيْنَ الْحَاكِمِ وَالْمُحْكُومِ: «يُذَلُّ عَلَى كَمَالِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ، وَتَمَامِ نُصُوجِهَا فِي السِّيَاسَةِ - وَغَيْرِهَا -؛ لِأَنَّهُ مَتَى حَصَلَ مُنَابَذَةُ لِلْحَاكِمِ؛ لَا بُدَّ أَنْ يَنْجُمَ عَنْ ذَلِكَ: الْقَتْلُ، وَخَلْلٌ فِي الْأَمْنِ، وَعَدْمُ الْإِسْتِقْرَارِ، فَيَذْهَبُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْأُلُوفُ مِنَ الْأَنْفُسِ - كَمَا قِيلَ: (مَلِكٌ ظَلَمَ غَشُومٌ، خَيْرٌ مِنْ فِتْنَةٍ تَدُومُ) (١) -».

وهذا شيءٌ يشهدُ له التاريخُ والواقعُ (٢).

وَرَجَمَ اللهُ مَنْ قَالَ:

لولا (الإمارة) لم تأمن لنا سُبُلٌ وكان أضعفنا نهياً لأقوانا (٣)

(١) «تاريخ دمشق» (١٤٨ / ٤٦)، و«روضة العقلاء» (ص ٢٧٠) - لابن حبان -.

(٢) «الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ» (٢٤١ / ١٦).

(٣) «غذاء الألباب» (٢٣١ / ١) - للسَّفَّارِينِي -.

□ مِنْ أَغْلَاطِ النَّاسِ فِي بَابِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ:

وبابُ الأمرِ والنَّهي - عُمومًا - سواءٌ في التَّنْظِيرِ! أو التَّطْبِيقِ!! - يغلطُ فيه كثيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ وقد نَبَّهَ على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -، فقال في «مجموع الفتاوى» (١٢٧/٢٨):

«وَهُنَا يغلطُ فَرِيقَانِ مِنَ النَّاسِ:

* فَرِيقٌ: يَتْرُكُ مَا يَجِبُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ تَأْوِيلًا لِهَذِهِ الْآيَةِ^(١)؛ كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيق - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فِي خُطْبَتِهِ: إِنَّكُمْ تَقْرَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾! وَإِنَّكُمْ تَضَعُونَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا! وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ؛ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»^(٢).

* وَالْفَرِيقُ الثَّانِي: مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْمَرَ وَيَنْهَى - إِمَّا بِلِسَانِهِ وَإِمَّا بِيَدِهِ مُطْلَقًا -؛ مِنْ غَيْرِ فِقْهِ وَحِلْمٍ وَصَبْرِ، وَنَظَرٍ فِيمَا يَصْلُحُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا لَا يَصْلُحُ! وَمَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ، وَمَا لَا يُقَدَّرُ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ: سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: «بَلِ اثْمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ؛ حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا،

(١) وَهِيَ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي النَّصِّ الْآتِي - نَفْسِهِ - نَفْسُهَا -.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٣٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٠٠٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٦٨)، وَعَبْدُ

ابْنِ حُمَيْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (١٢٨) - وَغَيْرُهُمْ -.

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي «الصَّحِيحَةِ» (١٥٦٤).

٣٤ ——— حَزَنَ بِلَاسِ الْعَمَلِ الْفَقَارُ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

وَهَوَى مُتَّبِعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، وَرَأْيَتَ أَمْرٍ لَا يَدَانِ
لَكَ بِهِ؛ فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَوَامِّ؛ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكَ أَيَّامَ الصَّبْرِ؛
الصَّبْرُ فِيهِنَّ عَلَى مِثْلِ قَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ كَأَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا
يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ»^(١).

فيأتي بالأمر والنهي معتقداً أنه مُطِيعٌ في ذلك لله ورسوله!! وهو مُعْتَدٍ في
حُدُودِهِ! كما انتصب كثيرٌ من أهل البدع والأهواء؛ كالخوارج والمعتزلة
والرافضة - وغيرهم - مَن غَلَطَ فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك،
وكان فسادُه أعظمَ من صلاحِهِ.

□ كلمةٌ عادلةٌ لعالمٍ خبير:

وقال ابن خلدون في «مُقَدِّمَتِهِ» (ص ٢٠٠) - الشهيرة - بما يوضحُ كلامَ
شيخ الإسلام -:

«... فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَحَلِّينَ لِلْعِبَادَةِ وَسُلُوكِ طُرُقِ الدِّينِ يَذْهَبُونَ إِلَى الْقِيَامِ
عَلَى أَهْلِ الْجَوْرِ مِنَ الْأُمَرَاءِ، دَاعِينَ إِلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ
- رَجَاءً فِي الثَّوَابِ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ -؛ فَيَكْثُرُ أَتْبَاعُهُمْ، وَالْمُتَثَلِّثُونَ^(٢) مِنَ الْغَوَاةِ

(١) رواه ابنُ ماجه (٤٠١٤)، وأبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨)، والبُخاري في
«خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادَةِ» (ص ٦٣)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البدع والنهي عنها» (٢١٨)، وابنُ جَبَّانٍ (٣٨٥).
وضَعَفَهُ شَيْخُنَا فِي «السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ» (١٠٢٥)؛ إِلَّا (فَقْرَةَ الصَّبْرِ)؛ فَهِيَ ثَابِتَةٌ.

(٢) الْمُتَرَدِّدُونَ!

والدَّهْمَاءِ، وَيُعَرِّضُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي ذَلِكَ لِلْمَهَالِكِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَهْلِكُونَ فِي هَذَا السَّبِيلِ مَأْزُورِينَ غَيْرَ مَأْجُورِينَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَكْتُبْ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِهِ حَيْثُ تَكُونُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ^(١)..».

وتمثيلاً لهذا التأصيل - واقعياً! - أقول:

□ الحزبيون العاطفيون، و(عنترياتهم):

* فِي مَقَالٍ نَشَرْتُهُ بَعْضُ الصُّحُفِ الْحَرَكِيَّةِ (١) - الْحَزْبِيَّةِ - الْمُتَنَسِّبَةِ إِلَى الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - الْجَائِرَةِ عَنِ (السَّبِيلِ!) - بتاريخ: (٣١ / ١ / ٢٠١١ م) -، تَحْتَ عُنْوَانٍ: (فَتَاوَى الْمُطَاهَرَاتِ .. الْفِتْنَةُ فِي السُّكُوتِ، وَلَيْسَتْ فِي الْخُرُوجِ!!) قَالَ مُسَوِّدُهُ - هَدَاهُ اللَّهُ - تَعَالَى -:

«لَا يَزَالُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الدِّينِ يُصِرُّونَ (!) عَلَى فَتْحِ الْبَابِ وَإِسْعَاءِ أَمَامِ قِطَاعَاتٍ مِنَ الْجَمَاهِيرِ (!)؛ لِكَيْ يَتَجَاوَزُوا الدِّينَ وَتَعَالِيَمَهُ فِي تَحَرُّكَاتِهِمْ! أَوْ يَنْظُرُوا إِلَى الدِّينِ وَكَأَنَّهُ عَائِقٌ (!) أَمَامَهُمْ فِي تَحْقِيقِ حُرِّيَّتِهِمْ وَكَرَامَتِهِمْ وَاسْتِقْلَالِهِمْ (!)، أَوْ أَنَّ الدِّينَ حَلِيفٌ لِلظُّلْمِ وَالْقَهْرِ (!)، مِنْ خِلَالِ مَا يَقَعْدُونَهُ بَيْنَ الْإِفْتَاءِ وَبَيْنِ الْفُسَادِ (!) وَالْإِسْتِبْدَادِ وَالظُّلْمِ (!)، وَكَأَنَّ الدِّينَ مَا جَاءَ إِلَّا لِيَذَلَّ أَفْرَاداً وَجَمَاعَاتٍ (!) إِلَى أَفْرَادٍ وَجَمَاعَاتٍ أُخْرَى (!!)

وَرِغْمَ أَنَّ بَعْضاً مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُفْتِينَ (!) يُعْلِنُونَ أَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ عِلَاقَةٌ

(١) إِضَافَةٌ إِلَى (الضَوَابِطِ) الْآخَرَى - الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ - وَبِخَاصَّةٍ فِي مَوْضِعِ:

(مَنْ الْمُؤَهَّلُ لِلْإِفْتَاءِ بِذَلِكَ) - أَوَّلًا -، ثُمَّ إِدْرَاكِ (النتائج المترتبة عليه) - ثانياً -.

بالسياسة من قريب أو بعيد (!)؛ إلا أنهم يشتبكون (!) مع الحدث السياسي بفتاوى ومواقف نسيء إلى الدين وتعاليمه (!) أكثر من الإحسان إليه، إذ يأتي اشتباكهم مع السياسي في إطار ما تبتغيه السلطة (!)، أو ما ترغب أن تسمعه (!) حتى وإن جاء ضد ما تريد الشعوب وضد أشواقها (!) إلى العدل والحرية والكرامة...»!!!!

... ثم:

* في اليوم التالي - تماماً - (١ / ٢ / ٢٠١١ م) - جاز (القوم) عن (السبيل!) - أكثر وأكثر! -؛ فسود آخر - منهم! - أو ممن يؤيدهم! - مقالاً آخر، بعنوان: (لا تخونوا الأمة باسم الدين!)!!!
فكان مما (قائه!) قوله:

«أصبحتُ على مكالمة من جماعة مصرية تتساءل عن مناقشات حامية يثيرها البعض باسم أنه لا يجوز للمشايخ والدعاة (!) أن يكونوا أتباعاً للغوغاء، ويتظاهرون معهم (!)، ويؤلبون على الحكم (!!).

صدمني (!) الموقف؛ لأنه - أثناء الحديث - تبين أن هناك من يستعمل الدين في تخذيل الأمة (!) عن المضي في ثورة تحريرها (!) ممن استعبدوها، ونهبها وأذلها...!!!!!!

* ... ثم في اليوم الثالث (!) - (٢ / ٢ / ٢٠١١ م)، نقلوا (!) - هم أنفسهم! - عن (د. سلمان العودة!) قوله - تشويراً، وتهيجاً!! -: (حراك (!)

الشَّعْبُ الْمِصْرِي أَبْلَغُ (١) مِنْ كُلِّ الْخُطْبِ وَالْمَقَالَاتِ !! (١) !!

* ... وفي اليومِ الرَّابِعِ - فوراً! - (٣ / ٢ / ٢٠١١م) نَقَلُوا (١) عَنْ (عُلَمَاءِ

شريعة!!) - حَزْبِهِمْ! - قَوْلَهُمْ - تَهْيِيجاً وَتَثْوِيراً -: (ثورة شباب مصر على الطُّغَاةِ

مَشْرُوعَةٌ (١) وَمَأْجُورَةٌ!! (١) !!

* وقد يَكُونُ الْأَعْجَبُ (١) مِنْ كُلِّ هَذَا، وَذَاكَ، وَذِيَّكَ (١) - في اليومِ

الرَّابِعِ (١) - نَفْسِهِ! -: فَتَوَى د. الْقُرْضَاوِي - هِدَاةُ اللَّهِ - (يُوجِبُ) الْخُرُوجَ فِي

الْمُظَاهَرَاتِ!! - مع التَّشْدِيدِ عَلَى مُخَالَفِهِ فِي ذَلِكَ بِأَبْلَغِ الْعِبَارَاتِ وَالْأَلْفَاظِ!!!

نَعَمْ؛ وَجُوبٌ؟!!!

هكذا - إِذَنْ! -

وَلَا أُدْرِي (١) مَا الْفَرْقُ - مِنْ حَيْثُ الْمَالُ - بَيْنَ مَا قَالَهُ هَذَا الرَّجُلُ - هُنَا -

(١)، وَبَيْنَ مَا قَالَهُ فِي «رِسَالَتِهِ الْمَوْجَّهَةِ إِلَى أَبْنَاءِ الشَّيْشَانِ» - وَهِيَ مُتَدَاوِلَةٌ مَنْشُورَةٌ

مَشْهُورَةٌ - وَذَلِكَ بَعْدَ إِنْكَارِهِ عَلَيْهِمْ فَعَائِلُهُمْ -:

«... غَيْرَ مُبَالِغِينَ بِمَا يُوجِبُهُ فَقَهُ الْمَوَازِنَاتِ وَفِقَهُ الْأُولَوِّيَّاتِ وَفِقَهُ الْمَالَاتِ، مِنْ

رِعَايَةِ اعْتِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ قَبْلَ الْإِقْدَامِ عَلَى عَمَلِهِمْ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ حَرَّمَ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ

إِذَا أَدَّى إِلَى مُنْكَرٍ أَكْبَرَ مِنْهُ، وَلَمْ يَشْرَعْ إِزَالَةَ الضَّرَرِ بِضَرَرٍ مِثْلِهِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ

يَكُونَ بِضَرَرٍ أَكْبَرَ مِنْهُ...»!!!

وَقَدْ صَدَّقَ (١) - هِدَاةُ اللَّهِ - فِي آخِرِ كَلَامِهِ - ثَمَّةً - لَمَّا قَالَ:

«فالإخلاصُ وَحْدَهُ لَا يَكْفِي، مَا لَمْ يُسَنِّدْهُ فِقْهٌ عَمِيقٌ لَشَرِيعَةِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ،
وَلَا وَقَعَ صَاحِبُهُ فِيهَا وَقَعَ فِيهِ الْخَوَارِجُ - مِنْ قَبْلُ -»!!

وهو ما نَعَكْسُهُ عَلَيْهِ (١) - هَاهُنَا - سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ!!

... وَلَا يَحْتَاجُ الْأَمْرُ إِلَى كَثِيرٍ انْتِبَاهٍ، أَوْ كَبِيرٍ ذِكَاٍ فِي إِدْرَاكِ مَنْبَعِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ
- جَمِيعِهَا -، وَمَصْدَرِهَا:

..... إِنَّهُ الْإِنْشَاءُ الْعَاطِفِيُّ الْمَحْضُ! وَالْكَلَامُ السِّيَاسِيُّ الصَّرْفُ!!

دُونَ أَيِّ دَلِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ أَيِّ حُجَّةٍ؛ فَهَلْ هَذَا الْعِلْمُ؟!!

* وَفِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ (١) كَتَبَ (د. أَحْمَدُ نَوْفَل!) - مُؤَيِّدًا، وَمُحَرِّضًا! - وَفِي
نَفْسِ الصَّحِيفَةِ! - بِعُنْوَانٍ: (ثَوْرَةٌ مُبَارَكَةٌ..!!)

وَاصِفًا (ثَوْرَةً مِصْرَ) - بَيْنَ كَلَامٍ طَوِيلٍ عَرِيضٍ! - بِ: (أُمُّ الثَّوَرَاتِ!)، وَ:
(أَهَمُّ الثَّوَرَاتِ!)!!

* وَفِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ (١) - أَيْضًا - نَفْسِهِ! - وَفِي سَابِقَةٍ (١) عَجَبِيَّةٌ -:
خَطَبَ (١) (آيَةُ اللَّهِ عَلَيَّ خَامِتِي) - بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْحُرَّةِ (١) - وَلَعَلَّهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ! -
مُبَارِكًا! وَمُؤَيِّدًا! وَمُحَرِّضًا!!! قَائِلًا - وَبِصَلَفٍ مُدْهِشٍ! -: (إِنَّ هَذَا مُسْتَوْحَى
مِنَ الثَّوْرَةِ الْإِيرَانِيَّةِ) (١)!!!

(١) وَتَعْبِيرٍ (أَحْمَدِي نَجَاد!) - بِاللَّفْظِ! -: (مِنْ نَسْلِ الثَّوْرَةِ الْإِيرَانِيَّةِ)!!

□ ﴿أَتَوَاصِرُ بِهِ...﴾:

قلتُ:

كذا قالوا - أجمعين - !!

فهل نقولُ: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ - وعُقُوبُهُمْ، وتَوَجُّهَاتُهُمْ - !!؟

(وَكُلُّهُ) كَلَامٌ صُحْفِيٌّ خَفِيفٌ! لَا يَسْتَحِقُّ رَدًّا! وَلَا يَحْتَاجُ نَقْدًا!!! فهو

- جُمْلَةٌ - لَا وَزْنَ لَهُ! وَلَا حُجَّةَ تَدْعُمُهُ!!!

لَيْسَ فِيهِ أَثَارَةٌ مِنْ عِلْمٍ! أَوْ شَبْهَةٌ مِنْ دَلِيلٍ! إِلَّا مُحَاطَبَةُ الْعَوَاطِفِ! وَمُدَاعِبَةُ

الْحِمَاسَاتِ!!!

وما هكذا تُورَدُ الْإِبِلُ - يَا قَوْمَ -!

فَأَفِيقُوا مِنَ النَّوْمِ!!

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللهُ - أيضاً - في «منهاجِ السُّنَّةِ النُّبَوِيَّةِ»

(٢٩٥ / ٤) - بعدَ كَلَامِهِ عَنِ الْفِتْنَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ -،

وَمَا حَصَلَ فِيهَا مِنْ بَغْيٍ وَبَلَاءٍ -، قال:

«وَفِي الْجُمْلَةِ؛ فَالْبَحْثُ فِي هَذِهِ الدَّقَائِقِ مِنْ وَظِيفَةِ خَوَاصِّ أَهْلِ الْعِلْمِ».

□ نَعَمْ؛ إِنَّهَا الْفِتْنَةُ:

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٥٤ / ٩) - مُعَلَّقاً^(١) -:

(١) أَسَنَدُهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الصَّغِيرِ» (٦)، وَمِنْ طَرِيقِهِ - بِالسَّنَدِ - الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي

«تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٢٨٢ / ٥).

٤٠ ————— حَدِيثُ بَنِي الْعَجَمَاءِ فِي الثَّقَاتِ مِنَ الظَّاهِرَاتِ - بِالْأُدُلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

«وقال ابنُ عُيَيْنَةَ - عن خَلْفِ بْنِ حَوْشِبٍ -: كانوا يستحبُّون أنْ يتمثلوا بهذه الأبياتِ عندَ الفِتَنِ^(١)؛ قالَ امرؤُ القَيْسِ^(٢):

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فِتْيَةً نَسَعَى بِزِيَّتِهَا لِكُلِّ جَهْلٍ
حَتَّى إِذَا اشْتَعَلَتْ وَشَبَّ ضَرَائِمُهَا وَلَّتْ عَجُوزًا غَيْرَ ذَاتِ حَلِيلٍ
شَمَطَاءُ يُنْكَرُ لَوْنُهَا وَتَغَيَّرَتْ مَكْرُوهَةً لِلشَّمِّ وَالتَّقْيِيلِ».

وما أعظمَ وأَجَلَ توجيهاَتِ علَمائِنا الرِّبَّانِيِّينَ، وأئمَّتنا المُجتهدِينَ في مِثْلِ هذه المَحَنِ، وأشباهِ هذه الفِتَنِ:

فَفِي «طَبَقَاتِ ابْنِ أَبِي يَعْلَى» (١ / ١٤٤)، و«السُّنَّةُ» (٩٠) - لِلْخَلَّالِ - في ترجمةِ حَنْبَلِ بْنِ إِسْحَاقَ - وهو ابنُ عمِّ الإمامِ أَحْمَدَ -:

«قال حنبل: اجتمعَ فقهاءُ بَغْدَادَ إلى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ في ولايةِ الواثق، وشاورُوهُ في تَرْكِ الرِّضَا بِأَمْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ، فَقَالَ هُمْ: عَلَيْكُمْ بِالنُّكْرَةِ في قُلُوبِكُمْ، وَلَا تَخْلَعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، وَلَا تَشْقُوا عَصَا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَسْفِكُوا دِمَاءَكُمْ وَدِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ ... فَأَمَرَ بِالصَّبْرِ».

وفي «السُّنَّةُ» لِلْخَلَّالِ (٨٩): «سَأَلَهُ أَبُو الْحَارِثِ^(٣) في أَمْرِ كَانَ حَدَثَ فِي

(١) وَلَا أُدْرِى مَا (الْفِتْن) عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ هَذَا التَّقْيِيلُ الْجَارِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ - حَتَّى لَوْ طَعَا أَحَدُ فَرِيقَيْهِمْ عَلَى الْآخَرِ - وَيَغَا!! -

(٢) نَسَبَهُ السُّهَيْلِيُّ فِي «الرَّوَضِ الْأَثْفِ» (٣ / ١١٠) لـ (عَمْرُو بْنِ مَعْدِي كَرِبَ).

(٣) هُوَ «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؛ أَكْثَرَ رَوَايَةِ الْمَسَائِلِ عَنْهُ». «تَارِيخُ

بَغْدَاد، وَهُمْ قَوْمٌ بِالْخُرُوجِ، قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الْخُرُوجِ مَعَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ؟!

فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَجَعَلَ يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! الدِّمَاءُ الدِّمَاءُ! لَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَا أَمُرُّ بِهِ؛ الصَّبْرُ عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْفِتْنَةِ يُسْفِكُ فِيهَا الدِّمَاءُ، وَيُسْتَبَاحُ فِيهَا الْأَمْوَالُ، وَيُنْتَهَكُ فِيهَا الْمَحَارِمُ؛ أَمَا عَلِمْتَ مَا كَانَ النَّاسُ فِيهِ - يَعْنِي أَيَّامَ الْفِتْنَةِ -.

قُلْتُ: وَالنَّاسُ - الْيَوْمَ - أَلَيْسَ هُمْ فِي فِتْنَةٍ - يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -؟!

قَالَ: وَإِنْ كَانَ؛ فَإِنَّمَا هِيَ فِتْنَةٌ خَاصَّةٌ، فَإِذَا وَقَعَ السَّيْفُ^(١) عَمَّتِ الْفِتْنَةُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ!

الصَّبْرُ عَلَى هَذَا وَيَسْلَمُ لَكَ دِينُكَ خَيْرٌ لَكَ.

وَرَأَيْتُهُ يُنَكِّرُ الْخُرُوجَ عَلَى الْأَثَمَةِ، وَقَالَ:

الدِّمَاءُ! لَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَا أَمُرُّ بِهِ.

□ الصَّبْرُ .. الصَّبْرُ:

وَفِي كِتَابِ «الشَّرِيعَةِ» (ص ٣٨) لِلْإِمَامِ الْأَجَرِيِّ -: عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: «سَمِعْتُ الْحَسَنَ - أَيَّامَ يَزِيدَ بْنِ الْمُهَلَّبِ - وَقَدْ أَتَاهُ رَهْطٌ؛ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَلْزَمُوا

(١) هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا وُصِفَ - أَوَّلًا - بِ«هُمْ قَوْمٌ بِالْخُرُوجِ» لَمْ يَكُنْ بِالسَّيْفِ؛ فَتَأَمَّلْ عُمُومَ

النَّهْيِ عَنْ أَصْنَافِ (الْخُرُوجِ) - جَمِيعًا -؛ سِوَاةٍ مِنْهَا مَا كَانَ بِالسَّيْفِ، أَوْ دُونَهُ - وَهُوَ مَا كَانَ (سَلْمِيًّا)

- كَمَا يُقَالُ الْيَوْمَ -!

يُوتِيهِمْ، وَيُغْلِقُوا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَهُمْ، ثُمَّ قَالَ:

والله؛ لو أَنَّ النَّاسَ إِذَا ابْتُلُوا مِنْ قِبَلِ سُلْطَانِهِمْ صَبَرُوا؛ مَا لَبِثُوا أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- ذَلِكَ عَنْهُمْ-؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَفْزَعُونَ إِلَى السَّيْفِ، فَيُوكِلُونَ إِلَيْهِ، وَوَاللَّهِ؛ مَا جَاؤُوا بِيَوْمٍ خَيْرٍ -قَطُّ-، ثُمَّ تَلَا:

﴿وَتَمَتَّ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾^(١).

وهي -نفسها- مِنْ قَبْلِ -وَصِيَّةِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ:

فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٦٨) عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَشَكَّوْنَا^(٢) إِلَيْهِ مَا تَلَقَّى مِنَ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: اصْبِرُوا؛ فَإِنَّهُ «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ» -سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ-.

... هَكَذَا يُقَرِّرُ الْعُلَمَاءُ الرَّبَّانِيُّونَ الْحَقَّ لِلخَلْقِ؛ لَا يَخْشَوْنَ فِي اللَّهِ -تَعَالَى- لَوْمَةً لَائِمَةً...

(١) وهو في «طبقات ابن سعد» -مُخْتَصَرًا- (١٦٤/٧).

(٢) (فائدة): قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «كَشَفِ مُشْكِلِ الصَّحِيحَيْنِ» (٢٩٤/٣):

«إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا وَجْهُ هَذَا وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ الْحَجَّاجِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَبَسَطَ

الْعَدْلَ، وَصَلَحَ الزَّمَانُ؟!

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْكَلَامَ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ؛ فَكُلُّ عَامٍ تَمُوتُ سُنَّةٌ، وَنَحْيَا بِدَعَةٍ، وَيَقِلُّ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرُ الْجَهْلُ، وَيَضَعُفُ الْيَقِينُ، وَمَا يَأْتِي مِنَ الزَّمَانِ الْمَمْدُوحِ نَادِرٌ قَلِيلٌ».

□ هل للكثرة وزنٌ في الشرع:

وقد قال العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني - رَحِمَهُ اللهُ - في كتابه «صدع
الدُّجَنَّةِ في فصل البدعة عن السُّنَّةِ» (ص ٦٣):

«وقد تَدَبَّرْتُ أنواعَ الفسادِ؛ فوجدتُ عامَّتَها نشأتُ عن إماتة السُّنَنِ، أو
إقامة البدع، ووجدتُ أكثرَ المسلمين يبدؤ منهم الحرصُ على اتِّباعِ السُّنَنِ
واجتنابِ البدع، ولكن التَّبَسُّ عليهم الأمرُ، فزَعَمُوا في كثيرٍ من السُّنَنِ أَنَّهُ
بدعة! وفي كثيرٍ من البدع أَنَّهُ سُنَّة!

وكُلُّها قامَ عالمٌ، فقال: هذا سُنَّةٌ، أو: هذا بدعة؛ عارضُهُ عشراتٌ، أو مئاتٌ
من الرؤساء في الدين... الذين يزعمُ العامةُ أَنَّهُمُ علماء!...»...

وكانَ عبدُ اللهِ بنُ الحَسَنِ يُكثِرُ الجُلُوسَ إلى ربيعة، قال: فتذكروا يوماً
السُّنَنِ، فقالَ رجلٌ كانَ في المجلسِ: ليسَ العملُ على هذا!

فقال عبدُ اللهِ:

«أرايتَ إنْ كَثُرَ الجُهَالُ، حَتَّى يَكُونُوا هُمُ الحُكَّامُ؛ أَفَهُمُ الحُجَّةُ على
السُّنَةِ؟!».

قال ربيعة: «أشهدُ أَنَّ هذا كلامُ أبناءِ الأنبياءِ»^(١).

فالحُجَّةُ فوقَ كُلِّ أَحَدٍ - بَعْدَ، أو بغيرِ عَدَدٍ -!

(١) «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٨١)، و«تاريخ دمشق» (٢٧/ ٣٧٢)، و«مجالس ثعلب» (١٠٣).

□ وَيَعُدُّ:

فما أقرب للواقع (!) ما خَتَمَ بِهِ أَخُونَا الْفَاضِلُ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ بَرَجَسَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كِتَابَهُ النَّافِعَ الْمُبَارَكَ «مُعَامَلَةُ الْحُكَّامِ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ» (ص ٢٠٤) - قَائِلًا:-

«إِنَّ الَّذِينَ يُعْنَوْنَ بِالْدُّعَاءِ لِلْوُلَاةِ، وَيَهْتَمُّونَ بِهِ: هُمْ أَزْهَدُ النَّاسِ فِيْمَا عِنْدَ الْوُلَاةِ مِنَ الدُّنْيَا.

وَمَنْ كَانَ مُتَدَمِّرًا مِنَ الدُّعَاءِ لِلْوُلَاةِ، كَارِهًا لَذَلِكَ، مُشَكِّكًا فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ: فَهُمْ أَطْمَعُ النَّاسِ فِيْمَا عِنْدَ الْوُلَاةِ مِنَ الدُّنْيَا!

بَلْ مَا فَعَلُوا ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَّا لِأَجْلِ التَّسَخُّطِ عَلَى أُمُورِ الدُّنْيَا!

وَهُمْ يُوَهِّمُونَ النَّاسَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْعُونَ فِي الْوُلَاةِ، وَيُظْهِرُونَ كَرَاهَتَهُمْ مِنْ أَجْلِ أُمُورِ الدِّينِ!

... اللَّهُمَّ اعْصِمْنَا مِنَ الْفِتَنِ - مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ -.

اللَّهُمَّ أَصْلِحْ وُلَاةَ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَاحْفَظْهُمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ.

اللَّهُمَّ أَبْعِدْ عَنْهُمْ بَطَانَةَ الشُّوْءِ، وَاجْعَلْ خَاصَّةَ بَطَانَتِهِمْ أَهْلَ الْعِلْمِ الصَّادِقِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ».

قُلْتُ:

وهذا عينُ الحقِّ والصَّوابِ...

والتاريخ شاهدٌ صدقٍ ليس بكذاب..

وما هوَّش به (البعض!) - مما يُغايِرُ هذا -؛ فتشويشٌ مُرتاب!!

... وبه أَخْتُمُ مُقَدِّمَةَ هذا الكتاب..

واللهُ المُستعانُ - وإليه المآب -..

وكتبه

عَلِيٌّ بْنُ مَسِيحٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

الطَّلَبِيُّ الدُّرَيْ

عمان - الأردن

٢٢/صفر/١٤٣٢هـ (١)

(١) وَخِتَامُ إِعَادَةِ النَّظَرِ فِي هَذِهِ (الْمُقَدِّمَةِ) - بَعْدَ تَوَقُّفٍ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ؛ بِسَبَبِ تَسَارُعِ (!)

الْحَوَادِثِ وَالْأَحْدَاثِ! - كَانَ: ضَحَى يَوْمِ الْخَمِيسِ: ١٤/ رَجَب/ ١٤٣٢ هـ.

وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٩ -

مُناصحةُ العُموهم؛ مِنْ كُلِّ حاكمٍ وَمَحْكُومٍ

روى الإمامُ مُسلمٌ في «صحيحهِ» (٥٩ / ٢٥٥) عن تميم الدَّارِيِّ - رضي الله عنهم -، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»^(١)، قُلْنَا: لِمَنْ؟

قال: «للهِ، وَلِكُتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ».

وروى - أيضاً - (٤٥٠١) عن أبي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ.. أَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ...».

وقد قال الإمامُ ابنُ نَصْرِ في كتابهِ «تعظيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٦٩١ / ٢):

«جَمَاعُ تَفْسِيرِ (النَّصِيحَةِ)، هُوَ: عِنَايَةُ الْقَلْبِ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ مَنْ كَانَ.

وهي على وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: فَرَضٌ.

وَالْآخَرُ: نَافِلَةٌ:

فَالنَّصِيحَةُ الْمُفْتَرَضَةُ لِلَّهِ: هِيَ شِدَّةُ الْعِنَايَةِ مِنَ النَّاصِحِ بِاتِّبَاعِ حَبَّةِ اللَّهِ فِي أَدَاءِ مَا افْتَرَضَ، وَمُجَانِبَةِ مَا حَرَّمَ.

(١) قال الإمامُ الطَّحَاوِيُّ في «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٨٠ / ٤):

«قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»؛ هُوَ لَجَلَالَةِ مَوْضِعِ النَّصِيحَةِ مِنَ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ فِي

الدِّينِ سِوَاهَا».

٤٨ — تحذير من العجالة في الفتاوى من المظاهرات - بالأدلة الباهتات -

وأما النصيحة التي هي نافلة، فهي: إيثار محبته على محبة نفسه، وذلك أن يعرض أمران؛ أحدهما لنفسه، والآخر لربه؛ فيبدأ بما كان لربه، ويؤخر ما كان لنفسه.

ثم قال (٢/٦٩٣-٦٩٤):

وأما النصيحة «لأئمة المسلمين»: فحُب طاعتهم، ورُشدِهِم، وعَدْلِهِم، وحُب اجتماع الأئمة - كلهم -، وكرامية افتراق الأئمة عليهم، والتدني بطاعتهم في طاعة الله، والبغض لمن رأى الخروج عليهم، وحُب إعزازهم في طاعة الله.

□ النصيحة لأئمة المسلمين:

وقال الإمام الكلاباذي في «بحر الفوائد» (١/٨٣):

«والنصيحة «للائمة»: معاونتُهُم على ما تكلفوا القيام به؛ في تنبيههم عند الغفلة، وتقويمهم عند الهفوة، وسد خللهم عند الحاجة، ونصرتهم في جمع الكلمة عليهم، وردّ القلوب النافرة إليهم».

فانطلاقاً من هذه الأصول العلمية - من أحاديث نبوية، وأثار سلفية - أقول:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٦١):

«جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين - كله - لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا؛ فإن الله - سبحانه وتعالى - إنما خلق الخلق لذلك، وبه أنزل الكتاب، وبه أرسل الرسل، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون، قال الله

- تعالى -: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال - تعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الصَّلَاحَاتِ﴾ [النحل: ٣٦].

وقد أخبر عن جميع المرسلين أَنَّ كَلَامَ مَنْهُمْ يَقُولُ لِقَوْمِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وعبادته تكون بطاعته وطاعة رسوله، وذلك هو الخير والبر؛ والتقوى والحسنات؛ والقربات والباقيات، والصالحات والعمل الصالح...».

ثُمَّ...

لِيَتَأَمَّلِ النَّاسُ - مجتمعين - حُكَّامًا وَمَحْكُومِينَ - هذا الكلامَ المُحَكَّمِ الأمين، وما يُرشدُ إليه مِنْ حَقٍّ وَهُدًى وَيَقِينٍ؛ ثُمَّ لِيُقَارِنُوهُ بِوَأَقِعِهِمُ الْعَسِيرِ الْمُشِينِ؛ ثُمَّ لِيَحْكُمُوا الْحُكْمَ الْعَدْلَ الْمُسْتَبِينَ:

□ الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ، وَلَهُ آثَارُهُ السَّيِّئَاتِ:

قال الإمام ابنُ قَيِّمٍ الجوزِيَّة - رَحِمَهُ اللَّهُ - في كتابِهِ «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» (٢/ ١٧٥-١٧٨ - بتحقيقي):

«اِقْتَضَتْ حِكْمَةُ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ أَنْ يَأْكُلَ الظَّالِمُ الْبَاغِي، وَيَتَمَتَّعَ فِي خِفَارَةٍ^(١) ذُنُوبِ الْمَظْلُومِ الْمَبْغِيِّ عَلَيْهِ؛ فَذُنُوبُهُ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الرَّحْمَةِ فِي حَقِّ

٥٠ — خَيْرُ الْمَاءِ الثَّقَاتُ من الظاهرات - بالأدلة الباهرات -

ظالمه؛ كما أَنَّ المسؤولَ إذا رَدَّ السَّائِلَ فهو في خِفارة كذبه، ولو صَدَقَ السَّائِلُ لَمَّا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّه، وكذلك السَّارِقُ وقاطعُ الطريقِ في خِفارة مَنَعَ أصحابِ الأموالِ حُقوقَ الله فيها، ولو أَدَّوا ما لله عليهم فيها لَحَفِظَهَا اللهُ عليهم.

وهذا - أيضاً - بابٌ عظيمٌ من حكمةِ الله؛ يَطْلُعُ النَّاظِرُ فيه على أسرارٍ مِنْ أسرارِ التَّقديرِ، وتَسْلِيطِ العالَمِ بعضهم على بعض، وتمكينِ الجَنَّةِ والبُغاة.

فُسُبْحَانَ - مَنْ له في كُلِّ شَيْءٍ حِكْمَةٌ بالغةٌ، وآيَةٌ باهرة؛ حتَّى إِنَّ الحيواناتِ العادِيَّةَ^(١) على النَّاسِ - في أموالهم وأرزاقهم وأبدانهم - تَعِيشُ في خِفارة ما كَسَبَتْ أيديهم، ولولا ذلك لَمْ يُسَلِّطْ عليهم مِنْها شيءٌ...

... ويُحْكِي أَنَّ بعضَ أصحابِ الماشيةِ كان يثوبُ اللَّبَنَ^(٢)، وَيَبِيعُهُ على أَنَّهُ خَالِصٌ! فأرسلَ اللهُ عليه سَيْلاً، فَذَهَبَ بالغَنَمِ، فَجَعَلَ يَعَجَبُ! فَأَتَى في مَنامِهِ، فَقِيلَ له: أَتَعْجَبُ مِنْ أَخَذِ السَّيْلِ غَنَمَكَ؟! إِنَّمَا هي تلكَ القَطَرَاتُ التي كُنْتَ تُشِيبُ بها اللَّبَنَ، اجْتَمَعَتْ وصارتَ سَيْلاً^(٣).

فَقِسْ على هذه الحِكَايةِ ما تراه في نَفْسِكَ وفي غَيْرِكَ: تَعَلَّمَ - حينئذٍ - أَنَّ اللهَ

(١) أي: المتعدية.

(٢) يَخْلُطُهُ بالماءِ غِشًّا.

(٣) رَوَى أَحْمَدُ (٢٢٨٠٨)، والبيهقي في «شرح السُّنَنِ» (٤٢٠٣)، والرُّوَيْانِيُّ في «مُسْنَدِهِ»

(٢١٦/٢) عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «مَثَلُ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ كَمَثَلِ قَوْمٍ نَزَلُوا بَطْنَ وادٍ، فَجَاءَ هَذَا بِعُودٍ، وَجَاءَ هَذَا بِعُودٍ، حَتَّى جَمَعُوا مَا أَنْصَجُوا خُبْرَهُمْ، وَإِنَّ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مَتَى يُؤْخَذَ بِهَا صَاحِبُهَا تُهْلِكُهُ».

وصَحَّحَهُ شَيْخُنَا الإمامُ الألبانيُّ - رَحِمَهُ اللهُ عليه - في «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٣٨٩).

قَائِمٌ بِالْقِسْطِ، وَأَنَّهُ ﴿قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾، وَأَنَّهُ: ﴿لَا يَظْلُمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ...﴾

... وَتَأَمَّلِ الْحِكْمَةَ فِي حَبْسِ اللَّهِ الْغَيْثَ عَنْ عِبَادِهِ، وَابْتِلَائِهِمْ بِالْقَحْطِ إِذَا مَنَعُوا الزَّكَاةَ^(١)، وَحَرَمُوا الْمَسَاكِينَ؛ كَيْفَ جَوَّزُوا عَلَى مَنَعِ مَا لِلْمَسَاكِينَ قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُوَّةِ بِمَنَعِ اللَّهِ مَادَّةَ الْقُوَّةِ وَالرُّزْقِ، وَحَبْسِهَا عَنْهُمْ؟!

فَقَالَ لَهُمْ -بِلِسَانِ الْحَالِ-: مَنَعْتُمْ الْحَقَّ فَمُنِعْتُمْ الْغَيْثَ؛ فَهَلَّا اسْتَنْزَلْتُمُوهُ بِبَذْلِ مَا لِلَّهِ قَبْلَكُمْ؟!

وَتَأَمَّلِ حِكْمَةَ اللَّهِ -تعالى- فِي صَرْفِهِ الْهَدَى وَالْإِيمَانَ عَنْ قُلُوبِ الَّذِينَ يَصْرِفُونَ النَّاسَ عَنْهُ، فَصَدَّهُمْ عَنْهُ كَمَا صَدُّوا عِبَادَهُ؛ صَدًّا بَصْدًا، وَمَنَعًا بِمَنَعٍ^(٢).

وَتَأَمَّلِ حِكْمَتَهُ -تعالى- فِي مَحَقِّ أَمْوَالِ الْمُرَائِينَ، وَتَسْلِيطِ الْمُتْلِفَاتِ عَلَيْهَا؛ كَمَا فَعَلُوا بِأَمْوَالِ النَّاسِ، وَمَحَقُّوْهَا عَلَيْهِمْ، وَأَتْلَفُوهَا عَلَيْهِمْ بِالرَّبَا؛ جَوَّزُوا إِتْلَافًا بِإِتْلَافٍ، فَقَلَّ أَنْ تَرَى مُرَائِيًّا إِلَّا وَآخِرَتُهُ إِلَى مَحَقِّ وَقِلَّةٍ وَحَاجَةٍ^(٣).

وَتَأَمَّلِ حِكْمَتَهُ -تعالى- فِي تَسْلِيطِ الْعَدُوِّ عَلَى الْعِبَادِ، إِذَا جَارَ قَوِيُّهُمْ عَلَى

(١) وَوَرَدَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ؛ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٠١٩) عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (١٠٦).

(٢) ﴿وَلَا يَظْلُمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

(٣) كَمَا فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ (٢٧٧٩)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٥١٢٤)، وَالشَّاشِي فِي «مُسْنَدِهِ»

(٨٠٩) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرَّبَا إِلَّا كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى قِلَّةٍ».

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ» (١٨٦٣).

ضعيفهم، ولم يُؤخذ للمظلوم حقه من ظالمه؛ كيف يُسلط عليهم من يفعل بهم
كفعلهم برعاياهم وضعفائهم - سواء -؟!
وهذه سنة الله - تعالى - منذ قامت الدنيا إلى أن تطوى الأرض، ويُعيدّها كما
بدّاها.

وتأمل حكمته - تعالى - في أن جعل ملوك العباد وأمرائهم وولاتهم من
جنس أعمالهم؛ بل كأن أعمالهم ظهرت في صور وولاتهم وملوكهم^(١):
فإن استقاموا: استقامت ملوكهم.

وإن عدلوا: عدلت عليهم^(٢).

وإن جاروا: جارت ملوكهم وولاتهم.

وإن ظهر فيهم المكر والخديعة^(٣): فولاتهم كذلك.

وإن منعوا حقوق الله لديهم، وبخلوا بها: منعت ملوكهم وولاتهم ما لهم
عندهم من الحق، وبخلوا بها عليهم.

(١) كما في قوله - سبحانه -: ﴿وَكَذَلِكَ تَوَلَّى بَعْضُ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يَكْتُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩].

(٢) أي: جارت وظلمت.

(٣) قال نبينا ﷺ: «المكر والخداع في النار»، وورد بلفظ: «... والخديعة..»:

رواه ابن جبان (٥٥٥٩) عن ابن مسعود - مرفوعاً - بسند جيد - كما قال المنذري في

«الترغيب» (٢٢/٣) -.

وأورد له شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (١٠٥٧) طرقات أخرى؛ فلتنظر.

وَأِنْ أَخَذُوا مِمَّنْ يَسْتَضَعِفُونَهُ مَا لَا يَسْتَحِقُّونَهُ فِي مُعَامَلَتِهِمْ: أَخَذَتْ مِنْهُمْ الْمُلُوكُ مَا لَا يَسْتَحِقُّونَهُ، وَضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَكُوسَ وَالْوِظَائِفَ.

وَكُلُّ مَا يَسْتَخْرِجُونَهُ مِنَ الضَّعِيفِ: يَسْتَخْرِجُهُ الْمُلُوكُ مِنْهُمْ بِالْقُوَّةِ.

فَعَمَّا هُمْ ظَهَرَتْ فِي صُورِ أَعْمَالِهِمْ^(١).

وَلَيْسَ فِي الْحِكْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ أَنْ يُؤَلَّى عَلَى الْأَشْرَارِ الْفُجَّارِ إِلَّا مَنْ يَكُونُ مِنْ

جَنَسِهِمْ.

وَلَمَّا كَانَ الصَّدْرُ الْأَوَّلُ خِيَارَ الْقُرُونِ وَأَبْرَهَا: كَانَتْ وَلَا تَتَّهِمُ كَذَلِكَ، فَلَمَّا

شَابُوا^(٢): شَبَّيَتْ لَهُمُ الْوُلَاةُ^(٣).

فَحِكْمَةُ اللَّهِ تَأْتِي أَنْ يُؤَلَّى عَلَيْنَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَزْمَانِ^(٤) مِثْلَ مُعَاوِيَةَ، وَعُمَرَ بْنِ

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٤/٣٢٨): «فِتْنَةُ كُلِّ زَمَانٍ

بِحَسَبِ رِجَالِهِ».

(٢) تَغَيَّرُوا وَغَيَّرُوا.

(٣) رَوَى الْإِمَامُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (٥/٥٠) عَنْ مَنْصُورِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، قَالَ: سَأَلْتُ

الْأَعْمَشَ عَنْ قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]: مَا سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ فِيهِ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: «إِذَا فَسَدَ النَّاسُ أَمَرَ عَلَيْهِمْ شِرَارُهُمْ».

(٤) فَ«كَيْفَ لَوْ أَدْرَكَ زَمَانُنَا هَذَا؟!»

«الْمُجَالَسَةُ» (٨/١٤٣).

وَقَدْ قِيلَ -قَدِيمًا-:

«مَا بَكَيْنَا مِنْ دَهْرٍ إِلَّا بَكَيْنَا عَلَيْهِ» -كَمَا فِي «مُعْجَمِ ابْنِ جُمَيْعٍ» (ص ١٠٢)-.

وَمِنْ جَمِيلِ مَشْهُورِ شُعْرِ أَبِي الْعَتَاهِيَةِ:

يَا رَبِّ لَمْ تَبْكْ مِنْ زَمَانٍ إِلَّا بَكَيْنَا عَلَى الزَّمَانِ

٥٤ — خَزَائِنُ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ مِنَ الظَّاهِرَاتِ - بالأدلة الباهيات -

عبد العزيز؛ فضلاً عن مثل أبي بكر وعمر، بل ولأثنا على قدرنا، وولادة من قبلنا على قدرهم.

وَكُلٌّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ مُوجِبُ الْحِكْمَةِ وَمُقْتَضَاهَا.

وَمَنْ لَهُ فِطْنَةٌ إِذَا سَافَرَ بِفِكْرِهِ فِي هَذَا الْبَابِ: رَأَى الْحِكْمَةَ الْإِلَهِيَّةَ سَائِرَةً فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً فِيهِ - كَمَا فِي الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ سَوَاءً -.

فَيَأْيَاكَ أَنْ تَظُنَّ - بِظَنِّكَ الْفَاسِدِ - أَنَّ شَيْئاً مِنْ أَقْضِيَّتِهِ وَأَقْدَارِهِ عَارٍ عَنِ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ! بَلْ جَمِيعُ أَقْضِيَّتِهِ - تَعَالَى - وَأَقْدَارِهِ - وَاقِعَةٌ عَلَى آتَمِّ وَجْهِهِ الْحِكْمَةِ وَالصَّوَابِ.

وَلَكِنَّ الْعُقُولَ الضَّعِيفَةَ مَحْجُوبَةً - بضعفها - عن إدراكها؛ كما أَنَّ الْأَبْصَارَ الْخَفَاشِيَّةَ مَحْجُوبَةٌ - بضعفها - عن ضَوْءِ الشَّمْسِ!

وَهَذِهِ الْعُقُولُ الضَّعِيفَةُ إِذَا صَادَفَهَا الْبَاطِلُ جَالَتْ فِيهِ! وَصَالَتْ! وَنَطَقَتْ! وَقَالَتْ! كَمَا أَنَّ الْخَفَّاشَ إِذَا صَادَفَهُ ظِلَامُ اللَّيْلِ: طَارَ وَسَارَ!!

خَفَافِيشُ أَغْشَاهَا النَّهَارُ بِضَوْوِهِ وَلَا زَمَهَا قِطْعٌ مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمٌ.

وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «زاد المعاد» (٤/ ٣٣٣):

«وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - أَعْمَالَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ مُقْتَضِيَاتٍ لَأَنَارِهَا فِي هَذَا الْعَالَمِ اقْتِضَاءً لَا بُدَّ مِنْهُ:

فَجَعَلَ مَنَعَ الْإِحْسَانِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ سَبَباً لِمَنَعِ الْغِيثِ مِنَ السَّمَاءِ، وَالْقَحْطِ، وَالْجَذْبِ.

وَجَعَلَ ظُلْمَ الْمَسَاكِينِ، وَالْبَخْسَ فِي الْمَكَايِلِ وَالْمَوَازِينِ، وَتَعَدِّي الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ سَبَبًا لِحُجُورِ الْمُلُوكِ وَالْوَلَاةِ الَّذِينَ لَا يَزْحَمُونَ إِنْ اسْتَرْجَمُوا، وَلَا يَعْطِفُونَ إِنْ اسْتُعْطِفُوا - وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ أَعْمَالُ الرِّعَايَا ظَهَرَتْ فِي صُورٍ وَلَا تَرَاهُمْ -.

فَإِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - بِحِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ - يُظْهِرُ لِلنَّاسِ أَعْمَالَهُمْ فِي قَوَالِبَ وَصُورٍ تُنَاسِبُهَا:

فتارة: بِقَحْطٍ وَجَذْبٍ.

وتارة: بَعْدُوٌّ.

وتارة: بَوَلَاةٍ جَائِرِينَ.

وتارة: بِأَمْرَاضٍ عَامَّةٍ.

وتارة: بِهُمُومٍ وَآلَامٍ وَغُمُومٍ تُخْضِرُّهَا نُفُوسُهُمْ لَا يَنْفَكُونَ عَنْهَا.

وتارة: بِمَنْعِ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ عَنْهُمْ.

وتارة: بِتَسْلِيْطِ الشَّيَاطِينِ عَلَيْهِمْ تَوُزُّهُمْ إِلَى أَسْبَابِ الْعَذَابِ أَزًّا؛ لِتَحِقَّ

عَلَيْهِمُ الْكَلِمَةُ، وَلِيَصِيرَ كُلُّ مَنْهُمْ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

وَالْعَاقِلُ يُسَيِّرُ بَصِيرَتَهُ بَيْنَ أَقْطَارِ الْعَالَمِ، فَيُشَاهِدُهُ، وَيَنْظُرُ مَوَاقِعَ عَدْلِ اللَّهِ

وَحِكْمَتِهِ.

وَحِينَئِذٍ يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّ الرُّسُلَ وَأَتْبَاعَهُمْ - خَاصَّةً - عَلَى سَبِيلِ النِّجَاةِ، وَسَائِرَ

الْخَلْقِ عَلَى سَبِيلِ الْهَلَاكِ سَائِرُونَ، وَإِلَى دَارِ الْبَوَارِ صَائِرُونَ، وَاللَّهُ بِأَلْغِ أَمْرِهِ، لَا

مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا رَادًّا لِأَمْرِهِ.

□ مِنْ نَصَائِحِ عُلَمَائِنَا الرِّيَاسِيِّينَ:

ما أَجَلَ ما قَالَ - في هذا الباب - أيضاً - أَسْتَاذُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعِثِمِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «تفسير جزء عم» (ص ١٤٥) - ناصِحاً، ومُوجِّهاً -:

«نَنْصَحُ أُمَّتَنَا الْإِسْلَامِيَّةَ - بِإِدِّينَ بِأَفْرَادٍ شُعُوبِهَا -: أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.

وَنُوجِّهُ الدَّعْوَةَ - عَلَى وَجْهِ أَوْكَدَ - إِلَى وُلاَةِ أُمُورِهِمْ: أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَأَنْ لَا يَغْرَهُمُ الْبَهْرَجُ الْمُزْخَرَفُ الَّذِي يَرِدُ مِنَ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ الَّتِي تَضَعُ (القوانينَ الْمُخَالَفَةَ لِلشَّرِيعَةِ)^(١) - الْمُخَالَفَةَ لِلْعَدْلِ، الْمُخَالَفَةَ لِإِصْلَاحِ الْخَلْقِ - أَنْ يَضَعُوهَا مَوْضِعَ التَّنْفِيزِ، ثُمَّ يَنْبِذُوا كِتَابَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، فَإِنَّ هَذَا - وَاللَّهِ - سَبَبُ التَّأخِيرِ.

وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا يَتَصَوَّرُ أَنَّ أُمَّةً بِهَذَا الْعَدَدِ الْهَائِلِ تَكُونُ مُتَأَخِّرَةً هَذَا التَّأخُّرَ! وَكَأَنَّهَا إِمَارَةٌ فِي قَرْيَةٍ بِالنَّسْبَةِ لِلدُّوَلِ الْكَافِرَةِ!!

وَلَكِنَّ سَبَبَ ذَلِكَ - لَا شَكَّ - مَعْلُومٌ، هُوَ: أَنَّنَا تَرَكْنَا ما بِهِ عِزَّتُنَا وَكِرَامَتُنَا، وَهُوَ: مُخَالَفَةُ الْعَدْلِ - مَبْنِيَّةٌ عَلَى الظُّلْمِ وَالْجَوْرِ -.

فَنَحْنُ نُنَاشِدُ وُلاَةَ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ - جَمِيعاً - أَنْ نَاشِدُهُمُ اللَّهَ -: لَأَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ

(١) وَنَحْنُ لَا نَكْفُرُ بِمُجَرَّدِ وَضْعِهَا - كَمَا يَفْعَلُ غَلَاةُ الْكُفْرِ -.

نَعَمْ؛ هِيَ فِعْلٌ خَطِيرٌ، وَإِنَّهُ عَظِيمٌ، وَجُرْمٌ كَبِيرٌ..

وَلْيُنْظَرِ كِتَابِي «التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ الْكُفْرِ» - وَمَا فِي بَابِهِ مِنْ مُؤَلَّفَاتِي الْأُخْرَى - وَهِيَ كَثِيرَةٌ

- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -.

-عزَّ وجلَّ-، وَأَنْ يَرْجِعُوا رُجُوعاً حَقِيقِيًّا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ -تعالى-، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؛ حَتَّى يَسْتَبَّ لَهُمُ الْأَمْنُ وَالِاسْتِقْرَارُ، وَتَحْصَلَ لَهُمُ الْعِزَّةُ وَالْمَجْدُ وَالرَّفْعَةُ، وَتَطِيعَهُمْ شُعُوبُهُمْ، وَلَا يَكُونَ فِي قُلُوبِ شُعُوبِهِمْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ^(١)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَصْلَحَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ، أَصْلَحَ اللَّهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ.

فَإِذَا كَانَ وُلاَةُ الْأُمُورِ يُرِيدُونَ أَنْ تُذَعْنَ لَهُمُ الشُّعُوبُ، وَأَنْ يُطِيعُوا اللَّهَ فِيهِمْ، فَلْيُطِيعُوا اللَّهَ -أَوَّلًا-، حَتَّى تُطِيعَهُمْ أُمَمُهُمْ، وَإِلَّا: فَلَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنْ يَعْصُوا مَالِكَ الْمَلِكِ - وَهُوَ اللَّهُ -عزَّ وجلَّ-، ثُمَّ يُرِيدُونَ أَنْ تُطِيعَهُمْ شُعُوبُهُمْ!!

هَذَا بَعِيدٌ جَدًّا، بَلْ كَمَا بَعَدَ الْقَلْبُ عَنِ اللَّهِ بَعَدَ النَّاسُ عَنْ صَاحِبِهِ، وَكُلَّمَا قَرُبَ مِنَ اللَّهِ قَرُبَ النَّاسُ مِنْهُ.

فَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعِيدَ هَذِهِ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ مَجْدَهَا وَكِرَامَتَهَا، وَأَنْ يُذِلَّ أَعْدَاءَ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَأَنْ يَكْتِبَتْهُمْ، وَأَنْ يَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ خَائِئِينَ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

□ نَصِيحَةُ الْإِمَامِ الشَّعْبِيِّ لِلْحَجَّاجِ:

وَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ - فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ» (٩ / ٦١) -: خَبَرُ انْتِصَارِ

(١) رَوَى التِّرْمِذِيُّ (٢٢٦٤)، وَابْنُ بَرَكَةَ (٢٩٠) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:

«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِ أُمَرَائِكُمْ وَشِرَارِهِمْ:

خِيَارُهُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَتُحِبُّونَكُمْ، وَتَدْعُونَ لَهُمْ وَتَدْعُونَ لَكُمْ.

وَشِرَارُ أُمَرَائِكُمْ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَبُغِضُونَكُمْ، وَتُلْعَنُونَهُمْ وَتُلْعَنُونَكُمْ».

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (٢٥٩٩).

— خَنَزَرَةُ الْعُلَمَاءِ الثَّقَاتِ مِنَ الْمَطَاهِرَاتِ - بِالْأُولَى الْبَاهِشَاتِ -

الحجاج على ابن الأشعث؛ فلما استبَّ له الأمر، أرسل إلى الإمام الشَّعْبِيِّ، فأدخل عليه، قال الشَّعْبِيُّ:

فلما دخلت عليه، سلمت عليه بالإمرة، ثم قلت: أيها الأمير؛ إنَّ النَّاسَ قد أمروني أن أعتذر إليك بغير ما يعلم الله أنَّه الحق! وإيهم^(١) الله لا أقول في هذا المقام إلا الحق - كائناً في ذلك ما كان -.

قد -والله- تمرَّدنا عليك، وخرجننا، وجهدنا كلَّ الجهد؛ فما ألونا، فما كُنَّا بالأقوياء الفجرة! ولا بالأتقياء البررة!

ولقد نصرَك الله علينا، وأظفرك بنا؛ فإن سَطَوْتَ: فبدُّوننا، وما جرَّت إليك أيدينا، وإن عفوت عنا: فبحلمك -وبعد-؛ فلك الحجة علينا. فقال الحجاج:

أنت -والله- يا شعبي -أحبُّ إليَّ من يدخل علينا يقطر سيفه من دمائنا، ثم يقول: ما فعلت! ولا شهدت! قد أمنت عندنا -يا شعبي-.

(١) (فائدة): قال نجْمُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ في «طَلَبَةِ الطَّلَبَةِ» (ص ٦٢):

«هذا يُسْتَعْمَلُ بِرَفْعِ آخِرِ الْكَلِمَةِ -وإن كان القَسَمُ بِالْحَقْفِ-؛ لأنَّ قَوْلَهُمْ: (وَأَيُّمُ الله) أَصْلُهُ: وَأَيُّمِ الله -بإثباتِ نُونٍ بَعْدَ الْمِيمِ-، وَالتَّوْنُ مَحْفُوضَةٌ عَلَى الْقَسَمِ، وَهِيَ جَمْعُ (يَمِينٍ)؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ: (أَقْسِمُ بِأَيَّامِ الله)، أَي: بِالْأَيَّامِ بالله، فَحَذَفَتِ التَّوْنُ تَخْفِيفاً لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَبَقِيَ الْمِيمُ مَضْمُوماً؛ لِأَنَّهُ وَسَطُ الْكَلِمَةِ، وَلَيْسَ بِحَرْفِ إِعْرَابٍ، وَكَانَتْ قَبْلَ حَذْفِ آخِرِهِ كَذَلِكَ، فَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ». وقال ابن الأثير في «النهاية»: «وَهَمَزُهَا وَضَلُّ، وَقَدْ تُقَطَّعُ».

قال: فأنصرفتُ، فلما مشيتُ قليلاً، قال:

هَلُمَّ يَا شُعْبِي، قال: فَوَجَلَ لذلِكَ قَلْبِي! ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ: قد أَمِنْتَ-يا شعبي-؛ فاطمَنتُ نَفْسِي.

فقال: كيف وَجَدْتَ النَّاسَ بَعْدَنَا-يا شُعْبِي-؟

قال -وكان لي مُكْرِمًا قبل الخُرُوجِ عليه - : فقلتُ: أَصْلَحَ اللهُ الأَمِيرَ؛ قد اكْتَحَلْتُ بَعْدَكَ السَّهْرَ! واستَوْعَرْتُ السَّهْلَ! واستَوْحَمْتُ الْجَنَابَ! واستَجَلَسْتُ الخَوْفَ! واستَحَلَيْتُ الهَمَّ! وفقدتُ صالِحَ الإِخْوَانِ! ولم أَجدِ مِنَ الأَمِيرِ خَلْفًا!!
قال: انصرف -يا شعبي-.

فانصرفْتُ^(١).

وقد قال الإمامُ الشَّعْبِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - في خَبَرٍ آخَرَ - مُوضَّحًا، ومُحَذَّرًا -: «يَأْتِي على النَّاسِ زَمَانٌ: يُصَلُّونَ فِيهِ على الحُجَّاجِ»^(٢)!

قال أبو طالب المَكِّي - المتوفى سنة (٣٨٦هـ) - في «قُوتِ القُلُوبِ»
(١/ ٤٦٩ / ٤٧٠) - مُعَلِّقًا على هذا الأثر -:

(١) وانظر «تاريخ الطبري» (٦/ ٣٧٥)، و«تجارب الأُمَم» (٢/ ٣٦٢)، و«المُنْتَظَم» (٦/ ٢٤٨)، و«الكامل» (٣/ ٥١٣)، و«مُروجُ الذَّهَبِ» (٣/ ١٧٦-١٧٧)، و«تاريخ ابن خلدون» (٣/ ٦٦).

(٢) رواه ابنُ مَعِينٍ في «تاريخه» (٣/ ٥٠٦)، وعنه: الحَلَّالُ في «السُّنَّة» (٨٥٨)، ومن طريقه: ابنُ عَسَاكِرٍ في «تاريخ دمشق» (١٢/ ١٧٥).

٦٠ — خَزَائِنُ الْعِلْمِ الْإِسْلَامِيِّ مِنَ الْمُنَظَّمَاتِ - بِالْأَدِلَّةِ الْبَاهِتَاتِ -

«... وهذا قد أتى منذُ زمانٍ؛ لأنَّ الحجاج قد ابتدَعَ أشياء أنكرها الناسُ عليه في زمانِهِ هي - اليومَ - سُنَنٌ معروفةٌ! وأعمالٌ مُستحسنةٌ! يترحمُ الناسُ وَيَغْبِطُونَ مَنْ أحدثها! ويحسبونَ أَنَّهُ مأجورٌ عليها! مشكورٌ له سَعْيُهُ فيها!! إلَّا أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّهُ أَحَدُهَا!!

فَهُمْ - وإنْ لَمْ يَقْضُوا بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَوْلًا-؛ فَإِنَّ اسْتِعْمَالَهُمْ لِمَا أَحْدَثَ، واستحسانَهُمْ لِمَا ابْتَدَعَ: تَرْحُمُ مِنْهُمْ عَلَيْهِ؛ والتَّرحُّمُ هو: الصَّلَاةُ! أقولُ: فكيفَ اليومَ؟!

□ بَيْنَ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ:

وفي كلامِ الإمامِ ابنِ حِبَّانَ - المُتَوَفَّى سَنَةَ (٣٥٦هـ) - في كتابِ «رَوْضَةِ الْعُقَلَاءِ، وَنُزْهَةِ الْفُضَلَاءِ» (ص ٢٦٨-٢٧٧)، تحتَ عنوانِ:
(ذِكْرُ الْحَثِّ عَلَى سِيَاسَةِ الرِّيَاسَةِ، وَرِعَايَةِ الرَّعِيَّةِ) - قَوْلُهُ:-

«عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالْأَمِيرُ رَاعٍ عَلَى رَعِيَّتِهِ، وَمَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ»^(١).

وَأَكْثَرُ مَا يَجِبُ: تَعَاهُدُ الرَّعِيَّةِ لِلْمُلُوكِ؛ إِذْ هُمْ رُعَاةُهَا، وَهُمْ أَرْفَعُ الرُّعَاةِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١٨٢٩).

لِكَثْرَةِ نَفَازِ أُمُورِهِمْ، وَعَقْدِ الْأَشْيَاءِ وَحَلِّهَا مِنْ نَاحِيَّتِهِمْ؛ فَإِذَا لَمْ يُرَاعُوا أَوْقَاتَهُمْ، وَلَمْ يَحْتَاطُوا لِرَعِيَّتِهِمْ: هَلَكُوا وَأَهْلَكُوا، وَرُبَّمَا كَانَ هَلَاكُ عَالَمٍ فِي فَسَادِ مَلِكٍ وَاحِدٍ.

وَلَا يَدُومُ مُلْكُ مَلِكٍ إِلَّا بِأَعْوَانٍ تُطِيعُهُ، وَلَا يُطِيعُهُ الْأَعْوَانُ إِلَّا بِوَزِيرٍ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَزِيرُ وَدُودًا نَصُوحًا، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ مِنَ الْوَزِيرِ إِلَّا بِالْعَفَافِ وَالرَّأْيِ، وَلَا يَتِمُّ قِيَامُ هَؤُلَاءِ إِلَّا بِالْمَالِ، وَلَا يُوجَدُ الْمَالُ إِلَّا بِصَلَاحِ الرَّعِيَّةِ، وَلَا تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْعَدْلِ؛ فَكَأَنَّ ثَبَاتَ الْمُلْكِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِلُزُومِ الْعَدْلِ، وَزَوَالُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُفَارَقَتِهِ.

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمَلِكِ أَنْ يَتَفَقَّدَ أُمُورَ عُمَّالِهِ، حَتَّى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ إِحْسَانُ مُحْسِنٍ، وَلَا إِسَاءَةُ مُسِيءٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَنَى عَلَيْهِ أَعْمَالُ عُمَّالِهِ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِالْعَدْلِ.

وَيَجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ اسْتِيقَاءَ الرِّيَاسَةِ، وَمَا فِيهِ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، بِلُزُومِ تَقْوَى اللَّهِ، وَتَفَقُّدِ أُمُورِ الرَّعِيَّةِ، وَإِنْصَافِ بَعْضَهُمْ بَعْضًا؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ قَوِيٍّ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَفَوْقَهُ أَقْوَى مِنْهُ؛ فَمَتَى عَرَفَ السُّلْطَانُ فَضْلَ قُوَّتِهِ عَلَى الضُّعْفَاءِ فَغَرَّهُ ذَلِكَ مِنْ قُوَّةِ الْأَقْوِيَاءِ كَانَتْ قُوَّتُهُ حَيْنًا^(١) عَلَيْهِ وَهَلَاكًا لَهُ، وَالضُّعِيفُ الْمُحْتَرَسُ أَقْرَبُ إِلَى السَّلَامَةِ مِنَ الْقَوِيِّ الْمُغْتَرِّ؛ لِأَنَّ صَرْعَةَ الْإِسْتِرْسَالِ لَا تَكَادُ تُسْتَقَالُ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْجَلَ فِي سُلْطَانِهِ بِعِقَابِ مَنْ يَخَافُ أَنْ يَنْدَمَ عَلَيْهِ، وَلَا يَثْقَنَ بِمَنْ عَاقَبَهُ مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ.

وما أَشَبَّهُ السُّلْطَانَ إِلَّا بِالنَّارِ، إِنَّ قَصْرَتْ بَطْلَ نَفْعُهَا، وَإِنْ جَاوَزَتْ عَظْمَ ضَرْهَا، فَخَيْرُ السُّلْطَانِ مَنْ أَشَبَّهُ الْغَيْثَ فِي أَحْيَانِهِ فِي نَفْعٍ مَنْ يَلِيهِ، لَا مَنْ أَشَبَّهُ النَّارَ فِي أَكْلِهَا مَا يَلِيهَا.

والواجبُ على السُّلْطَانِ - قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ - : أَنْ يَبْدَأَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَإِصْلَاحِ سِرِيرَتِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَالِقِهِ، ثُمَّ يَتَفَكَّرُ فِيمَا قَلَّدَهُ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ إِخْوَانِهِ، وَرَفَعِهِ عَلَيْهِمْ، لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ فِي دِقِّ الْأُمُورِ وَجِلَّتْهَا، وَمُحَاسَبٌ عَلَى قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا، ثُمَّ يَتَّخِذُ وَزِيرًا صَالِحًا عَاقِلًا عَفِيفًا نَصُوحًا، وَعُمَلَاءَ صَالِحِينَ بَرَرَةً رَاشِدِينَ، وَأَعْوَانًا مَسْتُورِينَ، وَخَدَمًا مَعْلُومِينَ، ثُمَّ يُقَلِّدُ عُمَلَاءَهُ مَا لَا غِنَى لَهُ عَنْهُمْ، وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ تَقْوَى اللَّهِ وَطَاعَتَهُ، وَأَخْذَ الْمَالِ مِنْ حِلِّهِ، وَيُفَرِّقُهُ فِي أَهْلِهِ، ثُمَّ يَتَفَقَّدُ أَمْرَ بَيْتِ الْمَالِ بِأَنْ لَا يُدْخِلَهُ حَبَّةً فَمَا فَوْقَهَا مِنْ قَهْرٍ أَوْ جَوْرِ، أَوْ سَلْبٍ أَوْ تَهْبٍ أَوْ رِشْوَةٍ؛ فَإِنَّهُ مَسْئُولٌ عَنْ كُلِّ ذَرَّةٍ مِنْهُ، وَمُحَاسَبٌ عَلَى كُلِّ حَبَّةٍ فِيهِ، ثُمَّ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - .

ثُمَّ يَتَفَقَّدُ أُمُورَ الْحُكَّامِ بِأَنْ لَا يُؤَيِّي أَحَدًا عَلَى قِضَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَنْ يَعْلَمُ مِنْهُ الْعِفَافَ وَالْعِلْمَ، وَتَرْكَ الْمِيلِ إِلَى الْهَوَى، وَالْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا يُوجِبُهُ الْعِلْمُ.

ثُمَّ يَتَفَقَّدُ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْقُرَّاءَ وَالْمُؤَذِّنِينَ وَالصَّالِحِينَ وَضِعْفَاءَ الْمُسْلِمِينَ، وَلِيَكُنْ لِمَنْ هُوَ أَصْغَرُ سِنًا مِنْهُ أَبًا، وَلِمَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ ابْنًا، وَلَا تَرَابِهُ أَخًا، فَيَكُونُ فِي تَفَقُّدِ أُمُورِهِمْ وَلِصْلَاحِ أَسْبَابِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ تَفَقُّدِهِمْ بَأَنْفُسِهِمْ.

ثُمَّ يَخْتَارُ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَقْوَامًا أَمْنَاءَ، يَبْعَثُ بِهِمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَى الْمَدِينِ؛ لِيُشْرِفُوا

على العَمَالِ والحُكَّامِ، وينفقُوا أَسْبَابَهُمْ وَسِيرَهُمْ، ويُخْرِوهُ بِهَا، فيعزَلُ مَنْ استحقَّ مِنْهُمْ الْعَزْلَ، وَيُقَرَّرُ مَنْ اتَّبَعَ الْحَقَّ.

وَلْيُلْزَمِ الْمَشُورَةُ؛ فَإِنَّ فِي الْمَشُورَةِ صَلَاحَ الرَّعِيَّةِ وَمَادَّةَ الرَّأْيِ، وَلِيُضَنَّ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَقْدَرُ عَلَى الصَّنَائِعِ وَالْمَعْرُوفِ قَبْلَ أَنْ يَحِيثَهُ الْوَقْتُ الَّذِي يَفْقَدُ فِيهِ الْقُدْرَةَ عَلَيْهَا.

وَلْيُعْتَبَرْ بِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ وَالسَّادَةِ وَالْوُزَرَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ ظَفَرَ بِأَمْرِ جَسِيمٍ فَأُضَاعَهُ؛ فَاتَّهَ، وَمَنْ أَمَكَّتَهُ الْفُرْصَةُ فَأَخَّرَ الْعَمَلَ فِيهَا: لَا تَكَادُ تَعُودُ إِلَيْهِ.

مَنْ صَحِبَ السُّلْطَانَ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكْتُمَهُ نَصِيحَتَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَتَمَ السُّلْطَانَ نَصِيحَتَهُ، وَالْأَطِبَاءَ مَرَضَهُ، وَالْإِخْوَانَ بَهَّةً^(١)؛ فَقَدْ خَانَ نَفْسَهُ، وَمَنْ يَصْحَبُ السُّلْطَانَ لَا يَنْجُو مِنَ الْآثَامِ، كَمَا أَنَّ رَاكِبَ الْعَجَلِ لَا يَأْمَنُ الْعِشَارَ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَأْمَنَ غَضَبَ السُّلْطَانِ إِنْ صَدَقَهُ، وَلَا عُقُوبَتَهُ إِنْ كَذَبَهُ، وَلَا يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَدْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْحَازِمَ الْعَاقِلَ لَا يَشْرَبُ السُّمَّ اتِّكَالاً عَلَى مَا عِنْدَهُ مِنَ التُّرْيَاقِ وَالْأَدْوِيَةِ!

رُؤَسَاءُ الْقَوْمِ أَعْظَمُهُمْ هُمُومًا، وَأَذْوَمُهُمْ غُمُومًا، وَأَشْغَلُهُمْ قُلُوبًا، وَأَشْهَرُهُمْ عُيُوبًا، وَأَكْثَرُهُمْ عَدُوًّا، وَأَشَدُّهُمْ أَحْزَانًا، وَأَنْكَاهُمْ أَشْجَانًا، وَأَكْثَرُهُمْ فِي الْقِيَامَةِ حِسَابًا، وَأَشَدُّهُمْ - إِنْ لَمْ يَخْفُ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَذَابًا.

الواجبُ على مَنْ مَلَكَ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ الرُّجُوعُ إِلَى اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - فِي كُلِّ لَحْظَةٍ وَطَرْفَةٍ؛ لِئَلَّا يَطْغِيَهُ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ تَسْلُطِهِ، بَلْ يَذْكُرْ عَظَمَةَ اللَّهِ وَقُدْرَتَهُ وَسُلْطَانَهُ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُتَّقِمُ مِمَّنْ ظَلَمَ، وَالْمُجَازِي لِمَنْ أَحْسَنَ، فَلْيَلْزَمْ فِي إِمْرَتِهِ السُّلُوكَ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى اكْتِسَابِ الْخَيْرِ فِي الدَّارَيْنِ، وَلْيَعْتَبِرْ بِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنْ أَشْكَالِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا مَحَالَةَ مَسْئُولٌ عَنْ شُكْرِ مَا هُوَ فِيهِ، كَمَا هُوَ لَا مَحَالَةَ مَسْئُولٌ عَنْ حِسَابِهِ».

□ بَيْنَ الْحَاكِمِ وَ(بَطَانَتِهِ):

وعلى ضَوْءِ مَا تَقَدَّمَ: يَظْهَرُ - جَلِيًّا - أَنَّ الْعَلَاقَةَ بَيْنَ الْحَاكِمِ وَالْمَحْكُومِينَ - مِنْذُ زَمَانٍ بَعِيدٍ جَدًّا - (تَكَادُ) تَحْكُمُهَا - فِي (كُلِّ!) الْأَحْيَانِ - بَغِيرِ مُبَالَغَةٍ! - الْوَسَاطَةُ بَيْنَهُمَا؛ وَالتِّي هِيَ: وَزَارُؤُهُ، وَبِطَانَتُهُ، وَالْمُقَرَّبُونَ مِنْهُ!

فَإِذَا أَرَادُوا: أَرَادَا!

وَإِذَا رَفَضُوا: رَفَضُوا!!

وهذا ما صَرَّحَ بِهِ - مِنْذُ نَحْوِ ثَمَانَةِ قُرُونٍ - الْإِمَامُ مُحَمَّدِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ - الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٧٦ هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ بِقَوْلِهِ - فِي نَصِيحَةٍ وَجَّهَهَا لِسُلْطَانِ عَصْرِهِ -:

«وَلَوْ رَأَى السُّلْطَانُ مَا يَلْحَقُ النَّاسَ مِنَ الشَّدَائِدِ لِاشْتِدَّ حُزْنُهُ عَلَيْهِمْ، وَأَطْلَقَهُمْ فِي الْحَالِ، وَلَمْ يُؤَخِّرْهُمْ؛ وَلَكِنْ؛ (لَا تُنْهَى إِلَيْهِ الْأُمُورُ عَلَى جِهَتِهَا).

فَبِاللَّهِ؛ أَغْنِ الْمُسْلِمِينَ يُغْنِكَ اللَّهُ، وَأَرْفِقْ بِهِمْ يُرْفِقِ اللَّهُ بِكَ، وَعَجَّلْ لَهُمْ

الإفراج...»^(١)..

... وَلنَخْتِمَ هَذَا (المدخل) - الذي لا بُدَّ منه - بِدُعَاءِ الْخَلِيفَةِ الْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ

عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

(اللَّهُمَّ أَصْلِحْ مَنْ كَانَ فِي صَلَاحِهِ صَلَاحٌ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَهْلِكَ مَنْ كَانَ

فِي هَلَاقِهِ صَلَاحٌ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ)^(٢).



(١) «حُسنُ الْمُحَاصَرَةِ» (١٠٣/٢) - لِلْسُّيُوطِيِّ -، وَ«الْمَنْهَلُ الْعَذْبُ الرَّوِّي...» (٣٣/١)

- لِلْسَّخَاوِيِّ -.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٠٨٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٣٢٤/٥).

وَانْظُرْ «الْبَدَايَةُ وَالتَّهَايَةُ» (٧١٣/١٢).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٢ -

تأصيلات في حكم المظاهرات

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «دَرِّعِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (٣/ ٣٠٦): «الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَتَضَمَّنُ الْحَبَرَ بِالْحَقِّ، وَالتَّعْرِيفَ بِالطَّرِيقِ الْمُوصِلَةِ إِلَيْهِ النَّافِعَةَ لِلخَلْقِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى كُلِّ مَا يَخْطُرُ بِبَالِ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ - مِنَ الشُّبُهَاتِ السُّوْفِسْطَائِيَّةِ -؛ فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبَيِّنَهُ خَطَابٌ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ».

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ» (ص ٢٨١): «وَلَا يَذْهَبُ الزَّمَانُ فِي مُمَاشَاةِ الْجُهَّالِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا آخِرَ لَهُ».

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (٢/ ٣٠٠-٣٠١):

«هَذَا وَقَدْ جَرَتْ سُنَّةُ اللَّهِ - الَّتِي لَا تَبْدِيلَ لَهَا - أَنْ مَنْ آثَرَ مَرْضَاةَ الْخَلْقِ عَلَى مَرْضَاتِهِ؛ أَنْ يُسَخِّطَ عَلَيْهِ مِنْ آثَرِ رِضَاهِ، وَيَخْذُلَهُ مِنْ جِهَتِهِ، وَيَجْعَلَ مُحِثَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، فَيَعُودَ حَامِدُهُ دَامًا.

وَمَنْ آثَرَ مَرْضَاتَهُ سَاخِطًا: فَلَا عَلَى مَقْصُودِهِ مِنْهُمْ حَصَلَ، وَلَا إِلَى ثَوَابِ مَرْضَاةِ رَبِّهِ وَصَلَ!

وَهَذَا أَعْجَزُ الْخَلْقِ وَأَحْمَقُهُمْ!

هَذَا مَعَ أَنَّ رِضَا الْخَلْقِ: لَا مَقْدُور وَلَا مَأْمُور وَلَا مَأْثُور؛ فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ سَخَطِهِمْ عَلَيْكَ، فَلَيْنَ يَسْخَطُوا عَلَيْكَ وَتَقْوَزَ بِرِضَى اللَّهِ عَنْكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ وَأَنْفَعُ لَكَ مِنْ أَنْ يَسْخَطُوا عَلَيْكَ وَاللَّهُ عَنْكَ غَيْرُ رَاضٍ.

فَإِذَا كَانَ سَخَطُهُمْ لَا بُدَّ مِنْهُ - عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ -: فَآثِرُ سَخَطِهِمُ الَّذِي يُنَالُ بِهِ رِضَى اللَّهِ؛ فَإِنْ هُمْ رَضُوا عَنْكَ - بَعْدَ هَذَا - وَإِلَّا؛ فَأَهْوَنُ شَيْءٍ رَضَى مَنْ لَا يَنْفَعُكَ رِضَاهُ، وَلَا يَضُرُّكَ سَخَطُهُ فِي دِينِكَ، وَلَا فِي إِيْمَانِكَ، وَلَا فِي آخِرَتِكَ؛ فَإِنْ ضَرَّكَ فِي أَمْرِ يَسِيرٍ فِي الدُّنْيَا فَمَضْرَّةُ سَخَطِ اللَّهِ أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ!

وخاصَّةُ الْعَقْلِ: احْتِمَالُ أَذْنَى الْمَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَعْلَاهُمَا، وَتَقْوِيَةُ أَذْنَى الْمَصْلَحَتَيْنِ لِتَحْصِيلِ أَعْلَاهُمَا؛ فَوَازِنُ بِعَقْلِكَ، ثُمَّ انْظُرْ أَيَّ الْأَمْرَيْنِ وَأَيُّهُمَا خَيْرٌ فَآثِرُهُ، وَأَيُّهُمَا شَرٌّ فَابْعُدْ عَنْهُ.

فَهَذَا بُرْهَانٌ قَطْعِيٌّ صَرُورِيٌّ فِي إِثْبَارِ رِضَا اللَّهِ عَلَى رِضَا الْخَلْقِ.

هَذَا مَعَ أَنَّهُ إِذَا أَثَرِ رِضَى اللَّهِ كَفَاهُ اللَّهُ مُؤَنَّةَ غَضَبِ الْخَلْقِ، وَإِذَا أَثَرِ رِضَاهُمْ لَمْ يَكْفُوهُ مُؤَنَّةَ غَضَبِ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: لِمَصَانَعَةٍ وَجْهِ وَاحِدٍ أَيْسَرُ عَلَيْكَ مِنْ مُصَانَعَةِ وَجُوهِ كَثِيرَةٍ؛ إِنَّكَ إِذَا صَانَعْتَ ذَلِكَ الْوَجْهَ الْوَاحِدَ كَفَاكَ الْوُجُوهُ كُلُّهَا.

□ خطورة اتباع الهوى:

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِئِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْمُوَافَقَاتِ» (٢/ ١٩٠ - ١٩١):

«جَعَلَ اللَّهُ اتِّبَاعَ الْهَوَى مُضَادًّا لِلْحَقِّ، وَعَدَّهُ قَسِيًّا لَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -:

﴿يَسْأَلُونَكَ حَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الآية [ص: ٢٦].

وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى. وَءَاثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا. فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٩].

وَقَالَ فِي قِسْمِهِ : ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ. وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى. فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤٠-٤١].

وَقَالَ : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣-٤].

فَقَدْ حَصَرَ الْأَمْرَ فِي شَيْئَيْنِ: الْوَحْيِ - وَهُوَ الشَّرِيعَةُ -، وَالْهَوَى؛ فَلَا ثَالِثَ لِهَُمَا. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَهُمَا مُتَضَادَّانِ.

وَحِينَ تَعَيَّنَ الْحَقُّ فِي الْوَحْيِ: تَوَجَّهَ لِلْهَوَى ضِدُّهُ؛ فَاتَّبَاعُ الْهَوَى مُضَادٌّ لِلْحَقِّ.

وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجنات: ٢٣].

وَقَالَ : ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وَقَالَ : ﴿الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٦].

وَقَالَ : ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَتْرَمٍ مِنْ رَبِّهِ. كَمَنْ رُبِنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٤].

وَتَأَمَّلْ؛ فَكُلُّ مَوْضِعٍ ذَكَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِيهِ الْهَوَى؛ فَإِنَّهَا جَاءَ بِهِ فِي مَعْرِضِ الدِّمِّ لَهُ وَلِتَبْعِيهِ.

تَحَنُّنًا لِلْعُمَّالِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «مَا ذَكَرَ اللَّهُ الْهَوَى فِي كِتَابِهِ إِلَّا ذَمًّا».

فَهَذَا - كُلُّهُ - وَاضِحٌ فِي أَنَّ قَصْدَ الشَّارِعِ الْخُرُوجَ عَنْ اتِّبَاعِ الْهَوَى، وَالذَّخُولَ تَحْتَ التَّعَبُّدِ لِلْمَوْلَى.

... فَأَقُولُ - ابْتِدَاءً -:

□ نبذة تاريخية حول (المظاهرات):

١- اشتهرت^(١) المظاهرات عن الرومان واليونان - خاصة -، والأوروبيين - عامة -، ومن نظر في «قصة الحضارة» - لـديورانت - لاحظ كثرة المظاهرات في أوروبا - قبل الثورة الفرنسية وبعدها -، لكنها صارت - بعد الثورة الفرنسية - من الحقوق المدنية التي تصوها الدساتير والقوانين الوضعية.

لهذا؛ ظهر هذا السلوك عند المسلمين [أكثر] في عهد الاستعمار الغربي للبلاد الإسلامية، وربما كان الاستعمار نفسه يشجع على ممارسته، ليغرس في المسلمين بعض سننه ومفاهيمه في السياسة والاجتماع.

وقد ذكر الأستاذ محب الدين الخطيب - رحمه الله - في «مجلة الفتح» (السنة الأولى، عدد: ٦٤) خبر أول مظاهرة نسائية في سوريا عام (١٩٢٧) في ظل الاحتلال الفرنسي!

(١) ملخص من بحث لطيف للأخ الشيخ عبد الحق التركماني - حفظه الله -.

وَقَدْ كَانَ الْعُلَمَاءُ الرَّبَّانِيُّونَ يُذَرِّكُونَ أَنَّ هَذَا السُّلُوكَ الْاجْتِمَاعِيَّ الْجَدِيدَ لَا خَيْرَ فِيهِ، فَبَيَّنَ ثَوْرَةَ الْمَضَرِّينَ عَلَى الْإِنْكِلِيزِ (سَنَةَ ١٩١٩) جَاهِرَ الْعَلَامَةِ السَّلَفِيِّ مُحَمَّدَ حَامِدِ الْفُقَيْ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِإِنْكَارِ الْمَظَاهِرَاتِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ خُرُوجَ الْاِحْتِلَالِ لَا يَكُونُ بِهَا، بَلْ بِالْعَوْدَةِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِصْلَاحِ الْعَقَائِدِ وَالْعِبَادَاتِ^(١).

وَصَدَقَ فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ شَهِدَتْ تِلْكَ الْمَظَاهِرَاتُ خُرُوجَ هُدَى شَعْرَاوِي فِيهَا سَافِرَةً، فَكَانَتْ أَوَّلَ مِضْرِيَّةٍ مُسْلِمَةٍ رَفَعَتْ الْحِجَابَ - «الْأَعْلَامُ» (٧٨ / ٨) - لِلزَّرْكَلِيِّ.

فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْمَظَاهِرَاتِ مِنَ السُّلُوكِ الْاجْتِمَاعِيِّ لَدَى سَائِرِ الْأُمَمِ - مُنْذُ الْقِدَمِ -؛ فَلَا بُدَّ أَنْ تُوضَّحَ سَبَبَ عَدَمِ ظُهُورِهَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ [بِكثَرَةٍ] إِلَّا فِي الْعَصْرِ الْاِسْتِعْمَارِيِّ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ عِبْرَ عَصُورِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ - وَإِنْ كَانَتْ تَقَعُ - أَحْيَانًا - مِنْ سُفَهَائِهِمْ - كَمَا سَيَأْتِي -.

□ الْمَنْهَجُ النَّبَوِيُّ فِي إِنْكَارِ الْمُسْلِمِينَ الْمُنْكَرَ:

وَتَوْضِيحُ هَذَا:

أَنَّ تَجَنُّبَ هَذَا السُّلُوكِ عَمْدًا، مَعَ قِيَامِ الدَّوَاعِي لَهُ فِي أَحْوَالِ مُخْتَلِفَةٍ؛ كَانَ نَتِيجَةً لِحُصُوصِيَّةِ الْمَنْهَاجِ وَالتَّرْبِيَّةِ الَّتِي غَرَسَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أُمَّتِهِ؛ فَقَدْ بَيَّنَّ

(١) كما في كتاب «جُهود الشَّيْخِ مُحَمَّدَ حَامِدِ الْفُقَيْ فِي نَشْرِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ» لِلدُّكْتُورِ مُوَفَّقِ

ﷺ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مَشْهُورَةٍ: وَجُوبَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ، وَنَهَى عَنِ الْخُرُوجِ، وَشَقَّ عَصَا الطَّاعَةِ، كَمَا نَهَى عَنِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، وَأَمَرَ بِالزُّومِ الْبُيُوتِ - عِنْدَهَا -، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْقَاعِدَ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمَ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، وَأَنَّ مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشِيرَ فُهِ، وَمَنْ وَجَدَ فِيهَا مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ، وَأَمَرَ بِكَسْرِ السُّيُوفِ، وَبِالْعُزْلَةِ، وَالِاشْتِغَالِ بِالْعِبَادَةِ...

وَسَارَ صَحَابَتُهُ الْكَرَامُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَلَى نَهْجِهِ فِي مُجَانِبَةِ الْفِتَنِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا...

فَكَانَتْ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ - وَهِيَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، مَبْنُوثةٌ فِي كُتُبِ الْعَقِيدَةِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ - بِمَجْمُوعِهَا - سَبَبًا فِي تَكْوِينِ مَا يُمَكِّنُ تَسْمِيَّتَهُ بِسُلُوكٍ جَمْعِيٍّ تَمَيَّزَ بِهِ الْمُجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ؛ حَيْثُ يَخْرِصُ أَفْرَادُهُ عَلَى اسْتِقْرَارِهِ وَأَمْنِهِ وَاجْتِمَاعِهِ، وَعَلَى مُجَانِبَةِ الْفِتَنِ وَالشَّقَاقِ وَالْفَوْضَى.

وَهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةُ الدِّيْنِيَّةُ لَمْ يَكُنْ الْمُسْتَشِيرُونَ لِيَفْهَمُوهَا؛ هَذَا ادَّعَوْا أَنَّ الْفُقَهَاءَ عَمَدُوا إِلَى وَضْعِ تِلْكَ النُّصُوصِ إِرْضَاءً لِلْخُلَفَاءِ الْمُسْتَبْدِينَ^(١)!

□ المظاهرات من فعائل (الغوغاء):

نَعَمْ؛ لَمْ تَكُنْ الْمَظَاهِرَاتُ مِنْ سَنَنِ الْمُسْلِمِينَ، هَذَا لَمْ تَظْهَرْ فِي تَارِيخِهِمْ إِلَّا فِي سُلُوكٍ شَاذٍّ عُرِفَ بِخُرُوجِ الْغَوْغَاءِ، وَالْأَوْبَاشِ، وَالسَّفِيفَةِ، وَالسُّوقَةِ، وَالْمُتَهَبَةِ

(١) وَتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ - وَلِلْأَسْفِ! - عَدَدٌ مِنَ اللَّاهِثِينَ وَرَاءَهُمْ مِنَ الْمُسْتَغْرِبِينَ. (علي).

-وَنَحْوِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ الَّتِي كَانَ الْعُلَمَاءُ يَصِفُونَ بِهَا بَعْضَ حَالَاتِ الْفَوْضَى وَالشَّغَبِ الَّتِي كَانَتْ تَقَعُ عِنْدَ هَيْجَانِ الْعَامَّةِ، وَثَوْرَانِ الرَّعَاعِ وَالِدَّهْمَاءِ وَالْعَبِيدِ وَالسُّفَهَاءِ - وَنَحْوِهِمْ -.

وَمِنْ هُنَا يُمَكِّنُنَا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَظَاهِرَاتِ كَانَتْ مَعْرُوفَةً لَدَى الْمُسْلِمِينَ، لَكِنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ سُنَّتِهِمْ، بَلْ كَانُوا يُحَرِّمُونَهَا وَيَنْبِذُونَهَا، وَيَصِفُونَ الْقَائِمِينَ بِهَا بِالْغَوَّاءِ.

وَأَوَّلُ وَأَشْهُرُ مُظَاهَرَةٍ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ كَانَتْ بِخُرُوجِ (الْغَوَّاءِ) عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَكَانَ خُرُوجُهُمْ فِي (مُظَاهَرَةٍ سَلَمِيَّةٍ)!

وَرُغِمَ أَنَّ الْخَلِيفَةَ الرَّاشِدَ أَصْدَرَ أَوْامِرَهُ الصَّارِمَةَ بِعَدَمِ: (اسْتِخْدَامِ الْعُنْفِ ضِدَّ الْمُتَظَاهِرِينَ!) فَإِنَّهَا انْتَهَتْ بِمَقْتَلِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَكَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ الْفِتَنِ الَّتِي نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ، وَتَرَكَتْ آثَارًا سَيِّئَةً لَمْ تَنْقَطِعْ؛ بَعْضُهَا حَتَّى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا. لِهَذَا كَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِذَا ذَكَرَ الْغَوَّاءَ وَأَهْلَ الشُّوقِ؛ قَالَ: قَتَلَهُ الْأَنْبِيَاءُ! «التَّارِيخُ الصَّغِيرُ» - لِلْبُخَارِيِّ (١/ ١١٥) (١) -.

(١) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ فِي «الْعُرْلَةِ» (ص ٨٠): «فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ لَا يَغْتَرَّ بِكَلَامِ الْعَوَامِّ وَثَنَائِهِمْ، وَأَنْ لَا يَتَّقَ بَعْهُودِهِمْ وَإِخَائِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَقْبَلُونَ مَعَ الطَّمَعِ، وَيُدْبِرُونَ مَعَ الْغِنَى، وَيَطِيرُونَ مَعَ كُلِّ نَاعِقٍ...»

وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ - إِذَا رَأَوْهُمْ -: فَاتْلَهُمُ اللَّهُ! هَذِهِ الْوُجُوهُ الَّتِي لَا تُرَى إِلَّا فِي الشَّرِّ!
وَكَانَ آخَرُ مِنْهُمْ يَقُولُ - فِي الْعَامَّةِ -: إِنَّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا غَلَبُوا، وَإِذَا تَفَرَّقُوا لَمْ يُعْرِفُوا!
=

وَأَصْلُ الْعَوْغَاءِ: الْجَرَادُ حِينَ يَخِفُّ لِلطَّيْرَانِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلسَّفَلَةِ مِنَ النَّاسِ،
وَالْمُتَسَرِّعِينَ إِلَى الشَّرِّ.

□ بعضُ المَظَاهِرِ (التَّارِيخِيَّةِ)، وَأَثَارُهَا:

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَرِّخُونَ - فِي حَوَادِثِ سَنَةِ (٣٠٨هـ) ^(١) -: (أَنَّ الْأَسْعَارَ غَلَّتْ بِبَغْدَادَ، فَاضْطَرَبَتِ الْعَامَّةُ، وَتَجَمَّعَ مِنَ الْعَوْغَاءِ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَفَتَحُوا الشُّجُونَ، وَقَاتَلُوا الْوَزِيرَ وَوَلَاةَ الْأُمُورِ، وَدَامَ الْقِتَالُ أَيَّامًا، وَقُتِلَ عِدَّةٌ، وَنُهِبَتْ أَمْوَالُ النَّاسِ، وَأَخْرَبُوا مَجَالِسَ الشَّرْطَةِ، وَأَحْرَقُوا الْجُسُورَ، وَاخْتَلَّتْ أَحْوَالُ الْخِلَافَةِ - جِدًّا -، وَحَقَّتْ بَيُوتُ الْأَمْوَالِ، وَأَنْتَهَمَ عَدَاوًا عَلَى الْحَطِيبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَمَنَعُوهُ، وَكَسَرُوا الْمَنَابِرَ! فَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِمُحَارَبَةِ الْعَوَامِّ، فَأُخِذُوا وَضُرِبُوا)، يَعْنِي: أَنَّ الدَّوْلَةَ اضْطَرَّتْ إِلَى (اسْتِخْدَامِ الْعُنْفِ ضِدَّ الْمُتَظَاهِرِينَ)!

وَفِي كُتُبِ التَّارِيخِ أَمْثَلَةٌ عَدِيدَةٌ، لَا يَتَسَعُّ هَذَا الْمَقَالُ لِذِكْرِهَا.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُؤَرِّخُونَ - وَهُمْ مِنْ أَجَلَةِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ؛ كَابْنِ الْجَوْزِيِّ وَالذَّهَبِيِّ وَابْنِ كَثِيرٍ - وَغَيْرِهِمْ - عَلَى ذِكْرِهَا عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ وَالِاسْتِنكَارِ.

= وَقَالَ آخَرُ: إِذَا اجْتَمَعُوا أَصْرُوا، وَإِذَا تَفَرَّقُوا نَفَعُوا - يُرِيدُ: أَنَّهُمْ إِذَا تَفَرَّقُوا رَجَعَ كُلُّ وَاحِدٍ

مِنْهُمْ إِلَى صِنَاعَتِهِ... (علي).

(١) كما في «سِير أعلام النبلاء» (٥٠ / ١٥). (علي).

□ أقسام المظاهرات - من حيث النوع -:

وَعَلَيْهِ؛ فَالْمُظَاهَرَاتُ قِسْمَانِ^(١):

* الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمُظَاهَرَاتُ الَّتِي يُرَادُ مِنْهَا أُمُورٌ شَرْعِيَّةٌ دِينِيَّةٌ.

* الْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُظَاهَرَاتُ الَّتِي يُرَادُ مِنْهَا أُمُورٌ دُنْيَوِيَّةٌ.

وَهَذِهِ نَوْعَانِ:

- النَّوعُ الْأَوَّلُ: الْمُظَاهَرَاتُ لِإِسْقَاطِ حَاكِمٍ؛ لِدَافِعِ دُنْيَوِيٍّ لَا دِينِيٍّ.

- النَّوعُ الثَّانِي: الْمُظَاهَرَاتُ لِتَحْصِيلِ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا.

أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: - الْمُظَاهَرَاتُ الَّتِي يُرَادُ مِنْ وَرَائِهَا تَحْقِيقُ أُمُورٍ شَرْعِيَّةٍ دِينِيَّةٍ؛ فَهَذِهِ بَدْعَةٌ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ.

وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ النَّبَوِيَّةُ: أَنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ - كَمَا أَخْرَجَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ جَابِرٍ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -.

□ هل للوسائل حكم المقاصد:

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ مِنَ الْوَسَائِلِ، وَالْأَصْلُ فِي اتِّخَاذِ الْوَسَائِلِ الْجَوَازُ - مَا دَامَتْ

مُبَاحَةً -!

فَيَقَالُ: هَذَا حَقٌّ، لَكِنْ؛ فِي غَيْرِ الْوَسَائِلِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الْعِبَادَاتِ؛ فَإِنَّ لِلْوَسَائِلِ

أَحْوَالًا ثَلَاثَةً:

(١) مُلَخَّصٌ مِنْ مَقَالٍ بِقَلَمِ أَحْيَا الْفَاضِلِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّيْسِ - حَفِظَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَ بِهِ -.

الحَالَةُ الْأُولَى: الْوَسَائِلُ الْمُلْغَاةُ؛ وَهِيَ الْوَسَائِلُ الَّتِي جَاءَ النَّهْيُ عَنْهَا بِدَلِيلٍ خَاصٍّ.

وَلَا إِشْكَالَ فِي بَدْعِيَّةِ اتِّخَاذِ هَذِهِ الْوَسَائِلِ، كَاتِّخَاذِ التَّمْثِيلِ وَسِيْلَةٍ مِنْ وَسَائِلِ الدَّعْوَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ لِكَوْنِهِ مُتَضَمِّنًا الْكَذِبَ.

الحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: الْوَسَائِلُ الْمُعْتَبَرَةُ؛ وَهِيَ الَّتِي نَصَّ الشَّرْعُ عَلَى جَوَازِهَا بِنَصٍّ خَاصٍّ، مِثْلُ: جَعْلِ الْأَذَانِ وَسِيْلَةٍ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ.

وَلَا إِشْكَالَ فِي شَرْعِيَّةِ هَذِهِ الْوَسَائِلِ.

الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: الْوَسَائِلُ الَّتِي لَمْ يَأْتِ نَصٌّ خَاصٌّ بِجَوَازِهَا، وَلَا حُرْمَتِهَا.

وَهَذِهِ تَرَدَّدُ بَيْنَ الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ، وَالْبِدْعِ الْمُحَدَّثَةِ.

وَقَدْ قَرَّرَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (١/ ١١٦) أَنَّهُ «قَدْ تَكُونُ الْوَسِيْلَةُ مُتَضَمِّنَةً مَفْسَدَةً تُكْرَهُ، أَوْ تُحْرَمُ لِأَجْلِهَا، وَمَا جُعِلَتْ وَسِيْلَةً إِلَيْهِ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَلَا مَكْرُوهٍ».

وَهُوَ الْوَاقِعُ -تَمَامًا- فِي بَابِ (الْمُظَاهَرَاتِ) -هَذَا-.

□ بَيِّنَ (الْبِدْعِ)، وَ(الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ)؛

وَحُلَاصَةُ ضَابِطِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُنْظَرَ فِي هَذَا الْأَمْرِ الْمُرَادِ إِحْدَاثُهُ لِكَوْنِهِ مَصْلَحَةً؛ هَلِ الْمُقْتَضِي لِفِعْلِهِ^(١) كَانَ مَوْجُودًا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَالصَّحَابَةِ، وَالْمَانِعُ مُنْتَفِيًا؟

(١) أَيِ: السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِفِعْلِهِ وَعَمَلِهِ. (علي).

أ- فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ؛ فَفِعْلُ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ - الْمَرْعُومَةِ - بِدَعَةٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ خَيْرًا لَسَبَقَ الْقَوْمُ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُمْ بِاللَّهِ أَعْلَمَ، وَلَهُ أَخْشَى، وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِهِمْ - فِعْلًا وَتَرْكًَا -.

ب- أَمَّا لَوْ كَانَ الْمُقْتَضِي - أَي: السَّبَبُ الْمُخَوِّجُ - غَيْرَ مَوْجُودٍ فِي عَهْدِهِمْ، أَوْ كَانَ مَوْجُودًا، لَكِنْ هُنَاكَ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنَ اتِّخَاذِ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ بِدَعَةٍ، بَلْ يَكُونُ مَصْلَحَةً مُرْسَلَةً، وَذَلِكَ مِثْلُ جَمْعِ الْقُرْآنِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّ الْمُقْتَضِي لِفِعْلِهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ؛ إِذْ هُوَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ، لَا يُخْشَى ذَهَابُهُ وَنَسْيَانُهُ، أَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ: فَخُشْيِي ذَلِكَ؛ لِأَجْلِ هَذَا جَمَعَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ الْقُرْآنَ.

وَمِنَ الْأُمُثَلَةِ - أَيْضًا -: الْأَذَانُ فِي مُكَبَّرَاتِ الصَّوْتِ، وَتَسْجِيلُ الْمُحَاضَرَاتِ فِي الْأَشْرَاطِ السَّمْعِيَّةِ، وَصَلَاةُ الْقِيَامِ فِي رَمَضَانَ جَمَاعَةً؛ فَكُلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ كَانَ يُوجَدُ مَانِعٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِعْلِهَا:

أَمَّا الْأَمْرَانِ الْأَوَّلَانِ: فَعَدَمُ إِمْكَانِهِ لِعَدَمِ وُجُودِهَا فِي زَمَانِهِ.

أَمَّا الْأَمْرُ الثَّلَاثُ: فَإِنَّهُ تَرَكَ الْفِعْلَ خِشْيَةً فَرَضِهِ، وَبَعْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لِيُفْرَضَ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ مَفْرُوضًا مِنْ قَبْلُ.

الثَّانِي: إِنْ كَانَ الْمُقْتَضِي غَيْرَ مَوْجُودٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَيَنْظَرُ فِيهِ: هَلِ الدَّاعِي لَهُ - عِنْدَنَا - بَعْضُ ذُنُوبِ الْعِبَادَةِ؟!

فَمِثْلُ هَذَا لَا يُحْدِثُ لَهُ مَا قَدْ يُسَمِّيهِ صَاحِبُهُ: مَصْلَحَةً مُرْسَلَةً! بَلْ يُؤْمَرُونَ بِالرُّجُوعِ إِلَى دِينِ اللَّهِ، وَالتَّمَسُّكِ بِهِ؛ إِذْ هَذَا الْمَطْلُوبُ مِنْهُمْ فِعْلُهُ، وَالْمَطْلُوبُ مِنْ غَيْرِهِمْ: دَعْوَتُهُمْ إِلَيْهِ.

حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي ثَعَالَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - بِالْأُولَى الْبَاهِتَاتِ -

وَيُمَثِّلُ هَذَا بِتَقْدِيمِ الْخُطْبَةِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْعِيدَيْنِ؛ لِأَجْلِ حَبْسِ النَّاسِ لِسَمَاعِ الذِّكْرِ!

فَمِثْلُ هَذَا مِنَ الْبِدَعِ الْمُحَدَّثَةِ، لَا مِنَ الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ.

وَإِلَيْكَ كَلَامُ الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي بَيَانِ هَذَا الضَّابِطِ:

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (٢/ ٥٩٨): «وَالضَّابِطُ فِي هَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنْ يُقَالَ: إِنَّ النَّاسَ لَا يُحَدِّثُونَ شَيْئاً إِلَّا لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ مَصْلَحَةً؛ إِذْ لَوْ اعْتَقَدُوهُ مَفْسَدَةً لَمْ يُحَدِّثُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْعُو إِلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا دِينٌ! فَمَا رَأَى النَّاسُ مَصْلَحَةً: نُظِرَ فِي السَّبَبِ الْمُخَوِّجِ إِلَيْهِ؛ فَإِنْ كَانَ السَّبَبُ الْمُخَوِّجُ أَمراً حَدَثَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنَّا: فَهُنَا قَدْ يَجُوزُ إِحْدَاثُ مَا نَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْمُقْتَضِي لِفِعْلِهِ قَائِماً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِمُعَارِضِي زَالٍ بِمَوْتِهِ.

وَأَمَّا مَا لَمْ يَحْدَثْ سَبَبٌ يُخَوِّجُ إِلَيْهِ، أَوْ كَانَ السَّبَبُ الْمُخَوِّجُ إِلَيْهِ بَعْضُ ذُنُوبِ الْعِبَادِ؛ فَهُنَا لَا يَجُوزُ الْإِحْدَاثُ؛ فَكُلُّ أَمْرٍ يَكُونُ الْمُقْتَضِي لِفِعْلِهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَوْجُوداً - لَوْ كَانَ مَصْلَحَةً - وَلَمْ يُفْعَلْ: يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ!

وَأَمَّا مَا حَدَثَ الْمُقْتَضِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةِ الْخَلْقِ، فَقَدْ يَكُونُ مَصْلَحَةً.

فَأَمَّا مَا كَانَ الْمُقْتَضِي لِفِعْلِهِ مَوْجُوداً - لَوْ كَانَ مَصْلَحَةً -، وَهُوَ مَعَ هَذَا لَمْ يَشْرَعْهُ: فَوَضْعُهُ تَغْيِيرٌ لِدِينِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا دَخَلَ فِيهِ مَنْ نُسِبَ إِلَى تَغْيِيرِ الدِّينِ مِنْ

الْمُلُوكِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادَ، أَوْ مَنْ زَلَّ مِنْهُمْ بِاجْتِهَادٍ...

فَمِثَالُ هَذَا الْقِسْمِ: الْأَذَانُ فِي الْعِيدَيْنِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَمَّا أَخَذَتْهُ بَعْضُ الْأُمَرَاءِ: أَنْكَرَهُ الْمُسْلِمُونَ؛ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ كُونُهُ بِدْعَةً دَلِيلًا عَلَى كَرَاهِيَّتِهِ، وَإِلَّا لَقِيلَ: هَذَا ذِكْرُ اللَّهِ! وَدُعَاءٌ لِلخَلْقِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ! فَيَدْخُلُ فِي الْعُمُومَاتِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا﴾ [الاحزاب: ٤١]، وَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٣]... -إِلخ-.

وَبَعْدَ هَذَا التَّحْقِيقِ الْبَدِيعِ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، فَإِنَّ فِعَالَ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ دَالَّةٌ عَلَى دُخُولِ الْبِدْعِ فِي الْوَسَائِلِ، كَمَا تَدْخُلُ فِي الْغَايَاتِ، وَمَنْ نَازَعَ فِي ذَلِكَ نَازَعَ سَلَفَ الْأُمَّةِ، وَهُمْ خَصْمُهُ.
وَمِنْ الْأَمْثِلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ:

مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي قِصَّةِ جَمْعِ الْمُصْحَفِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَشَارَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِالْجَمْعِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: كَيْفَ تَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟! وَبِمِثْلِ هَذَا أَجَابَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ لَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ جَمْعَ الْمُصْحَفِ.

فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْبِدْعَ تَدْخُلُ فِي الْوَسَائِلِ كَمَا تَدْخُلُ فِي الْعِبَادَةِ ذَاتَهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ جَمْعَ الْمُصْحَفِ مِنَ الْوَسَائِلِ، وَمَعَ ذَلِكَ اخْتَجُّوا بِعَدَمِ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا -إِذَنْ- جَمَعُوا الْمُصْحَفَ، مَعَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ؟! -

فَيَقَالُ: لِأَنَّ مُقْتَضَى الْجَمْعِ وَسَبَبُهُ وَجَدَ فِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْجُوداً فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ إِذْ هُوَ حَيٌّ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، فَبِوُجُودِهِ لَا يُخْشَى ذَهَابُ الْقُرْآنِ. وَمِنَ الْأَدَلَّةِ - أَيْضاً -: مَا ثَبَتَ عِنْدَ الدَّارِمِيِّ وَابْنِ وَضَّاحٍ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَنْكَرَ عَلَى الَّذِينَ كَانُوا يَعُدُّونَ تَكْبِيرَهُمْ وَتَسْبِيحَهُمْ وَتَهْلِيلَهُمْ بِالْحَصَى، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَأَصْحَابَهُ - لَمْ يَفْعَلُوا، مَعَ أَنَّ عَدَّ التَّسْبِيحِ رَاجِعٌ لِلْوَسَائِلِ.

وَبَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَظَاهِرَاتِ الَّتِي تُفَعَّلُ لَأُمُورٍ شَرْعِيَّةٍ دِينِيَّةٍ: بِدَعَاةٍ مُحَدَّثَةٍ، لَمْ يَفْعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَلَا صَحَابَتُهُ - مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِهَا؛ فَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ - بَعْدَ هَذَا - أَنْ يَغْتَرِضَ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْإِبَاحَةُ! فَلَا تُنْتَعُ إِلَّا بِدَلِيلٍ!!
لَأَنَّهَا عِبَادَةٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ الْحُظْرُ وَالْمَنْعُ...

□ حُكْمُ (الْمَظَاهِرَاتِ) لَأُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ:

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: الْمَظَاهِرَاتُ الَّتِي يُرَادُ مِنْهَا تَحْقِيقُ أُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ - وَهَذِهِ نَوْعَانِ - كَمَا تَقَدَّمَ -:

أَمَّا النَّوعُ الْأَوَّلُ: وَهِيَ الْمَظَاهِرَاتُ لِإِسْقَاطِ حَاكِمٍ لِدَافِعٍ دُنْيَوِيٍّ لَا دِينِيٍّ: فَهَذِهِ مُحَرَّمَةٌ، بِدَلَالَةِ كُلِّ نَصٍّ عَلَى وَجُوبِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْحَاكِمِ، وَلَوْ كَانَ فَاسِقاً غَيْرَ عَدْلٍ.

فَمَعَ تَكَثُّرِ الْأَدَلَّةِ فِي حُرْمَةِ هَذَا الْفِعْلِ - وَهَذَا كَافٍ -؛ فَكَذَلِكَ السَّلَفُ

أَجْمَعُوا عَلَى حُرْمَةِ هَذَا الْفِعْلِ، وَتَضْلِيلِ مَنْ خَالَفَ فِيهِ.

وَدُونَكُمْ مَا شِئْتُمْ مِنْ كُتُبِ الْإِعْتِقَادِ السَّلَفِيِّ، وَمَنْ حَاوَلَ الْمُنَازَعَةَ فِي هَذَا:
فَقَوْلُهُ مُرْدُودٌ، وَهُوَ ضَالٌّ قَدْ خَالَفَ مَا عَلَيْهِ دَلَائِلُ السُّنَّةِ وَأَثَارُ السَّلَفِ، وَبِمِثْلِهِ
ضَلَّلَ السَّلَفُ أَقْوَامًا.

وَتَرَدَّادُ حُرْمَةِ هَذَا النَّوعِ إِذَا فُعِلَ لِأَجْلِ الدِّينِ - أَيْضًا -، فَإِنَّهُ - بِالْإِضَافَةِ إِلَى
كَوْنِهِ مُحَرَّمًا - يَكُونُ بِدْعَةً.

ثُمَّ كُلُّ مَا سَيَأْتِي مِنَ الْأَدِلَّةِ فِي (النَّوعِ الثَّانِي) يَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَى حُرْمَةِ هَذَا
الْقِسْمِ.

أَمَّا النَّوعُ الثَّانِي: الْمَظَاهِرَاتُ لِتَحْصِيلِ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا؛ فَهِيَ
مُحَرَّمَةٌ لِأَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ؛ مِنْهَا:

□ عَوْدَةٌ إِلَى حُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ (السُّلْمِيَّةِ):

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَظَاهِرَاتِ - وَلَوْ كَانَتْ سِلْمِيَّةً -، خِلَافٌ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْحُكَّامِ الَّذِينَ اغْتَصَبُوا الْحُقُوقَ، كَمَا أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَكُونُ أَثَرَةٌ (حُكَّامٌ يُؤْثِرُونَ أَنْفُسَهُمْ
عَلَيْكُمْ فِي أَخْذِ حُطَامِ الدُّنْيَا)، وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا (حُكَّامٌ عِنْدَهُمْ مَعَاصِي شَرْعِيَّةٌ)».

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟

قَالَ: «تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ».

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»؛ فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِالصَّبْرِ، لَا بِالْمُطَاهَرَاتِ لِلضَّغْطِ عَلَى الْحُكَّامِ، وَقَدْ أَمَرَ أَيْمَةُ السُّنَّةِ بِالصَّبْرِ، وَقَالُوا: حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، أَوْ يُسْتَرَّاحَ مِنْ فَاجِرٍ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ فِيهَا فَتْحَ بَابِ شَرِّ بِتَخَكِيمِ الشُّعُوبِ؛ فَكُلَّمَا أَرَادَ الشَّعْبُ أُمُورًا تَظَاهَرُوا لِلْمُطَالَبَةِ بِهِ^(١)؛ فَإِذَا أَرَادَ أَهْلُ الشَّهَوَاتِ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ الشَّهَوَاتِ الْمُحَرَّمَةِ تَظَاهَرُوا لِلْمُطَالَبَةِ بِهِ، فَاسْتُجِيبَ لَهُمْ! وَإِذَا أَرَادَ الْعِلْمَائِيُّونَ وَاللِّبَرَالِيُّونَ أَمْرًا تَظَاهَرُوا لِلْمُطَالَبَةِ بِهِ، فَاسْتُجِيبَ لَهُمْ!! وَهَكَذَا...

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَهْلَ الْاِسْتِقَامَةِ وَالِدِّيَانَةِ أَقَلُّ مِنْ غَيْرِهِمْ بِكَثِيرٍ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ^(٢)، قَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦].

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ أَكْثَرَ الْمُطَاهَرَاتِ -إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّهَا- مُتَضَمِّنَةً عَلَى اخْتِلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ^(٣)، الْإِخْتِلَاطِ الْمُحَرَّمِ، وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ فَهُوَ قَلِيلٌ لَا حُكْمَ لَهُ.

(١) وَمِنْ أَطْرَفٍ مَا يُذَكَّرُ مِنْ ذَلِكَ -وَشَرُّ الْبَلِيَّةِ مَا يُضْحِكُ!-: مَا تُكَرِّرُهُ بَعْضُ الْفَضَائِلَاتِ (العربية) مِنْ كَلَامٍ أَحَدٍ مَدَّوْبِيهَا -حَوْلَ مَا يَجْرِي فِي مِصْرَ-: «تَحْذِيرٌ إِلَى الرُّؤَسَاءِ (أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا يُرْضِي اللَّهَ!)»

ثَمَانُونَ مِليونَ مِصريٍّ أَخَذُوا أَرْقَامَ هَوَاتِفِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا! وَلَا يَحْتَاجُ الْأَمْرُ بَيْنَهُمْ إِلَّا مُكَالَمَةً هَاتِفِيَّةً!!! (طلي).

(٢) فَالْحَرِيَّةُ (!) الَّتِي يَحْلُمُ بِهَا، وَيُنَادِي بِالْحُصُولِ عَلَيْهَا الْمُتَظَاهِرُونَ (المُسْلِمُونَ)؛ قَدْ يَنَالُونَ

بَعْضَهَا؛ وَلَكِنَّ الْفُسَاقَ وَالْكَفَّارَ -مِنَ الْمُتَظَاهِرِينَ- وَهُمْ الْأَكْثَرُ -: سَيَنَالُونَ الْأَوْفَرَ!! (طلي).

(٣) نَقَلَ الْأَخُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمَالِكِ رَمْضَانِي -حَفَظَهُ اللَّهُ- فِي رِسَالَتِهِ «حُكْمُ الْمُطَاهَرَاتِ» =

وَالْوَاقِعُ الْمُشَاهِدُ خَيْرٌ بُرْهَانُ.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ جَوْرَ الْحُكَّامِ بِسَبَبِ ذُنُوبِ الْمَحْكُومِينَ، وَالذُّنُوبُ لَا تَرْفَعُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ، وَالِاسْتِكَانَةِ إِلَى اللَّهِ؛ لَا بِالْمُظَاهَرَاتِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٣١٥ / ٤): «وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَقُولُ: إِنَّ الْحَجَّاجَ عَذَابُ اللَّهِ، فَلَا تَدْفَعُوا عَذَابَ اللَّهِ بِأَيْدِيكُمْ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالِاسْتِكَانَةِ وَالتَّضَرُّعِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]، وَكَانَ طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ يَقُولُ: اتَّقُوا الْفِتْنَةَ بِالتَّقْوَى...».

هَذِهِ الْأَوْجُهُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْمُظَاهَرَاتِ الَّتِي يُقَالُ: إِنَّهَا سِلْمِيَّةٌ!

أَمَّا غَيْرُ السِّلْمِيَّةِ؛ فَهِيَ - زِيَادَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ - تَحْتَوِي عَلَى قَتْلِ لِلنَّفْسِ، وَإِهْلَاكِ لِلْأَمْوَالِ، وَانْتِهَاكِ لِلْأَعْرَاضِ - وَغَيْرِ ذَلِكَ -.



= (ص ٤٧) هذا النص، وعلّق بقوله:

«لَا يَسْتَغْنُونَ عَنِ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ هَمَّهُمُ الْأَكْبَرَ هُوَ تَكْثِيرُ الْعَدَدِ، وَعِنْدَهُ تُتَنَاسَى الْقَوَاعِدُ الْخُلُقِيَّةُ كَالْقَرَارِ فِي الْبُيُوتِ، وَعَدَمُ مُشَارَكَةِ النِّسَاءِ فِي الْأُمُورِ السِّيَاسِيَّةِ وَغَيْرِهَا. لَقَدْ بُويعَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَمْ تُشَارِكْ فِي ذَلِكَ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ لَا فِي بَيْعَةِ الْمَسْجِدِ، وَلَا فِي بَيْعَةِ سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ!

فَهَلْ مِنْ مُتَّبِعٍ؟!

أَمِ الْأُمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُتَابَعَةِ الْغَرْبِ الْغَازِي لِأَفْكَارِ الْأَحْزَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟!

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٣ -

رد على الشبهات^(١)

«وَبَعْدَ هَذَا - كُلِّهِ - إِلَيْكَ بَعْضُ شُبُهَةِ الْمُجِيزِينَ لِلْمُظَاهَرَاتِ، وَكَشَفَهَا.

وَأُوَكِّدُ أَنَّ وَاقِعَ حَالِهِمْ: اعْتَقَدُوا، ثُمَّ سَعَوْا لِيَسْتَدِلُّوا!! فَتَكَلَّفُوا!! وَحَرَّفُوا

نُصُوصَ الشَّرِيعَةِ!

* الشُّبُهَةُ الْأُولَى:

ادَّعى مُجَوِّزُو الْمُظَاهَرَاتِ أَنَّ فِعْلَ الْمُتَظَاهِرِينَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ

أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحُلِيِّ» (١/ ٤٠): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بَعْدَ إِسْلَامِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ - عَلَى رَأْسِ صَفَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -،

وَعَلَى الثَّانِي حَمْزَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَغْبَةً فِي إِظْهَارِ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَلِمَتْ قُرَيْشُ

أَنَّ لَهُمْ مَنَعَةً!

وَهَذَا لَا دَلَالَهَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ - دِرَايَةٍ، وَرِوَايَةٍ -:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ - رِوَايَةٌ - : فَإِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ - جَدًّا - ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِسْحَاقَ بْنَ أَبِي

(١) مِنْ مَقَالٍ لِلْأَخِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّيِّسِ - وَفَّقَهُ اللَّهُ -.

وَفِي كَلَامِ أَسَاتِذِنَا الشَّيْخِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ الْعَبَّادِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - الْآبِي (ص ١٦٦) - رَدُّ عَلَى شُبُهَاتِ

أُخْرَى.

فَرَوَهُ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا تَحِلُّ عِنْدِي الرَّوَايَةُ عَنْهُ، وَقَالَ: مَا هُوَ بِأَهْلٍ أَنْ يُحْمَلَ عَنْهُ، وَلَا يُرَوَى عَنْهُ، وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ عَنْهُ: كَذَّابٌ. «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ»^(١).

الْوَجْهُ الثَّانِي - دِرَايَةٌ -: أَنَّهُ لَا وِلَايَةَ فِي مَكَّةَ، وَكَانَ أَعْدَاؤُهُمْ حَزْبَيْنِ، فَلَمَّا تَقَوُّوا اسْتَعْمَلُوا الْقُوَّةَ فِي مِقْدَارِ مَا يَسْتَطِيعُونَ؛ فَأَيْنَ هَذَا مِنْ تَجْمُعِ أَنْاسٍ عَلَى حُكَاِمِهِمْ؛ لِإِظْهَارِ سَخَطِهِمْ عَلَى فِعْلِ مَا؟!

* الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ:

ادَّعَى مُجَوِّزُو الْمَظَاهِرَاتِ أَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى جَوَازِ الْمَظَاهِرَاتِ: أَنَّهَا وَسِيلَةٌ قَدْ جُرِّبَتْ! فَوُجِدَ نَفْعُهَا بِأَنْ حَصَلَ الْمَطْلُوبُ!

وَكَشَفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا - أَيْضًا - جُرِّبَتْ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ - وَكَثِيرَةٍ جِدًّا -، فَلَمْ تَنْفَعْ! فِيهِ وَسِيلَةٌ مَظْنُونَةٌ!! وَلَيْسَ حَدَثُ تَظَاهُرِ الْمُسْلِمِينَ فِي فِرْنَسَا ضِدَّ قَرَارِ مَنَعَ الْحِجَابِ عَنَّا بِبَعِيدٍ، فَلَمْ يَنْفَعْ!

وَالْأَمْتِلَةُ كَثِيرَةٌ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يُجَوِّزُ بِهِ الْمَحَرَّمُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْأَدِلَّةِ عَلَى مَنَعِهَا وَحُرْمَتِهَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ حُصُولُ النَّتِيجَةِ مِنْ هَذِهِ الْوَسِيلَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى حِلِّهَا، وَلَا صَحِّحَتِهَا - بِحَالٍ -؛ فَإِنَّ الْغَايَةَ لَا تُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ.

(١) وفي كتاب «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦٥٣١) - لشيخنا الإمام الألباني - رحمه الله -

تفصيلٌ مطوَّلٌ. (علي).

* الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ:

اسْتَدَلَّ مُحَوِّزُو الظَّاهِرَاتِ بِأَنَّهُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَشَكَا إِلَيْهِ جَاراً لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ-: «اصْبِرْ»، ثُمَّ قَالَ لَهُ -فِي الرَّابِعَةِ- أَوِ الثَّلَاثَةِ-: «اطْرَحْ مَتَاعَكَ فِي الطَّرِيقِ»، فَفَعَلَ، قَالَ: فَجَعَلَ النَّاسُ يَمُرُّونَ بِهِ، وَيَقُولُونَ: مَا لَكَ؟! فَيَقُولُ: آذَاهُ جَارُهُ، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: لَعْنَةُ اللَّهِ، فَجَاءَهُ جَارُهُ، فَقَالَ: رُدَّ مَتَاعَكَ؛ لَا وَاللَّهِ، لَا أُؤْذِيكَ أَبَدًا.

وَفِي رِوَايَةٍ: فَجَاءَ الَّذِي آذَى جَارَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَقِيتُ مِنَ النَّاسِ؟! فَقَالَ: «وَمَا لَقِيتَ مِنْهُمْ؟»، قَالَ: يَلْعَنُونَنِي، فَقَالَ: «لَقَدْ لَعَنَكَ اللَّهُ قَبْلَ النَّاسِ»، قَالَ: إِنِّي لَا أَعُودُ، فَجَاءَ الَّذِي شَكَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْفَعْ مَتَاعَكَ؛ فَقَدْ كُفِّيتَ».

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ.

وَاسْتَدْلَاهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا! ثُمَّ تَكَلَّفُوا
الِاسْتِدْلَالَ! وَلَوْ بِنَا لَا دِلَالَةَ فِيهِ -كَهَذَا الْحَدِيثِ-

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ -عندهم!- هُوَ أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى إنْكَارِ هَذَا الْفِعْلِ!!

وَكَشَفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِنْ أَوْجُهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ اجْتِمَاعَهُمْ هَذَا جَاءَ وِفَاقاً؛ لَا قَصْداً لِلضَّغْطِ وَالْإِنْكَارِ،
بِخِلَافِ الظَّاهِرَاتِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: غَايَةُ مَا فِي الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ! وَمَنْ الْمُتَقَرَّرُ عِنْدَ

حَقَّقَ الْعُلَمَاءُ الثَّقَاتُ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدِلَّةِ الْبَاهِتَاتِ -

الْعُلَمَاءُ قَاطِبَةً: أَنَّ الْقِيَاسَ إِذَا صَادَمَ نَصًّا صَارَ قِيَاسًا فَاسِدًا، فَلَا يُجْتَنَبُ بِهِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: إِنَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِيُعْلَمَ خُطُورَةُ فِعْلِ هَذَا الْجَارِ، فَيَتَّعِظُوا، فَهُوَ ذُو سُلْطَانٍ يَسْتَطِيعُ الْإِنْكَارَ بِالْيَدِ.

* الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ:

اسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ دَعَتْ لِصَلَاةِ الْعِيدِ بِالمُصَلِّيَّاتِ، وَحَثَّتِ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ حَتَّى ذَوَاتِ الْحُدُورِ وَالْحَيْضِ عَلَى شُهُودِ الْعِيدِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْمَظَاهِرَاتِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمَظَاهِرَاتُ كَذَلِكَ! وَكَشَفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِنْ أَوْجْهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: لَمْ تُشْرَعْ صَلَاةُ الْعِيدِ فِي الْمُصَلِّيَّاتِ لِإِظْهَارِ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ! وَإِنَّمَا لِإِظْهَارِ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ لِحُكْمٍ؛ مِنْهَا: إِظْهَارُ تَأَلُّفِ الْمُسْلِمِينَ، وَالِاجْتِمَاعُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ لِإِظْهَارِ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ بِهَذَا الْعِيدِ.

وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ فِعْلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانُوا فِي قُوَّةٍ، وَهَكَذَا فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَكَانَ وَقْتُهَا وَقْتُ قُوَّةٍ، لَا سِيمًا فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، فَلَيْسُوا فِي حَاجَةٍ لِإِظْهَارِ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: إِنَّ غَايَةَ مَا فِي هَذَا - إِنْ سُلِّمَ بِهِ! - أَنَّهُ قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ إِذَا مَا صَادَمَ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ صَارَ قِيَاسًا فَاسِدًا.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَيْنَ هَذَا مِنَ التَّجْمُهِرِ لِإِظْهَارِ السُّخْطِ عَلَى نِظَامٍ أَوْ قَرَارٍ؟!

عَجَبًا مِنْ هَذَا الِاسْتِدْلَالِ؛ أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟!

وَبِهَذِهِ الْأَوْجُهِ يُرَدُّ عَلَى اسْتِدْلَالِهِمْ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَالْجَمَاعَةِ فِي الْمَسَاجِدِ...
وَهَكَذَا...

* الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ:

اسْتَدْلُوا بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ دَعَتْ إِلَى انْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَهَذِهِ الْمُظَاهَرَاتُ مِنْ انْكَارِ
الْمُنْكَرِ!

وَكَشَفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِنْ أَوْجُه:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ جَوَازُ انْكَارِ الْمُنْكَرِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ - لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ
مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى حُرْمَتِهَا -، فَلَا يَصْلُحُ الْبَاطِلُ بِالْبَاطِلِ، وَطُرُقُ الْإِضْلَاحِ
الْمَشْرُوعَةُ كَثِيرَةٌ لِمَنْ ابْتَغَاهَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ تَحَقُّقَ الْمَصْلَحَةِ مِنْ هَذِهِ الطُّرُقِ مَظْنُونَةٌ، وَهِيَ لَمْ تَنْفَعِ فِي
حَالَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ فَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بِهِ الْمُحَرَّمُ، لَا سِيَّما وَقَدْ تَرْتَّبَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ
الْمُظَاهَرَاتِ مُنْكَرٌ أَكْبَرُ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ الشَّرِيعَةَ شَرَعَتْ طُرُقًا لِانْكَارِ الْمُنْكَرِ؛ فَمَنْ سَلَكَهَا فَحَصَلَ
الْمُرَادُ؛ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْمُرَادُ؛ بَرَّتِ الذَّمَّةُ، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ.

* الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ:

اسْتَدْلُوا بِأَنَّ الْعِزَّ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ - وَغَيْرَهُ - قَدْ فَعَلُوا أَمْثَالَ هَذِهِ الْمُظَاهَرَاتِ!
وَكَشَفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِنْ أَوْجُه:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ فِعْلُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ لَهَا، فَإِنَّ أَقْوَالَ وَفِعَالَ الْعُلَمَاءِ

٩٠ ————— حُرِّبَتْ الْعُلَمَاءُ إِلَى التَّقَارُّبِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِتَاتِ -

يُحْتَجُّ لَهَا وَيُعْتَصَدُّ بِهَا، لَا يُحْتَجُّ بِهَا؛ فَلَيْسَتْ حُجَّةً بِذَاتِهَا - بِالْإِجْمَاعِ -.

وَالْأَدِلَّةُ دَلَّتْ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ - كَمَا تَقَدَّمَ -.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَحْكُونُهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - فِي هَذَا الصَّدَدِ - لَيْسَ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا تَوَسَّعُوا تَحْجُّجًا بِالْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، فَقَاسُوا بِهِ عَلَى الْمَظَاهِرَاتِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْبِدْعِ قَدْ وَقَعَ فِيهَا مَنْ يُسَمَّوْنَ عُلَمَاءً، فَالْعَزُوبُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ - مَثَلًا - يَرَى أَنَّهُ بِإِمْكَانِ الْأَوَّلِيَاءِ أَنْ يَطَّلِعُوا عَلَى اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ - «قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ» (١ / ١٤٠) -! وَهُوَ مِنَ الطَّاعِنِينَ فِي اعْتِقَادِ السَّلَفِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ!!

* الشُّبْهَةُ السَّابِعَةُ:

اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْمُتَكَلِّفِينَ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ مَنَعُوا مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَفَاسِدِ، فَإِذَا قُدِّرَتْ مُظَاهِرَاتٌ بِدُونِ هَذِهِ الْمَفَاسِدِ؛ فَإِنَّهَا تَجُوزُ! وَكَشَفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا مَنَعَهُ الْعُلَمَاءُ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُؤَدِّ لِلذَّرِيعَةِ، وَإِنَّمَا قَدْ يُؤَدِّي إِلَيْهَا غَالِبًا أَوْ كَثِيرًا، فَمَنْعُوهُ - وَإِنْ كَانَ قَدْ لَا يُؤَدِّي إِلَى الذَّرِيعَةِ - أَحْيَانًا -.

وَهَذَا هُوَ مَعْنَى (سَدِّ الذَّرَائِعِ) الَّذِي دَلَّلَ عَلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِهِ «بَيَانُ الدَّلِيلِ عَلَى بُطْلَانِ التَّحْلِيلِ» بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ دَلِيلًا.

وَرَزَاذُهَا ابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِ «إِعْلَامُ الْمُوقَعِينَ» إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دَلِيلًا.

وَمِنَ الْإِدْلَةِ عَلَى حُجَّةٍ دَلِيلٍ (سَدُّ الدَّرَائِعِ): تَحْرِيمُ الشَّرِيعَةِ خُلُوةَ الرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ بِالْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ؛ حَتَّى لَا يَقَعُوا فِيهَا حَرَمَ اللَّهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ تَقَعُ خُلُوةٌ بِدُونِ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ وَيُحَرَّمُ.

وَمِثْلُ هَذَا كُلُّ مَا مَنَعَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتَمَثِّلَاتِ.
* السُّنَّةُ الثَّامِنَةُ:

وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ سَيِّئٍ عَنِ الْمُظَاهَرَاتِ لِجَائِمِ الْعَوْنِ!
وَمِمَّا زَادَ سُوءَهُ: أَنَّهُ نَسَبَ الْمُظَاهَرَاتِ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ! وَجَعَلَهَا وَسِيلَةً
سَلَفِيَّةً فَعَلَهَا الصَّحَابَةُ!

وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ وَسِيلَةٌ سَلَفِيَّةٌ سَلَكَهَا الصَّحَابَةُ، بِأَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَالزُّبَيْرِ بْنَ الْعَوَّامِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- اجْتَمَعُوا فِي مَوْقِعَةِ الْجَمَلِ؛ فَقَالَ الْعَوْنِيُّ:

إِنَّ اجْتِمَاعَهُمْ فِي وَقْعَةِ الْجَمَلِ هُوَ صُورَةٌ مِنْ صُورِ الْمُظَاهَرَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ الضَّغْطَ، وَالِاجْتِجَاعَ عَلَى عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-!

وَاسْتِدْلَالُ حَاتِمِ الْعَوْنِيِّ بِمِثْلِ هَذَا يُؤَكِّدُ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْ أَنَّ مُجَوِّزِي
الْمُظَاهَرَاتِ اعْتَقَدُوا -أَوَّلًا-، ثُمَّ تَكَلَّفُوا فِي الْإِسْتِدْلَالِ هَلًا هَوَؤَهَا -ثَانِيًا-!!
وَإِنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِوَفْعَةِ الْجَمَلِ لَا يَصِحُّ مِنْ وَجْهِهِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَيْسَ اجْتِمَاعُهُمْ لِلضَّغْطِ عَلَى عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي فِعْلِ أَمْرٍ، وَإِنَّمَا اجْتِمَاعُهُمْ كَانَ لِلْأَخْذِ بِدَمِ عُثْمَانَ، فَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ

الله خَرَجُوا لِلْأَخْذِ بِدَمِ عُثْمَانَ، وَعَائِشَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- خَرَجَتْ لِلصُّلْحِ، كَمَا صَحَّ ذَلِكَ عَنْهَا -فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٢٣٦/٦)-؛ فَهُمْ -إِذَا- تَجَمَّعُوا فِي وَقْعَةِ الْجَمَلِ لِغَيْرِ مَا يُسَمَّى بِالْمَظَاهِرَاتِ مِنَ الضَّغْطِ عَلَى الْحَاكِمِ لِتَنْفِيزِ أَمْرٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُبَايِسُوا هَذَا الْفِعْلَ -وَهُوَ الْأَخْذُ بِدَمِ عُثْمَانَ-.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الَّذِي صَدَرَ مِنْ عَائِشَةَ وَالزُّبَيْرِ وَطَلْحَةَ خَطَأٌ نَدِمُوا عَلَيْهِ -كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (١٢٩/٦) بِنَقْلِهِ عَنْهُمْ، قَالَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ-:

«وَكَذَلِكَ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-، نَدِمَتْ عَلَى مَسِيرِهَا إِلَى الْبَصْرَةِ، وَكَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْهُ تَبْكِي حَتَّى تَبُلَّ خِمَارُهَا، وَكَذَلِكَ طَلْحَةُ نَدِمَ عَلَى مَا ظَنَّ مِنْ تَغْرِيطِهِ فِي نَصْرِ عُثْمَانَ وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَالزُّبَيْرُ نَدِمَ عَلَى مَسِيرِهِ يَوْمَ الْجَمَلِ».

وَقَالَ (١٧٠/٤): «فَإِنَّ عَائِشَةَ لَمْ تُقَاتِلْ، وَلَمْ تَخْرُجْ لِقِتَالِ، وَإِنَّمَا خَرَجَتْ لِقَصْدِ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَظَنَّتْ أَنَّ فِي خُرُوجِهَا مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهَا -فِيمَا بَعْدَ- أَنَّ تَرْكَ الْخُرُوجِ كَانَ أَوْلَى، فَكَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ خُرُوجَهَا تَبْكِي حَتَّى تَبُلَّ خِمَارُهَا، وَهَكَذَا عَامَّةُ السَّابِقِينَ نَدِمُوا عَلَى مَا دَخَلُوا فِيهِ مِنَ الْقِتَالِ، فَندِمَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَلِيٌّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- أَجْمَعِينَ-، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَ الْجَمَلِ لَهُؤُلَاءِ قَصْدٌ فِي الْإِقْتِتَالِ، وَلَكِنْ وَقَعَ الْإِقْتِتَالُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِمْ».

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَفْرَادَ الصَّحَابَةِ غَيْرُ مَعْصُومِينَ، يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، وَهُمْ إِنْ أَخْطَأُوا: فَلَهُمْ أَجْرٌ، وَتُحْفَظُ مَكَانَتُهُمْ، وَإِذَا أَصَابُوا: فَلَهُمْ أَجْرَانِ؛ لِغُضَمِّ مَا صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «مُسْلِمٍ»، وَعَمَرُو بْنِ الْعَاصِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» -مَرْفُوعاً-:

«إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»؛ فَهُمْ أَخْطَأُوا فِي هَذَا الْفِعْلِ، وَلَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِمَا أَخْطَأُوا فِيهِ، وَنَدِمُوا عَلَيْهِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ صَاحِبُ هَوَى.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ جَمْعًا مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفُوهُمْ فِي أَصْلِ ذَهَابِهِمْ لِلْأَخْذِ بِدَمِ عُثْمَانَ، وَفِي مُقَدِّمِ هَؤُلَاءِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، بَلْ وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ خَالَفُوا فِي ذَلِكَ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٧/ ٢٦١): قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا نَهَضَ مَعَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ غَيْرُ سِتَّةٍ نَفَرٍ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ، لَيْسَ لَهُمْ سَابِعٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: أَرْبَعَةٌ، وَذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ - وَغَيْرُهُ - قَالَ: كَانَ يَمُنُّ اسْتِجَابَ لَهُ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ، وَأَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ حَنْظَلَةَ، وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا؛ فَلَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِوَقْعَةِ الْجَمَلِ - لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ -.

وَفِي هَذَا تَأْكِيدُ مَا قَرَّرَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَنَّ طَرِيقَةَ الْمُظَاهَرَاتِ طَرِيقَةٌ بِدْعِيَّةٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا نَبِيٌّ وَلَا صَحَابَتُهُ - كَمَا سَيَأْتِي نَقْلُهُ -.

وَفِي الْخِتَامِ؛ عَجَبِي مِنْ بَعْضِهِمْ يَتَدَيَّنُ بِأَمْرِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْوَقَائِعُ، وَهَاجَتِ الْعَوَاطِفُ، تَخَلَّى عَمَّا كَانَ مُتَدَيِّنًا بِهِ! وَعَصَفَتْ بِهِ رِيَّاحُ الْعَوَاطِفِ مَعَ الْعَامَّةِ الدَّهْمَاءِ! أَوِ الْحَرَكِيِّينَ الْحَمَاسِيِّينَ!

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ جَوَّزَ الْمُظَاهَرَاتِ فِي ثُونَسٍ؛ تَحْجُجًا بِأَنَّ وَقَعَ ثُونَسٍ يَخْتَلِفُ، وَآخَرَ جَوَّزَ الْمُظَاهَرَاتِ فِي مِصْرَ؛ تَحْجُجًا بِأَنَّ وَقَعَ مِصْرَ يَخْتَلِفُ... وَهَكَذَا...

٩٤ ——— حَزَنُ الْمَلِكِ الْعَلَمَاءِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأُدْوَةِ الْبَاهِشَاتِ -

وَمِنْ تَلَاعِبِ بَعْضِ الْحَرَكَِيِّينَ السُّعُودِيِّينَ أَنَّهُ جَوَّزَ الْمَظَاهِرَاتِ، لَكِنْ اسْتَشْنَى
ذَلِكَ فِي الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ! وَزَادَ بَعْضُهُمْ: دَوْلَةُ الْبَحْرَيْنِ!
وَهَذِهِ فَتْوَى سِيَاسِيَّةٍ لَا شَرْعِيَّةٍ!!

فَمَا أَسْرَعَ انْقِلَابَ هَؤُلَاءِ عِنْدَ زَعَزَعَةِ الْأَمْنِ....

وَلَقَدْ عَلَّلَ بَعْضُ مِنْ هَؤُلَاءِ (!) - وَمَنْ قَلَدَهُمْ! - هَذَا التَّفْرِيقَ الْوَاهِيَّ
الْوَاهِنَ بـ: مخافة استغلال إيران الفارسية للأوضاع في هذين البلدين؟!
وعليه؛ فأنا أسأل:

لماذا اختار هَؤُلَاءِ - بَعْضاً أَوْ كُلّاً - هَٰذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ مَعَ أَنَّ إِيْرَانَ الْفَارْسِيَّةَ لَهَا
أَطْمَاعٌ كُبْرَى فِي (تصدير الثَّوْرَةِ!) إِلَى مَسَاحَاتٍ أَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ!!؟
وهل مثل هذه التَّخَرُّصَاتِ الْفَارِغَةِ، وَالتَّحْكُمَاتِ الرَّخِيصَةِ تَعَدُّ دَلِيلًا
شَرْعِيًّا لِلتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ؟!؟

وَإِذَا مَا قَمْنَا بِسُحْبِ الْعِلَّةِ ذَاتِهَا عَلَى بَقِيَّةِ الْبِلْدَانِ - بِالنَّظَرِ إِلَى الطَّامَعِينَ - وَمَا
أَكْثَرَهُمْ! -؛ فَإِنَّا نَسْأَلُ:

مَا رَأْيِي هَؤُلَاءِ فِي أَطْمَاعِ الْيَهُودِ فِي الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ؟!؟

وَمَا رَأْيُهُمْ فِي أَطْمَاعِ أَمْرِيكََا وَفَرَنْسَا وَرُوسِيَا، وَبَرِيْطَانِيَا، وَ... وَ...؟!؟

وهل يستطيع أيُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْكَرَ بِأَنَّهُ مَا مِنْ دَوْلَةٍ عَرَبِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ وَإِلَّا
وَالْغَرْبَ طَامِعٌ فِي خَيْرَاتِهَا!!؟

وعليه - وبتطبيق هذا الرأي -: بأن أي دولة واقعة تحت أنظار الطامعين
فالمظاهرات فيها حرام؛ حتى لا يُستغل الظرف! -؛ فإن المظاهرات في جميع
البلاد العربية حرام!!

وهو المطلوب!!

أَسْأَلُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ أَنْ يُلْطِفَ بِحَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَجْمَعَ كَلِمَتَهُمْ عَلَى
الْهُدَى، وَمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الْمَاضُونَ، وَيَرُدَّ كَيْدَ أَعْدَائِهِمْ - مِنَ الدَّاخِلِ وَالخَارِجِ -
فِي نُحُورِهِمْ.

□ شُبُهَتَانِ أَخِيرَتَانِ (وَاقِعِيَّتَانِ) -جَدًّا-:

بَقِيَ - أخيراً - الجوابُ عن شُبُهَتَيْنِ يَكْثُرُ طَرَحُهُمَا، وَإِيرَادُهُمَا - في الأيام
الْأَخِيرَةِ -:

الأولى: حَوْلَ (نَجَاحِ الْمُظَاهِرَاتِ).

الثانية: حَوْلَ (استمرار المظاهرات) -بعد البدء بها-.

* أَمَّا الشُّبْهَةُ الْأُولَى:

فالجوابُ عنها أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ الْمَرْءَ لَا يَسْتَدِلُّ بِالنَّاتِجِ لِتَشْرِيعِ شَيْءٍ مَا؛ لِأَنَّ النَتِيجَةَ الْمُحِبَّبَةَ قَدْ تَكُونُ مِنْ
تَرْبِيعِ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّ مِنْ وَظَائِفِهِ إِضْفَاءَ الْمَشْرُوعِيَّةِ عَلَى الْأَعْمَالِ بِتَحْسِينِ نَتَائِجِهَا
فِيهَا يُظْهِرُهُ لِلنَّاسِ، وَيُقْنَعُهُمْ بِالنَّاتِجِ الْمُزَيَّنَةِ حَتَّى يَصُدَّهُمْ عَنِ الْبَحْثِ عَنِ الْبَيِّنَةِ،

قال الله - تعالى - : ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤].

بل قد ثبت بالنص أنه ليس كل من وصل إلى السلطة بورك له فيها؛ ففي «صحيح مسلم» (٤٨٢٣) عن أبي ذرٍّ، قال: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا».

فشرط عليه أن يأخذها بحقها لا أن يأخذها بأي طريق، وأن يؤدي حقوقها.

وفي «صحيح البخاري» (٦٦٢٢)، ومسلم (٤٢٩٢) أن عبد الرحمن بن سمرّة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا...».

ومعلوم أنه كم من دولة حرص عليها ولائها حتى قامت على الأشلاء والجماحم، فمن كان دليله النظر في النتائج بارك لها الوصول، وكساها تيجاناً على العمام! ومن كان دليله الوحي عزّاها على تضييع عون الله وعجز الفواطم! فقد قال ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبُسْتِ الْفَاطِمَةُ» - رواه البخاري (٧١٤٨) -.

لذا؛ فَإِنَّ النَّجَاحَ الظَّاهِرِيَّ لِلْقُرْبِ - وَسِيلَةٌ أَوْ غَايَةٌ - لَا يُعَدُّ نَجَاحًا إِلَّا بِشَرَطَيْنِ؛ هُمَا:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُونَ فِيهِ يُرِيدُونَ وَجْهَ رَبِّهِمْ؛ لَا أَنْ يَقُومُوا مِنْ أَجْلِ بُطُونِهِمْ.

والثَّانِي: أَنْ يَكُونُوا فِيهِ مُتَّبِعِينَ لِلرَّسُولِ ﷺ؛ لَا مُخَالِفِينَ لَهُ.

وَمَا سَبَقَ؛ فَقَدْ بَانَ مُخَالَفَةُ الْمُتَظَاهِرِينَ لِهَدْيِ نَبِيِّهِمْ ﷺ فِي الْمَسْأَلَةِ نَفْسِهَا.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ النِّيَّةِ: فَقَدْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ أَكْثَرَ الْمُتَظَاهِرِينَ قَامُوا طَلَبًا لِشَيْءٍ، أَوْ دَفْعًا لَوْجَعٍ، عَرَّاقُونَ مَرَّاقُونَ ^(١) ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَاهُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨].

فَالنَّظَرُ النَّاقدُ الشَّرْعِيُّ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْقُرْبِ يَنْطَلِقُ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرَطَيْنِ، وَهُمَا سُرُّ النَّجَاحِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ كَانَ يَنْطَلِقُ فِي وَزْنِ أُمُورِهِ مِنْ نَتَائِجِهَا: اخْتَلَّ مِيزَانُهُ، وَدَخَلَ عَلَى أَحْكَامِهِ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يَنْضَبُطُ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَلَمْ يُصْبَحْ يُفَكِّرُ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ! وَهَلْ بَدَايَةُ التَّحَلُّلِ مِنَ الدِّينِ إِلَّا هَذَا؟!

فَبِهِ صَارَ لِلْكُفَّانِ أَتْبَاعٌ؛ لِأَنَّهُمْ رُبَّمَا أَخْبَرُوا عَنْ أَمْرِ غَيْبِيٍّ، فَوَقَعَتِ النَتِيجَةُ كَمَا أَخْبَرُوا، فَمَنْ كَانَ نَاضِرًا إِلَى النَّتَائِجِ تَبِعَهُمْ وَلَا بُدَّ، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ: «سَأَلَ أَنَسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكُفَّانِ، فَقَالَ هُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ»،

(١) أي: هُم طَّلَابُ مَرَقٍ وَطَّلَابُ عَرَقٍ - وَهُوَ الْعَظْمُ عَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنَ اللَّحْمِ! - (منه).

قالوا: يا رسول الله! فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ - أحياناً - بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فقال رسول الله ﷺ: «تلك الكلمة من الحقِّ يَخْطُفُهَا الْجَنِّيُّ، فيَقْرُأُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ فَيَخْلِطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذِبَةٍ» - رواه البخاري (٦٢٣١)، ومُسلم (٥٨٧٥) -.

وهذا المُنْطَلَقُ تَدَاوَى بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ بِالْحَرَامِ! أليسَ قد جَرَّبَ أَنَاسٌ مِنْهُمْ التَّدَاوِي بِالْحَمْرِ؛ فَظَهَرَ لَهُمُ الشِّفَاءُ بِادِي الرَّأْيِ؟! مع أَنَّهُ قد جَاءَ فِي «صحيح مُسلم» (٥١٨٥): أَنَّ طَارِقَ ابْنِ سُويْدٍ الْجُعْفِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْحَمْرِ؟ فَنهَى، أَوْ كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا، فقال: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ؟ فقال: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ»؛ فَمَنْ نَظَرَ إِلَى النَتِيجَةِ: سَارَعَ إِلَى رَدِّ كَلَامِ الْمُعْصُومِ ﷺ!

كما جَرَّبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ التَّعَامُلَ بِالرِّبَا، فَوَجَدُوهُ نَافِعًا لَهُمْ فِي ثِرَاءِ أَمْوَالِهِمْ، فَهَلْ تَكُونُ هَذِهِ النَتِيجَةُ دَلِيلًا شَرْعِيًّا لِإِبَاحَةِ الرِّبَا؟! مع أَنَّهُ اللهُ مَهَانَا أَنْ نَخْدِعَ بِالنَتِيجَةِ الْمَادِيَّةِ الَّتِي تَحْصُلُ مِنَ الْمَالِ الْخَبِيثِ، فقال: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَكُنْ أُولَىٰ أَلْبَسَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ١٠٠].

وَجَرَّبَ الْكُفَّارُ الْكُفْرَ فَوَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ مُتَحَضِّرِينَ أَغْنِيَاءَ أَقْوِيَاءَ، فَهَلْ يَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَنْسَلِخُوا مِنْ دِينِهِمْ، وَيَنْدَفِعُوا نَحْوَ الْكُفْرِ كَيْ يُحَقِّقُوا هَذِهِ النَتَائِجَ الثَّلَاثَةَ: أَنْ يَتَحَضَّرُوا، وَيَسْتَغْنُوا، وَيَتَقَوَّوْا؟! وقد قال اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ . مَتَّعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا لَهُمْ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [آل

ونقول - أخيراً -:

إِنَّ التَّائِجَ الْمُتَحَسِّنَةَ الْمُؤَسَّسَةَ عَلَى مُخَالَفَةِ الشَّرِيعَةِ نَدَامَةً وَلَيْسَتْ كِرَامَةً؛
لأنَّهَا استدرَاجٌ مِنَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ الْمُتَحَرِّفِينَ عَنِ الْحَقِّ بَعْدَ أَنْ عَرَفَهُمْ إِيَّاهُ، حَتَّى إِذَا
أَخَذَهُمْ - سُبْحَانَهُ - كَادَهُمْ بِكَيْدِهِ الْمَتِينِ، كَمَا قَالَ رَبُّنَا - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ
يَكْذِبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ. وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾
[الْقَلَم: ٤٤-٤٥].

وعن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ يُعْطِي الْعَبْدَ مَا
يُحِبُّ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى مَعَاصِيهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لَهُ مِنْهُ اسْتِدْرَاجٌ»، ثُمَّ نَزَعَ هَذِهِ الْآيَةَ:
﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ
بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ. فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الْأَنْعَام: ٤٤-٤٥]
- أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٤٥/٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ - وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسَلَةِ
الصَّحِيحَةِ» (٤١٣) -.

لِذَا؛ فَلَنْ يَتَعَلَّقَ بِالتَّائِجِ الْمُخَالَفَةِ لِلْهَدْيِ النَّبَوِيِّ إِلَّا مَنْ ضَعُفَ إِيمَانُهُ
بُنُصُوصِ الْوَحْيِ، وَقَلَّ يَقِينُهُ فِيهَا مِنَ الْمُذَبِّذِينَ الْمُتَرَدِّدِينَ الْمُرْتَابِينَ، وَأَمَّا أَهْلُ
الْيَقِينِ؛ فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ مُعَلِّقَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَوْ خَالَفَتْهَا الْمَصَالِحُ الظَّاهِرَةُ
لِلخَلْقِ؛ فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣٩٤٥) عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَنَّهُ قَالَ: «نَهَانَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا نَافِعاً، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا».

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٥٦٨٤)، وَمُسْلِمٍ (٥٨٢٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

١٠٠ — حَدَّثَنَا الْعَلَمَاءُ النَّقَاتُ مِنْ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

الحُدْرِي، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنَهُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «اسْقِهِ عَسَلًا»، فسقاه، ثُمَّ جاءهُ، فقال: إِنِّي سَقَيْتُهُ عَسَلًا، فلم يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا! فقال لَهُ ثلاثُ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جاءَ الرَّابِعَةَ، فقال: «اسْقِهِ عَسَلًا»، فقال: لقد سَقَيْتُهُ فلم يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا! فقال رسولُ الله ﷺ: «صَدَقَ اللهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ!»، فسقاه فَبَرَأَ^(١).

* وَأَمَّا الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ:

فنقول:

«لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنْ رَجَوْعُهُمُ الْآنَ عَنْ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ سَيَكُونُ سَيِّئًا؛ لِأَنَّ الْعَدُوَّ سَيَفْتِكُ بِهِمْ، فَالضَّرَرُ نَازِلٌ بِهِمْ عَلَى أَيِّ حَالٍ!

وجواب هذا من أوجه :

الوجه الأول: إنه إذا تبين أن هذه المظاهرات محرمة، وتزداد حرمتها من الضعفاء في مواجهة الأقوياء، فإن تركها والتوبة منها واجب وقربة، فموت الإنسان أو بلاؤه مع توبته لربه خير له من نجاته مع معصيته لربه.

الوجه الثاني: إن الاستمرار في المظاهرات يزيد الأمر سوءاً؛ لأن المتظاهرين يتزايدون، ويتكاثرون حميةً وتعاطفاً لإخوانهم المقتولين؛ بخلاف ما إذا توقفوا.

(١) مُلَخَّصٌ مِنْ رِسَالَةِ «حُكْمُ الْمَظَاهِرَاتِ» (ص ٢٩-٣٣) لَفَضِيلَةِ الْأَخِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْمَالِكِ

رَمَضَانِي - حَفَظَهُ اللهُ -.

حَدَّثَنَا الْعَلَمَاءُ الثَّقَاتُ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدْنَى الْبَاهِتَاتِ - ١٠١

وهو - بالمقابل - ما سيكون دافعاً لقامعهم أن يزدادوا عُتْواً، ويُضاعفوا دِفَاعَهُمْ وتَقْتِيلَهُمْ - غُلُواً - ...

الوجه الثالث: المظنون برحمة الله وفضله أن يلطف بمن تركوها طاعة له؛ لأن المتقرر - شرعاً - أن الطاعة سبب لخير الدنيا والآخرة؛ قال - تعالى - : ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمْتُمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] ^(١).

□ حُجَّةٌ (عَقْلِيَّةٌ) نَاقِضَةٌ لِمُجِيزِي (الْمُظَاهِرَاتِ) :

وَتَمَّةٌ تَحْقِيقُ آخَرُ - مِنْ نَاحِيَةِ عَقْلِيَّةٍ ^(٢) - مُحَضَّةٌ - ، فَأَقُولُ :

لَوْ نَجَحَتْ مُظَاهِرَاتٌ - مَا - فِي إِسْقَاطِ نِظَامٍ مُعَيَّنٍ ؛ عَلَى طَرِيقَةِ (الشَّعْبِ .. يُرِيدُ .. إِسْقَاطِ ... النِّظَامِ !!) - إِيَّاهَا - ! ثُمَّ تَوَلَّى الزَّعَامَةُ الْجَدِيدَةَ (!) مَنْ ارْتَضَاهُ مُتَظَاهِرُو الْيَوْمِ !!

.. فَمَا الَّذِي يَضْمَنُ أَنْ (يَخْرُجَ !) مُتَظَاهِرُو الْغَدِ (!) مُطَالِبِينَ - مِنْ أَبْوَابِ مُتَفَرِّقَةٍ ! - بِإِسْقَاطِ النِّظَامِ الْجَدِيدِ ... !

ثُمَّ مَا بَعْدَ الْجَدِيدِ !

ثُمَّ مَا بَعْدَ الَّذِي بَعْدَ الْجَدِيدِ ... !!

.. وَهَكَذَا دَوَّالِيكَ !!

(١) مِنْ مَقَالِ (سُورِيَّاتَيْنِ فَكِّي النَّصِيرِيَّاتَيْنِ وَالثَّوْرِيَّاتَيْنِ) - لِلأَخِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّيْسِ - .

(٢) وَالْعَقْلُ الصَّرِيحُ لَا يُنَاقِضُ النُّقْلَ الصَّحِيحَ ؛ فَتَنْبَهْ .

فِتْنَةٌ لَهَا أَوَّلٌ - بَلْ: لَيْسَ لَهَا أَوَّلٌ! -، وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهَا آخِرٌ!

أَمْ تَجُوزُ الْمَظَاهِرَاتُ الْأُولَى؟!

وَلَا تَجُوزُ الْمَظَاهِرَاتُ الثَّانِيَّةُ!

فَضْلاً عَنِ الثَّالِثَةِ!!

أَوِ الْعَاشِرَةِ!!!

أَوِ التَّاسِعَةِ وَالْعِشْرِينَ (!) - وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ وَسِنِينَ^(١) -!!

... أَمْ أَنَّهَا تَجُوزُ إِذَا كُنْتُمْ (!) أَنْتُمْ الْقَائِمِينَ بِهَا؟!

وَلَا تَجُوزُ إِذَا كُنْتُمْ (!) أَنْتُمْ الْمَقَامَ عَلَيْكُمْ (!) - فِيهَا -؟!

ثُمَّ؛ أُولَئِكَ الْحُكَّامُ الَّذِينَ قُمْتُمْ عَلَيْهِمْ - عَلَى ظُلْمِهِمْ، وَتَجَاوَزِهِمْ، وَفِسْقِهِمْ، وَفُجُورِهِمْ، وَفَسَادِهِمْ! - هَلْ خَلَفَهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ - تَدِينًا، وَعَدْلًا، وَاسْتِقَامَةً -؟!

أَمْ أَنَّ الْقِيَامَ عَلَيْهِمْ صَارَ مَطْلُوبًا بِحَدِّ ذَاتِهِ - بَغْضِ النَّظَرِ عَنِ النَّاتِجِ الْمَظْنُونَةِ - بَعْدُ -؛ حَتَّى لَوْ كَانَتْ أَسْوَأُ -؟!

أَمْ تَتَخَيَّلُونَ (!) أَنَّهُ لَنْ يَخْلُفَهُمْ أَسْوَأُ مِنْهُمْ؟!

(١) واليوم - وَأَنَا أَكْتُبُ هَذِهِ السُّطُورَ بِتَارِيخِ (٢٩/٦/٢٠١١م) -: رَجَعَتِ الْمَظَاهِرَاتُ إِلَى

(مِيدَانِ التَّحْرِيرِ) فِي (مِصْرَ)! وَعَادَتِ الْمَوَاجِهَاتُ - مِنْ جَدِيدٍ - بَيْنَ الْمُتَظَاهِرِينَ وَالشَّرْطَةِ!

وَنَتَائِجُ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ - إِلَى ظَهْرِ الْيَوْمِ - أَكْثَرُ مِنْ (٦٠٠) جَرِيحٍ!!

اللَّهُمَّ آمِنَّا فِي أَوْطَانِنَا - يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ -..

قَدْ بَرَزَ الْعَجَمَاءُ إِلَى الثَّقَاتِ مِنْ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأُولَى الْبَاهِشَاتِ - ١٠٣

فَإِنْ كَانَ؛ فَهَذِهِ نَظَرَةٌ مُخَالَفَةٌ لِسُنَنِ اللَّهِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تُقَرَّرُ - بِالْجُمْلَةِ - أَنَّ الْآتِيَ أَشَدُّ سُوءًا مِنَ الْمَاضِي!
وَالتَّارِيخُ يَشْهَدُ!!

□ فَرَحُ (الْغَرْبِ) بِمَا يَجْرِي فِي بِلَادِ (الْعَرَبِ):

مَعَ التَّنْبِيهِ - وَالتَّنْيِيهِ - مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ! - إِلَى أَنَّ (أُوبَامَا)، وَ(مِيسْ كُلِيْتُون) - فَضْلًا عَنِ (الْإِتِّحَادِ الْأَوْرُوبِيِّ) - وَمَا بَيْنَ هَذَا، وَذَآكَ، وَذِيَاكَ! - صَارُوا - جَمِيعًا - بِقُدْرَةِ قَادِرٍ! - نَاطِقِينَ بِاسْمِ (الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُقَهُّورَةِ) - الْمُطَالِبَةِ بِالْحُرِّيَّةِ، وَالْعَدْلِ، وَالْمَسَاوَاةِ!!

فَهَا نَحْنُ نَسْمَعُ مِنْهُمْ كُلِّ يَوْمٍ - بَلْ كُلِّ سَاعَةٍ - مُتَابَعَاتٍ! وَقَرَارَاتٍ!
وَتَوَجِيهَاتٍ!!

كَفَى!!

كُفُّوا!!!

هَذَا مِنْ جِهَةٍ!

□ وَلَكِنْ؛ هَلْ يُجِيزُونَ (كُلُّ!) الْمَظَاهِرَاتِ:

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى:

مَاذَا يَقُولُ مُؤَيِّدُو الْمَظَاهِرَاتِ (!) فِي (مُظَاهَرَةِ) الشَّيْعَةِ الرَّوَافِضِ أَمَامَ (السَّفَارَةِ السُّعُودِيَّةِ) - فِي أَوَائِلِ شَهْرِ سَنَةِ (٢٠١١م) - هَذِهِ - فِي (لَنْدَن -

١٠٤ — حُرِّمَ عَلَى الْعُلَمَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأُولَى الْبَاهِرَاتِ -

بريطانيا؛ للمطالبة بوضع (الحرمين الشريفين) تحت إدارة (الأمم المتحدة)؟!
وماذا يقولون في (مظاهرة) حشود أقباط مصر في الثلث الأول من شهور
سنة (٢٠١١م) - نفسها - أمام (السفارة الأمريكية) في (القاهرة)؛ مطالبين
بالتدخل العسكري الغربي لحمايتهم؟!

هل هاتان المظاهرتان جائزتان؟!

فإن كان الجواب: لا - كما هو (الظن!) -!

فما الذي منَع هذه، وأباح تلك!!

وكلتاها - في نظر القائمين بها! - حقوقٌ عادلة! وقضايا مشروعة!!

إنَّه التناقض والاضطراب!

أم:

حرامٌ على بلابله الدَّوْحُ حلالٌ للطَّيرِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ؟!

و... لكلِّ (بلابله)!!

□ لماذا لا تتوجَّهون بمظاهراتكم إلى الدولة اليهودية المسخ:

ومن جهةٍ ثالثة:

مباركة أمريكا - وتأييدها - لثورات (الحرية والعدل وحقوق الإنسان)!

- التي تحتاح الدول العربية -؛ ألا تستغلونها (!) لنقلها إلى الدَّاخلِ الفلسطيني؛

لعلها تكون (ثورة!) على العدوِّ الصُّهيوني المتفق على عداوته ومُعاداته بين

(الاستراتيجيَّين السياسيين)، و(المفكرين الأيديولوجيين) - أجمعين - !!

ما دام أنَّ تغيير (الأنظمة الطاغوتية!) لا يستغرقُ كُلَّ واحدٍ منهم (!) أكثرَ

مِنْ (مُظَاهَرَات) أسبوعين، أو ثلاثة أسابيع - أو أكثرَ - قليلاً - على أبعد تقدير - !!

لعلَّنَا نَقْطَعُ انتِظَارَ (!) سِتِّينَ سَنَةً! في أَقَلِّ مِنْ سِتِّينَ يَوْمًا!!!

فماذا تَنْتَظِرُونَ - إِذَنْ - !!؟

أَمْ أَنَّ الْأَمَرَ بِهَذَا الْأَتِّجَاهِ (!) لَمْ تَصْدُرْ - بَعْدُ - ؟!

تَفَكَّرُوا، وَتَأَمَّلُوا، وَلَا تَجْعَلُوا النَّظْرَةَ الْحَزِينَةَ تُعْمِيكُمْ عَنِ الْحَقِّ، وَقَبُولِهِ!!!



رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٤ -

مِنْ شُبُهَاتِ الْحُرَكِيِّينَ الْوَاهِيَةِ - الْعَامَّةُ (١) -

□ الانهزامية؛ كيف تكون:

١- قال قائلهم (٢) - طاعنا بالمنهج السلفي - بمُجَرَّدِ التَّشْوِيرِ وَالتَّهْيِيجِ بِلَا أَدْنَى بَيِّنَةٍ! -: (لا يُوجَدُ فِي قَوَائِمِهِمْ إِلَّا الْفِكْرُ الْإِنْهَازِي)!!
فأقول:

هذا توطيدٌ لجهل هذا المدَّعي، وتوكيدٌ لحزبيته...

ولا أُرَدُّ على كلامه بعكسه إليه، وقلبه عليه! - وهذا أسهلُّ شيء يكون! -،
ولكنني أُرَدُّه بكلامٍ مُنضبطٍ لعالمٍ مُعتبرٍ من علماء الحُكْمِ والأحكام (الشرعية)،
لا (الإنشائية!) - الفارغة -؛ ألا وهو الإمام العزُّ بنُ عبدِ السَّلام - كما في كتابه
«قواعد الأحكام في مصالح الأنام» - حيث قال - رَحِمَهُ اللهُ - (١/ ٢٥٥):

«الْفَصْلُ السَّابِعُ: فِيمَا يَتَقَدَّمُ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ عَلَى حُقُوقِ الرَّبِّ - رِفْقًا بِهِمْ
فِي دُنْيَاهُمْ -:

وَلَهُ أَمْنِيَّةٌ مِنْهَا: التَّلَفُّظُ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ - حِفْظًا لِلنَّفُوسِ

(١) هو ردُّ تأصيليٍّ لاعتراضاتهم الواهنة على منهجنا العلمي المنضبط في معالجة النوازل - عامةً -.

(٢) وهو من أفراخ مدرسة التدجيل (!) الجائرة عن سواء (السبيل)!

١٠٨ ————— حَرْبُ الْمَلَائِكَةِ فِي الشَّقَائِثِ مِنَ الظَّاهِرَاتِ - بِالْأَدِلَّةِ الْبَاهِرَاتِ -

وَالْأَعْضَاءُ -؛ لِيَتُومَ الْمُكَلَّفُ -بَعْدَ ذَلِكَ- بِوُضَائِفِ الطَّاعَاتِ وَالْعِبَادَاتِ.
وَمِنْهَا: تَرْكُ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ -وَكُلُّ حَقٍّ يَحِبُّ لَهِ- عَلَى الْفَوْرِ-: بِالْإِجْتِهَادِ،
وَالْإِكْرَاهِ.

وَمِنْهَا: الْأَعْذَارُ الْمُجَوِّزَةُ لِقَطْعِ الصَّلَوَاتِ.
وَمِنْهَا: الْأَعْذَارُ الْمُجَوِّزَةُ لِتَرْكِ الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمُعَاتِ.
وَمِنْهَا: الْأَعْذَارُ الْمُجَوِّزَةُ لِتَرْكِ الْجِهَادِ^(١).

وَمِنْهَا: الْإِنْهَازُ يَوْمَ الزَّخْفِ -وَهُوَ جَائِزٌ إِذَا أَرَبَى عَدَدُ الْكُفَرَةِ عَلَى عَدَدِ
الْإِسْلَامِ- مَعَ التَّفَاوُتِ فِي الصِّفَاتِ -وَلَيْسَ مِنْهَا^(٢): وَجُوبُ الْفِرَارِ مِنَ الْكُفَّارِ
فِي حَقٍّ مَنْ عِلِمَ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ لَقُتِلَ مِنْ غَيْرِ نِكَايَةٍ فِي الْكُفَّارِ؛ فَإِنَّ ثُبُوتَهُ لَا جَدْوَى لَهُ
إِلَّا كَسْرُ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، وَشِفَاءُ صُدُورِ الْكَافِرِينَ-«...»...
... مَهْلًا.. مَهْلًا..

اقْرؤوه -يا هؤلاء- عَشْرَ مَرَّاتٍ -على الأقل-؛ لِعَلَّكُمْ (!) تَفْهَمُونَ مُرَادَاتِ
الْعُلَمَاءِ، وَمَقَاصِدَهُمْ -البعيدة عن الأهداف الحزبية، والعنتريات العصبية-!
حينئذٍ -وحينئذٍ فقط- تُدْرِكُونَ ضَوَابِطَ (الإنهزامية!) المَدْعَاةِ والمُفْتَرَاةِ!

(١) نَعَمْ؛ تَرْكُ الْجِهَادِ!

(٢) أي: مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ الْفَرَعِيَّةِ؛ فَهِيَ لَا تَدْخُلُ فِي شَرْطِ الْإِسْتِثْنَاءِ: (إِذَا أَرَبَى عَدَدُ الْكُفَرَةِ
عَلَى عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ) -فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ-.

حَرْبُ الْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ مِنَ الظَّاهِرَاتِ - بِالْأَدِلَّةِ الْبَاهِرَاتِ - — ١٠٩

والتي يسهل - جدًا - ردُّها عليكم، وعكسها إليكم... إنَّها (الانهمائية)... أمام
النصوص والقواعد!

ولكننا - آمليين برُّنا - لن نُجَابِهَ باطلكم بمثله... بل سنُجَابِهُهُ بأنوار العلم
التي تسطعُ على ظلمات جهلكم، وتطاولكم...

ولئن رأيتم (!) أَنَّ نَصَرَ الْأُمَّةِ الْمُوهُومِ: يَكُونُ بِسَوْقِهَا إِلَى حَتْفِهَا، وَجَلْبِهَا إِلَى
هَلَاكِهَا!!

فافعلوا...

أما نحن؛ فقد عَرَفْنَا - بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ - الضُّوَابِطَ الشَّرْعِيَّةَ، وَالتَّأْصِيلاتِ
الْمَرْعِيَّةَ؛ وَالتي مِنْ خِلَالِهَا يَكُونُ التَّغْيِيرُ الْمُنْشَوْدُ - صِلَاحًا، وَإِصْلَاحًا - : ﴿رَبِّ
اللَّهِ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾...

فَفَرِّقْ بَيْنَ تَحْكِيمِ (الشَّارِعِ! = الشُّوَارِعِ)، وَالِاحْتِكَامِ إِلَى (الشَّرْعِ = الشَّرَائِعِ)؛
كَمَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَادِي، وَالْهَادِي!!

□ الْجِهَادُ (الْحَقُّ):

٢- ثُمَّ قَالَ الطَّاعِنُ -نَفْسُهُ-: (فَلَا مَكَانَ فِي أَبْجَدِيَّاتِهِمُ لِلْجِهَادِ،
وَالِاسْتِشْهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ..)!

فَأَقُولُ: كَذَبْتَ -وَرَبُّ الْكَعْبَةِ-؛ فَالْجِهَادُ -وَاللَّهُ- مِنْ أَسْمَى
-وَأَسْنَى- عِبَادَاتِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَأَجَلُّ طَاعَاتِهِمْ لِرَبِّهِمْ، وَهُوَ «ذُرْوَةُ سَنَامِ

١١٠ — خَيْرُ الْجُمُعَةِ الْإِثْنَانِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَوَّلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

الإسلام؛ بما نسأل ربنا - سبحانه - أن يُنيلنا درجته - مُقبِلين غير مُدبرين - وإن رَغِمَتْ أُنُوفٌ!

لَكُنَّا نَفَرُّ بَيْنَ (الجهاد) - الحق - الْمُنْضِيطِ بِضَوَابِطِهِ...

وبين جهاد (المؤتمرات!)، و(المحاضرات الحماسية!) والتربية العاطفية الجياشة الفارغة!! جهاد التكتيل... والتحشيد... والتجميع.. قول على قول... ثم لا شيء!

والتي تُذَكِّرُنِي - كُلُّهَا - بقول الشاعر:

وسوف ترى إذا انجلى الغبار أفرس تحتك أم حمار!

... وما لنا نُبعد - كثيراً -؛ فبين أيدينا مثال حي، وواقعي -منكم وإليكم- والسَّلام عليكم! -:

قال (أستاذهم!) محمد قطب في كتابه «واقعا المعاصر» -بعد أن ذكر ضربة (الإخوان) في مصر-:

«فَرَّتْ كَثِيرٌ مِنَ الْجُمُوعِ التي كانت تتحلَّق حول الإمام الشهيد (!) في دَرَسِهِ الأسبوعي، فتملاً المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين، وتملاً الشوارع المتفرعة حوله: حين رأوا أن الأمر ليس عَرَضاً قريباً، ولا سَفَرًا قاصِداً، إنما هو جهادٌ وعذاب، كما فَرَّتْ الْجُمُوعُ التي كانت تستقبل الإمام الشهيد كُلِّما تنقل من مُدُن القطر أو في أريافه، في رحلاته الدائمة التي لم يَكُن يفتر عنها...»!!

فهل (فهمتم!) الدرس؟!

لَعَلَّهُ!!

والفرق - كذلك - أيضاً - في الجهاد المزعوم؛ الذي هو - في حقيقته! - فسادٌ وإفساد؛ وإن ادَّعَى فيه غير ذلك!

وهو الجهادُ المُفْتَقِدُ لِشُرُوطِهِ وَضَوَابِطِهِ، والذي لَا يُثْمِرُ إِلَّا الضَّعْفَ، والْحَوْرَ، والْوَيْلَ، والشُّبُورَ!

□ بَيْنَ (الأعداء)، و(أولياء الأمور) :

٣- ثُمَّ قَالَ الطَّاعِنُ - مُوْغِلًا فِي الطَّعْنِ وَالِافْتِرَاءِ -: (فُمُجَاهِدَةُ الْأَعْدَاءِ - فِي نَظَرِهِمْ - هِيَ خُرُوجٌ عَنْ طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ...!!!)

فأقول: عندما تهبطُ البُنيَّةُ الفِكرِيَّةُ عندَ صاحبِها إلى أسفلِ دَرَكٍ: ماذا تنتظرُ (!) منه إلا الجَهْلَ الفاحشَ! والحِلْطَ القبيحَ!! والتلييسَ الشديد!!

فكيفَ يجتمعُ عندَ (العُقلاء!) - ولا أقول: العلماء! - ذِكْرُ (ولِيِّ الْأَمْرِ)، و(الأعداء) - في معنى واحدٍ - وفي سياقٍ واحدٍ - سواءً بسواءٍ!!

فكيف - برَبِّكُمْ - يكونُ (ولِيُّ الْأَمْرِ) = (عدوًّا)؟!

إلا في أذهانٍ فسدت! وعقولٍ طَغت!!

فَمَنْ صارَ (عدوًّا) لَا يكونُ (ولِيَّ أَمْرٍ) - أَلَبَّةً - ...

و- أيضاً- لن أواجهَ الإنشاءَ - بل الافتراءَ! - بمِثْلِهِ؛ بل سأواجهُهُ بِالْعِلْمِ،

وَالْحِلْمِ، وَالْحُجَّةِ، وَالذَّلِيلَ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ :-

١١٢ — خَزَائِنُ الْعِلْمِ فِي الْأَثْقَاتِ مِنْ الْمُنَاسِبَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِتَاتِ -

قال الإمام ابن القيم في كتابه العُجاب «إعلامُ الموقعين» (١٢/٣) - مع أنه ليس من مراجع القوم، ومصادرهم - كـ «الظلال»! و«المذكرات»! و«المعالم»! و«الرسائل»! -:

«النَّبِيُّ ﷺ شَرَعَ لِأُمَّتِهِ إِجَابَ انْكَارِ الْمُنْكَرِ؛ لِيُخْصَلَ بِانْكَارِهِ مِنَ الْمَعْرُوفِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا كَانَ انْكَارُ الْمُنْكَرِ يَسْتَلْزِمُ مَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ وَأَبْغَضُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ: فَإِنَّهُ لَا يَسُوعُ انْكَارُهُ - وَإِنْ كَانَ اللَّهُ يُبْغِضُهُ، وَيَمَقُّتُ أَهْلَهُ -.

وَهَذَا كَالْإِنْكَارِ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْوُلَاةِ بِالْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ أَسَاسُ كُلِّ شَرٍّ وَفِتْنَةٍ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ.

وَقَدْ اسْتَأْذَنَ الصَّحَابَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قِتَالِ الْأَمْرَاءِ الَّذِينَ يُؤْخَرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَفِّهَا، وَقَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ»، وَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ مَا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ».

وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا جَرَى عَلَى الْإِسْلَامِ - فِي الْفِتَنِ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ -: رَأَاهَا مِنْ إِضَاعَةِ هَذَا الْأَصْلِ، وَعَدَمِ الصَّبْرِ عَلَى مُنْكَرٍ؛ فَطَلَبَ إِزَالَتَهُ: فَتَوَلَّدَ مِنْهُ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ؛ فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَى بِمَكَّةَ أَكْبَرَ الْمُنْكَرَاتِ وَلَا يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَهَا، بَلْ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ مَكَّةَ - وَصَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ - عَزَمَ عَلَى تَغْيِيرِ الْبَيْتِ، وَرَدَّهِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنْعَهُ مِنْ ذَلِكَ - مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ - خَشْيَةً وَقُوعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ - مِنْ عَدَمِ اخْتِمَالِ قُرَيْشٍ لِذَلِكَ -؛ لِقُرْبِ عَهْدِهِمْ بِالْإِسْلَامِ، وَكَوْنِهِمْ حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ.

حَدَّثَنَا أَبُو الْعِزَّةِ الْإِسْقَانِيُّ، مِنْ الْمُطَهَّرَاتِ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِئَاتِ - ١١٣ —

وَهَذَا لَمْ يَأْذَنْ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى الْأُمَرَاءِ بِالْيَدِ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ وَقُوعِ مَا هُوَ
أَعْظَمُ مِنْهُ - كَمَا وَجَدَ - سَوَاءً - .

... لا يذهب عقلك إلى بعيد - من جديد - !

هذا ليس كلامي، ولا قولي ..

إنما هو نقلي !

فلا تخطأ !

□ من (ضوابط) الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر:

... ومثل كلام الإمام ابن قيم الجوزية - هذا - : كلام شيخه شيخ الإسلام
ابن تيمية - تحقيقاً وتديقاً - رُغم أنوف الجهلة المتعصبين، والمتحزبة المقلدين ! - ؛
قال - رحمه الله - في «منهاج السنة النبوية» (٥٢٧ / ٤) - وإن كان مطوَّلاً؛ فاصبر ! - :
«أَهْلُ السُّنَّةِ يَجْتَهِدُونَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ - بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ - ؛ كَمَا قَالَ
- تَعَالَى - : ﴿فَأَنقُرُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ
فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» .

وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِصَلَاحِ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ،
وَأَنَّهُ أَمَرَ بِالصَّلَاحِ، وَنَهَى عَنِ الْفَسَادِ:

فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ فِيهِ صَلاَحٌ وَفَسَادٌ: رَجَّحُوا الرَّاجِحَ مِنْهُمَا.

فَإِذَا كَانَ صَلاَحُهُ أَكْثَرَ مِنْ فَسَادِهِ: رَجَّحُوا فِعْلَهُ.

وَإِنْ كَانَ فَسَادُهُ أَكْثَرَ مِنْ صَلاَحِهِ: رَجَحُوا تَرْكَهُ.

فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - بَعَثَ رَسُولَهُ ﷺ بِتَخْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا، وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا؛ فَإِذَا تَوَلَّى خَلِيفَةٌ مِنَ الْخُلَفَاءِ - كَزَيْدٍ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ، وَالْمَنْصُورِ - وَغَيْرِهِمْ؛ فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: يَجِبُ مَنْعُهُ مِنَ الْوَلَايَةِ، وَقِتَالُهُ حَتَّى يُوَلَّى غَيْرُهُ - كَمَا يَفْعَلُهُ مَنْ يَرَى السَّيْفَ -؛ فَهَذَا رَأْيٌ فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ مَفْسَدَةَ هَذَا أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ.

وَقُلٌّ مَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ ذِي سُلْطَانٍ إِلَّا كَانَ مَا تَوَلَّدَ عَلَى فِعْلِهِ مِنَ الشَّرِّ أَعْظَمَ مِمَّا تَوَلَّدَ مِنَ الْخَيْرِ؛ كَالَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى يَزِيدَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَابِنِ الْأَشْعَثِ الَّذِي خَرَجَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بِالْعِرَاقِ، وَكَابِنِ الْمُهَلَّبِ الَّذِي خَرَجَ عَلَى ابْنِهِ بِخُرَاسَانَ، وَكَأَبِي مُسْلِمٍ صَاحِبِ الدَّعْوَةِ الَّذِي خَرَجَ عَلَيْهِمْ بِخُرَاسَانَ - أَيْضًا -، وَكَالَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْمَنْصُورِ بِالْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ - وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ -.

وَعَايَةُ هَؤُلَاءِ: إِمَّا أَنْ يُغْلِبُوا، وَإِمَّا أَنْ يُغْلَبُوا، ثُمَّ يَزُولُ مُلْكُهُمْ، فَلَا يَكُونُ لَهُمْ عَاقِبَةٌ.

فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَلِيٍّ وَأَبَا مُسْلِمٍ هُمَا اللَّذَانِ قَتَلَا خَلْقًا كَثِيرًا، وَكِلَاهُمَا قَتَلَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَرَّةِ، وَابْنُ الْأَشْعَثِ، وَابْنُ الْمُهَلَّبِ - وَغَيْرُهُمْ -؛ فَهَزِمُوا، وَهُزِمَ أَصْحَابُهُمْ؛ فَلَا أَقَامُوا دِينًا، وَلَا أَبْقَوْا دُنْيَا.

وَاللَّهُ - تَعَالَى - لَا يَأْمُرُ بِأَمْرٍ لَا يَحْصُلُ بِهِ صَلاَحُ الدِّينِ - وَلَا صَلاَحُ الدُّنْيَا - وَإِنْ كَانَ فَاعِلُ ذَلِكَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ؛ وَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ!!

قَدْ رَأَيْتُ الْعُلَمَاءَ وَالْثَّقَاتِ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ - بِالْأَدْوَةِ الْبَاهِئَاتِ - ————— ١١٥

فَلْيَسُوا أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ - وَغَيْرِهِمْ -؛ وَمَعَ هَذَا لَمْ
يُحَمَّدُوا مَا فَعَلُوهُ مِنَ الْقِتَالِ!

وَهُمْ أَعْظَمُ قَدْرًا عِنْدَ اللَّهِ - وَأَحْسَنُ نِيَّةً - مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْحَرَّةِ؛ كَانَ فِيهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ خَلْقٌ.

وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ ابْنِ الْأَشْعَثِ؛ كَانَ فِيهِمْ خَلْقٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ
- وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُمْ - كُلَّهُمْ -.

وَقَدْ قِيلَ لِلشَّعْبِيِّ - فِي فِتْنَةِ ابْنِ الْأَشْعَثِ - : أَيْنَ كُنْتَ - يَا عَامِرُ - ؟

قَالَ : كُنْتُ حَيْثُ يَقُولُ الشَّاعِرُ :

عَوَى الذُّنْبُ فَاسْتَأْنَسْتُ بِالذُّنْبِ إِذْ عَوَى

وَصَوَّتَ إِنْسَانٌ فَكِدْتُ أَطِيرُ

أَصَابَتْنَا فِتْنَةٌ لَمْ نَكُنْ فِيهَا بَرَّةً أَتَقِيَاءَ ! وَلَا فَجْرَةً أَقْوِيَاءَ !

وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَقُولُ : إِنَّ الْحَجَّاجَ عَذَابُ اللَّهِ، فَلَا تَدْفَعُوا عَذَابَ اللَّهِ

بِأَيْدِيكُمْ، وَلَكِنْ؛ عَلَيْكُمْ بِالْإِسْتِكَانَةِ وَالتَّضَرُّعِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَقُولُ : ﴿وَلَقَدْ

أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِلرَّهْمِ وَمَا يَضُرُّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦].

وَكَانَ طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ يَقُولُ : اتَّقُوا الْفِتْنَةَ بِالتَّقْوَى.

فَقِيلَ لَهُ : أَجَلْ لَنَا التَّقْوَى.

فَقَالَ : أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ، عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، تَرْجُو رَحْمَةَ اللَّهِ، وَأَنْ تَتْرَكَ

مَعْصِيَةِ اللَّهِ، عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، تَخَافُ عَذَابَ اللَّهِ - رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا -.

وَكَانَ أَفْضَلَ الْمُسْلِمِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْخُرُوجِ، وَالْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ؛ كَمَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - وَغَيْرُهُمْ - : يَنْهَوْنَ - عَامَ الْحَرَّةِ - عَنِ الْخُرُوجِ عَلَى يَزِيدَ.

وَكَمَا كَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَمُجَاهِدٌ - وَغَيْرُهُمَا - يَنْهَوْنَ عَنِ الْخُرُوجِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الْأَشْعَثِ.

وَلِهَذَا اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى: تَرْكِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ - لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَارُوا يَذْكُرُونَ هَذَا فِي عَقَائِدِهِمْ، وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَيْمَةِ، وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ - وَإِنْ كَانَ قَدْ قَاتَلَ فِي الْفِتْنَةِ خَلْقٌ كَثِيرٌ - مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ -.

وَبَابُ (قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ) وَ(الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ) يَشْتَبَهُ بِ(الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ) ^(١) - وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ -.

وَمَنْ تَأَمَّلَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الثَّابِتَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ - وَاعْتَبَرَ - أَيْضًا - اعْتِبَارَ أُولِي الْأَبْصَارِ -؛ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ النَّبَوِيَّةُ خَيْرُ الْأُمُورِ.

وَلِهَذَا؛ لَمَّا أَرَادَ الْحُسَيْنُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْ يُخْرِجَ إِلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ - لَمَّا

(١) وهذا إما غلط به الكثيرون - جدًا -؛ مَنْ جَعَلُوا (الفتنة)، و(القتال فيها) منهجاً!! ثُمَّ

سَوَّغُوا - بِهِ - الانطلاقَ مِنْهَا! وَاتَّخَذُوا أَصْلًا صَحِيحًا قَائِلًا بِذَاتِهِ!

كَاتَبُوهُ كُتُبًا كَثِيرَةً - أَشَارَ عَلَيْهِ أَفَاضِلُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ -، كَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ -: أَنْ لَا يُخْرَجَ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: أَسْتَوْدِعُكَ اللَّهُ مِنْ قَتِيلٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْلَا الشَّفَاعَةُ لَأَمْسَكْتُكَ، وَمَنْعْتُكَ مِنَ الْخُرُوجِ.

وَهُمْ - فِي ذَلِكَ - قَاصِدُونَ نَصِيحَتَهُ، طَالِبُونَ لِمَصْلَحَتِهِ، وَمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ إِنَّمَا يَأْمُرُ بِالصَّلَاحِ، لَا بِالْفَسَادِ، لَكِنَّ الرَّأْيَ يُصِيبُ تَارَةً، وَيُخْطِئُ أُخْرَى.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا قَالَهُ أَوْلَيْكَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْخُرُوجِ لَا مَصْلَحَةٌ دِينٍ، وَلَا مَصْلَحَةٌ دُنْيَا.

بَلْ تَمَكَّنَ أَوْلَيْكَ الظَّلْمَةُ الطُّغَاةُ مِنْ سَبْطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَتَّى قَتَلُوهُ مَظْلُومًا شَهِيدًا.

وَكَانَ فِي خُرُوجِهِ وَقْتُهُ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَمْ يَكُنْ حَاصِلَ لَوْ قَعَدَ فِي بَلَدِهِ؛ فَإِنَّ مَا قَصَدَهُ مِنْ تَحْصِيلِ الْحَيْرِ، وَدَفْعِ الشَّرِّ: لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ، بَلْ زَادَ الشَّرُّ بِخُرُوجِهِ وَقْتُهُ، وَنَقَصَ الْحَيْرُ بِذَلِكَ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لِشَرٍّ عَظِيمٍ.

وَكَانَ قَتْلُ الْحُسَيْنِ مِمَّا أَوْجَبَ الْفِتْنَ، كَمَا كَانَ قَتْلُ عُثْمَانَ مِمَّا أَوْجَبَ الْفِتْنَ.

وَهَذَا - كُلُّهُ - مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ، وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ، وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ، هُوَ: أَصْلَحُ الْأُمُورِ لِلْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، وَأَنَّ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ - مُتَعَمِّدًا، أَوْ مُخْطِئًا - لَمْ يَحْصُلْ بِفِعْلِهِ صَلَاحٌ؛ بَلْ فَسَادٌ.

١١٨ ————— حُرِّمَتْ الْعُلَمَاءُ الْإِنْفَارَاتُ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِتَاتِ -

وَهَذَا؛ أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْحَسَنِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَلَمْ يُشْنِ عَلَى أَحَدٍ؛ لَا بِقِتَالٍ فِي فِتْنَةٍ، وَلَا بِخُرُوجٍ عَلَى الْأَيْمَةِ، وَلَا نَزْعٍ يَدٍ مِنْ طَاعَةٍ وَلَا مُفَارَقَةٍ لِلْجَمَاعَةِ...».

.. هذا (بعض) من غَيْضٍ فَيُضِ كَلَامِ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ - مِمَّا لَمْ (ولن!) يُذَكِّرْهُ هَؤُلَاءِ (القوم)!!! بِسَبَبِ فَقْدَانِهِمْ أَهْلِيَّةَ ذَلِكَ - أَصْلًا وَفِرْعَاءً - ...
إِلَّا أَنْ يُرَاجِعُوا، وَيَتَرَجِعُوا!!!

□ الْفِتْنَةُ الْعَصْرِيَّةُ - عِنْدَهُمْ ١- مِنْ مَدَدِ اللَّهِ:

٤- ثُمَّ قَالَ الْمُعْتَرِضُ - مُسْتَمِرًّا التَّقْوِيلَ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى -، وَعَلَى عِبَادِهِ - بَلَا حَبْلٍ وَلَا وَجَلٍ -:

(إِنَّ مَا جَرَى - وَيَجْرِي - فِي ثُونُسٍ وَمِصْرٍ وَلِيبَا - مَهْمَا كَانَتْ أَسْبَابُهُ وَدَوَافِعُهُ - هُوَ مَدَدٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - تَعَالَى - ..)!!

تَأَمَّلُوا قَوْلَهُ: (مَهْمَا كَانَتْ أَسْبَابُهُ وَدَوَافِعُهُ)!! مَا أَقْبَحَهُ! وَمَا أَبْعَدَهُ!

فهو - واللّه - تصويرٌ (واقعيٌّ = عمليٌّ) لقاعدةٍ (الغاية تُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ)!
- الْبَاطِلَةُ الْمُنْكَرَةُ -!!

فهل يكون (مددٌ من الله) لِمَنْ هَذَا حَالُهُ - اسْتِدْلَالًا -؛ إِلَّا اسْتِدْرَاجًا مِنْهُ - تَعَالَى -؛ كَمَا قَالَ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ. وَأَمْلَى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾

[القلم: ٤٤-٤٥]؟!

فافهم!

... لكنَّ الجَهْلَ يُعْمِي وَيُصِمُّ!

وهذا - كُلهُ - ناتجٌ - وللأسفِ الشَّدِيدِ - عن تغليبِ الأهواءِ على خَبَرِ
السَّما، والمصالحِ الحزبيَّةِ على القواعدِ الشرعيَّةِ ..

□ الموقفُ من (وليِّ الأمر) ضمن ضوابطِ الشرع:

... وأختمُ كلامي - هنا - بنقلِ كلماتٍ تأصيليَّةٍ علميَّةٍ؛ لشيخِ الإسلامِ ابنِ
تيميَّة - في كتابه «منهاجِ السُّنَّةِ النّبويَّةِ» (٥٣٨ / ٤) - لعلَّهُم (!) يُفَيِّقُونَ مِنْ
سَكْرَتِهِم (الحاليَّةِ!) -؛ قال - رحمه الله - ما مُلَخِّصُهُ -:

«وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ أَسْبَابَ هَذِهِ الْفِتَنِ تَكُونُ مُشْتَرَكَةً، فَيَرُدُّ عَلَى
الْقُلُوبِ مِنَ الْوَارِدَاتِ مَا يَمْنَعُ الْقُلُوبَ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَقَصْدِهِ.

وَلِهَذَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْجَاهِلِيَّةُ لَيْسَ فِيهَا مَعْرِفَةُ الْحَقِّ، وَلَا قَصْدُهُ،
وَالْإِسْلَامُ جَاءَ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، بِمَعْرِفَةِ الْحَقِّ، وَقَصْدِهِ.

فَيَنْفَقُ أَنْ بَعْضُ الْوَلَاةِ يَظْلِمُ بِاسْتِثْنَاءٍ، فَلَا تَصْبِرُ النَّفُوسُ عَلَى ظُلْمِهِ، وَلَا
يُمْكِنُهَا دَفْعُ ظُلْمِهِ إِلَّا بِمَا هُوَ أَعْظَمُ فَسَادًا مِنْهُ!

وَلَكِنْ؛ لِأَجْلِ حُبِّهِ الْإِنْسَانَ لِأَخْذِ حَقِّهِ، وَدَفْعِ الظُّلْمِ عَنْهُ: لَا يَنْظُرُ فِي الْفَسَادِ
الْعَامِّ الَّذِي يَتَوَلَّدُ عَنْ فِعْلِهِ.

١٢٠ — حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُوَيْسَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِثَةِ -

وَهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ؛ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ...»

وكذلك ثَبَتَ عَنْهُ - في «الصحیح» - أَنَّهُ قَالَ: «على المرء المسلم السَّمْعُ والطَّاعَةُ في يُسْرِهِ وَعُسْرِهِ، وَمَنْشَطِهِ وَمَكْرَهِهِ، وَأَثَرِهِ عَلَيْهِ»^(١).

فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ يَصْبِرُوا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يُطِيعُوا وُلاةَ أُمُورِهِمْ - وَإِنْ اسْتَأْثَرُوا عَلَيْهِمْ -، وَأَنْ لَا يُنَازِعُوهُمْ الْأَمْرَ.

وَكَثِيرٌ مِمَّنْ خَرَجَ عَلَى وُلاةِ الْأُمُورِ - أَوْ أَكْثَرُهُمْ - إِنَّمَا خَرَجَ لِيُنَازِعَهُمْ مَعَ اسْتِثْنَائِهِمْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَصْبِرُوا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ!

ثُمَّ إِنَّهُ يَكُونُ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ ذُنُوبٌ أُخْرَى، فَيَبْقَى بُغْضُهُ لِاسْتِثْنَائِهِ يُعْظَمُ تِلْكَ السَّيِّئَاتِ، وَيَبْقَى الْمُقَاتِلُ لَهُ ظَنًّا أَنَّهُ يُقَاتِلُهُ ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فَنَنَّهُ وَيَكُونَ الَّذِي لِلَّهِ﴾! وَمِنْ أَعْظَمِ مَا حَرَّكَهُ عَلَيْهِ طَلَبُ غَرَضِهِ: إِمَّا وِلايَةً، وَإِمَّا مَالًا!!

كَمَا قَالَ - تَعَالَى -: ﴿فَإِنْ أَعْطُوا مَتَاعًا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾

[التوبة: ٥٨].

(١) والعجب أن جماعة (الإخوان المسلمين!) - الحزبية - يستعملون هذا المعنى في أمرائهم

الحزبيين - داخل (جماعتهم!) -، الذين لا يكادون (!) يملكون أنفسهم! ولا (أسرهم!)! ثم

يمنعون تنزيل هذا المعنى في حكام المسلمين - المسلمين! - ضمن طاعة الله ورسوله!!

فأي جهل وتناقض أشد؟!!

فَإِذَا اتَّفَقَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ شُبْهَةٌ وَشَهْوَةٌ، وَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ شَهْوَةٌ وَشُبْهَةٌ:
قَامَتِ الْفِتْنَةُ!

وَالشَّارِعُ أَمْرٌ كُلُّ إِنْسَانٍ بِمَا هُوَ الْمَصْلَحَةُ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ:

فَأَمَرَ الْوَلَاةَ بِالْعَدْلِ، وَالنُّصْحَ لِرِعَائِهِمْ؛ حَتَّى قَالَ: «مَا مِنْ رَاعٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رِعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرِعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»، وَأَمَرَ الرَّعِيَّةَ بِالطَّاعَةِ وَالنُّصْحِ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» - ثَلَاثًا -، قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرُسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ».

وَأَمَرَ بِالصَّبْرِ عَلَى اسْتِثَارِهِمْ، وَنَهَى عَنْ مُقَاتَلَتِهِمْ، وَمُنَازَعَتِهِمُ الْأَمْرَ مَعَ ظُلْمِهِمْ، لِأَنَّ الْفَسَادَ النَّاشِئَ مِنَ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، أَعْظَمُ مِنْ فَسَادِ ظُلْمٍ وَوَلَاةٍ الْأَمْرِ، فَلَا يُزَالُ أَخَفُّ الْفَسَادَيْنِ بِأَعْظَمِهِمَا...».



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٥ -

فتاوى علماء العصر الكبار الذين هم للحق منار

...أَفْتِخْ هَذَا الْقِسْمَ - مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - : بِإِيرَادِ فِتَاوَى
أُئِمَّةِ الْعَصْرِ، وَعُلَمَاءِ الزَّمَانِ ..

الَّذِينَ (يَكَادُ) اتَّفَاقُهُمْ عَلَى مَسْأَلَةٍ: يَكُونُ إِجْمَاعًا لَا يُنْقَضُ، وَحُكْمًا لَا يُرَدُّ.
لِمَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - مِنْ غَزَاةِ الْعِلْمِ، وَحُسْنِ الْبَصِيرَةِ، وَمَنْهَجِ الْحَقِّ،
وَالْحِرْصِ عَلَى الْأُمَّةِ ...
وَقَبْلَ ذَلِكَ:

أُورِدُ نَصَّ كَلَامِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ النَّحَّاسِ الدِّمَشْقِيِّ
-الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨١٤هـ)-، وَالتِّي لَعَلَّهَا أَنْ تَكُونَ مِنَ النُّصُوصِ الْمُبَكَّرَةِ فِي التَّارِيخِ
الْعِلْمِيِّ الْإِسْلَامِيِّ - فِي الْمَنْعِ مِنَ (الْمَظَاهِرَاتِ) - سَلَمِيَّتِهَا، وَثَوْرِيَّتِهَا-؛ فَقَدْ قَالَ
-رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِهِ «تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ» (ص ٤٦) - لِمَا ذَكَرَ (السُّلْطَان) - قَائِلًا:-

«لَيْسَ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ بِالْقَهْرِ بِالْيَدِ، وَلَا أَنْ يُشْهَرَ عَلَيْهِ سِلَاحًا، أَوْ
(يَجْمَعَ عَلَيْهِ أَعْوَانًا)»^(١)؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَحْرِيكَاً لِلْفِتَنِ، وَتَهْيِيجاً لِلشَّرِّ،

(١) وهل (المَظَاهِرَاتِ) الْمُدَّعَى (سَلَمِيَّتِهَا!) إِلَّا هَذَا؟!!

وإذهاباً لِهَيْبَةِ السُّلْطَانِ مِنْ قُلُوبِ الرِّعْيَةِ، وَرُبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَجْرِيمِهِمْ عَلَى الْخُرُوجِ عَلَيْهِ، وَتَخْرِيبِ الْبِلَادِ - وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى - .

وهذه الكلماتُ الْمُبَارَكَةُ مُسْتَوْحَاةٌ مِنْ ذَاكَ الْمَنْهَجِ الشَّرْعِيِّ الْمُنْضَبِطِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَالتَّذْكِيرُ بِهِ - فِي هَذَا الْكِتَابِ - مِرَاراً وَتَكَرَّاراً - .

وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ - بِصُورَةٍ أَوْضَحَ وَأَظْهَرَ - مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (١٠٧٩) - وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (١٠٦/٦٢) - بِسَنَدٍ صَحَّحَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ - عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: «لَمَّا خَرَجَ أَبُو ذَرٍّ إِلَى الرَّبَذَةِ لَقِيَهُ رَكْبٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالُوا: يَا أَبَا ذَرٍّ! قَدْ بَلَغْنَا الَّذِي صُنِعَ بِكَ (فَاعْقِدْ لِيَوَاءَ يَأْتِيكَ رِجَالٌ مَا شِئْتَ)»^(١)، قَالَ: مَهْلًا يَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ! فَلَمَّا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ؛ مَنْ أَلْتَمَسَ ذَلِكَ تَغَرَّ تَغَرَّةً فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةً حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ»^(٢).

فَالِإِذَا مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - مِنْ جَمْعِ كَلَامِ عُلَمَائِنَا وَفَتَاوِيِّهِمْ؛ نَشْرًا لِلْحَقِّ، وَعَمَلًا بِهِ، وَدَعْوَةً إِلَيْهِ ...

(١) وهل (المُظَاهَرَاتِ) الْمُدَّعَى (سَلَمِيَّتُهَا!) إِلَّا هَذَا!!؟

(٢) نَقَلَ هَذَا النَّصَّ الْأَخْ شَيْخُ عَبْدِ الْمَالِكِ رَمْضَانِي - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي «حُكْمِ الْمُظَاهَرَاتِ» (ص ٦١)، وَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ:

«هَذَا هُوَ صَنِيعٌ مَنْ عَرَفَ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيِّ قَدْرَهَا، وَأَحْسَنَ النَّظَرَ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ وَاحْتِاطَ لَهَا؛ لَا مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْغَوَاةُ، وَخَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَخَافَ رَبَّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَفَتِنَ بِتَزَاوُلِ الصَّحَفِيِّينَ عَلَى بَابِهِ، فَأَلْغَى عَقْلَهُ لِيَنْطِقَ بِنَابِهِ!

فِيَا لِلدُّمَاءِ يَوْمَ تَطْلُبُ صَاحِبَهَا بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهَا! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَفْنَى بِفُتْيَا غَيْرِ بُنْتٍ فَإِنَّا إِنَّمَا عَلَى مَنْ أَفْنَاهُ» - رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٥٣) - وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَيْهِ - .

سماعة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

- رَحِمَهُ اللَّهُ -

١- وَرَدَ سُؤَالٌ إِلَى شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْمُحَدِّثِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَصُّهُ:-

فضيلة الشيخ؛ عندي أسئلةٌ مُهِمَّةٌ جدًّا، وهي تُخَصُّ بعضَ الشَّبابِ، وأُستَسْمَحُ مِنْ إِخْوَتِي الْكَرَامِ؛ لِأَنَّهَا مُهِمَّةٌ جدًّا لِلأُمَّةِ أَنْ أُلْقِيَهَا عَلَى فَضِيلَتِكُمْ وهي -أولاً:-

ما حُكِّمَ هذه المظاهراتِ؟ مثلاً يَجْتَمِعُ كثيرٌ مِنَ الشَّبابِ أو الشَّابَّاتِ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ إِلَى الشَّارِعِ.

شيخنا الألباني: والشَّابَّاتِ -أيضاً-؟

السَّائل: نَعَمْ.

شيخنا الألباني: ما شاء الله!

السَّائل: قد حَدَّثَ هُنَا، يَخْرُجُونَ إِلَى الشُّوَارِعِ مُسْتَنْكِرِينَ لِبَعْضِ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَفْعَلُهَا الطَّوَاعِيَةُ^(١) (!)، أو لِبَعْضِ مَا يَأْمُرُ بِهِ هَؤُلَاءِ الطَّوَاعِيَةُ (!)، أو مَا

(١) انظر -وللأسف!- جُزْأَةً بَعْضَ الشَّبابِ الْمُتَحَمِّسِ الْعَاطِفِيِّ -غَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ- فِيمَا يُطْلَقُ

مِنْ أَوْصَافٍ وَأَحْكَامٍ -هَذَا هُمْ اللَّهُ-!

يُطَالِبُ بِهِ غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَحْزَابِ الْأُخْرَى السِّيَاسِيَّةِ الْمَعَارِضَةِ!

مَا حُكِّمَ هَذَا الْعَمَلُ فِي شَرْعِ اللَّهِ؟

شَيْخُنَا الْأَلْبَانِي: أَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ -:

الجوابُ عن هذا السؤال يدخلُ في قاعدةٍ، أَلَا وهي قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - في الحديثِ الذي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ في «سُنَنِهِ» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ؛ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي، وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١)!

الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»؛ فَتَشَبُّهُ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ لَا يَجُوزُ فِي الْإِسْلَامِ.

وهذا التشبُّه له مَرَاتِبٌ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ؛ ابْتِدَاءً مِنَ التَّحْرِيمِ... إِلَى الْكِرَاهَةِ.

وقد فَصَّلَ في ذلك شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في كِتَابِهِ الْعَظِيمِ الْمُسَمَّى: «اِقْتِضَاءُ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ مُخَالَفَةُ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ» تَفْصِيلاً لَا نَجْدُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(١) رواه أحمد (٥١١٤)، وعبد بن حميد (٨٤٨)، والطبراني في «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٢١٦)، والطحاوي في «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (٢٣١).

وعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ في «صَحِيحِهِ» (٧٢/٦).

وَحَسَنَ سَنَدُهُ الْحَافِظُ في «فَتْحِ الْبَارِي» (٩٨/٦)، وشَيْخُنَا في «جِلْبَابِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ» (ص ٢٠٣-٢٠٤).

وأريدُ أنْ أُنبِّهَ إلى شيءٍ آخر؛ ينبغي على طُلابِ العِلْمِ أنْ يَتَّبِعُوا هُواله، وأنْ لا يَظُنُّوا أنَّ التَّشْبُهَ هو - فقط - المنهِيُّ عنه في الشَّرْعِ؛ فَهُنَاكَ شَيْءٌ آخَرُ أَدْقُ مِنْهُ، أَلَا وَهُوَ: مُخَالَفَةُ الْكُفَّارِ:

فالتَّشْبُهُ بِالْكُفَّارِ: أَنْ تَفْعَلَ فِعْلَهُمْ.

أَمَّا مُخَالَفَةُ الْكُفَّارِ: فَإِنْ تَنَقَّصَدَ مُخَالَفَتَهُمْ فِي مَا يَفْعَلُونَهُ، حَتَّى لَوْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ الصَّادِرُ مِنْهُمْ فِعْلاً لَا يَمْلِكُونَ التَّصَرُّفَ فِيهِ؛ بِخِلَافِ مَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ فَرَضاً كَوْنِيًّا؛ كَمِثْلِ الشَّيْبِ الَّذِي هُوَ سُنَّةٌ كَوْنِيَّةٌ، لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْمُسْلِمُ عَنِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي طَوْعِهِمْ، وَلَا فِي إِرَادَتِهِمْ، وَإِنَّمَا هِيَ سُنَّةُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي الْبَشَرِ، ﴿وَلَنْ يَحْدِلَ سُنَّةَ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾.

ومع ذلك؛ فقد صحَّحَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ؛ فَخَالَفُوهُمْ»^(١)؛ فَقَدْ يَشْتَرِكُ الْمُسْلِمُ مَعَ الْكَافِرِ فِي شَيْبِهِ - وَهُوَ مَفْرُوضٌ عَلَيْهِمَا - لَا فَرْقَ -؛ فَلَا تَجِدُ مُسْلِمًا لَا يَشَيْبُ إِلَّا مَا نَدَرَ - جَدًّا -؛ كَمَا أَنَّكَ لَا تَجِدُ كَذَلِكَ كَافِرًا - مِنْ بَابِ أَوْلَى -، فَيُصْبِغُ هُنَا اشْتِرَاكٌ فِي الْمَظْهَرِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ الْكَافِرِ فِي أَمْرِ لَا يَمْلِكَانِيهِ - كَمَا قُلْنَا آتِفًا -؛ فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَقَصَّدَ مُخَالَفَةَ الْمُشْرِكِينَ فِي أَنْ نَصْبِغَ شُعُورَنَا - سِوَاءَ مَا كَانَ هَذَا الشَّعْرَ لِحْيَةً أَوْ شَعْرَ رَأْسٍ -؛ لِمَاذَا؟

لِيُظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ؛ فَمَا بِالْكُمْ إِذَا كَانَ الْكَافِرُ يَتَكَلَّفُ عَمَلَ

(١) رواه البخاري (٣٤٦٢)، ومسلم (٢١٠٣) عن أبي هريرة.

شيء، ثُمَّ يَأْتِي بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ، فَيَفْعَلُ فِعْلَهُمْ، وَيَتَأَثَّرُ بِأَعْمَالِهِمْ؟
فهذا أَشَدُّ وَأَنْكَى مِنَ الْمُخَالَفَةِ!

لذلك؛ أَرَدْتُ التَّنِيهَ - قَبْلَ أَنْ أَمْضِيَ فِيهَا أَنَا بِصَدَدِهِ مِنْ بَيَانِ الْجَوَابِ الَّذِي
وُجِّهَ السُّؤَالُ عَنْهُ -.

فَإِذَا عَرَفْتُمْ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَبَيْنَ الْمُخَالَفَةِ، حِينَئِذٍ: فَالْمُسْلِمُ الصَّادِقُ فِي
إِسْلَامِهِ يُحَاوِلُ - دَائِمًا وَأَبَدًا - لَيْسَ أَنْ يَتَشَبَّهَ بِالْكَافِرِ - فقط -، وَإِنَّمَا يَتَقَصَّدُ مُخَالَفَةَ
الْكَافِرِ.

وَمِنْ هُنَا نَحْنُ نَتَقَصَّدُ وَضَعَ السَّاعَةِ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ الْكَافِرَةَ
- وَهُمْ الَّذِينَ اخْتَرَعُوا هَذِهِ السَّاعَةَ - أَتَاهُمْ يَضَعُونَهَا فِي يُسْرَاهُمْ.
وهذا مِمَّا اسْتَنْبَطْنَاهُ مِنْ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «... فَاخَالِفُوهُمْ».

فهذا الحديث - «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ شُعُورَهُمْ؛ فَاخَالِفُوهُمْ» -
كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - فِي ذَاكَ الْكِتَابِ -: فِيهِ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -:
«فَاخَالِفُوهُمْ»^(١): هُوَ جُمْلَةٌ تَعْلِيلِيَّةٌ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ مُخَالَفَةَ الْكُفَّارِ مَقْصُودٌ لِلشَّارِعِ

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْإِقْتِضَاءِ» (١/ ١٨٥) - فِي قَوْلِهِ ﷺ: «فَاخَالِفُوهُمْ»:

«أَمْرٌ بِمُخَالَفَتِهِمْ؛ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جِنْسُ مُخَالَفَتِهِمْ أَمْرًا مَقْصُودًا لِلشَّارِعِ؛ لِأَنَّهُ:
إِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِجِنْسِ الْمُخَالَفَةِ؛ حَصَلَ الْمَقْصُودُ.

وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْمُخَالَفَةِ فِي تَغْيِيرِ الشَّعْرِ - فَقَطْ -؛ فَهُوَ لِأَجْلِ مَا فِيهِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ.

فَالْمُخَالَفَةُ: إِنَّمَا عِلَّةٌ مُفْرَدَةٌ، أَوْ عِلَّةٌ أُخْرَى، أَوْ بَعْضُ عِلَّةٍ.

وَعَلَى جَمِيعِ التَّقْدِيرَاتِ: تَكُونُ مَأْمُورًا بِهَا مَطْلُوبَةً.

الحكيم - حيثما تحققت هذه المخالفة -.

ولذلك؛ نجد لها تطبيقاً في بعض الأحكام الأخرى - ولو أنها ليست في حكم الوجوب -، كمثّل قوله - عليه الصلاة والسلام - : «صَلُّوا فِي نِعَالِكُمْ، وَخَالِفُوا الْيَهُودَ»^(١)؛ علماً بأن الصلاة في النعال ليست فرضاً، بخلاف إعفاء اللحية^(٢)؛ فهو فرض يأثم حالقها.

أما الصلاة مُتَعَلِّلاً؛ فهو أمر مُسْتَحَبٌّ؛ فإذا ثابَرَ المسلم وواظب على إقامة الصلاة - دائماً وأبداً - حافياً غير مُتَعَلِّلٍ؛ فقد خالف السنة، ولم يُخَالِفِ الْيَهُودَ الْمُتَنَطِّعِينَ فِي دِينِهِمْ.

وقد جاء في بعض كُتُبِ السُّنَّةِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ فِي جَمْعٍ، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَكَانَ فِيهِمْ صَاحِبُهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، فَقَدَّمَهُ لِيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ إِمَاماً - لِعِلْمِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُعْجَباً بِقِرَاءَةِ أَبِي مُوسَى هَذَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ حَيْثُ قَالَ لَهُ - ذَاتَ يَوْمٍ - : «لَقَدْ مَرَرْتُ بِكَ الْبَارِحَةَ - يَا أَبَا مُوسَى -، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِكَ»، ثُمَّ قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «لَقَدْ أُوتِيَ هَذَا مِزْمَاراً مِنْ مِزَامِيرِ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -»^(٣)، فَلَمَّا سَمِعَ

(١) رواه البزار (٣٤٨٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧١٦٤)، و(٧١٦٥)، وفي «مسند الشاميين» (٢١٤٩) عن شداد بن أوس.

وصححه شيخنا في «صحيح الجامع» (٣٧٩٠)، و«صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٦١).

(٢) روى البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩) عن ابن عمر، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ؛ وَفَرُّوا اللَّحَى، وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ».

(٣) رواه ابن جبان (٧١٥٣)، والبزار (٣١٦٠)، والبيهقي في «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٧٠٨).

وصححه شيخنا في «التعليقات الحسان» (٧١٥٣).

١٣٠ ——— حَذَرُ الْعَالَمِ الْفَاسِقِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَوَّلَةِ الْبَاهِتَاتِ -

هذا الثناء أبو موسى من النبي ﷺ، قال: يا رسول الله! لو عَلِمْتُ ذلك لَحَبَرْتُهُ لك تحبيراً.

فيما يعلم ابن مسعود من رضا النبي ﷺ عن قراءة أبي موسى الأشعري، قَدَّمَهُ إماماً، مع أن ابن مسعود ليس دون أبي موسى فضلاً في القراءة، بل لعلهُ أعلَى وأسمى منه في ذلك؛ فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا طَرِيًّا كَمَا أَنْزَلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ»^(١)؛ مع ذلك فهذا - في الواقع - يُعطينا درساً عملياً - نحنُ المسلمين في آخر الزمان -؛ حيثُ قد نجدُ صَحْوَةً علميةً، ولكننا - مع الأسفِ - لا نجدُ معها صَحْوَةً سُلُوكِيَّةً أخلاقيةً^(٢)!

والواجبُ: أن نُمَثِّلَ الصَّحْوَةَ في جانبيها؛ في العلم، وفي السلوك والأخلاق.

الشَّاهِدُ: أن ابنَ مسعودٍ - فيما نرى نحنُ - أقرأ من أبي موسى، ومع ذلك تواضع مع صاحبه وأثره، وقَدَّمَهُ لِيُصَلِّيَ به، وبالناسِ الحاضرين إماماً، فتقدَّم أبو موسى - رضي الله عنه - وكان مُتَّعِلاً، فخلَعَ نعليه، فقال له ابنُ مسعودٍ - مُسْتَنْكِراً عليه أشدَّ الاستنكار! -: أهذه اليهودية؟! أفي الوادِ المُقدَّسِ أنت؟^(٣)

(١) أخرجه ابنُ ماجه (١٣٨)، وأحمد (٤٢٥٥)، وابنُ أبي شيبة (٣٠١٣٦)، والبزار (١٨٣١)، وابنُ جبان (٧٠٦٦).

وصحَّحهُ شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (٢٣٠١).

(٢) وفي رسالتي «يا دُعاة السلفية؛ مُشكلاتنا أخلاقية» - سَرَّ الله تمامها - ما يُؤكِّدُ هذه المعاني العظيمة التي ذكَّرها شيخنا - رَحِمَهُ اللهُ -.

(٣) رواه أحمد (٤٣٩٦)، وابنُ أبي شيبة (٧٨٩٤)، وعبدُ الرزاق (١٥٠٧)، والطحاوي في =

فعندما يأتي ذلك الإخبارُ الخطيرُ: «لَتَسَعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ»: فلا يَغْنِي أَنْ كُلَّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ سَتَبُعُ سَنَنِ الْكُفَّارِ! وإنَّما أَنَّ ذلك سيكونُ ويَحْصُلُ في هذه الْأُمَّةِ؛ فحينئذ يَقُولُ: «لَتَسَعُنَّ»: فهو بِمَعْنَى التحذيرِ، أي: إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوا سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ؛ فَإِنَّهُ سيكونُ مِنْكُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذلك.

وقد جاءَ في روايةٍ أُخْرَى^(١) -خارج «الصحيحين»- وهي ثابتةٌ عِنْدِي -: يُمَثَّلُ فيها الرسولُ تَقْلِيدَ الْكُفَّارِ إلى دَرَجَةِ خَطِيرةٍ لَا يَكَادُ الْإِنْسَانُ لَا يُصَدِّقُ بِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا خَالِصًا -ثُمَّ الْوَاقِعُ يُؤَكِّدُ ذلك-؛ قال -عليه السَّلَامُ- في تِلْكَ الرَّوَايةِ -: «...حَتَّى لو كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَأْتِي أُمُّهُ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، لَكَانَ فِيكُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذلك»؛ -أي: يَزْنِي بِأُمِّهِ! وليس سَاتِرًا عَلَى نَفْسِهِ، وَعَلَى أُمِّهِ، بل عَلَى مَرَأَى مِنَ النَّاسِ، وَعَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ-!

والتاريخُ العَصْرِيُّ -اليوم- يُؤَكِّدُ أَنَّ مَا نَبَّأَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِهِ مِنْ اتِّبَاعِ بَعْضِ هَذِهِ الْأُمَّةِ لِسَنَنِ مَنْ قَبْلَنَا قَدْ تَحَقَّقَ إِلَى مَدًى بَعِيدٍ وَبَعِيدٍ جَدًّا، وَإِنْ كُنْتُ أَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا التَّبَعُ بَقِيَّةٌ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَسَافَدَ النَّاسُ عَلَى الطَّرُفَاتِ تَسَافُدَ الْحَمِيرِ»^(٢) -وهو الفاحشة-.

(١) رواه الترمذِيُّ (٢٦٤١)، والطبرانيُّ في «المُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٤٦٤٦)، والحاكِم (٤٤٤)، وَقَوَامُ السُّنَنِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (١٦)، وَاللَّالِكَاثِيُّ فِي «شرح أصول الاعتقاد» (١٤٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو..

وَحَسَنَةُ شَيْخُنَا فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٦٣٤٨).

(٢) رواه ابنُ حَبَّانٍ (٦٧٦٧)، والبَزَّازُ (٢٣٥٣)، والطبرانيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٤١٨٠).

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٤٨١).

وهذا هو مُنتهى التشبُّه بالكُفَّار!

إذا عَلِمْتُمْ النَّهْيَ عَنِ التَّشْبِيهِ، وَالْأَمْرَ بِالْمُخَالَفَةِ، نَعُودُ الْآنَ لِنَقُولَ:

هذه التَّظَاهُرَاتُ الَّتِي كُنَّا نَرَاهَا بِأَعْيُنِنَا فِي زَمَنِ فَرَنْسَا - وَهِيَ مُحْتَلَّةٌ لِسُورِيَا -، وَنَسْمَعُ عَنْهَا فِي بِلَادٍ أُخْرَى - وَهَذَا مَا سَمِعْنَاهُ - الْآنَ - فِي الْجَزَائِرِ، لَكِنَّ الْجَزَائِرَ فَاقَتْ الْبِلَادَ الْأُخْرَى فِي هَذِهِ الضَّلَالَةِ^(١)، وَفِي هَذَا التَّشْبِيهِ؛ لَأَنَّا مَا كُنَّا نَرَى - أَيْضاً - الشَّابَّاتِ يَشْتَرِكْنَ فِي التَّظَاهُرَاتِ! فَهَذَا مُنْتَهَى التَّشْبِيهِ بِالْكُفَّارِ وَالْكَافِرَاتِ؛ لَأَنَّا نَرَى فِي الصُّوَرِ - أحياناً -، وَفِي الْأَخْبَارِ الَّتِي تُذَاعُ فِي التَّلْفَازِ وَالرَّادِيو - وَنَحْوِ ذَلِكَ -؛ خُرُوجَ الْأُلُوفِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنَ الْكُفَّارِ - سِوَاءَ كَانُوا أَوْرُوبِيِّينَ، أَوْ صِينِيِّينَ - أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ -؛ يَقُولُونَ - فِي التَّعْبِيرِ الشَّامِي - وَسَيُعْجِبُكُمْ هَذَا التَّعْبِيرُ - يَخْرُجُونَ رِجَالاً وَنِسَاءً (خَلِيطٌ مَلِيطٌ!)^(٢)، يَتَزَاحَمُونَ الْكَتِفَ بِالْكَتِفِ! وَرَبِّهَا الْعَجِيزَةُ بِالْقُبْلِ - وَنَحْوِ ذَلِكَ -!!

(١) تَأَمَّلُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - وَصَفَ شَيْخُنَا - وَحُكْمَهُ - عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، وَانظُرُوا - بَعْدُ - حُكْمَهُ عَلَى أَعْيَانٍ مَنِ يَفْعَلُهُ.

فَرَحِمَ اللَّهُ شَيْخَنَا.. مَا أَرْحَمَهُ! وَمَا أَدَقَّ حُكْمَهُ!
.. وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى:

فَلَمْ تَكُنْ أَحْدَاثُ الْجَزَائِرِ - قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ - عِبْرَةً لِأَصْحَابِ الْمَظَاهِرَاتِ، وَالْفِتَنِ الْمُتَلَاحِقَاتِ!

وَلَا مُفَرِّجَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ..

(٢) وَجَدْتُ لِهَذَا التَّعْبِيرِ (الْعَامِّيِّ) أَصْلًا فِي اللُّغَةِ: فَفِي «الْعُيُوبَاتِ الْزَائِرَةِ» (١/ ٣٢٠)
- لِلصَّغَايِ - قَوْلُهُ: «غَلَامٌ خَلَطَ مِلْطًا: هُوَ الْمُخْتَلِطُ النَّسَبُ».

هذا هو تمام التشبيه بالكفار: أَنْ تَخْرُجَ الْفِتْيَاتُ مَعَ الْفِتْيَانِ يَتَظَاهَرُونَ! أنا أقول شيئاً آخر - بالإضافة إلى أَنَّ التَّظَاهَرَ ظاهرةٌ فيها تقليدٌ للكفار في أساليب استنكارهم لبعض القوانين التي تُفرض عليهم مِنْ حُكْمِهِمْ، أو إظهارٌ منهم لِرِضا بعض تلك الأحكام أو القرارات -؛ أُضيفُ إلى ذلك شيئاً آخر؛ ألا وهو:

هذه التظاهرات الأوروبية - ثم التقليدية - مِنْ طَرَفِ الْمُسْلِمِينَ، لَيْسَتْ وسيلةً شرعيةً لإصلاح الحُكْم، وبالتالي: إصلاح المجتمع. وَمِنْ هُنَا: تُخْطِئُ (كُلُّ) الْجَمَاعَاتِ، وَ(كُلُّ) الْأَحْزَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّذِينَ لَا يَسْلُكُونَ مَسْلَكَ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَغْيِيرِ الْمَجْتَمَعِ.

لا يكونُ تَغْيِيرُ الْمَجْتَمَعِ - فِي النِّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ - بِالْمُتَنَافَاتِ، وَبِالْصَّيْحَاتِ، وَبِالتَّظَاهِرَاتِ! وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالصَّمْتِ، وَعَلَى بَثِّ الْعِلْمِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَرْبِيَّتِهِمْ عَلَى هَذَا الْإِسْلَامِ، حَتَّى تُؤْتِيَ هَذِهِ التَّرْبِيَّةُ أَكْلَهَا - وَلَوْ بَعْدَ زَمَنٍ بَعِيدٍ -؛ فَالْوَسَائِلُ التَّرْبَوِيَّةُ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَخْتَلِفُ كُلُّ الْاِخْتِلَافِ عَنِ الْوَسَائِلِ التَّرْبَوِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْكَافِرَةِ.

لهذا أقول - باختصارٍ -:

إِنَّ التَّظَاهِرَاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ - أَصْلًا - هِيَ خُرُوجٌ عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَشَبُّهُ بِالْكَافِرِينَ، وَقَدْ قَالَ رَبُّ الْعَالَمِينَ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ

بَعْدَ مَا نَبَّيْنَاهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِيهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِحُهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١﴾.

٢- وقال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - بعد تضعيفه قصة إسلام عمر - المشهورة -، وخروجه إلى المشركين - في «السلسلة الضعيفة» (١٤ / ٧٤ - بما يكاد يكون تلخيصاً للفتوى السابقة -:

«ولعل ذلك كان السَّبَبَ - أو من أسباب - استدلال بعض إخواننا الدُّعاة^(١) على شرعية (المظاهرات) المعروفة اليوم، وأنها كانت من أساليب النبي ﷺ في الدعوة!

ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية تتظاهر بها، غافلين عن كونها من عادات الكفار وأساليبهم التي تتناسب مع زعيمهم أن الحكم للشعب! وتتناق مع قوله ﷺ: «خير الهدى هدى محمد ﷺ»^(٢).

(١) «فتاوى جدة» (رقم: ١٢).

قلت: وقد اقتضت صياغة الجواب من الإلقاء الشفهي إلى الكتابة تعديل بعض العبارات والألفاظ بما يضبطها - من جهة -، ولا يخالف المعنى والمقصود - من جهة أخرى -.

(٢) انتبه - رَحِمَكَ اللهُ - إلى ما وَصَفَهُمْ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: (إخواننا)؛ فَلَمْ يُدْعُهُمْ - رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - على مخالفتهم، وَوَصَفَهُ لِيُفْعِلَهُمْ بِ(الضلال) - كما تقدَّم - قريباً.

نعم؛ هذا صَنِيعُهُ - رَحِمَهُ اللهُ - في أغلاط أهل السُّنَّةِ مِنْ دُعَاةٍ مِنْهُمْ السَّلَفِ..
أما الحزبيون الضالون - وَمَنْ لَفَّ لَفَّهُمْ، وَسَارَ مَسِيرَهُمْ -؛ فَهُمْ أَهْلُ انحراف وضلال - قَبْلًا وَبَعْدًا -!

(٣) رواه مُسْلِم (٨٦٧) عن جابر - رضي الله عنه -.

٣- وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- كَمَا فِي (سِلْسِلَةِ الْهَدَى وَالنُّور = شَرِيْط رَقْم ٢١٠):

«صَحِيحٌ أَنَّ الْوَسَائِلَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُخَالَفَةً لِلشَّرِيعَةِ، فَهِيَ: (الْأَضْلُ فِيهَا الْإِبَاحَةُ)؛ هَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، لَكِنَّ الْوَسَائِلَ إِذَا كَانَتْ عِبَارَةً عَنْ تَقْلِيدٍ لِمَنَاهِجٍ غَيْرِ إِسْلَامِيَّةٍ، فَمِنْ هُنَا تُصْبِحُ هَذِهِ الْوَسَائِلُ غَيْرَ شَرْعِيَّةٍ؛ فَالْخُرُوجُ لِلتَّظَاهُرَاتِ -أَوِ الْمَظَاهِرَاتِ-، وَإِعْلَانُ عَدَمِ الرِّضَا، أَوِ الرِّضَا، وَإِعْلَانُ التَّائِيدِ، أَوِ الرَّفْضِ لِبَعْضِ الْقَرَارَاتِ، أَوْ بَعْضِ الْقَوَانِينِ، هَذَا نِظَامٌ يَلْتَقِي مَعَ الْحُكْمِ الَّذِي يَقُولُ: الْحُكْمُ لِلشَّعْبِ! مِنَ الشَّعْبِ! وَإِلَى الشَّعْبِ!

أَمَّا حِينَمَا يَكُونُ الْمُجْتَمَعُ إِسْلَامِيًّا؛ فَلَا يَخْتَاجُ الْأَمْرُ إِلَى مُظَاهَرَاتٍ، وَإِنَّمَا يَخْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ^(١) عَلَى الْحَاكِمِ الَّذِي يُخَالَفُ شَرْيْعَةَ اللَّهِ.

أَقُولُ -عَنْ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ-: لَيْسَتْ وَسِيلَةً إِسْلَامِيَّةً تُنْبِئُ عَنِ الرِّضَا، أَوْ عَدَمِ الرِّضَا مِنَ الشُّعُوبِ الْمُسْلِمَةِ؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ وَسَائِلُ أُخْرَى بِاسْتِطَاعَتِهِمْ أَنْ يَسْلُكُوهَا.

وَأَخِيرًا؛ هَلْ صَحِيحٌ أَنَّ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ تَتَغَيَّرُ مِنْ نِظَامِ الْحُكْمِ إِذَا كَانَ الْقَائِمُونَ مُصَرِّينَ عَلَى ذَلِكَ؟!

لَا نَذِرِي كَمْ وَكَمْ مِنْ مُظَاهَرَاتٍ قَامَتْ، وَقُتِلَ فِيهَا قَتْلَى كَثِيرُونَ جِدًّا، ثُمَّ بَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَظَاهِرَاتِ.

(١) مِنْ قِبَلِ الْعُلَمَاءِ مِنْ ذَوِي الشَّأْنِ.

وَمَنْ لَا؛ فَقَدْ أَرَاخَهُ اللَّهُ!

فَلَا نَرَى أَنَّ هَذِهِ الْوَسِيلَةَ تَدْخُلُ فِي قَاعِدَةٍ أَنَّ (الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ)؛
لَأَنَّهَا مِنْ تَقَالِيدِ الْغَرْبِيِّينَ.

٤- وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- شَارِحاً كَلِمَةَ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ فِي «عَقِيدَتِهِ»
(ص ٧٧-٧٩) -المشهورة-:

(وَلَا تَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ،
وَلَا تَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا):

«قَالَ الشَّارِحُ: «وَأَمَّا لُزُومُ طَاعَتِهِمْ وَإِنْ جَارُوا، فَلأنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ
طَاعَتِهِمْ مِنَ الْمَفَاسِدِ أَضْعَافُ مَا يَخْصُلُ مِنْ جَوْرِهِمْ، بَلْ فِي الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِمْ
تَكْفِيرُ السَّيِّئَاتِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ مَا سَلَطَهُمْ عَلَيْنَا إِلَّا لِفَسَادِ أَعْمَالِنَا، وَالْجَزَاءِ مِنْ جِنْسِ
الْعَمَلِ؛ فَعَلَيْنَا الْاجْتِهَادَ فِي الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ وَإِصْلَاحِ الْعَمَلِ؛ قَالَ -تَعَالَى-:
﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]
﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّدُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]؛ فَإِذَا أَرَادَ الرَّعِيَّةُ أَنْ
يَتَخَلَّصُوا مِنْ ظُلْمِ الْأَمِيرِ الظَّالِمِ؛ فَلْيَتَرَكُوا الظُّلْمَ».

قُلْتُ: وَفِي هَذَا بَيَانٌ لِبَطْنِ الْخُلَاصِ مِنْ ظُلْمِ الْحُكَّامِ الَّذِينَ هُمْ «مِنْ جِلْدَتِنَا
وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا»، وَهُوَ: أَنْ يَتُوبَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى رَبِّهِمْ، وَيُصَحِّحُوا عَقِيدَتَهُمْ،
وَيُرَبُّوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ الصَّحِيحِ، تَحْقِيقاً لِقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَإِلَى
اللَّهِ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ أَحَدُ الدُّعَاةِ الْمُعَاصِرِينَ بِقَوْلِهِ: «أَقِيمُوا دَوْلَةَ الْإِسْلَامِ فِي

قُلُوبِكُمْ تَقُمْ لَكُمْ فِي أَرْضِكُمْ»^(١).

وَلَيْسَ طَرِيقُ الْخَلَاصِ مَا يَتَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ، وَهُوَ الثَّوْرَةُ بِالسَّلَاحِ^(٢) عَلَى الْحُكَّامِ، بِوَاسِطَةِ الْإِنْقِلَابَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا مَعَ كَوْنِهَا مِنْ بَدْعِ الْعَصْرِ الْحَاضِرِ، فَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِنُصُوصِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي مِنْهَا الْأَمْرُ بِتَغْيِيرِ مَا بِالْأَنْفُسِ.

وَكَذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ إِصْلَاحِ الْقَاعِدَةِ لِتَأْسِيسِ الْبِنَاءِ عَلَيْهَا: ﴿وَلْيَنْصُرَكَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿[الحج: ٤٠]﴾.

هـ - ثُمَّ عَلَّقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرِيضَةً»، بِقَوْلِهِ:

«مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ»^(٣)؛ لِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وَأَمَّا الْكُفَّارُ الْمُسْتَعْمِرُونَ؛ فَلَا طَاعَةَ لَهُمْ، بَلْ يَجِبُ الْإِسْتِعْدَادُ التَّامُّ - مَادَّةً وَمَعْنَى - لِطَرْدِهِمْ، وَتَطْهِيرِ الْبِلَادِ مِنْ رَجْسِهِمْ.



(١) وَكَمْ خَالَفَهُ مِنَ الْمُتَسَيِّبِينَ إِلَيْهِ!

(٢) بَلْ: بِغَيْرِ السَّلَاحِ - أَيْضًا -!

(٣) وَلَوْ جَارُوا - كَمَا هُوَ مُعْتَقَدُ أَهْلِ السُّنَّةِ - جَمِيعًا -.

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز

- رَحِمَهُ اللَّهُ -

٦- قال سماحته:

«الأسلوب الحسن من أعظم الوسائل لقبول الحق، والأسلوب السيئ العنيف من أخطر الوسائل في رد الحق وعدم قبوله^(١)، أو إثارة القلاقل والظلم والعدوان والمضاربات.

ويلحق بهذا الباب: ما يفعله بعض الناس من المظاهرات التي تسبب شراً عظيماً على الدعاة، فالمسيرات في الشوارع - والمظاهرات - ليست هي الطريق للإصلاح والدعوة.

فالطريق الصحيح: بالزيارة، والمكاتبات بالتي هي أحسن؛ فتنصح الرئيس، والأمير، وشيخ القبيلة بهذه الطريقة، لا بالعنف والمظاهرة، فالنبي ﷺ مكث في مكة ثلاث عشرة سنة لم يستعمل المظاهرات ولا المسيرات، ولم يهدد الناس بتخريب أموالهم، واغتيالهم.

ولا شك أن هذا الأسلوب يضر بالدعوة والدعاة، ويمنع انتشارها ويحمل

(١) فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا التَّأَصِيلَ الْمُتَنَاطِرُونَ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ؛ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ وَسِيلَةَ إِفْحَامٍ وَامْتِنَاعٍ

- لِمُرِيدِهِمْ وَاتَّبَاعِهِمْ - إِلَّا السَّبَّ وَالشَّتْمَ، وَالْإِفْدَاعَ فِي الْقَوْلِ..

الرؤساء والكبار على مُعادَاتِها ومُضَادَّتِها بِكُلِّ مُمَكِّنٍ.

فَهُمْ^(١) يُرِيدُونَ الْخَيْرَ بِهَذَا الْأَسْلُوبِ، لَكِنْ يَحْصُلُ بِهِ ضَدُّهُ!

فَكَوْنُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ يَسْلُكُ مَسْلَكَ الرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ - وَلَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ -
أَوَّلَى بِهِ مِنْ عَمَلٍ يَضُرُّ الدَّعْوَةَ، وَيُضَايِقُهَا، أَوْ يَقْضِي عَلَيْهَا.
وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(٢).

٧- وَقَالَ سَمَاحَتُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٧ / ٣٤٤ - ٣٤٥):

«.. أَوْصِي الْعُلَمَاءَ وَجَمِيعَ الدَّعَاةِ وَأَنْصَارِ الْحَقِّ أَنْ يَتَجَنَّبُوا الْمَسِيرَاتِ
وَالْمَظَاهِرَاتِ الَّتِي تَضُرُّ الدَّعْوَةَ، وَلَا تَنْفَعُهَا، وَتَسَبِّبُ الْفُرْقَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ،
وَالْفِتْنَةَ بَيْنَ الْحُكَّامِ وَالْمَحْكُومِينَ»^(٣).

وَأِنَّمَا الْوَاجِبُ: سُلُوكُ السَّبِيلِ الْمُوَصِّلَةِ إِلَى الْحَقِّ، وَاسْتِعْمَالِ الْوَسَائِلِ الَّتِي
تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَتَجَمُّعُ وَلَا تُفَرِّقُ، وَتَنْشُرُ الدَّعْوَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَتُبَيِّنُ لَهَا مَا
يَجِبُ عَلَيْهِمْ: بِالْكِتَابَاتِ، وَالْأَشْرَاطِ الْمُفِيدَةِ، وَالْمُحَاضَرَاتِ النَّافِعَةِ، وَخُطَبِ

(١) أَي: الْمُتَظَاهِرُونَ.

(٢) «مَجْلَةُ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (عَدَدُ ٣٨) (ص ٢١٠).

(٣) الْمُتَأَمِّلُ فِي التَّارِيخِ السِّيَاسِيِّ الْمُعَاَصِرِ؛ يَرَى أَنَّ الْمَرْحَلَةَ الْأَوَّلَى مِنْ هَذِهِ (الْفِتْنَةِ) - السَّابِقَةِ -:
كَانَتْ بِتَعْيِينِ الْحُكَّامِ عَلَى الشُّعُوبِ! وَأَمَّا الْمَرْحَلَةُ الثَّانِيَّةُ - الْحَالِيَّةُ -؛ فَهِيَ: تَشْوِيرُ الشُّعُوبِ عَلَى
الْحُكَّامِ!!

وَلَعَلَّهَا (!) - جَمِيعًا - خُلَاصَةٌ مَا يُعْرَفُ فِي بَعْضِ النِّظَرِيَّاتِ الْغَرْبِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ الْعَصْرِيَّةِ

بِـ (الْفُرُوضَى الْخَلَاقَةُ)!!

الْجَمْعِ الْهَادِفَةِ الَّتِي تُوضِّحُ الْحَقَّ، وَتَدْعُو إِلَيْهِ، وَتُبَيِّنُ الْبَاطِلَ، وَتُحَذِّرُ مِنْهُ، مَعَ الزِّيَارَاتِ الْمُفِيدَةِ لِلْحُكَّامِ وَالْمَسْئُولِينَ، وَالْمُنَاصِحَةِ - كِتَابَةً أَوْ مُشَافَهَةً - بِالرَّفْقِ، وَالْحِكْمَةِ، وَالْأُسْلُوبِ الْحَسَنِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي وَصْفِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فَطْرًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا نَفَعُكُمْ مِنْ حَوْلِكَ﴾...».

إِلَى أَنْ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«.. وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يُصْلِحَ أَحْوَالَ الْمُسْلِمِينَ - جَمِيعًا -، وَيَجْمَعَ كَلِمَتَهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَأَنْ يُصْلِحَ قَادَتَهُمْ وَوُلَاةَ أَمْرِهِمْ، وَيُوقِّفَهُمْ لَتَحْكِيمِ شَرِيعَتِهِ، وَالرِّضَا بِهَا، وَإِثَارِهَا عَلَى مَا سِوَاهَا، وَأَنْ يَنْصُرَ بِهِمْ دِينَهُ، وَيُعْلِي بِهِمْ كَلِمَتَهُ، وَأَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى كُلِّ مَا فِيهِ صَلَاحُ أُمُورِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَعَلَى كُلِّ مَا فِيهِ سَعَادَتُهُمْ، وَسَعَادَةُ شُعُوبِهِمْ، وَنَجَاتُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنْ يُوفِّقَ عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ، وَدُعَاةَ الْإِسْلَامِ لِإِدَاءِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرْضِيهِ -، وَأَنْ يُبَارِكَ فِي جُهودِهِمْ، وَيَنْصُرَ بِهِمْ الْحَقَّ، وَيُعِينَهُمْ عَلَى كُلِّ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ..».

٨- سُؤَال: بَرَزَتْ ظَاهِرَةٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَهِيَ: التَّجْمُّعُ، وَالتَّجْمُّهُرُ، وَخُرُوجُ الْمَسِيرَاتِ وَالْمُظَاهَرَاتِ كَنُوعٍ مِنْ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ؛ فَمَا رَأْيُكُمْ فِي ذَلِكَ؟

الْجَوَاب: الْخُرُوجُ فِي الْمُظَاهَرَاتِ وَالْمَسِيرَاتِ لَيْسَ طَيِّبًا^(١)، وَلَيْسَ مِنْ عَادَةِ

(١) وَقَدْ سَأَلَ بَعْضُهُمْ سَهَابَتَهُ - قَائِلًا - فِي مَقَالٍ آخَرَ: إِنَّ الْحَاكِمَ يَرْضَى بِهَذِهِ الْاِعْتِصَامَاتِ

وَالْمُظَاهَرَاتِ، وَيَسْتَدُلُّونَ بِذَلِكَ عَلَى جَوَازِهَا؟

فَأَجَابَ سَهَابَةُ الشَّيْخِ ابْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ: «الْمُظَاهَرَاتُ - كَمَا ذَكَرْتُ - شَرُّهَا أَكْثَرُ».

١٤٢ ————— حَتَّى يَرْجِعَ الْعِلْمُ إِلَى الثَّقَاتِ مِنَ الْمُهَاسِنَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِاتِ -

أصحابِ الرسول ﷺ - وَمَنْ أَتَبَعَهُ بِإِحْسَانٍ -؛ إِنَّمَا النَّصِيحَةُ وَالتَّوَجِيهُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى.
هذه هي الطريقة المتبعة:

قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾.

وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(١).

فَالْإِنْكَارُ بِالْفِعْلِ يَكُونُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ الْأَمِيرِ، أَوْ مِنَ الْهَيْئَةِ^(٢) الَّتِي لَهَا تَعْلِيلَاتٌ؛ أَمَّا أَفْرَادُ النَّاسِ - إِذَا أَنْكَرُوا بِالْيَدِ -؛ فَتَكُونُ الْفِتْنَةُ وَالنِّزَاعُ، وَالْفُرْقَةُ وَتَضْيِيعُ الْفَائِدَةِ.

فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ أَنْ يَنْصَحَ، بِالْقَوْلِ، وَالتَّوَجِيهِ وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ.
أَمَّا صَاحِبُ الْبَيْتِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَالْهَيْئَةُ فِي نِظَامِهَا حَسَبَ طَاقَاتِهَا، وَكَذَلِكَ الْأَمِيرُ؛ فَلَهُ الْإِنْكَارُ بِالْفِعْلِ.

أَمَّا أَفْرَادُ النَّاسِ؛ فَعَلَيْهِمُ الْإِنْكَارُ بِالْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْكَارَ بِالْفِعْلِ،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْمٌ: ٤٩).

(٢) يُرِيدُ: أَيْ جِهَةً مُخَوَّلَةً مِنَ السُّلْطَانِ، أَوْ الْحَاكِمِ.

حَتَّى لَا تَعْظُمَ الْمُصِيبَةُ، وَيَعْظُمَ الشَّرُّ»^(١).

٩- سُؤال: هل المظاهرات الرجالية والنسائية ضد الحُكَّام والوُلاة تُعتبر وسيلة من وسائل الدعوة؟

وهل مَنْ يَمُوتُ فيها يُعتبر شهيداً في سبيل الله^(٢)؟

الجواب: لا أرى المظاهرات النسائية والرجالية من العلاج! ولكنها من أسباب الفتن، ومن أسباب الشُّرور، ومن أسباب ظُلم بعض الناس، والتعدي على بعض الناس بغير حق.

ولكنَّ الأسباب الشرعية: المكاتبة، والنصيحة، والدعوة إلى الخير - بالطُرُق السَّليمة -.

هكذا سَلَكَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وهكذا أصحابُ النَّبِيِّ ﷺ، وأتباعهم بإحسان؛ بالمكاتبة والمُشافهة مع المُخْطِئين، ومع الأمير، ومع السُّلطان؛ بالاتِّصال به ومُناصحته، والمكاتبة له، دُونَ التَّشهير في المَنابر - وغيرها - بأنَّه فَعَلَ كَذَا، وصَارَ مِنْهُ كَذَا.

(١) مجلَّة «الفرقان» (العدد: ٨٢) (ص ١٢).

(٢) بَعْضُ النَّاسِ يَفْهَمُونَ مِنْ جَوَابِ عُلَمَائِنَا - فِي مِثْلِ ذَلِكَ -، فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ هَؤُلَاءِ - مَثَلًا - (لَيْسُوا شُهَدَاءَ): أَنَّهُ حُكْمٌ عَلَيْهِمْ بِضِدِّ هَذَا الْحُكْمِ - أَيُّ: مِنْ أَهْلِ النَّارِ!!
وَهَذَا فَهْمٌ بَاطِلٌ؛ إِنَّمَا مَقْصُودُ عُلَمَائِنَا: نَفْيُ الْجَزْمِ بِالشَّهَادَةِ؛ لَا الْجَزْمُ بِنَفْيِ الشَّهَادَةِ - كَمَا بَرَّزَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: (بَاب: لَا يُقَالُ: فُلَانٌ شَهِيدٌ) -.

وانظر رسالة «حُكْمُ الْمَظَاهِرَاتِ» (ص ٢٢-٢٨) - لِلأخ الشيخ عبد المالك رمضاني تحت عنوان: (المقتول في المظاهرات شهيد؟).

والله المستعان^(١).

١٠- سؤال: وقال - رَحِمَهُ اللهُ - في مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ^(٢):-

ذَكَرْتُمْ فِي كِتَابِكُمْ: «فُصُولٌ مِنَ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص ٣١ و ٣٢): أَنْ مِنْ أَسَالِيبِ النَّبِيِّ فِي الدَّعْوَةِ التَّظَاهُرَاتِ - الْمُظَاهَرَةِ -، وَلَا أَعْلَمُ نَصًّا فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَأَرْجُو الْإِفَادَةَ عَمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ؟ وَبِأَيِّ كِتَابٍ وَجَدْتُمْ ذَلِكَ؟

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِي ذَلِكَ مُسْتَنَدٌ؛ فَالْوَاجِبُ الرُّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنِّي لَا أَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنَ النُّصُوصِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَلَسَمَا قَدْ عَلِمَ مِنَ الْمَفَاسِدِ الْكَثِيرَةِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمُظَاهِرَاتِ؛ فَإِنْ صَحَّ فِيهَا نَصٌّ: فَلَا بُدَّ مِنْ إِضْحَاحٍ مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ -إِضْحَاحًا كَامِلًا-؛ حَتَّى لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ الْمُفْسِدُونَ بِمُظَاهَرَاتِهِمُ الْبَاطِلَةَ.

وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يُوفِّقَنَا وَإِيَّاكُمْ لِلْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَأَنْ يُصْلِحَ قُلُوبَنَا وَأَعْمَالَنَا -جَمِيعًا-، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ الْهَدَاةِ الْمُهْتَدِينَ؛ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ^(٣).

١١- وقال - رَحِمَهُ اللهُ -: مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ إِلَى حَضْرَةِ الْإِبْنِ

(١) نَقْلًا عَنْ شَرِيطٍ بِعُنْوَانِ (مُقْتَطَعَاتٌ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَظَاهِرَاتِ).

(٢) انْظُرْ - فِي نَقْدِهِ - كِتَابِي «مَنْهَجُ السَّلَفِ الصَّالِحِ..» (ص ١٤٣).

(٣) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى سِبَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ - رَحِمَهُ اللهُ -» (٨ / ٢٤٥).

المكرم صاحب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق - وفقه الله - لما فيه رضاه ونصر به دينه - آمين - .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد :

فقد وصلني كتابكم الكريم، وسرني كثيراً ما تضمَّنه من الموافقة على ما أوصيتكم به؛ فأسأل الله أن يزيدكم من التوفيق، ويجعلنا وإياكم من الهداة المهتدين، إنه جواد كريم .

وما ذكرتم حول المظاهرة؛ فقد فهمته، وعلمتُ ضَعْفَ سَنَدِ الرَّوَايةِ بذلك - كما ذكرتم -؛ لأنَّ مدارها على إسحاق بن أبي فروة - وهو لا يُجْتَحَبُ به -^(١)، ولو صحَّت الروايةُ فإنَّ هذا في أوَّلِ الإسلامِ قبلَ الهجرة، وقبلَ كمالِ الشريعة .

ولا يخفى أنَّ العُمدةَ في الأمرِ والنَّهيِّ وسائرِ أمورِ الدِّينِ على ما استقرَّت به الشريعةُ^(٢) بعدَ الهجرة .

أما ما يتعلَّقُ بالجمعة والأعياد - ونحو ذلك من الاجتماعات التي قد يدعُو إليها النبي ﷺ -؛ كصلاة الكسوف وصلاة الاستسقاء -؛ فكلُّ ذلك من باب إظهار شعائر الإسلام؛ وليس له تعلُّق بالمظاهرات - كما لا يخفى - .

(١) انظر «أحوال الرجال» (٢١٣) - للجوزجاني -، و«الجرح والتعديل» (٢٢٨) - لابن

أبي حاتم -، و«الكامل» (١/ ٥٣٠) - لابن عدي - وغيرها .

(٢) وليس على الاجتهادات الوضعية! والآراء الشنيعة!!

وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَمْنَحَنِي وَإِيَّاكُمْ - وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا - الْمَزِيدَ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ بِهِ، وَأَنْ يُصْلِحَ قُلُوبَنَا وَأَعْمَالَنَا - جَمِيعاً -، وَأَنْ يُعِيدَنَا وَإِيَّاكُمْ - وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ - مِنْ مُضَلَّاتِ الْفِتَنِ وَنَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ؛ إِنَّهُ خَيْرُ مَسْئُولٍ.

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ^(١).

قُلْتُ:

وَلِسَاحَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَتَاوَى عِدَّةٍ، وَتَوَجِّهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي النَّقْضِ عَلَى مَا تُجْرِيهِ الشَّيْعَةُ الشَّنِيعَةُ، وَنَجْدٍ - وَلِلْأَسَفِ - مَنْ يُؤَيِّدُهَا! - فِي بَعْضِ مَوَاسِمِ الْحَجِّ - بَلْ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا - مُشِيرًا إِلَى (غَيْرِهَا) - أَيْضاً: - مِنْ مُظَاهَرَاتٍ، وَاعْتِصَامَاتٍ، وَقَلَاقِلٍ، وَمُشْكَلاتٍ!!

فَانظُرْ - مَثَلًا -: «مَجْمُوعُ فَتَاوِيهِ» (٣ / ٣٨٤)، و(٥ / ١٤١)، و(٨ / ١٦٨)، و(١٦ / ١٩٤)، و(١٧ / ١٥٧ و ١٩٣)، و(١٨ / ٤٣١) - وَغَيْرِهَا -.



(١) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَارٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -» (٨ / ٢٤٦).

سماعةُ الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين

- رَحِمَهُ اللهُ -

١٢- سؤال: بعد الإضراب يُقدِّمُ الذين أُضْرِبُوا مطالِبَهُمْ، وفي حالة عَدَمِ الاستجابة لهذه المطالِبِ، هل يُجَوِّزُ مُواجهةُ النِّظامِ بتفجيرِ ثورة شعبية؟

فأجاب -رحمه الله تعالى- قائلاً: لا أرى أن تُقامَ ثورةٌ شعبيةٌ في هذه الحال؛ لأنَّ القوَّةَ الماديَّةَ بيدِ الحُكُومَةِ -كما هو معروفٌ-، والثَّورةُ الشعبيَّةُ ليسَ بيدها إلَّا سِكِّينُ المَطْبَخِ! وَعَصَا الرَّاعِي!

وهذا لا يُقاوِمُ الدَّبَّابَاتِ والأسلحةَ...

ولا ينبغي أن نَسْتَعِجَلَ الأمر؛ لأنَّ أيَّ بَلَدٍ عاشَ سِنِينَ طَوِيلَةً مع الاستِعمارِ لا يُمكنُ أن يتحوَّلَ بَيْنَ عَشِيَّةٍ وَضُحَاها إلى بَلَدٍ إسلاميٍّ؛ بل لا بُدَّ أن نَتَّخِذَ طَوَلَ النَّفْسِ لِنَيْلِ المَارِبِ، فالإنسانُ إذا بَنَى قَصراً فَقَدْ أُسِّسَ -سواءَ سَكَنَهُ أو فارقَ الدُّنيا قبلَ أن يَسْكُنَهُ-؛ فالمُهمُّ أن يُبْنَى الصَّرْحُ الإسلاميُّ، وإنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ المُرادُ إلَّا بعدَ سنواتٍ.

فالذي أرى: ألا نَتَعَجَّلَ في مِثْلِ هذه الأُمُورِ، ولا نُثِيرَ -أو نُفَجِّرَ- ثُورَةً شعبيَّةً غالِبُها غوغائيَّةٌ لا تَثْبُتُ على شيءٍ!

لو تَأْتِي الْقَوَاتُ إِلَى حَيٍّ مِنَ الْأَحْيَاءِ، وَتَقْضِي عَلَى بَعْضِهِ لَكَانَ كُلُّ الْآخَرِينَ يَتَرَجَعُونَ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ»^(١).

١٣- سؤال: ما مدى شرعية ما يُسمونه بالاعتصام في المساجد، وهم - كما يزعمون - يعتمدون على فتوى لكم في أحوال الجزائر - سابقاً - أنها تجوز إن لم يكن فيها شغب ولا معارضة بسلح أو شبهة؛ فما الحكم في نظركم؟ وما توجيهكم لنا؟

الجواب: أمّا أنا؛ فما أكثر ما يكذب عليّ^(٢)! وأسأل الله أن يهدي من كذب عليّ، وألا يعود لثلثها.

والعجب من قوم يفعلون هذا ولم يتفطنوا إلما حصل في البلاد الأخرى التي سار شبابها على مثل هذا المنوال!! ماذا حصل؟! هل أنتجوا شيئاً؟!!

بالأمس تقول إذاعة (لندن): إنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا مِنَ الْجَزَائِرِيِّينَ فِي خِلَالِ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ بَلَغُوا أَرْبَعِينَ أَلْفًا!

أربعون ألفاً!! عددٌ كبيرٌ خسرهم المسلمون من أجلِ إحداثٍ مثلِ هذه الفوضى!

والنَّارُ - كما تعلمون - أولُّها شرارةٌ، ثُمَّ تَكُونُ جَحِيمًا^(٣)؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا كَرِهَ

(١) «الصَّحُوةُ الْإِسْلَامِيَّةُ ضَوَائِدُ وَتَوَجِّهَاتُ» (ص ١٧٠).

(٢) وكذلك - أيضاً - كثيرٌ من دُعاةِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا يُكَذِّبُ عَلَيْهِمُ!

وَأحياناً بِالْكَذِبِ الْمَكْشُوفِ، وَالْإِفْتِرَاءِ الْمَفْضُوحِ؛ فَمَا أَقْبَحَ الْكَذَّابِينَ! وَمَا أَوْقَحَهُمْ!!

(٣) ومنه: قولُ الشَّاعِرِ:

بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَكَرِهُوا وُلَاةَ أُمُورِهِمْ: حَمَلُوا السَّلَاحَ؛ مَا الَّذِي يَمْنَعُهُمْ؟!

فِيحْصُلُ الشَّرِّ وَالْفَوْضَى...

وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ أَنْ يَصْبِرَ^(١)، وَقَالَ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٢).

الوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَنْصَحَ بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ، أَمَا أَنْ نُظْهِرَ الْمُبَارَزَةَ وَالْاِحْتِجَاجَاتِ - عَلَنًا -؛ فَهَذَا خِلَافُ هَدْيِ السَّلَفِ^(٣).

وَقَدْ عَلِمْتُمْ - الْآنَ - أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَا تَمُتُ إِلَى الشَّرِيعَةِ بِصِلَةٍ، وَلَا إِلَى الْإِصْلَاحِ بِصِلَةٍ، مَا هِيَ إِلَّا مُضَرَّةٌ...

= أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَمِصْصَ جَحْرِ
فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذَكَّى
فَإِنْ لَمْ يُطْفِئْهَا عَقْلَاءُ قَوْمٍ
يَكُونُ وَقُودَهَا جُنْتُ وَهَامٌ
«عُيُونُ الْأَخْبَارِ» (١/ ٢١٠) - لَا بِنِ قُتِيَّةَ -.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٥٤)، وَمُسْلِمٌ (١٨٤٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٨٧٦)، وَأَبُو يَعْلَى (٧٣٧٥)، وَابْنُ جَبَّانٍ (٤٥٧٣) عَنْ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (١٠٥٧)، وَالتَّعْلِيلَاتِ الْحَسَنَةِ (٤٥٥٤).

(٣) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُظَفَّرِ السَّنْعَانِي: «وَشِعَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ: اتَّبَاعُهُمُ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَتَرْكُهُمْ كُلَّ مُبْتَدِعٍ مُخَدِّثٍ».

«الْحُجَّةُ» (١/ ٣٥٩) - لِلْأَصْبَهَانِيِّ -.

الخليفة المأمون قَتَلَ مِنَ الْعُلَمَاءِ - الَّذِينَ لَمْ يَقُولُوا بِقَوْلِهِ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ - جَمْعاً مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَأَجْبَرَ النَّاسَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا بِهَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ!! وما سَمِعْنَا عن الإمام أحمد - وغيره من الأئمة - أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ اعتَصَمَ في أيِّ مسجدٍ أبداً! ولا سَمِعْنَا أَنَّهُمْ كانوا يَنْشُرُونَ معَايِبَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسُ عَلَيْهِ الْحَقْدَ وَالْبَغْضَاءَ وَالكَرَاهِيَّةَ..

ولا نُؤَيِّدُ الْمَظَاهِرَاتِ أو الاعتصاماتِ - أو ما أشبه ذلك -؛ لا نُؤَيِّدُهَا - إطلاقاً -، وَنُمكنُ الإِصلاحَ بِدُونِهَا، لكن؛ لا بُدَّ أَنْ هُنَاكَ أَصَابِعَ خَفِيَّةٍ - داخلية أو خارجية - تُحاوِلُ بَثَّ مِثْلِ هذه الأُمُورِ ^(١).

(١) «جريدة المسلمون» (عدد ٥٤٠) بتاريخ (١١/ محرم/ ١٤١٦ هـ):

وقد نَقَلَ الأخُ الشَّيخُ عبدُ المالكِ رضائي هذه الفتوى في كتابه «حُكْمُ الْمَظَاهِرَاتِ» (ص ٥٧)، -وعَلَى فائلاً-:

«تأمل قوله: «لكن لا بُدَّ أَنْ هُنَاكَ أَصَابِعَ خَفِيَّةٍ داخلية أو خارجية...»؛ فَإِنَّا قد رأيناُه وتيقَّنَّاُه بعدَ سِتِّ عشرةِ سنةٍ، حيثُ أَصْبَحَتِ الْمَظَاهِرَاتُ في كثيرٍ مِنَ البلادِ الإسلاميَّةِ - وليسَ إلَّا في البلادِ الإسلاميَّةِ - معَ الأسَفِ الشَّدِيدِ! - هي سُنَّةُ الشُّعُوبِ التي يُقالُ: إِنَّهَا مَظْلُومَةٌ! والأيدي الخَفِيَّةُ قد أَصْبَحَتِ جَلِيَّةً، لا تَسْمَعُ بِلَدٍّ مُسْلِمٍ قَامَتِ فِيهِ هذه الفوضى إلا سارَعُوا لِدَعْمِهَا وَحمايتها!

وهذا مِنْ فِراسَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْأَثَرِيِّينَ.

وَأَمَّا الْحُرَكِيُّونَ الْمُغْفَلُونَ؛ فَهُمْ في شُبَاتِهِم العَمِيقِ، تُحَرِّكُهُمُ الأيدي الخَفِيَّةُ، وتَرْمِي بِهِمْ في مَكَانٍ سَحِيقٍ، تَلْعَبُ بِهِمْ كَمَا تَشَاءُ، وَهُمْ يُطَبِّلُونَ لِفِتْنَتِهِمْ، وما حَدَاثُهُمْ لذلِكَ إلَّا حِرْصُهُمْ عَلَى الْمُلْكِ، وَعِشْقُهُمُ الرِّئَاسَةَ، ولا يُخَوِّفُهُمْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ ستَحْرِضُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وستَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعَمَ الْمَرْضِعَةُ وَيَسَّتِ الْفَاطِمَةُ». رواه البخاريُّ (٧١٤٨).

ولو كانوا على شيءٍ مِنَ الاطِّلاعِ عَلَى السُّنَّةِ - في هذا البابِ - وفقَّهها، معَ التَّسليمِ لها مِنْ غيرِ اعتراضٍ على صاحبِها لَعَلِمُوا أَنَّ هذا الزَّمانَ هو زمانُ العملِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «ستَكُونُ فِتْنٌ، =

١٤- سُؤال: هل تُعْتَبَرُ المَظَاهِرَاتُ وَسِيلةً مِنْ وَسائِلِ الدَّعوةِ المَشْرُوعَةِ؟

الجواب: الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن المَظَاهِرَاتِ أَمْرٌ حَادِثٌ، لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفاً فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَلَا عَهْدِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

ثُمَّ إِنَّ فِيهِ مِنَ الْفَوْضَى وَالشَّغَبِ مَا يَجْعَلُهُ أَمْرًا مَمْنُوعًا؛ حَيْثُ يَحْصُلُ فِيهِ تَكْسِيرُ الزُّجَاجِ وَالْأَبْوَابِ - وَغَيْرِهَا -، وَيَحْصُلُ فِيهِ - أَيْضًا - اخْتِلَاطُ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالشَّبَابِ بِالشُّيُوخِ - وَمَا أَشْبَهَ مِنَ الْمَفَاسِدِ وَالْمُنْكَرَاتِ -.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الضَّغْطِ عَلَى الْحُكُومَةِ: فَهِيَ - إِنْ كَانَتْ مُسْلِمَةً -؛ فَيَكْفِيهَا وَاعِظًا كِتَابُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ.

= الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، وَمَنْ يُشْرِفْ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ، وَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٠١)، وَمُسْلِمٌ (٧٣٥٠) -؛ لَا أَنْ يَهَيِّجُوهُمْ نَحْوَ الْفِتَنِ، ثُمَّ إِذَا ذَهَبَتِ الْبِلَادُ مِنْ أَيْدِيهِمْ - كَمَا ذَهَبَتْ أَفْغَانِسْتَانُ وَالْعِرَاقُ وَالصُّومَالُ - قَتَعُوا بِالْبُكَاءِ عَلَى الْأَطْلَالِ! وَالنِّيَاحَةِ عَلَى مَا ضَاعَ مِنَ الْأَمَالِ!.

قال أبو الحارث - عفا الله عنه -:

وما كَشَفْتُهُ - بَعْدَ أَنْ اكْتَشَفْتُهُ! - السُّلْطَاتُ الْمِصْرِيَّةُ الْحَاكِمَةُ - قَبْلَ أَسَابِيعٍ - مِنْ وُجُودِ جَوَاسِيسِ (يَهُودٍ) فِي (مِيدَانِ التَّحْرِيرِ!)؛ مِنْ أَدَلَّةِ هَذَا.

وَالْمَخْفِي أَعْظَمُ...

وهذا خير ما يُعرض على المسلم.

وإن كانت كافرة؛ فإنها لا تُبالي بهؤلاء المتظاهرين، وسوف تُجاملهم ظاهراً، وهي ما هي عليه من الشر في الباطن.

لذلك نرى أن المظاهرات أمرٌ مُنكرٌ.

وأما قولهم: إن هذه المظاهرات سلمية!! فهي قد تكون سلمية في أول الأمر! - أو في أول مرة! -؛ ثم تكون تخريبية!!

وانصح الشباب أن يتبعوا سبيل من سلف؛ فإن الله - سبحانه وتعالى - أثنى على المهاجرين والأنصار، وأثنى على الذين اتبعوهم بإحسان^(١).

١٥- سؤال: قال - رحمه الله - في «لقاءات الباب المفتوح» - شريط رقم (١٢٨) الوجه (أ) -:

«إِذَا فَرَضْنَا - عَلَى التَّقْدِيرِ الْبَعِيدِ - أَنَّ وَلِيَّ الْأَمْرِ كَافِرًا!! فَهَلْ يَعْنِي ذَلِكَ أَنْ نُوَغِّرَ صُدُورَ النَّاسِ عَلَيْهِ؛ حَتَّى يَحْصُلَ التَّمَرُّدُ، وَالْفَوْضَى، وَالْقِتَالُ؟!
لَا، هَذَا (غَلَطَ)!! وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ.

فَالْمَصْلَحَةُ الَّتِي يُرِيدُهَا هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحْصُلَ بِهَذَا الطَّرِيقِ! بَلْ يَحْصُلُ بِذَلِكَ مَفَاسِدٌ عَظِيمَةٌ.

لأنه - مثلاً - إِذَا قَامَ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ عَلَى وَلِيٍّ الْأَمْرِ فِي الْبِلَادِ، وَعِنْدَ وَلِيٍّ الْأَمْرِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالسُّلْطَةِ مَا لَيْسَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، مَا الَّذِي يَكُونُ؟!

هَلْ تَغْلِبُ هَذِهِ الْفِتْنَةُ الْقَلِيلَةُ؟!

لَا تَغْلِبُ!! بَلْ بِالْعَكْسِ؛ يَحْصُلُ الشَّرُّ وَالْفَوْضَى وَالْفَسَادُ، وَلَا تَسْتَقِيمُ
الْأُمُورُ.

وَالْإِنْسَانُ يَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ:

أَوَّلًا: بِعَيْنِ الشَّرْعِ، وَلَا يَنْظُرُ - أَيْضًا - إِلَى الشَّرْعِ بِعَيْنِ عَوْرَاءٍ!! إِلَى النُّصُوصِ
مِنْ جِهَةٍ دُونَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى، بَلْ يَجْمَعُ بَيْنَ النُّصُوصِ.

ثَانِيًا: يَنْظُرُ - أَيْضًا - بِعَيْنِ الْعَقْلِ وَالْحِكْمَةِ، مَا الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ؟!
لِذَلِكَ؛ نَحْنُ نَرَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَسْأَلِ مَسْأَلُ خَاطِئٍ جِدًّا، وَخَطِيرٍ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُؤَيِّدَ مَنْ سَلَكَهُ؛ بَلْ يَرْفُضُ هَذَا رَفْضًا بَاطِلًا.

وَنَحْنُ لَا نَتَكَلَّمُ عَلَى حُكُومَةٍ بِعَيْنِهَا؛ لَكِنْ نَتَكَلَّمُ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ.

١٦- سُؤَال: إِذَا كَانَ حَاكِمٌ يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، ثُمَّ سَمَحَ لِبَعْضِ النَّاسِ
أَنْ يَعْمَلُوا مُظَاهَرَةً تُسَمَّى (عِصَامِيَّةً)، مَعَ ضَوَابِطَ يَضَعُهَا الْحَاكِمُ نَفْسُهُ، وَيَمْنُضِي
هَؤُلَاءِ النَّاسُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، وَإِذَا أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْفِعْلُ قَالُوا: نَحْنُ مَا
عَارِضْنَا الْحَاكِمَ! وَنَفْعَلُ بِرَأْيِ الْحَاكِمِ! هَلْ يَجُوزُ هَذَا - شَرْعًا -، مَعَ وُجُودِ مُخَالَفَةِ
النَّصِّ؟!

الْجَوَابُ:

عَلَيْكَ بِاتِّبَاعِ السَّلَفِ؛ إِنْ كَانَ هَذَا مَوْجُودًا عِنْدَ السَّلَفِ فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مَوْجُودًا فَهُوَ شَرٌّ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُنَظَّهَرَاتِ شَرٌّ؛ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى الْفَوَاضِي - مِنَ الْمُنَظَّاهِرِينَ وَمِنَ الْآخِرِينَ -، وَرُبَّمَا يَحْصُلُ فِيهَا اعْتِدَاءٌ؛ إِمَّا عَلَى الْأَعْرَاضِ، وَإِمَّا عَلَى الْأَمْوَالِ، وَإِمَّا عَلَى الْأَبْدَانِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي خِصْمٍ هَذِهِ الْفَوَاضِيَّةُ قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ كَالسَّكْرَانِ لَا يَذَرِي مَا يَقُولُ وَلَا مَا يَفْعَلُ!

فَالْمُنَظَّهَرَاتُ - كُلُّهَا - (١) شَرٌّ؛ سِوَاءِ أَذْنٍ فِيهَا الْحَاكِمُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ.

وَإِذْنُ بَعْضِ الْحُكَّامِ بِهَا مَا هِيَ إِلَّا دِعَايَةٌ، وَإِلَّا لَوْ رَجَعْتَ إِلَى مَا فِي قَلْبِهِ لَكَانَ يَكْرَهُهَا أَشَدَّ الْكَرَاهَةِ! لَكِنْ يَتَظَاهَرُ بِأَنَّهُ كَمَا يَقُولُ: (دِيمُوقْرَاطِي)! وَأَنَّهُ قَدْ فَتَحَ بَابَ الْحُرِّيَّةِ لِلنَّاسِ!

وَهَذَا لَيْسَ مِنْ طَرِيقَةِ السَّلَفِ» (٢).

١٧- سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

مَا حُكْمُ الْإِضْرَابِ عَنِ الْعَمَلِ فِي بَلَدٍ مُسْلِمٍ لِلْمُطَالَبَةِ بِإِسْقَاطِ النَّظَامِ الْعِلْمَانِيِّ؟!

وَبَعْدَ الْإِضْرَابِ يُقَدِّمُ الَّذِينَ أَضْرَبُوا مَطَالِبَهُمْ، وَفِي حَالَةِ عَدَمِ الْإِسْتِجَابَةِ لَهُذِهِ الْمَطَالِبِ، هَلْ يَجُوزُ مُوَاجَهَةُ النَّظَامِ بِتَفْجِيرِ ثَوْرَةٍ شَعْبِيَّةٍ؟

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

١- هَذَا السُّؤَالُ لَا شَكَّ أَنَّ لَهُ خُطُورَتَهُ بِالنَّسْبَةِ لِتَوْجِيهِ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ،

(١) هذا العمومُ يُوضِّحُ ما (قد) يُشْكِلُ على بعض ما قَبْلَهُ؛ مِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الشُّبُهَاتِ!

(٢) «لِقَاءُ الْبَابِ الْمَفْتُوحِ» (١٧٩).

وَذَلِكَ أَنَّ قَضِيَّةَ الإِضْرَابِ عَنِ الْعَمَلِ - سَوَاءَ كَانَ هَذَا الْعَمَلُ خَاصًّا، أَوْ بِالْمَجَالِ الْحُكُومِيِّ -، لَا أَعْلَمُ لَهُ أَضْلًا مِنَ الشَّرِيعَةِ يُبْنَى عَلَيْهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَضْرَارٌ كَثِيرَةٌ، حَسَبَ حَجْمِ هَذَا الإِضْرَابِ شُمُولًا، وَحَسَبَ حَجْمِ هَذَا الإِضْرَابِ ضَرُورَةً.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَسَالِيبِ الضَّغْطِ عَلَى الْحُكُومَاتِ، وَالَّذِي جَاءَ فِي السُّؤَالِ أَنَّ الْمُقْصُودَ بِهِ إِسْقَاطُ النِّظَامِ الْعِلْمَانِيِّ!

وَهُنَا يَجِبُ عَلَيْنَا إِثْبَاتُ أَنَّ النِّظَامَ عِلْمَانِيًّا - أَوَّلًا - (١)

ثُمَّ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ فَلْيُعْلَمَنَّ أَنَّ الْخُرُوجَ عَلَى السُّلْطَةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشُرُوطٍ...

٢- لَا أَرَى أَنَّ ثِقَامَ ثَوْرَةٍ شَعْبِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْقُوَّةَ الْمَادِّيَّةَ يَبِيدُ الْحُكُومَةُ - كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ -، وَالثَّوْرَةُ الشَّعْبِيَّةُ لَيْسَ يَبِيدُهَا إِلَّا سَكِينُ الْمَطْبَخِ وَعَصَا الرَّاعِي! وَهَذَا لَا يُقَاوِمُ الدَّبَابَاتِ وَالْأَسْلِحَةَ...

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ نُسْتَعِجَلَ الْأَمْرَ لِأَنَّ أَيَّ بَلَدٍ عَاشَ سِنِينَ طَوِيلَةً مَعَ الْإِسْتِعْمَارِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بَيْنَ عَشِيَّةٍ وَضُحَاهَا إِلَى بَلَدٍ إِسْلَامِيٍّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ نَتَّخِذَ طَوْلَ النَّفْسِ لِنَيْلِ الْمَآرِبِ.

وَالْإِنْسَانُ إِذَا بَنَى قَصْرًا فَقَدْ أَسَّسَ، سَوَاءَ سَكَنَهُ أَوْ فَارَقَ الدُّنْيَا قَبْلَ أَنْ يَسْكُنَهُ؛ فَالْمُهْمُ أَنْ يُبْنَى الصَّرْحُ الْإِسْلَامِيُّ - وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُرَادُ إِلَّا بَعْدَ سَنَوَاتٍ -.

(١) فكثيرٌ من الناسِ يَسْرِعُونَ فِي إِطْلَاقِ الْأَحْكَامِ بِدُونِ تَمْيِيزٍ، وَلَا تَنْبُتٍ، وَلَا إِحْكَامٍ.

فَالَّذِي أَرَى: أَلَّا نَتَعَجَّلَ^(١) فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَا أَنْ نُشِيرَ أَوْ نُفَجِّرَ ثَوْرَةَ شَعْبِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ خَطِيرَةً، وَتَعْرِفُونَ أَنَّ الثَّوْرَةَ الشَّعْبِيَّةَ غَالِيهَا غَوَايِئَةٌ، لَا تَثْبُتُ عَلَى شَيْءٍ، لَوْ تَأْتِي الْقَوَاتُ إِلَى حَيٍّ مِنَ الْأَحْيَاءِ وَتَقْضِي عَلَى بَعْضِهِ لَكَانَ كُلُّ الْآخَرِينَ يَتَرَا جَعُونَ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ^(٢).



(١) وكثيراً ما كان شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - يُذَكِّرُنَا بِالْقَاعِدَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْمَحَرَّرَةِ: (مَنْ تَعَجَّلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ؛ عُوقِبَ بِحِرْمَانِهِ).

وهي قاعدةٌ نحتاج - جداً - في هذا الزَّمان - إلى تأملِها، وإدْمانِ النَّظَرِ فِيهَا، ثُمَّ مُطَابَقَتِهَا بِمَا نَسْعَى إِلَيْهِ، أَوْ نَرْغُبُ بِهِ.

(٢) «فَتَاوَى الْأَيْمَةِ فِي النَّوَازِلِ الْمُذْهِمَّةِ» (ص ١٧٥).

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

٩٨- سؤال: مَرَّ بَعْضُ مِنَ الْأَعْوَامِ فِي مَدِينَتِنَا مُظَاهَرَاتٍ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْمَظَاهَرَاتُ مَصْحُوبَةً بِتَخْرِيبِ الْمُؤَسَّسَاتِ وَالشَّرِكَاتِ، فَكَانُوا يَأْخُذُونَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْمُؤَسَّسَاتِ، وَأَنَا -أَيْضًا- شَارَكْتُ فِي تِلْكَ الْمَظَاهَرَاتِ، وَأَخَذْتُ مِنْ بَعْضِ الْمُؤَسَّسَاتِ كُتُبًا وَصُحُفًا، وَحِينَمَا التَّزَمْتُ عَرَفْتُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَأُرِيدُ مِنْ سَمَاحَتِكَ أَنْ تُفِيدَنِي بِمَاذَا أَفْعَلُ بِهِذِهِ الْكُتُبِ -وخاصَّةً الْمُصْحَفِ-؟
وَشُكْرًا، وَجَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا.

الجواب: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَرُدَّ مَا أَخَذْتَهُ مِنْ أَشْيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ، وَلَا يَجُوزُ لَكَ تَمْلُكُهُ، أَوْ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ؛ فَإِنْ عَرَفْتَ أَصْحَابَهُ وَجَبَ رَدُّهُ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ أَصْحَابَهُ وَلَمْ تَسْتَطِعْ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِمْ؛ فَإِنَّكَ تَتَخَلَّصُ مِنْهُ بِجَعْلِ هَذِهِ الْكُتُبِ وَالْمَصَاحِفِ فِي مَكَانٍ يُسْتَفَادُ مِنْهُ؛ كَمَكْتَبَاتِ الْمَسَاجِدِ، أَوْ الْمَسْجِدِ، أَوْ الْمَكْتَبَاتِ الْعَامَّةِ -وَنَحْوِ ذَلِكَ-.

وَيَجِبُ عَلَيْكَ التَّوْبَةُ النَّصُوحُ، وَعَدَمُ الْعُودَةِ لِمِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ السَّيِّئِ، مَعَ التَّوَجُّهِ لِلَّهِ -سُبْحَانَهُ- وَحْدَهُ-، وَالِاشْتِغَالِ بِطَاعَتِهِ، وَالتَّزَوُّدِ مِنْ نَوَافِلِ الْعِبَادَةِ، وَكَثْرَةِ الْإِسْتِغْفَارِ؛ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْكَ، وَيَقْبَلَ تَوْبَتَكَ، وَيَخْتِمَ لَكَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكَ.

كَمَا نَنْصَحُكَ وَكُلَّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ بِالْإِتِّعَادِ عَنْ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ الْغَوَائِيَّةِ
الَّتِي لَا تَحْتَرُمُ مَالًا، وَلَا نَفْسًا، وَلَا عِرْضًا، وَلَا تَمُتُ إِلَى الْإِسْلَامِ بِصِلَةٍ؛ لَيْسَلَمَ
لِلْمُسْلِمِ دِينُهُ وَدُنْيَاهُ، وَيَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَعِرْضِهِ وَمَالِهِ.

وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

بكر أبو زيد.

صالح الفوزان.

عبد الله بن غديان.

عبد العزيز آل الشيخ.

الرئيس: عبد العزيز بن عبد الله بن باز^(١).



بيان من

(هيئة كبار العلماء) - في المملكة العربية السعودية -

١٩- الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ الْأَمِينِ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ -.

أَمَّا بَعْدُ:

فَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَى الْعُلَمَاءِ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ بِالْبَيَانِ، قَالَ
-سُبْحَانَهُ- فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ
وَلَا تَكْفُرُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وَقَالَ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أُنزِلَنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا
بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وَيَتَأَكَّدُ الْبَيَانُ عَلَى الْعُلَمَاءِ فِي أَوْقَاتِ الْفِتَنِ وَالْأَزْمَاتِ؛ إِذْ لَا يَخْفَى مَا يَجْرِي فِي
هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنْ أَحْدَاثٍ وَاضْطِرَابَاتٍ وَفِتَنِ فِي أَنْحَاءٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنَ الْعَالَمِ.

وَإِنَّ (هَيْئَةَ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) إِذْ تَسْأَلُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ الْعَافِيَةَ
وَالِاسْتِقْرَارَ، وَالِاجْتِمَاعَ عَلَى الْحَقِّ -حُكَامًا وَمَحْكُومِينَ-: لَتَحْمَدُ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ-
عَلَى مَا مَنَّ بِهِ عَلَى (الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ) مِنْ اجْتِمَاعِ كَلِمَتِهَا، وَتَوْحِيدِ صَفِّهَا

١٦٠ — حُرِّمَ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْإِثْقَالُ مِنَ الْمَطَاهِرَاتِ - بِالْأَوَّلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

عَلَى كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي ظِلِّ قِيَادَةِ حَكِيمَةٍ لَهَا بَيَعْتُهَا الشَّرْعِيَّةُ - أَدَامَ اللَّهُ تَوْفِيقَهَا وَتَسْدِيدَهَا - وَحَفِظَ اللَّهُ لَنَا هَذِهِ النِّعْمَةَ وَأَتَمَّهَا -.

وَإِنَّ الْمَحَافِظَةَ عَلَى الْجَمَاعَةِ مِنْ أَعْظَمِ أَصُولِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ بِمَا عَظُمَتْ وَصِيَّةُ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَعَظُمَ دَمٌ مَنْ تَرَكَهُ؛ إِذْ يَقُولُ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وَقَالَ - سُبْحَانَهُ -: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وَقَالَ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وَهَذَا الْأَصْلُ - الَّذِي هُوَ الْمَحَافِظَةُ عَلَى الْجَمَاعَةِ - بِمَا عَظُمَتْ وَصِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ - فِي مَوَاطِنَ عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ -، مِثْلُ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ» - رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ -.

وَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لِقَايَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» - رَوَاهُ مُسْلِمٌ -.

وَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ - كَاثِنًا مَنْ كَانَ -» - رَوَاهُ مُسْلِمٌ -.

وَمَا عَظُمَتِ الْوَصِيَّةُ بِاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ وَوَحْدَةِ الصَّفِّ إِلَّا لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحٍ كُبْرَى.

وَفِي مُقَابِلِ ذَلِكَ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى فَقْدِهَا مِنْ مَفَاسِدَ عَظُمَى يَعْرِفُهَا الْعُقَلَاءُ، وَلَهَا شَوَاهِدُهَا فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ.

وَلَقَدْ أُنْعِمَ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ بِاجْتِمَاعِهِمْ حَوْلَ قَادَتِهِمْ عَلَى هَذِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ، أَوْ يُشْتَتِ أَمْرَهُمْ تَيَّارَاتٌ وَافِدَةٌ، أَوْ أَحْزَابٌ هَا مُنْطَلِقَاتُهَا الْمُتَعَايِرَةُ؛ امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ -: ﴿مُتَّبِعِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلٌّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

وَقَدْ حَافَظَتِ (الْمَمْلَكَةُ) عَلَى هَذِهِ الْهُوِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَمَعَ تَقَدُّمِهَا وَتَطَوُّرِهَا وَأَخَذَهَا بِالْأَسْبَابِ الدُّنْيَوِيَّةِ الْمُبَاحَةِ: فَإِنَّهَا لَمْ وَلَنْ تَسْمَحَ - بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ - بِأَفْكَارٍ وَافِدَةٍ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ الشَّرْقِ تَنْتَقِصُ مِنْ هَذِهِ الْهُوِيَّةِ، أَوْ تُفَرِّقُ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ.

وَإِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ - حُكَمَاً وَمَحْكُومِينَ - أَنْ شَرَّفَهُمْ بِخِدْمَةِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ - اللَّذَيْنِ - وَلَهُ الْحَمْدُ وَالْفَضْلُ - سُبْحَانَهُ - يَنَالَانِ الرِّعَايَةَ النَّامَةَ مِنْ حُكُومَةِ (الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ)؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ -: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَنَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وَقَدْ نَالَتْ (الْمَمْلَكَةُ) بِهَذِهِ الْخِدْمَةِ مَرْيَّةً خَاصَّةً فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، فَهِيَ قِبْلَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَبِلَادُ الْحَرَمَيْنِ، وَالْمُسْلِمُونَ يُؤْمِنُونَ بِهَا مِنْ كُلِّ حَدَبٍ وَصَوْبٍ فِي مَوْسِمِ الْحَجِّ - حُجَّاجًا -، وَعَلَى مَدَارِ الْعَامِ - عُمَارًا وَزُورًا -.

و(هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) إِذْ تَسْتَشْعِرُ نِعْمَةَ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ عَلَى هَذِي مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي ظِلِّ قِيَادَةِ حَكِيمَةٍ، فَإِنَّهَا تَدْعُو الْجَمِيعَ إِلَى بَذْلِ كُلِّ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَزِيدُ مِنَ اللَّحْمَةِ، وَتُوَثِّقُ الْأُلْفَةَ، وَتَحْذَرُ مِنْ كُلِّ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى ضِدِّ ذَلِكَ.

وَهِيَ - بِهَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ - تُؤَكِّدُ عَلَى وُجُوبِ التَّنَاصُحِ وَالتَّفَاهُمِ وَالتَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَالتَّنَاهِي عَنِ الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَتَحْذَرُ مِنْ ضِدِّ ذَلِكَ مِنَ الْجَوْرِ، وَالبَغْيِ، وَغَمَطِ الْحَقِّ.

كَمَا تَحْذَرُ مِنَ الْارْتِبَاطَاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْحَزْبِيَّةِ الْمُنْحَرِفَةِ؛ إِذِ الْأُمَّةُ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ مُتَمَسِكَةٌ بِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ وَتَابِعُوهُمْ، وَمَا عَلَيْهِ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ - قَدِيمًا وَحَدِيثًا - مِنْ لُزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَالْمُنَاصَحَةِ الصَّادِقَةِ، وَعَدَمِ اخْتِلَاقِ الْعُيُوبِ وَإِشَاعَتِهَا، مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِعَدَمِ الْكَمَالِ، وَوُجُودِ الْخَطَأِ، وَأَهْمِيَّةِ الْإِصْلَاحِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَفِي كُلِّ وَقْتٍ.

وَإِنَّ (الْهَيْئَةَ) إِذْ تُقَرَّرُ مَا لِلنَّصِيحَةِ مِنْ مَقَامٍ عَالٍ فِي الدِّينِ؛ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، قِيلَ: لِمَنْ - يَا رَسُولَ اللَّهِ -؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ» - رَوَاهُ مُسْلِمٌ -.

وَمَعَ أَنَّهُ مِنْ أَكْدٍ مَنْ يُنَاصِحُ: وَلِيُّ الْأَمْرِ؛ حَيْثُ قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -:

«إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ - جَمِيعًا - وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ» - رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - .

فَإِنَّ (الْهَيْئَةَ) تُؤَكِّدُ أَنَّ لِلْإِصْلَاحِ وَالنَّصِيحَةِ أُسْلُوبَهَا الشَّرْعِيَّ الَّذِي يَجْلِبُ الْمَصْلَحَةَ وَيَذَرُ الْمَفْسَدَةَ، وَلَيْسَ بِإِضْدَارِ بَيِّنَاتٍ فِيهَا تَهْوِيلٌ وَإِثَارَةٌ فِتْنٍ! وَأَخْذُ التَّوَاقِيعِ عَلَيْهَا - لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ مَا أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ فِي قَوْلِهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

وَبِمَا أَنَّ (الْمَمْلَكَةَ الْعَرَبِيَّةَ السُّعُودِيَّةَ) قَائِمَةٌ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْبَيْعَةِ، وَلُزُومِ الْجَمَاعَةِ وَالطَّاعَةِ؛ فَإِنَّ الْإِصْلَاحَ وَالنَّصِيحَةَ فِيهَا لَا تَكُونُ بِالْمُنَظَّهَرَاتِ وَالْوَسَائِلِ وَالْأَسَالِيبِ الَّتِي تُثِيرُ الْفِتْنَ، وَتُفَرِّقُ الْجَمَاعَةَ، وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ عُلَمَاءُ هَذِهِ الْبِلَادِ - قَدِيمًا وَحَدِيثًا - مِنْ تَحْرِيمِهَا، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا.

وَالْهَيْئَةُ إِذْ تُؤَكِّدُ عَلَى حُرْمَةِ الْمُنَظَّهَرَاتِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ^(١)، فَإِنَّ الْأُسْلُوبَ الشَّرْعِيَّ الَّذِي يُحَقِّقُ الْمَصْلَحَةَ، وَلَا يَكُونُ مَعَهُ إِلَّا مَفْسَدَةٌ، هُوَ الْمُنَاصِحَةُ، وَهِيَ الَّتِي سَنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَسَارَ عَلَيْهَا صَحَابَتُهُ الْكَرَامُ، وَاتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ.

وَتُؤَكِّدُ (الْهَيْئَةُ) عَلَى أَهْمِيَّةِ اضْطِلَاعِ الْجِهَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالرَّقَابِيَّةِ وَالتَّنْفِيزِيَّةِ

(١) أي: على وجهٍ أخصَّ، لا كما أراد البعض التَّلبِيسَ بهذا؛ زاعماً تخصيصَ التحريم!

وانظر ما تقدَّم (ص ٩٤ و ١٥٤).

١٦٤ — خزانة العلماء في الفتاوى من المظاهرات - بالأدلة الباهتات -

بَوَاجِبِهَا - كَمَا قَضَتْ بِذَلِكَ أَنْظِمَةُ الدَّوْلَةِ، وَتَوَجِيهَاتُ وُلَاةِ أَمْرِهَا -، وَمُحَاسَبَةِ كُلِّ مُقَصِّرٍ.

وَاللَّهُ - تَعَالَى - نَسَّالٌ أَنْ يَحْفَظَ بِلَادَنَا وَبِلَادَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَمَكْرُوهٍ، وَأَنْ يَجْمَعَ كَلِمَتَنَا عَلَى الْحَقِّ، وَأَنْ يُصْلِحَ ذَاتَ بَيْنِنَا، وَيَهْدِينَا سُبُلَ السَّلَامِ، وَأَنْ يُرِينَا الْحَقَّ حَقًّا، وَيَرْزُقَنَا اتِّبَاعَهُ، وَيُرِينَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا، وَيَرْزُقَنَا اجْتِنَابَهُ، وَأَنْ يَهْدِيَ ضَالَّ الْمُسْلِمِينَ.

وَهُوَ الْمَسْئُولُ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يُوفِّقَ وُلَاةَ الْأَمْرِ لِمَا فِيهِ صَلَاحُ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ - أَجْمَعِينَ -.

هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ

رئيس هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ

عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ^(١)

فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد

- حفظه الله -

١٩- سُؤَال: مَا حُكْمُ الْمَظَاهِرَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ مَصَالِحِ الْأُمَّةِ؟

وَهَلْ هِيَ نَوْعٌ مِنَ الْخُرُوجِ؟

الْجَوَابُ^(١): هِيَ نَوْعٌ مِنَ السَّفْعِ وَالْفَوْضَى^(٢).

٢٠- وَقَالَ - حَفِظَهُ اللَّهُ -:

لَا أَعْلَمُ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ، لَا نَعْلَمُ أَسَاسًا فِي الدِّينِ يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

وَإِنَّ هَذِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحَدَّثَةِ، الَّتِي أَحْدَثَهَا النَّاسُ، وَالَّتِي اسْتَوْرَدُوهَا مِنْ أَعْدَائِهِمْ مِنَ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ وَالشَّرْقِيَّةِ، يَعْنِي: لَيْسَ لَهَا أَسَاسٌ فِي الدِّينِ، وَلَا نَعْلَمُ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهَا، وَعَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا -.

لِهَذَا؛ النَّاسُ يَسْلُكُونَ الْمَسَالِكَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي شُرِعَتْ لَهُمْ، وَيَتَرَكُونَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَسَاسٌ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا أَضْرَارًا، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مَفَاسِدًا، وَيَتَرَتَّبُ

(١) «شرح سنن أبي داود» (٥٤٣).

(٢) وَفِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٥/١٥٢-١٥٣) - لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ - تَفْرِيقٌ بَيْنَ (الْخُرُوجِ)،

وَالْبَغْيِ؛ فَاَنْظُرْهُ.

عَلَيْهَا قَتْلٌ، وَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا تَضْيِيقٌ - لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَضْرَارِهَا إِلَّا التَّضْيِيقُ عَلَى النَّاسِ فِي طُرُقَاتِهِمْ وَفِي مَسِيرَاتِهِمْ -؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كَافِيًا فِي بَيَانِ سُوءِهَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

٢٢- سؤَال: هَلْ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَظَاهِرَاتِ وَالْمَسِيرَاتِ تُعْتَبَرُ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ؟!

جَوَابُ الشَّيْخِ: لَا شَكَّ إِنَّهَا مِنْ وَسَائِلِ الْخُرُوجِ، بَلْ هِيَ مِنَ الْخُرُوجِ لَا شَكَّ^(١)!!

٢٣- وَقَالَ -حَفَظَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَ بِهِ- فِي (مَقَالِ) ^(٢) مُفْرَدَ:-

اطَّلَعْتُ عَلَى كَلِمَةٍ لِأَحَدِ الْمَشَايِخِ بِعُنْوَانِ: «نَظَرَاتُ شَرِيعَةٍ فِي وَسَائِلِ التَّعْبِيرِ الْعَصْرِيَّةِ» نُشِرَتْ فِي (٢٥ / ٣ / ١٤٣٢ هـ) -بَعْدَ الْمَظَاهِرَاتِ وَالْأَحْدَاثِ الَّتِي حَصَلَتْ فِي بَعْضِ دَوْلِ شِمَالِ إِفْرِيقِيَا-.

وَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى تَأْيِيدِ الْمَظَاهِرَاتِ السَّلْمِيَّةِ، وَأَنَّهَا شَرِيعِيَّةٌ، وَكَانَ اطَّلَاعِي عَلَيْهَا بَعْدَ نِصْفِ شَهْرٍ مِنْ نُشْرِهَا، وَقَدْ نُشِرَ بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِضَاحًا ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ صَاحِبَ الْمَوْقِعِ الَّذِي نُشِرَتْ فِيهِ الْكَلِمَةُ اقْتَرَحَ عَلَيْهِ حَذْفُهَا؛ مَخَافَةً أَنْ يَسْتَغْلَهَا أَهْلُ السُّوءِ وَالْجَهْلِ مِنْ بَعْضِ الشَّبَابِ وَالْكَتَّابِ وَالصَّحَفِيِّينَ، وَأَنَّهُ وَافَقَ عَلَى هَذَا الْاِقْتِرَاحِ.

(١) بِتَارِيخِ: (١١ / ربيع الأول / ١٤٣٢ هـ).

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٨٥ - فما بعد) - رَدًّا عَلَى شُبُهَاتٍ أُخْرَى -.

وقد أحسنّا - جميعاً - في حذفها.

وَلِكُونِ الْكَلِمَةِ انْتَشَرَتْ فِي مَوَاقِعَ أُخْرَى أَعْلَقْتُ عَلَى بَعْضِ مَا جَاءَ فِيهَا

بِهَا يَلِي:

١- قوله: «وقد كثر الخوض في حكمها (المظاهرات السلمية) بعد الثورة

الشعبية السلمية في تونس ومصر وليبيا - وغيرها -، وكُلُّ هذه الثورات لم يَسِفْكَ المَظَاهِرُونَ فِيهَا دَمًا، وَلَمْ يُشْهَرُوا سِلَاحًا وَلَمْ يُنْهَكُوا نَفْسًا، أَوْ يُفْسِدُوا شَيْئًا مِنَ الْمُتَمَلَكَاتِ!»

لَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ الَّتِي ذَهَبَ فِيهَا دَوْلَتَانِ صَاحِبَاهَا اخْتِلَالٌ فِي الْأَمْنِ، وَحُصُولُ مَفَاسِدَ، وَتَرْتَّبَ عَلَيْهَا سَلْبٌ وَتَهَبٌ وَسَفْكَ دِمَاءٍ.

وَأَقْلَ أَضْرَارِهَا: التَّضْيِيقُ عَلَى النَّاسِ فِي طُرُقَاتِهِمْ، وَحُصُولُ الرُّعْبِ لِلْأَمِينِينَ.

ثُمَّ إِنَّ الَّذِينَ يَقَوْمُونَ بِتَصْرِيفِ الْأَعْمَالِ فِي الْفَتْرَِةِ الْإِنْتِقَالِيَّةِ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ لَمْ يَجْرِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ - فِيمَا عَلِمْتُ - ذِكْرُ أَيِّ شَيْءٍ فِيهِ السَّعْيُ لِتَطْبِيقِ شَرِيعَةِ اللَّهِ فِي هَذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ، وَكُلَّ مَا فِي الْأَمْرِ - عِنْدَهُمْ - هُوَ الدَّنْدَنَةُ حَوْلَ تَرْسِيخِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الْمُسْتَوْرَدَةِ مِنَ الْغَرْبِ، الْمُبَايَنَةِ لِشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ.

وَإِذَا لَمْ يَتِمَّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ حُكْمُهُمْ بِشَرِيعَةِ رَبِّهِمْ فَأَيُّ مَكَايِدَ يَنْشُدُونَهَا بَعْدَ تِلْكَ الثَّوَرَاتِ الَّتِي لَا يَعُدُّو الْحَالُ فِيهَا أَنْ يَجِيءَ وَجُوهٌ بِذَلِكَ وَجُوهٌ مَعَ بَقَاءِ حَلِيمَةٍ عَلَى عَادَتِهَا الْقَدِيمَةِ - كَمَا فِي الْمَثَلِ - ؟!

واللهُ المُستعان.

٢- قوله: «إِنَّ حَقَّ الْمُسْلِمِ فِي حُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ عَنْ رَأْيِهِ أَكْثَرَ الْحُقُوقِ التَّصَاقُافَ بِحَقِّ الْحَيَاةِ، إِنْ التَّعَدَّى عَلَى حُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ ظُلْمٌ وَإِهْدَارٌ لِكِرَامَةِ الْإِنْسَانِ وَتَقْيِيدُهَا وَإِلْزَامٌ بِتَقْلِيدِ الْغَيْرِ وَوُجُوبُ التَّبَعِيَّةِ لَهُ!»

حُرِّيَّةُ التَّعْبِيرِ لِلْمُسْلِمِ تَكُونُ فِي حُدُودِ مَا هُوَ سَائِعٌ شَرْعاً، وَمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ: تَعْبِيرٌ سَلْمِيٌّ - كَالْمَظَاهِرَاتِ وَالْإِعْتِصَامَاتِ وَالْمَسِيرَاتِ -: يُرْجَعُ فِي مَعْرِفَةِ حُكْمِهِ - شَرْعاً - إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الشَّرِيعَةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ: شَيْخُنَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَقَدْ قَالَ: «فَالْمَسِيرَاتُ فِي الشُّوَارِعِ وَالْمُتَافَاتِ وَالْمَظَاهِرَاتِ لَيْسَتْ هِيَ الطَّرِيقُ لِلِإِصْلَاحِ وَالِدَّعْوَةِ، فَالطَّرِيقُ الصَّحِيحُ بِالزِّيَارَةِ وَالْمُكَاتَّبَاتِ بِالنَّهْيِ هِيَ أَحْسَنُ، فَتَنْصَحُ الرَّئِيسَ وَالْأَمِيرَ وَشَيْخَ الْقَبِيلَةِ بِهَذَا الطَّرِيقِ، لَا بِالْعُنْفِ وَالْمَظَاهِرَةِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ مَكَثَ فِي مَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً لَمْ يَسْتَعْمِلِ الْمَظَاهِرَاتِ وَلَا الْمَسِيرَاتِ، وَلَمْ يُهَيِّدِ النَّاسَ بِتَخْرِيبِ أَمْوَالِهِمْ وَاجْتِيَاؤِهِمْ» - «مَجْلَّةُ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (٢١٠ / ٣٨) -.

وَكَلَامُهُ وَاضِحٌ فِي مَنْعِ الْمَظَاهِرَاتِ السَّلْمِيَّةِ وَغَيْرِ السَّلْمِيَّةِ؛ لَا كَمَا فَهِمَهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْمَقَالِ فِي قَوْلِهِ: «فَسِمَاحَتُهُ لَمْ يَعْزِضْ عَلَى الْمَظَاهِرَاتِ السَّلْمِيَّةِ، وَإِنَّمَا مَنْعَ الْمَظَاهِرَاتِ غَيْرِ السَّلْمِيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي يَنْتُجُ مِنْهَا الْمَفَاسِدُ وَالْفِتَنُ، وَهَذِهِ حَرَامٌ - وَلَا شَكَّ -»!

قال ذلك تعليقاً على قولٍ سَمَاحَتِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَجَمِيعَ الدُّعَاةِ وَأَنْصَارِ الْحَقِّ أَوْصُوا بِتَجَنُّبِ الْمَسِيرَاتِ وَالْمُظَاهَرَاتِ الَّتِي تَضُرُّ بِالذُّعْوَةِ وَلَا تَنْفَعُهَا، وَتُسَبِّبُ الْفُرْقَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْفِتْنَةَ بَيْنَ الْحُكَّامِ وَالْمَحْكُومِينَ» - «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٧ / ٣٤٤) - !

ومنهم: الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقد قال في «لِقَاءِ الْبَابِ الْمَفْتُوحِ» (١٧٩) - في جواب سؤالٍ يتعلَّقُ بِالْمُظَاهَرَاتِ -، قال: «عليك بِاتِّبَاعِ السَّلَفِ، إِنْ كَانَ هَذَا مَوْجُوداً عِنْدَ السَّلَفِ فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُوداً فَهُوَ شَرٌّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ شَرٌّ؛ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى الْفَوْضَى؛ لَا مِنْ الْمُتَظَاهِرِينَ وَلَا مِنَ الْآخَرِينَ، وَرُبَّمَا يَحْصُلُ فِيهَا اعْتِدَاءٌ؛ إِمَّا عَلَى الْأَعْرَاضِ، وَإِمَّا عَلَى الْأَمْوَالِ، وَإِمَّا عَلَى الْأَبْدَانِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي خِصْمٍ هَذِهِ الْفَوْضَوِيَّةُ قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ كَالسَّكَرَانِ مَا يَدْرِي مَا يَقُولُ وَلَا مَا يَفْعَلُ، فَالْمُظَاهَرَاتِ - كُلُّهَا - شَرٌّ؛ سِوَاءِ أَذِنَ فِيهَا الْحَاكِمُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ.

وَإِذْنُ بَعْضِ الْحُكَّامِ بِهَا مَا هِيَ إِلَّا دَعَايَةٌ! وَإِلَّا لَوْ رَجَعْتَ إِلَى مَا فِي قَلْبِهِ لَكَانَ يَكْرَهُهَا أَشَدَّ كِرَاهَةً، لَكِنْ يَتَظَاهَرُ بِأَنَّهُ - كَمَا يَقُولُونَ - : دِيمُقْرَاطِيٌّ! وَأَنَّهُ قَدْ فَتَحَ بَابَ الْحُرِّيَّةِ لِلنَّاسِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ طَرِيقَةِ السَّلَفِ!.

ومنهم: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -، فقد وَصَفَ الْمُظَاهَرَاتِ بِأَنَّهَا: (مِنْ عَادَاتِ الْكُفَّارِ وَأَسَالِيهِمْ الَّتِي تَتَنَاسَبُ مَعَ رَعْمِهِمْ أَنَّ الْحُكْمَ لِلشَّعْبِ، وَتَتَنَافَى مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ») - «السَّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ» (٦٥٣١) -.

ومَّا جَاءَ فِي (بَيَانِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) - بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ - بِتَارِيخِ (١/٤/١٤٣٢هـ): «وَبِمَا أَنَّ الْمَمْلَكَةَ الْعَرَبِيَّةَ السُّعُودِيَّةَ قَائِمَةٌ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْبَيْعَةِ وَلُزُومِ الْجَمَاعَةِ وَالطَّاعَةِ فَإِنَّ الْإِصْلَاحَ وَالنَّصِيحَةَ فِيهَا لَا تَكُونُ بِالْمَظَاهِرَاتِ وَالْوَسَائِلِ وَالْأَسَالِيبِ الَّتِي تُثِيرُ الْفِتْنَ وَتُفَرِّقُ الْجَمَاعَةَ.

وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ عُلَمَاءُ هَذِهِ الْبِلَادِ - قَدِيمًا وَحَدِيثًا - مِنْ تَحْرِيمِهَا، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا.

و (الهيئة) إِذْ تُؤَكِّدُ عَلَى حُرْمَةِ الْمَظَاهِرَاتِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ، فَإِنَّ الْأَسْلُوبَ الشَّرْعِيَّ الَّذِي يُحَقِّقُ الْمَصْلَحَةَ، وَلَا يَكُونُ مَعَهُ مَفْسَدَةٌ، هُوَ الْمُنَاصِحَةُ، وَهِيَ الَّتِي سَنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ؛ وَسَارَ عَلَيْهَا صَحَابَتُهُ الْكِرَامُ وَأَتْبَاعُهُمْ بِإِحْسَانٍ».

وَلَيْسَ مِنَ اللَّائِقِ بِصَاحِبِ الْمَقَالِ تَسْوِيفُهُ فِي مَقَالِهِ قِيَامَ عَدَدٍ مِنَ النِّسَاءِ - قَلٌّ أَوْ كَثُرٌ - أَمَامَ وَزَارَةِ الدَّخْلِيَّةِ أَوْ وَزَارَةِ الْعَدْلِ، أَوْ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ، أَوْ دَارِ الْإِفْتَاءِ: يُطَالِنَ بِتَوْظِيْفِهِنَّ، أَوْ رَفَعَ ظُلْمَ أَوْلِيَائِهِنَّ -.

وَالطَّرِيقُ السَّلِيمُ: أَنْ تَتَقَدَّمَ كُلُّ وَاحِدَةٍ إِلَى الْجِهَاتِ الْمَسْئُولَةِ فِي حَاجَتِهَا، أَوْ بَيَانِ، مَظْلَمَتِهَا، وَطَلَبِ رَفْعِ الظُّلْمِ عَنْهَا.

٣- قَوْلُهُ: «إِنَّ حُرِّيَّةَ التَّعْبِيرِ فِي الْإِسْلَامِ هِيَ أَسَاسُ الدَّعْوَةِ إِلَى الْخَيْرِ؛ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وَأَصُولُ الْمَعْرُوفِ وَالْمُنْكَرِ مَنْصُوصَةٌ -كُلُّهَا- فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَكِنْ أَصْنَافُهَا وَأَنْوَاعُهَا وَأَعْدَادُهَا تَتَكَثَّرُ وَتَتَسَارِعُ

بتكثيرِ البشرِ وتواليدهم، قال - تعالى - : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، والمظاهرةُ السَّلميةُ أحدُ مظاهرِ حريةِ التعبير؛ لأنها تسعى لإعادةِ حقوقِ الشعبِ المسلوبةِ والمتعدى عليها...!»!

ليس من اللائق إقحامُ ما يُسمَّى بالمظاهرات السَّلميةِ في الأمرِ المعروف والنَّهي عن المنكر والدَّعوة إلى الخير؛ لأنها مُستوردةٌ من الغرب، ويرتَّبُ عليها مَفسداتٌ أقلُّها التَّضييق على الناسِ في طُرُقَاتِهِمْ - كما أشرتُ إلى ذلك - آفَافاً -، وهي من جُملةِ المَظَاهِرَاتِ التي مَنَعَ منها علماءُ هذه البلادِ - وغيرُهُمْ - الذين نَقَلْتُ كَلَامَهُمْ في ذلك -.

٤- جاء في المقال: وَصَفْتُ وَلِيَّ الْأَمْرِ الَّذِي يُسْمَعُ لَهُ وَيُطَاعُ بِالْعَادِلِ فِي ثَلَاثَةِ

مَوَاضِعٍ!

وهذا التَّقْيِيدُ بِالْعَدْلِ خِلَافٌ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ

التي أَمَرَتْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْوَلَاةِ - مُطْلَقاً - مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ -:

مِنْهَا: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٤٦) مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةَ بْنَ يُزَيْدٍ الْجُعْفِيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ

اللَّهُ! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتِ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ، يَسْأَلُونَنَا حَقَّهُمْ، وَيَمْنَعُونَنَا حَقَّنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ

اللَّهُ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ».

وقوله ﷺ: «سَتَكُونُ أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَمَا تَأْمُرُنَا؟

قال: «تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ» - رواه البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (٤٧٧٥)، عن ابن مسعود - رضي الله عنه -.

وقوله ﷺ: «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرَّيْ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ»، قالوا: يا رسول الله! ألا نُفَاتِلُهُمْ؟ قال: «لَا؛ مَا صَلَّوْا» - رواه مسلم (١٨٥٤) عن أم سلمة - رضي الله عنها -.

وقوله ﷺ: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قيل: يا رسول الله! أَفَلَا تُنَابِذُهُمُ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَايَتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ» - رواه مسلم (١٨٥٥) عن عوف بن مالك الأشجعي - رضي الله عنه -.

وقوله ﷺ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ؛ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ» - رواه البخاري (٧١٤٤) ومسلم (٤٧٦٣) - واللفظ له - عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -.

وحديث عبادة بن الصَّامِت - رضي الله عنه -، قال: دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَبَايَعَنَا، فَقَالَ - فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا - أَنْ بَايَعْنَا «عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ» - رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (٤٧٧١).

وهذان الحديثان عن عبد الله بن عمر، وعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -؛ ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الْمَقَالِ، وَهَذَا يُشْعِرُ أَنَّ وَصْفَهُ الْوَالِي بِالْعَادِلِ سَهْوٌ أَوْ سَبْقُ قَلَمٍ ^(١)! وَإِنَّمَا نَبَّهْتُ عَلَى هَذَا لئَلَّا يُفْهَمَ مِنْ وَصْفِهِ الْوَالِي بِـ (الْعَادِلِ) فَهَمًّا خَاطِئًا.

٥- ذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَدَلَّةٍ لِّجَوَازِ الْمُظَاهَرَاتِ السَّلْمِيَّةِ، قَالَ عَنْ أَوَّلِهَا: «الْأَصْلُ فِيهَا الْإِبَاحَةُ، وَالْبَقَاءُ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ حَتَّى يَرِدَ دَلِيلٌ خَاصٌّ فِي الْمَنْعِ، وَهِيَ وَسِيلَةٌ جَدِيدَةٌ، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مَفْسَدَةٌ؛ لِأَنَّهَا سَلْمِيَّةٌ بَحْتَةٌ، وَمَتَى تَرْتَّبَ عَلَيْهَا مَفْسَدَةٌ فَهِيَ مُحْظَرَةٌ!»

تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا اسْتِيرَاضُهَا مِنَ الْغَرْبِ، وَأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ مَفَاسِدَ وَأَضْرَارٍ أَقْلَهَا التَّضْيِيقُ عَلَى النَّاسِ فِي طُرُقَاتِهِمْ، وَأَنَّ كِبَارَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ - وَكَذَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِي - قَالُوا بِتَحْرِيمِهَا؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ أَضْرَارٍ.

وقال عن ثانيها: «جميع آيات وأحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -كُلّها- أدلّة للمُظَاهرات السليمة...»!

تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ اللَّائِقِ إِقْحَامُ الْمُظَاهَرَاتِ السَّلْمِيَّةِ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَى الْخَيْرِ.

(١) هذا مِنْ حُسْنِ ظَنِّ شَيْخِنَا بِهَذَا الْكَاتِبِ - عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ -!

وَالْأَمْرُ فَإِنَّ كَلَامَهُ - هَذَا - هُوَ رَأْسُ مَالِ أَهْلِ الشُّبُهَاتِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخَطِيرَةِ!!

وأيضاً؛ فإنَّ هذا الاستِدلال عليها مِنَ التَّكَلُّفِ! وهو خِلافُ ما فَهَمَهُ كِبَارُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَشْرَتْ إِلَيْهِمْ.

ودليله الثالث: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في قصَّة الرَّجُلِ الَّذِي آذَاهُ جَارُهُ، وَأَرْشَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُخْرِجَ مَتَاعَهُ إِلَى الطَّرِيقِ!

ولفظه - عند أبي داود (٥١٥٣) بإسنادٍ حسنٍ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ يَشْكُو جَارَهُ، فقال: «اذهب فاضرب!»، فأتاه مرَّتين - أو ثلاثاً -، فقال: «اذهب فاطرح مَتَاعَكَ فِي الطَّرِيقِ»، فطَرَحَ مَتَاعَهُ فِي الطَّرِيقِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَيُخْبِرُهُمْ خَبْرَهُ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْعَنُونَهُ: فَعَلَ اللَّهُ بِهِ، وَفَعَلَ، وَفَعَلَ، فجاء إليه جَارُهُ، فقال له: ارجع لا تَرَى مِنِّي شَيْئاً تَكْرَهُهُ....

والحديث لا يَدُلُّ على جَوَازِ الْمَظَاهِرَاتِ الْمُحَدَّثَةِ، وَإِذْنِ الرَّسُولِ ﷺ لِلرَّجُلِ بِإِخْرَاجِ مَتَاعِهِ حَصَلَ لَصَحَابِيٍّ، وَالصَّحَابَةُ أَهْلُ صِدْقٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ يُرْشَدُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ يَدَّعِي مِثْلَ هَذَا يَكُونُ صَادِقاً، بَلْ قَدْ يَكُونُ مُبْطِلاً مُؤْذِياً لَجَارِهِ.

أَمَّا دَلِيلُهُ الرَّابِعُ: فحديثُ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ - رضي الله عنه -، قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ!»، فجاء عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ ذُبِرَ النِّسَاءُ، فَأُمِرَ بِضَرْبِهِنَّ، فَضْرِبْنِ، فَطَافَ بِآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ نِسَاءً كَثِيراً، فَلَمَّا أَصْبَحَ، قَالَ: «لَقَدْ طَافَ اللَّيْلَةَ بِآلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ امْرَأَةً، كُلُّ امْرَأَةٍ تَشْتَكِي زَوْجَهَا، فَلَا تَجِدُونَ أَوْلَئِكَ خِيَارَ كَمٍ».

وهو حديثٌ صحيحٌ، رواه أبو داود (٣١٤٥)، وابنُ ماجه (١٩٨٥) -واللفظُ له-، قال في وجه الاستدلال بالحديث: «فإذا كان النساء في عهد النبي ﷺ خَرَجْنَ جماعاتٍ أو فرادى يَشْتَكِينَ ضَرَرَ أزواجهنَّ! أليست هذه مُظَاهَرَةٌ سلميةٌ؟!»!

ويُجَابُ عنه: بأنَّ محيىء هؤلاء النسوة ليس مِنَ المَظَاهِرَاتِ في شيءٍ؛ لأنَّ محيئهنَّ -جميعاً- لم يكن عن مواطنَةٍ ومواعِدَةٍ، بل كُلُّ واحدةٍ جاءت على حِدَةٍ، فَاتَّفَقَ أَنْ تَلَاقِينَ عند بُيُوتِ النبي ﷺ.

والغالبُ أَنَّ ذِكْرَ السَّبْعِينَ فيه للتكثير؛ كقوله -تعالى-: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠].

ونظيرُ هذا التلاقي -اتِّفَاقاً- عند بيوتِ الرسولِ ﷺ -: اتِّفَاقُ زَيْنَبِ امرأةِ عبد الله بن مسعود -رضيَ اللهُ عنهما- التي جاءت تسألُ عن الصَّدَقَةِ على الزوج، بامرأةٍ مِنَ الأنصارِ ببابِ رسولِ الله ﷺ حاجتها مثل حاجتها -رواهُ البخاريُّ (١٤٦٦)، ومُسلمٌ (٢٣١٨)-.

وأسألُ اللهَ -عزَّ وجلَّ- أَنْ يُرِينَا الحَقَّ حقاً ويُوَفِّقَنَا لِاتِّبَاعِهِ، وَيُرِينَا الباطِلَ باطلاً، ويُوَفِّقَنَا لِاجْتِنَائِهِ، وَأَنْ يُصْلِحَ أحوالَ المسلمين في كُلِّ مَكَانٍ -إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ-.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ -^(١).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٦ -

فتاوى لعلماء آخرين ...

فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي

- رَحِمَهُ اللَّهُ -

٢٤- قَالَ:

«وَقَدْ كُنْتُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - أُحَذِّرُ مِنْ تِلْكَ الْمَظَاهِرَاتِ فِي خُطْبِ الْعِيدِ، وَفِي خُطْبِ الْجُمُعَةِ»^(١).

٢٥- سُؤَال: مَا حُكْمُ الْمَظَاهِرَاتِ فِي الْإِسْلَامِ؟

أَلْهَا أَصْلٌ شَرْعِيٌّ؟

أَمْ أُنْهَا بَدْعَةٌ اقْتَبَسَهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ؟

جواب: لا؛ هي بدعة.

وَالْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّظَاهُرَ يَكُونُ عَلَى الشَّرِّ، وَهُنَاكَ آيَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُ

- تَعَالَى -: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التَّحْرِيم: ٤].

(١) مُقَدِّمَةُ «الْإِلْحَادِ الْخَمِينِي فِي أَرْضِ الْحَرَمَيْنِ» (ص ٣٣).

والظاهر أنها من باب المُشاكَلَة^(١).

وهي نكرة جاهليّة اقتدى المسلمون [فيها] بأعداء الإسلام، وصَدَقَ
الرَّسُولُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - إذ يقول: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ
حَذَوِ الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»^(٢).

وإنني أحمد الله - سبحانه وتعالى -؛ فما تجدُ سُنِّيًّا^(٣) يحملُ لواءَ هذه المظاهرة!
ولا يدعو إلى هذه المظاهرات إلا الهَمَجُ الرَّعَاغُ!

وماذا يستفيدُ المُجْتَمَعُ؟!

فالعِراقُ^(٤) يُقَصِّفُ بالطائرات، والمظاهراتُ في شوارعِ اليمين - أو غيره! - ...
ولقد أحسنَ أحدهمُ إذ يقول:

(١) هي: المُشابهة في اللفظ، أو المعنى.

انظر «العمدة في محاسن الشعر» (ص ٣٢٦).

وقال العلامة السيوطي في «مُعْتَرَكِ الْأَقْرَانِ» (١/ ٣١٢):

«المُشاكَلَة: ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ؛ لَوْ قُوعِهِ فِي صَحْبِهِ - تحقيقاً، أو تَقْدِيرًا -».

(٢) سبق تخريجه (ص ١٣١).

(٣) وَمَنْ وَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ - لظرفٍ ما -؛ نُكِّرُ عَلَيْهِ فِعْلَهُ، وَنُنَاصِحُهُ، وَنَأْخُذُ بِيَدِهِ، وَنَرْحَمُهُ...

(٤) هذا يَقُولُهُ الشَّيْخُ زَمَانٌ (فتنة العراق)! فكيف الحال - الآن - أثناء (فتنة مصر) - وما

سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ^(١)

- حفظه الله -

٢٦- قال - حفظه المولى - سبحانه -:

«إِنَّ مَا شَهِدَتْهُ الْعَاصِمَةُ الرَّيَاضُ - مُؤَخَّرًا - مِنْ مُظَاهِرَاتِ جَمَاهِيرِيَّةٍ مَا هِيَ إِلَّا فَوْضُويَّةٌ! وَمِنْ أَنَاسٍ لَدَيْهِمْ فِسَادُ تَصَوُّرٍ! وَقِلَّةٌ إِدْرَاكٍ لِلْمَصَالِحِ مِنَ الْمَفَاسِدِ! وَقَالَ سَمَاحَتُهُ: إِنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْأَشْيَاءِ تَأْتِي بِالطَّرِيقِ الْمُنَاسِبَةِ؛ أَمَّا الْفَوْضُويَّاتُ، وَهَذِهِ الْمُظَاهِرَاتُ فَهِيَ مِنْ أَخْلَاقٍ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ.

الْمُسْلِمُونَ لَيْسُوا فَوْضُويِّينَ! الْمُسْلِمُونَ أَهْلُ أَدَبٍ وَاحْتِرَامٍ، وَسَمْعٍ وَطَاعَةٍ لِيُؤَلَّاهِ الْأَمْرَ.

وَإِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمْ طَلَبُ شَيْءٍ يَرَى أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَتَهُ؛ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنَّ الْمَسْئُولِينَ أَمَاكُنْهُمْ وَمَكَاتِبُهُمْ مَفْتُوحَةٌ^(٢)، لَا يَسْتَنْكِرُونَ عَلَى أَنْ يَسْتَقْبِلُوا أَيَّ أَحَدٍ.

أَمَّا الْفَوْضُويَّاتُ؛ فَهِيَ غَرِيبَةٌ عَنْ مُجْتَمَعِنَا الصَّالِحِ - وَاللهُ الْحَمْدُ -، وَتُجْتَمَعُنَا لَا يَعْرِفُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، إِنَّمَا هَذِهِ مِنْ فِتْنَةٍ لَا اعْتِبَارَ لَهَا.

إِنَّ مَفْهُومَ الْإِصْلَاحِ الدَّعْوَةُ وَحَثُ الْأُمَّةِ عَلَى الْخَيْرِ، وَالِاسْتِقَامَةُ عَلَى الْخَيْرِ،

(١) وهو مُفْتِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ - حَفَظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ -.

(٢) نَرْجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا وَاقِعًا، وَعَامًّا فِي سَائِرِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالسَّعْيُ فِي مَصَالِحِهَا وَفِي إِصْلَاحِهَا بِالسُّبُلِ وَالطُّرُقِ الشَّرْعِيَّةِ.

أَمَّا الإِصْلَاحُ الَّذِي يَرْجُو أَوْلَئِكَ مِنْ خِلَالِ الْفَوْضَى وَالْغَوْغَاءِ الْغَرِيبَةِ عَلَى
وَاقِعِ مُجْتَمَعِنَا وَالْغَرِيبَةِ عَلَى بِلَدِنَا؛ فَهِيَ أَشْيَاءُ نَسْتَنْكِرُهَا، وَنَشْجُبُهَا، وَنَنْصَحُ
إِخْوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَفَهَّمُوا أَنَّ هَذِهِ الْقَضَايَا لَا تُحَقِّقُ هَدَفًا، وَإِنَّمَا تَنْشُرُ
الْفَوْضَى^(١).



(١) «مجلة الدعوة» (العدد: ١٩١٦) (ص ١٦)، و«جريدة الوطن» (العدد: ١١٢٠).

فضيلة الشيخ صالح الفوزان

-حفظه الله-

٢٧- سؤال: هل من وسائل الدعوة القيام بالمظاهرات لحل مشاكل الأمة الإسلامية؟

الجواب: ديننا ليس دين فوضى، ديننا دين انضباط، ودين نظام وهدوء وسكينة.

والمظاهرات ليست من أعمال المسلمين، وما كان المسلمون يعرفونها، ودين الإسلام دين هدوء، ودين رحمة، ودين انضباط؛ لا فوضى، ولا تشويش، ولا إثارة فتن!

هذا هو دين الإسلام.

والحقوق يتوصل إليها بالمطالبة الشرعية، والطرق الشرعية.

والمظاهرات تحدث سفك دماء، وتحدث تخريب أموال؛ فلا تجوز هذه الأمور^(١).

(١) من شريط «فتاوى العلماء في حكم التفجيرات والمظاهرات والاعتقالات».

٢٨- وقال فضيلته:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين؛ وبعد:

فقد كثر السؤال عن حكم الانتخابات والمظاهرات؛ بحكم أنهما أمرٌ مُستَجَدٌّ ومُستَجَلَبٌ من غير المسلمين؛ فأقول -وبالله- تعالى- التوفيق:-

١- أما الانتخابات؛ ففيها تفصيل -على النحو التالي:-

أولاً: إذا احتاج المسلمون إلى انتخاب الإمام الأعظم؛ فإن ذلك مشروع بشرط أن يقوم بذلك أهل الحل والعقد في الأمة، والبقية يكونون تبعاً لهم -كما حصل من الصحابة -رضي الله عنهم- حينما انتخب أهل الحل والعقد منهم أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- وبايعوه، فلزمَت بيعته جميع الأمة-.

وكما وكل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- اختيار الإمام -من بعده- إلى الستة الباقيين من العشرة المبشرين بالجنة، فاختاروا عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، وبايعوه، فلزمَت بيعته جميع الأمة.

ثانياً: الولايات التي هي دُون الولاية العامة؛ فإنَّ التَّعيين فيها من صلاحيات ولي الأمر، بأن: يختار لها الأكفيا والأمناء، ويُعينهم فيها؛ قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾.

وهذا خطابُ ولاية الأمور، والأمانات هي الولايات والمناصب في الدولة،

جَعَلَهَا اللَّهُ أَمَانَةً فِي حَقِّ وَلِيِّ الْأَمْرِ، وَأَدَاؤُهَا اخْتِيَارُ الْكَفْوِ الْأَمِينِ لَهَا، وَكَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ - وَوُلاةُ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ - يَخْتَارُونَ لِلْمَنَاصِبِ مَنْ يَصْلُحُ لَهَا، وَيَقُومُ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ.

وَأَمَّا الْإِنْتِخَابَاتُ الْمَعْرُوفَةُ - الْيَوْمَ - عِنْدَ الدُّوَلِ -؛ فَلَيْسَتْ مِنْ نِظَامِ الْإِسْلَامِ، وَتَدْخُلُهَا الْفَوَاضِي وَالرَّغَبَاتُ الشَّخْصِيَّةُ، وَتَدْخُلُهَا الْمُحَابَاةُ وَالْأَطْمَاعُ، وَيَحْصُلُ فِيهَا فِتْنٌ، وَسَفْكُ دِمَاءٍ، وَلَا يَتِمُّ بِهَا الْمَقْصُودُ؛ بَلْ تُصْبِحُ مَجَالَاتٍ لِلْمُزَايَدَاتِ، وَالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، وَالِدَّعَايَاتِ الْكَاذِبَةِ.

٢- وَأَمَّا الْمَظَاهِرَاتُ؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُقَرُّهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَوَاضِي وَاخْتِلَالِ الْأَمْنِ، وَإِتْلَافِ الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ، وَالِاسْتِخْفَافِ بِالْوِلَايَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. وَدِينُنَا دِينُ النُّظَامِ، وَالْإِنْضِبَاطِ، وَدَرْءِ الْمَفَاسِدِ.

وَإِذَا اسْتُخْدِمَتِ الْمَسَاجِدُ مُنْطَلَقًا لِلْمَظَاهِرَاتِ وَالِاعْتِصَامَاتِ؛ فَهَذَا زِيَادَةٌ شَرٌّ، وَامْتِهَانٌ لِلْمَسَاجِدِ، وَإِسْقَاطٌ لِحُرْمَتِهَا، وَتَرْوِيعٌ لِمُرْتَادِيهَا مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ فِيهَا؛ فَهِيَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ وَالطَّمَأْنِينَةِ.

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَعْرِفُوا هَذِهِ الْأُمُورَ، وَلَا يَنْحَرِفُوا مَعَ الْعَوَائِدِ الْوَافِدَةِ، وَالِدَّعَايَاتِ الْمُضِلَّةِ، وَالتَّقْلِيدِ لِلْكَفَّارِ وَالْفَوَاضِيِّينَ.

وَفَقَّ اللَّهُ الْجَمِيعَ لِمَا فِيهَا الْخَيْرُ وَالصَّلَاحُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ^(١).

فضيلة الشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصين

- حفظه الله -

٢٩- في «الصحيحين»: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قال: «ستكونُ فِتْنٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي، والماشي فيها خيرٌ من السَّاعِي، ومن يُشْرِف لها تَسْتَشْرِفُهُ، ومن وَجَدَ مَلْجَأً أو مَعَاذاً فَلْيَعُذْ به».

١- ولا أعجبُ من تسابقِ الصَّحَفِيِّينَ على نَشْرِ أخبارِ الفِتَنِ، وقد اختارُوا ذلك مصدراً لِرِزْقِهِمْ، ولكنِّي أعجبُ من تسابقِ طُلَّابِ الْعِلْمِ الشرعيِّ على الوُلُوغِ فيها - سواءً كانوا مُحَالِفِينَ (مثل السَّلَفِيِّينَ)، أو مُؤَيِّدِينَ (مثل سَلَمَانَ العودة وشيخه القرضاوي) - الذين لم يَنْتَظِرُوا اتِّخَاذَهُمْ رُؤُساء، فغضبوا الرِّئاسة في الفتوى - أو العلم (الفكري) - في أوروبا وعالم الجَهِل - (من أهل العلم الشرعي، والدَّعوة إلى التَّوْحِيدِ والسُّنَّةِ ومُحَارَبَةِ الشُّرْكِ والبدع) فَضْلاً عن أَنْ يَبْحَثُوا عن مَلْجَأٍ أو مَعَاذٍ مِنَ الْخَوْضِ فيها - لو لَزِمَهُمْ - هَدَانَا اللهُ وَهَدَاهُمْ، وأَعَاذَ الْمُسْلِمِينَ - جَمِيعاً - مِنَ الْفِتَنِ والمَعَاصِي ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ -.

٢- وقال اللهُ - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحُجُرَات: ٦]، ولو سألتَ أحداً من طُلَّابِ الْعِلْمِ الشرعيِّ - أو الفكريِّ - عن صحافة اليوم؟ لَمَا تَرَدَّدَ في الْحُكْمِ عليها

بِالْفُسْقِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَنَّهَا صَنِيعَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ هُمْ الَّذِينَ خَرَقُوهَا (اخْتَرَعُوهَا)، وَهُمْ الَّذِينَ يَمْدُونَهَا بِمَا يَمْلَأُ فِرَاقَهَا وَفِرَاقَ الْعِبَادِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الشَّرح: ٧].

وقبل عِشْرِينَ سَنَةً: ادَّعَى أَحَدُ طُلَّابِ الْعِلْمِ الْفِكْرِيِّ السَّبْقِ إِلَى تَقْرِيرِ أَمْرِيكِيِّ سِرِّيٍّ اتَّصَلَ سَنَدُهُ إِلَيْهِ بِالتَّوَاتُرِ (ثُمَّ فَسَّرَ التَّوَاتُرَ بِنَقْلِ جَرِيدَةِ الْمَدِينَةِ عَنْ مَجَلَّةِ الْقُدْسِ!) عَنْ تَأْمُرٍ عَلَى مِصْرَ!

وقبل أَيَّامِ أَعَادِ التَّارِيخِ الْمَهْزَلَةِ بِادِّعَاءِ طَالِبِ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ صِحَّةَ رِوَايَةٍ جَدِيدَةٍ عَنْ تَأْمُرٍ أَوْ رُوْبِيٍّ عَلَى مِصْرَ، بِرِوَايَةٍ مَجْهُولٍ (عَنْ جَرِيدَةِ بَرِيطَانِيَّةِ كُبْرَى!) وَأَيْنَ هَذَا مِنَ (التَّبَيُّنِ) الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ!!؟

٣- والعربُ لا يَحْتَاجُونَ إِلَى (تَخْطِيطٍ أَوْ تَأْمُرٍ) أَوْ رُوْبِيٍّ أَوْ أَمْرِيكِيِّ لِلخُرُوجِ عَلَى مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَهُمْ (قَدَرًا كَوْنِيًّا أَوْ شَرْعِيًّا)، فَقَدْ تَوَلَّى الشَّيْطَانُ وَالنَّفْسُ الْأَمَّارَةُ بِالسُّوءِ (وَهُمَا الْحَاضِرَانِ الْمُطَاعَانِ غَالِبًا) نُصَحَ أَوَّلَ الْخَوَارِجِ وَخَيْرِهِمْ (لَوْ كَانَ فِي الْخُرُوجِ عَلَى الْوَلَاةِ خَيْرٌ!) بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ وَرِسُولِهِ، وَالْخُرُوجِ عَلَى خَيْرِ وُلَاتِهِمْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ: عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ الْمَهْدِيُّ، الشَّهِيدُ - حَقًّا - بِشَهَادَةِ وَحْيِ اللَّهِ لَهُ (لَا بِشَهَادَةِ الْحَمِيَّةِ الْحَزْبِيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ لِحَسَنِ الْبَنَّا - وَسَيِّدِ قُطْبٍ، وَلَا بِشَهَادَةِ بَقِيَّةِ الْخَوَارِجِ الْمُتَأَخِّرِينَ لِلْمُتَحَرِّجِينَ وَالْمُتَنَجِّحَاتِ...!)!

وَالْخَوَارِجُ الْأَوَّلُ كَانُوا عُبَادًا لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِإِشْرَاكِ أَوْثَانِ الْأَضْرَحَةِ وَالْمَقَامَاتِ وَالْمَزَارَاتِ وَالْمَشَاهِدِ مَعَ اللَّهِ فِي الْعُبُودِيَّةِ وَلَا فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا بِمَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْإِبْتِدَاعِ فِي الدِّينِ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي الْأُخْرَى (مِثْلَ خَوَارِجِ

العصر)، ولكنَّ جَمْعَهُمْ معَ الخَارِجِينَ - اليَوْمَ - بِاسْمِ الدِّينِ - حِفْظُهُمُ الْآيَةَ
وَالْحَدِيثَ دُونَ تَدْبِيرٍ لِمَعْنَاهُمَا كَمَا فَفَقَهُمَا (الْخُلَفَاءُ وَفُقَهَاءُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ -)!

وَلَرُبَّمَا جَمَعَهُمْ معَ الخَارِجِينَ - اليَوْمَ - بِاسْمِ الدُّنْيَا: كَرَاهِيَةُ قِسْمَةِ اللَّهِ لِغَيْرِهِمْ
أَوْ لَهُمْ، وَرَغْبَتُهُمْ فِي مُنَازَعَةِ الْأَمْرِ أَهْلَهُ، وَكَأَنَّ أَفْرَادَ الْفِرْقَتَيْنِ لَمْ يَسْمَعُوا قَوْلَ اللَّهِ
- تَعَالَى -: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [مُحَمَّد: ٢٤]، وَقَوْلَهُ - تَعَالَى -:
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النِّسَاء: ٥٩]، وَكَأَنَّهُمْ لَمْ
يَسْمَعُوا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: بَايَعْنَا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ.

بَلْ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»
- وَغَيْرِهِمَا - عَنْ قَوْمٍ - أَوْ أئِمَّةٍ -: «يَسْتَنُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْتَدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ
مِنْهُمْ وَتُنَكِّرُ، [وَيَقِفُونَ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ]».

قَالَ حُذَيْفَةُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟

قَالَ: «تَلْزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ [تَسْمَعُ وَتُطِيعُ الْأَمِيرَ، وَإِنْ ضَرَبَ
ظَهْرَكَ، وَأَخَذَ مَالَكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ]» - وَأَصْلُهُ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» -.

قَالَ حُذَيْفَةُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟

قَالَ: «فَاعْتَرِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ - كُلَّهَا -، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى
يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ».

ومجموع هذه الروايات في «الصححة» (٢٧٣٩)، وانظر «سلسلة الأحاديث الصححة» - فهرسة الشيخ مشهور، حديث (١٧٦٩) -.

٤- والمظاهرة والإضراب بذعتان أُضيفتا إلى الديمقراطية، اقتبسهما خوارج العرب المتأخرون (وأضافوا إليهما الإفساد بالتخريب والتحريق)، وهما أسوأ ما وُصف بالديمقراطية (بعد حكم الأغلبية بالقانون والدستور وحرية التعبير والدين).

وما خُلِقَ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ إِلَّا لِلْعُبُودِيَّةِ، لَا لِلْحُرِّيَّةِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وحرية الفرد مُقَيَّدَةٌ في التعبير: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وفي الدين: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، بل في النظر والفكر: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]، وفي كُلِّ شَيْءٍ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. لَا شَرِيكَ لَهُ.﴾ [الأنعام: ١٦٣].

٥- وما الغاية من المظاهرات؟!

لا تُوجَدُ غَايَةٌ وَاحِدَةٌ يَجْتَمِعُ الْمُتَظَاهِرُونَ عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ الدِّينَ - عَلَى أَيِّ حَالٍ -؛ فَالْأَغْلَبِيَّةُ كَمَا وَصَفَهُمْ رَبُّهُمْ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وَ: ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾، ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، إِلَّا أَنْ يَرْكَبَ حِزْبٌ دِينَ الْإِسْلَامِ مَطِيَّةَ لِحْزِبِهِ (كَمَا تَعَوَّدَ النَّاسُ مِنْ حِزْبِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ الْمُشْرَبِّ بِعُقْبِهِ -دَائِمًا- لِلْفِتَنِ، لَعَلَّ حُلْمَهُ النَّائِةَ بِالْحُكْمِ أَنْ يَتَحَقَّقَ فِي مِصْرَ أَوْ تُونِسَ أَوْ لِيبيَا أَوْ فِلَسْطِينَ أَوْ سُوْرِيَا أَوْ الْيَمْنَ -أَوْ غَيْرَهَا-).

وَلَمْ يُنْقَلْ لِي -مَرَّةً وَاحِدَةً- أَنْ زَعِيماً عَرَبِيّاً وَقَفَ عَلَى وَثْنٍ مِنْ أَوْثَانِ الْمَقَامَاتِ

والمزارات والمشاهد والأضرحة (الإسلامية - بزعمهم-) يَطْلُبُ مِنْهُ الْمَدَدَ وَالْعَوْنُ! ويدعوه مِنْ دُونِ اللَّهِ تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ، واستشفاعاً بِهِ إِلَيْهِ! وأكثر المسلمين يَقْتَرِفُ ذَلِكَ، أو يُدَافِعُ عَنْ مُقْتَرِفِيهِ، أو يَخْرُسُ عَنْ إنْكَارِهِ.

والدَّولَتَانِ اللَّتَانِ بَنَتَا الْوَتْنَ: العراق في عَهْدِ صَدَّامِ الدَّيْنِ، والسُّودَانِ فِي عَهْدِ الثَّرَابِيِّ، يَعُدُّهُمَا حِزْبُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ مَثَلاً لِلدَّوْلَةِ الصَّالِحَةِ، إِضَافَةً إِلَى الْيَمَنِ فَتْرَةَ زَوَاجِهَا الْمُزَوَّتِ بِالْحِزْبِ الْإِخْوَانِيِّ - كَفَانَا اللَّهُ شَرَّهُ-.

وبناء الْوَتَنِ -وَدُعَاءُ مَنْ سُمِّيَ بِاسْمِهِ- أَعْظَمُ فِرْيَةٍ وَمَعْصِيَةٍ كَبِيرَةٍ فِي دِينِ اللَّهِ، وَلَكِنَّ الْحِزْبَ أَسْقَطَ إنْكَارَهُ مِنْ وَاجِبَاتِهِ الْعَمَلِيَّةِ الثَّمَانِيَةِ وَالثَّلَاثِينَ الَّتِي وَسَّعَتِ الْوَصِيَّةُ بِتَخْفِيفِ شُرْبِ الشَّاي وَالْقَهْوَةِ وَالْمَشْرُوبَاتِ الْمُنْبِّهَةِ! وَأَسْقَطَ ذَلِكَ مِنْ وَصَايَاهِ الْخَمْسِينَ لِحُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي وَسَّعَتِ الْمَطَالِبَةُ بِتَوْحِيدِ الرِّزْيِ وَتَنْظِيمِ الْمَصَافِي! وَأَسْقَطَ ذَلِكَ مِنْ مُوَبِقَاتِهِ الْعَشْرَ، وَأَسْقَطَ ذَلِكَ مِنْ وَصَايَاهِ الْعَشْرِ - وَإِنْ حَافِظَتْ عَلَيْهَا وَصَايَا الْيَهُودِ الَّتِي أَخَذَ مِنْهَا الْعَدَدُ الْمُبْتَدِعَ -، وَلَا يَزَالُ أَوَّلُهَا: (لَا تَعْبُدْ إِلَّا اللَّهَ غَيْرِي، وَثَانِيهَا: لَا تَصْنَعْ تِمَثَالاً لِمَنْ فِي السَّمَاءِ أَوْ الْأَرْضِ أَوْ الْبَحْرِ فَتَسْجُدْ لَهُ)، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْوَصَايَا الَّتِي أَخْفَقَ فِيهَا الْحِزْبُ، وَنَجَحَ فِيهَا الْيَهُودُ (عَدَا الْوَصِيَّةَ بِيَوْمِ السَّبْتِ!)، بَلْ رَحَلَ بَعْضُ قَادَتِهِ لزيارةِ الْأَوْثَانِ مِنْ عِزْبَةِ النَّوَامِ إِلَى طَهْرَانِ! وَلَمْ يُنْكَرْهَا بِقِيَّتِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَا غَيْرِهِمْ!!

وَأَكْثَرُ غَوْغَاءِ الْمُظَاهَرَاتِ يَظُنُّونَ أَنَّ مَا أَصَابَهُمْ مِنْ (سُوءِ الْغَلَاءِ - بِخَاصَّتِهِ-) -إِنْ لَمْ يَكُنْ بِتَخْطِيطٍ مِنْ أَمْرِيكَ وَأُورُوبَا وَإِسْرَائِيلَ^(١)؛ فَهُوَ مِنْ حُكُومَتِهِمْ! وَلَا عِلَاجَ إِلَّا الْمُظَاهَرَاتِ!

(١) الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ: (الْيَهُودُ)!

١٩٠ — حَتَّىٰ يَلِغَا فِي السُّبُلِ الْأَعْيُنُ مِنَ الرِّجَالِ وَتَلِغَا فِي السُّبُلِ الْأَعْيُنُ مِنَ الرِّجَالِ - بالأدلة الباهتات -

والغلاء أمرٌ من الله عانى منه الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي قبلهم، بل كلُّ شعبٍ على وجه الأرض، ولكن أكثر العرب لا يحكم شرع الله، ولا يحكم العقل غير المعوج....

.... و: (مَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَى، وَمَنْ جَزَعَ فَلَهُ الْجَزَعُ)، ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾ [البقرة: ٢٦٨].

٦- ولو كان الميزانُ النتائج، فليستعمل الحركي عقله، ويصلح منطقَه - هذه المرّة -، وليسأل نفسه - وغيره -: كم خسرت تونس ومصر وليبيا والصُّومال قبلها؟! وأفغانستان والعراق - وغيرها - ممّن ابتليت بالمظاهرات والإضرابات والثورات من مالها وأمنها ودُنياها ودينها؟! وكم ربحت - إن ربحت ولو قليلاً -؟!

كان جازٌ من مصر لا يملُ الشكوى من الغلاء والفساد، ويحمّل الحكومة المصرية ما لا تحمل من الأسباب والوسائل والنتائج، وكُنْتُ أذكرُه بأنّ فسادَ المحكوم أكثر من فسادِ الحاكم إلّا في حالِ فرعون الذي قال لقومه في مصر: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، والقليل النادر - بعده - ممّن هم دونه شراً، وكان لا يقبلُ التذكير، ولا يقبلُ حلّاً ولا أملاً إلّا بذهابِ الحكومة! وهاتفتُه بالأمس القريب، فبادرني بالتّحسّر على ذهابِ الأمن مع الحكومة، فضلاً عن اضطرابِ الحياة فيها دون ذلك!

أصلح الله أحوال الجميع ومآلهم في الدنيا والآخرة.



فضيلة الشيخ ربيع بن هادي^(١)

- سَدَّدَهُ اللَّهُ -

٣٠- السُّؤال: هل الخُرُوجُ في المَظَاهِرَاتِ والقيامُ بالثُّورَاتِ وتربية الشباب عليها من منهج أهل السُّنَّةِ والجماعة أم لا - سواءً داخل البلاد الإسلامية أو خارجها -؟

وما هي نصيحتكم لمن جَعَلَهَا طريقة دعويَّة؟

الجواب:

«هذا من منهج ماركس ولنين وأمثالهم، وليست من مناهج الإسلام.

الثوريَّةُ، وسَفْكُ الدِّمَاءِ، والفتنُ، والمشاكلُ: مذهب ماركس ولنين، والإخوان المسلمون ضَمُّوهُ إلى مذهب الحِجْوَاجِ؛ وقالوا: إسلام! كشأنهم: الموسيقى الإسلامية! والاشتراكية الإسلامية! والديموقراطية الإسلامية! والرَّقْص الإسلامي!!

(١) راجع كتابي «منهج السَّلَفِ الصَّالِح» - كاملاً -؛ لَتَعْرِفَ - باختصار - مَوْقِفَنَا الْمُنْضِيطَ

(الشَّرْعِي) مِنْ فَضِيلَتِهِ - بَيْنَ الْعُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ -.

ونحنُ نأخذُ الْحَقَّ مِنْ أَيِّ أَحَدٍ، ونردُّ الْخَطَأَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ وَلَا كَبِيرَ إِلَّا الْحَقَّ.

١٩٢ — خَزَائِنُ الْعُلَمَاءِ فِي الثَّقَاتِ مِنْ الْمُطَاهَرَاتِ - بِالْأَوَّلَةِ الْبَاهِتَاتِ -

كُلُّ الضَّلَالَاتِ يَأْتُونَ بِهَا مِنَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَمِنَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ،
وَيُلْبِسُونَهَا لِبَاسَ الْإِسْلَامِ - بَرَأَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ مِنْ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ - ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ
رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُم بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] (١).



(١) «فتاوى فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي» (١/٥٠٩).

فضيلة الشيخ صالح بن غصون

- رَحِمَهُ اللَّهُ -

٣١- سؤال:

في السَّتَيْنِ المَاضِيَيْنِ نَسْمَعُ بَعْضَ الدُّعَاةِ يُدْنِدُنْ حَوْلَ مَسْأَلَةِ وَسَائِلِ الدَّعْوَةِ، وَإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَيُدْخِلُونْ فِيهَا: الْمَظَاهِرَاتِ! وَالْاِغْتِيَالَاتِ! وَالْمَسِيرَاتِ! وَرُبَّمَا أَدْخَلَهَا بَعْضُهُمْ فِي بَابِ الْجِهَادِ الْإِسْلَامِيِّ!!

أ- نَرْجُو بَيَانَ مَا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ مِنَ الْوَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ؟ أَمْ تَدْخُلُ فِي نِطَاقِ الْبِدْعِ الْمَذْمُومَةِ، وَالْوَسَائِلِ الْمَمْنُوعَةِ؟

ب- نَرْجُو تَوْضِيحَ الْمُعَامَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِمَنْ يَدْعُو إِلَى هَذِهِ الْأَعْمَالِ، وَمَنْ يَقُولُ بِهَا، وَيَدْعُو إِلَيْهَا؟

الجواب: الحمد لله؛ معروفٌ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالدَّعْوَةُ وَالْإِرْشَادُ: مِنْ أَصْلِ دِينِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَلَكِنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- قَالَ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّ لَهُمُ الْبَاتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وَلَمَّا أَرْسَلَ -عَزَّ وَجَلَّ- مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ، قَالَ: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا

لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴿طه: ٤٤﴾، والنبي ﷺ جاء بالحكمة، وأمر بأن يسلك الداعية الحكمة، وأن يتحلّى بالصبر، هذا في القرآن العزيز في سورة العصر - بسم الله الرحمن الرحيم -: ﴿وَالْعَصْرُ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣].

فالداعي إلى الله - عز وجل -، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر: عليه أن يتحلّى بالصبر، وعليه أن يحتسب الأجر والثواب، وعليه - أيضاً - أن يتحمّل ما قد يسمع، أو ما قد يناله في سبيل دعوته.

وأما أن الإنسان يسلك مسلك العنف، أو أن يسلك مسلك - والعياذ بالله - أذى الناس، أو مسلك التشويش، أو مسلك الخلافات والنزاعات وتفريق الكلمة؛ فهذه أمور شيطانية، وهي أصل دعوة الخوارج؛ هم الذين يُنكرون المنكر بالسلّاح، ويُنكرون الأمور التي لا يرونها وتُخالف معتقداًهم بالقتال، وبسفك الدماء، وبتكفير الناس - وما إلى ذلك من أمور -؛ ففرق بين دعوة أصحاب النبي ﷺ وسلفنا الصالح، وبين دعوة الخوارج، ومن نهج منهجهم، وجرى مجراهم:

دعوة الصحابة بالحكمة وبالموعظة، وبيان الحق بالصبر، وبالتحلّي واحتساب الأجر والثواب.

ودعوة الخوارج بقتال الناس، وسفك دماءهم، وتكفيرهم، وتفريق الكلمة، وتمزيق صفوف المسلمين: هذه أعمال خبيثة، وأعمال محدّثة.

وَالْأُولَى فِي الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ: يُجَانِبُونَ، وَيُبْعَدُ عَنْهُمْ، وَيُسَاءُ بِهِمُ الظَّنُّ؛ هَؤُلَاءِ فَرَّقُوا كَلِمَةَ الْمُسْلِمِينَ.

الْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالْفُرْقَةُ نِقْمَةٌ وَعَذَابٌ^(١) - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -.

وَلَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ بَلَدٍ وَاحِدٍ عَلَى الْخَيْرِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، لَكَانَ هُمْ مَكَانَةً، وَكَانَتْ هُمْ هَيْبَةً.

لَكِنَّ أَهْلَ الْبَلَدِ - الْآنَ - أَحْزَابٌ وَشِيعٌ، تَمَزَّقُوا وَاخْتَلَفُوا، وَدَخَلَ عَلَيْهِمُ الْأَعْدَاءُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَمِنْ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ! هَذَا مَسْلَكٌ بَدْعِيٍّ، وَمَسْلَكٌ خَبِيثٌ، وَمَسْلَكٌ - مِثْلَمَا تَقَدَّمَ - أَنَّهُ جَاءَ عَنْ طَرِيقِ الَّذِينَ شَقُّوا الْعَصَا، وَالَّذِينَ قَاتَلُوا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ -؛ قَاتَلُوهُ: يُرِيدُونَ الْإِصْلَاحَ، وَهُمْ رَأْسُ الْفَسَادِ، وَرَأْسُ الْبِدْعَةِ، وَرَأْسُ الشَّقَاقِ؛ فَهُمْ الَّذِينَ فَرَّقُوا كَلِمَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَضَعُوا جَانِبَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا - أَيْضًا - حَتَّى الَّذِي يَقُولُ بِهَا وَيَتَّبِعُهَا وَيُحْسِنُهَا؛ فَهُوَ سَيِّئُ الْمُعْتَقِدِ، وَيَجِبُ أَنْ يَبْتَغِدَ عَنْهُ.

وَاعْلَمْ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - أَنَّ شَخْصًا ضَارًّا لِأُمَّتِهِ وَلِجَلَسَائِهِ، وَلِمَنْ هُوَ مِنْ بَيْنِهِمْ - وَالْكَلِمَةُ الْحَقُّ -: أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ عَامِلٌ بِنَاءٍ، وَدَاعِيًا لِلْخَيْرِ، وَمُلْتَمِسًا لِلْخَيْرِ - تَمَامًا -، وَيَقُولُ الْحَقَّ، وَيَدْعُو بِالتَّيِّبِ هِيَ أَحْسَنُ وَبِالذُّلِّينِ، وَيُحْسِنُ الظَّنَّ

(١) رَوَى عَبْدُ اللَّهِ فِي (زَوَائِدِهِ) عَلَى «مُسْنَدِ أَبِيهِ» (١٨٤٩٩)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٩٣)، وَابْنُ زَبَرٍ

(١٦٣٧ - زَوَائِدِهِ)، وَطَبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢١ / رَقْم ٨٤) عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ».

بِإِخْوَانِهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّ الْكَمَالَ مَنَالٌ صَعْبٌ، وَأَنَّ الْمَعْصُومَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنْ لَوْ ذَهَبَ هَؤُلَاءِ لَمْ يَأْتِ أَحْسَنُ مِنْهُمْ؛ فَلَوْ ذَهَبَ هَؤُلَاءِ النَّاسُ الْمَوْجُودُونَ - سِوَاءُ مِنْهُمْ الْحُكَّامُ -، أَوْ الْمَسْئُولُونَ، أَوْ طَلَبَةُ الْعِلْمِ، أَوْ الشَّعْبُ - لَوْ ذَهَبَ هَذَا كُلُّهُ - شَعْبٌ - أَيْ: بَلَدٌ - : لَجَاءَ أَسْوَأُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَامٌّ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ^(١).

فَالَّذِي يُرِيدُ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَصِلُوا إِلَى دَرَجَةِ الْكَمَالِ، أَوْ أَنْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْأَخْطَاءِ وَالسَّيِّئَاتِ! هَذَا إِنْسَانٌ ضَالٌّ!

هَؤُلَاءِ هُمُ الْخَوَارِجُ، هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ فَرَّقُوا كَلِمَةَ النَّاسِ وَأَذَوْهُمْ؛ هَذِهِ مَقَاصِدُ الْمُنَاوِئِينَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْبِدْعِ مِنَ الرَّافِضَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ - وَسَائِرِ أَلْوَانِ أَهْلِ الشَّرِّ وَالْبِدْعِ -^(٢).



(١) رواه البخاري (٧٠٦٨) عن أنس.

(٢) مجلة «سفينة النجاة»، العدد الثاني، يناير ١٩٩٧ م.

فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ^(١)

- حفظه الله -

٢٢- ما ذُكِرَ مِنْ أَنَّ (الغَايَةَ تُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ)^(٢): هَذَا بَاطِلٌ، وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا فِي الشَّرْعِ: أَنَّ (الْوَسَائِلَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ)^(٣) - بِشَرَطِ كَوْنِ الْوَسِيلَةِ مُبَاحَةً -، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْوَسِيلَةُ مُحَرَّمَةً - كَمَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ لِلتَّدَاوِي -؛ فَإِنَّهُ -وَلَوْ كَانَ فِيهِ الشِّفَاءُ-؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ.

فَلَيْسَ كُلُّ وَسِيلَةٍ تُوصِلُ إِلَى الْمَقْصُودِ لَهَا حُكْمُ الْمَقْصُودِ، بَلْ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الْوَسِيلَةُ مُبَاحَةً، لَيْسَتْ كُلُّ وَسِيلَةٍ يَظُنُّهَا الْعَبْدُ نَاجِحَةً بِالْفِعْلِ يَجُوزُ فِعْلُهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: الْمَظَاهِرَاتُ - مِثْلًا -: إِذَا أَتَى طَائِفَةٌ كَبِيرَةٌ، وَقَالُوا: إِذَا عَمِلْنَا مُظَاهَرَةً فَإِنَّ هَذَا يُسَبِّبُ الضَّغْطَ عَلَى الْوَالِي! بِالتَّالِي يُصْلِحُ! وَإِصْلَاحُهُ مَطْلُوبٌ! وَالْغَايَةُ تُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ!!

نَقُولُ: هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ فِي أَصْلِهَا مُحَرَّمَةٌ، فَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ وَإِنْ صَلَحَتْ

(١) وهو -حفظه الله- تعالى - وزيرُ (الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالِدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ - حَرَسَهَا اللَّهُ - وَحَفَظَهُ -.

(٢) وَهِيَ مِنْ شِعَارَاتِ أَهْلِ السِّيَاسَاتِ الْبَاطِلَةِ!
وَانْظُرْ «مُعْجَمُ الْمَنَاهِجِ اللَّفْظِيَّةِ» (ص ٤٠٣) لِلشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.
(٣) «الْمُؤَافَقَاتُ» (٢/ ٣٤) - لِلشَّاطِبِيِّ -.

١٩٨ — خَزَائِنُ الْعِلْمِ لِلْإِسْلَامِ مِنَ الْمُنَظَّهَاتِ - بِالْأَدْوَةِ الْبَاهِثَاتِ -

وإصلاحها مَطْلُوبٌ لَكِنَّهَا فِي أَصْلِهَا مُحَرَّمَةٌ، كَالْتِدَاوِي بِالْمَحَرَّمِ لِيُوصَلَ إِلَى الشِّفَاءِ.

فَتَمَّ وَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، يُمَكِّنُ أَنْ تُخْتَرَعَ الْعُقُولُ - لَا حَصْرَ لَهَا -، مُبَرَّرَةٌ لِلْغَايَاتِ!

وهذا ليسَ بِجَيِّدٍ؛ بَلْ هَذَا بَاطِلٌ، بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْوَسِيلَةُ مَأْذُونًا بِهَا -أَصْلًا-، ثُمَّ يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالْحُكْمِ عَلَى الْغَايَةِ: إِنْ كَانَتِ الْغَايَةُ مُسْتَحَبَّةً: صَارَتِ الْوَسِيلَةُ مُسْتَحَبَّةً، وَإِنْ كَانَتِ الْغَايَةُ وَاجِبَةً: صَارَتِ الْوَسِيلَةُ وَاجِبَةً^(١).



(١) مِنْ شَرِيطِ «فَتَاوَى الْعُلَمَاءِ فِي حُكْمِ التَّفْجِيرَاتِ وَالْمُظَاهَرَاتِ وَالْإِغْتِيَالَاتِ».

فضيلة الشيخ صالح اللحيدان^(١)

- حفظه الله -

٣٣- سُئِلَ عَنِ التَّجْمُّعَاتِ الَّتِي قَامَ بِهَا الْبَعْضُ - أَوْ مَا يَدْعُونَهَا بِالْمُظَاهِرَاتِ -؛

فَقَالَ:

... سَبَقَ أَنْ أَبْدَيْتُ أَنَّ الْمُظَاهِرَاتِ وَالْمَسِيرَاتِ لَيْسَتْ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَشْرُوعَةِ ...

وَأَنَّ عَلَى السُّلْطَةِ أَنْ تَمْنَعَ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ ... فَهِيَ إِنَّمَا جَاءَتْ إِلَى الْبِلَادِ بِتَأْثِيرِ
التَّشْبِهِ بِالْعَادَاتِ الشَّائِعَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ الْأُخْرَى.

الْمُظَاهِرَاتُ وَالْمَسِيرَاتُ لَا تَصْلُحُ لِنُصْرَةِ حَقٍّ، وَلَا لِإِذْلَالِ بَاطِلٍ، وَإِنَّمَا نُصْرَةُ
الْحَقِّ بِالْتَّمَسُّكِ بِالْحَقِّ، وَإِذْلَالِ الْبَاطِلِ إِنَّمَا هُوَ بِالْقِيَامِ بِتَعْظِيمِ الْحَقِّ وَشَعَائِرِ
الدِّينِ.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ - جَلَّ وَعَلَا - أَنْ يَهْدِيَ كُلَّ ضَالٍّ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَأَنْ
يُصْلِحَ حَالَنَا وَحَالَهُمْ، وَيَهْدِينَا وَإِيَّاهُمْ لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى.

وَالَّذِينَ قَامُوا بِمِثْلِ هَذِهِ الْمُظَاهِرَاتِ وَالْمَسِيرَاتِ:

نُصِيحَتِي أَنْ يَكْفُفُوا عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ ...

(١) وهو رئيس (مجلس القضاء الأعلى) - في بلاد الحرمين الشريفين - سابقاً -.

وَأَمَّا دُعَاءُ ذَلِكَ، وَالَّذِينَ يَحْضُونَ النَّاسَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ؛ فَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ دُعَاءُ ضَلَالٍ، وَأَرْجُو - إِنْ كَانُوا يَظُنُّونَ أَمْرَهُمْ أَمْرًا خَيْرًا - أَنْ يُرَاجِعُوا أَنْفُسَهُمْ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ خَيْرًا لَسَبَقْنَا إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ^(١)... وَلَمْ يُعْرِفْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْعُهُودِ.

فَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَقْمَعَ كُلَّ بَاطِلٍ؛ إِنَّهُ مُجِيبُ الدُّعَاءِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٢).

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الاحقاف: ١١] - فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٧٨/٧):

«وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَيَقُولُونَ - فِي كُلِّ فِعْلٍ وَقَوْلٍ لَمْ يَنْبُتْ عَنِ الصَّحَابَةِ - هُوَ بَدْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ خَيْرًا لَسَبَقُونَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتْرُكُوا خَصْلَةً مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ إِلَّا وَقَدْ بَادَرُوا إِلَيْهَا».

(٢) جَرِيدَةُ الرِّيَاضِ، الْعَدَدُ (١٢٩١٨).

قُلْتُ: ثُمَّ ظَهَرَتْ لِغُضْبِلَةِ الشَّيْخِ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - عَقَبَ بَعْضِ الثُّورَاتِ الْعَرَبِيَّةِ! - فَتَوَيَّانِ مُجِيزَانِ الْمُظَاهَرَاتِ - بَلِ الْخُرُوجِ عَلَى (بَعْضِ) الْحُكَّامِ - لِتَكْفِيرِهِ هَمَّ - بِكَلَامٍ عَامٍّ لَمْ يَرْتَضِهِ مِنْهُ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُعَاصِرِينَ - كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ بَعْضِهِمْ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ -.

وَلَعَلَّ مِنْ أَشَدِّ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ فَتَاوِيهِ الْأَخِيرَةِ - سَدَّدَهُ اللَّهُ - مَا نَقَلَهُ عَنَّا (رُوي) عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ جَوَازِ قَتْلِ (الثُّلُثِ) مِنَ النَّاسِ؛ لِيَنْعَمَ (الثُّلَاثَانِ)!

وَقَدْ أَتَكَرَّرَ نِسْبَتُهُ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ - مِنْهُمْ الْإِمَامُ الْقَرَّافِيُّ فِي «نَفَائِسِ الْأُصُولِ» (٤٠٩٢/٩) - وَغَيْرُهُ -.

... وَإِنْ نُقِلَ عَنْهُ - بَعْدُ - فَتَوَى أُخْرَى فِيهَا مَا يُشْبِهُ التَّرَاجُعَ عَنْ هَذَا...

وَهُوَ مَا تَرَجُّعُهُ لَهُ - سَدَّدَهُ اللَّهُ -.

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَحَوْلَ الْخُرُوجِ عَلَى (الْحَاكِمِ الْكَافِرِ): انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ١٥٢) مِنْ كَلَامِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ

عَثِيمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

فضيلة الشيخ أحمد النجدي

- رَحِمَهُ اللهُ -

٣٤- قال في مَعْرِضٍ مُلَاحَظَاتِهِ عَلَى جَمَاعَةِ «الإخوان المسلمين»:

«... تَنْظِيمُ الْمَسِيرَاتِ وَالتَّظَاهُرَاتِ، وَالْإِسْلَامُ لَا يَعْتَرِفُ بِهَذَا الصَّنِيعِ، وَلَا يُقَرُّهُ، بَلْ هُوَ مُحَدَّثٌ مِنْ عَمَلِ الْكُفَّارِ، وَقَدْ انْتَقَلَ مِنْ عِنْدِهِمْ إِلَيْنَا، أَفَكُلَّمَا عَمَلَ الْكُفَّارُ عَمَلًا جَارَيْنَاهُمْ فِيهِ وَتَابَعْنَاهُمْ عَلَيْهِ ۱؟!!»

إِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَنْتَصِرُ بِالْمَسِيرَاتِ وَالتَّظَاهُرَاتِ؛ وَلَكِنْ؛ يَنْتَصِرُ بِالْجِهَادِ الَّذِي يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَالطَّرِيقِ الَّتِي سَنَّهَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

وَلَقَدْ ابْتَلَى الرَّسُلُ وَأَتْبَاعُهُمْ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْإِبْتِلَاءَاتِ، فَلَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِالصَّبْرِ:

فَهَذَا مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَقُولُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ - رَغْمَ مَا كَانُوا يُلَاقُونَهُ مِنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ، مِنْ تَقْتِيلِ الذُّكُورِ مِنَ الْمَوَالِيدِ، وَاسْتِحْيَاءِ الْإِنَاثِ - يَقُولُ لَهُمْ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ عَنْهُ: ﴿ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَأَصْبِرُوا إِنَّ

الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

وهذا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ - لَمَّا شَكُّوا إِلَيْهِ مَا يَلْقَوْنَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - : «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ مِنْهُمْ، فَيُوضَعُ الْمِنْشَارُ فِي

٢٠٢ ——— حَدَّثَنَا الْعَلَمَاءُ الثَّقَاتُ مِنَ الْمُطَاهَرَاتِ - بِالْأَدلةِ الْبَاهِتَاتِ -

مفرقه، حتَّى يشقَّ ما بَيْنَ رِجْلَيْهِ، ما يَصُدُّهُ ذلِكَ عَن دِينِهِ.

وَلَيُؤَمِّنَنَّ اللهُ هَذَا الأَمْرَ، حتَّى يَسِيرَ الرَّجُلُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضَرَ مَوْتٍ لَا يَخَافُ
إِلَّا اللهَ وَالذُّنْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنْ كُنْكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ»^(١).

فهو لم يَأْمُرْ أَصْحَابَهُ بِمُظَاهَرَاتٍ، وَلَا اغْتِيالاتٍ»^(٢).

..



(١) رواه البخاري (٣٦١٢).

(٢) «المورد العذب الزلال» (ص ٢٢٨).

فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي
- حفظه الله -

٣٥ - سؤال:

ما رأيكم فيمن يُجَوِّزُ المَظَاهِرَاتِ لِلضُّغْطِ عَلَى وَلِيِّ الأَمْرِ؛ حتَّى يستجيبَ له؟
الجوابُ: المَظَاهِرَاتُ - هذه - لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ المُسْلِمِينَ؛ هذه دَخِيلَةٌ، ما
كانتْ معروفةً إِلَّا مِنَ الدُّوَلِ الغَرِيبَةِ الكَافِرَةِ^(١).



(١) من شريط «فتاوى العلماء في حكم التفجيرات والمظاهرات والاعتيالات».

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٧ -

فتاوى علمية أخرى...

فضيلة الشيخ عبد العزيز بن ندى العتيبي

- حفظه الله -

٣٦- إِنَّ النُّزُولَ إِلَى الشُّوَارِعِ، وَالتَّجَمُّعَ فِي الْأَمَاكِنِ الْعَامَّةِ، وَتَسْيِيرَ الْحُشُودِ الْبَشَرِيَّةِ، مَا هُوَ إِلَّا نَوْعٌ تَمَرَّدٌ عَلَى الدَّوْلَةِ وَنِظَامِهَا - حَقًّا كَانَ ذَلِكَ النِّظَامُ، أَوْ بَاطِلًا -، وَخُرُوجٌ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ - مَهْمَا كَانَ ذَلِكَ الشُّعَارُ الْمَحْمُولُ -؛ فَلَا تَغْتَرَّ بِلَمَعَانِهِ وَبَرِيقِهِ، فَالْأَمْرُ أَكْبَرُ وَالشَّرُّ يَقْدُمُ زَاحِفًا.

وَمَا فِي التَّجَمُّهِرِ وَالتَّظَاهُرِ مِنَ الْفِتَنِ وَالْفَسَادِ، فَإِنَّمَا يُدْرِكُ بِأَدْنَى تَفْطُنٍ وَتَأْمُلٍ - فِيمَا يُشَاهَدُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ -.

وَالْمُظَاهَرَةُ مَعْنَاهَا: الْمَعُونَةُ وَالنُّصْرَةُ، قَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾؛ وَالْمُظَاهَرَةُ: الْمُعَاوَنَةُ، وَقَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾؛ أَيْ: عَوْنًا وَنَصِيرًا.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٥٩٦، ٧٠٨٥): أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا الْأَسْوَدِ، قَالَ: قُطِعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعْثٌ، فَاكْتَسَبَتْ فِيهِ، فَلَقِيتُ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَخْبَرَنِي، فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ.

٢٠٦ ——— حَزَبُ الْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِتَاتِ -

ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ، (يُكْثِرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ) عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ، فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ، فَيَقْتُلُهُ، أَوْ يَضْرِبُ فَيَقْتُلُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ...﴾ - الْآيَةُ -.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: (يُكْثِرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ): جَمَاعَتَهُمْ؛ أَي: مَعَ أَتَمُّمْ لَا يُوَافِقُونَهُمْ فِي قُلُوبِهِمْ كَانُوا ظَالِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ أَفَادُوهُمْ قُوَّةَ بُجُودِهِمْ مَعَهُمْ. وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: (كِتَابُ الْفِتَنِ - بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَكْثَرَ سَوَادُ الْفِتَنِ وَالظُّلْمِ)، وَهَذَا مِنْ فِقْهِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»: وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ دَلَالَةٌ عَلَى بَرَاءَةِ عِكْرَمَةَ مِمَّا يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ؛ لِأَنَّهُ بَالِغٌ فِي النَّهْيِ عَنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَكْثِيرِ سَوَادِ مَنْ يُقَاتِلُهُمْ، وَغَرَضُ عِكْرَمَةَ: أَنَّ اللَّهَ ذَمَّ مَنْ كَثَرَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ، مَعَ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُرِيدُونَ بِقُلُوبِهِمْ مُوَافَقَتَهُمْ، قَالَ: فَكَذَلِكَ أَنْتَ، لَا تُكْثِرُ سَوَادَ هَذَا الْجَيْشِ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تُرِيدُ مُوَافَقَتَهُمْ.

كيف ولماذا؟!

لَا بُدَّ مِنَ التَّسَاوُلِ عَنِ النِّشْأَةِ لِمَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ؛ فَهَلْ أَصْلُهُ يَعُودُ إِلَى وَحْيٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، أَوْ إِلَى غَيْرِهِ؟!

وَلِذَا سَيَجِدُ الْبَاحِثُ وَالْمُتَّبِعُ وَلَمَنْ يَسْبُرُ الْأَدْلَةَ وَمَا عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ أَنَّ السَّبَبَ الْحَقِيقِيَّ وَالرَّئِيسَ لِتِلْكَ الْفُوضَى - (الْمَظَاهِرَاتِ) - هُوَ عَصِيَانُ بَشَرِي

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الثَّقَلَانِيُّ عَنْ مَنِيعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِئَةِ - ٢٠٧ -

لأنظمة المكان الذي يعيش فيه، والموطن والبلد الذي يقطن فيه، أو ينتمي إليه - سواء كان الحق له أو عليه -.

وحول نشأتها نذكر -اختصاراً-:

أولاً: في تاريخ المسلمين نجد أن فرقة الخوارج هم أوّل من أظهر هذه الفتنة، فخرجوا على ولاة الأمر، وأمراء المسلمين.

ولا يخفى ذاك التجمّع والتجمهر حول بيت عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، ثالث الخلفاء الراشدين المهديين -والذي انتهى بسفك دمه، واستشهاده.

وبدأت الفتنة تتابع في بلاد المسلمين؛ فقد روى الترمذي في «سننه» (٢١٩٤) عن بسر بن سعيد: أن سعد بن أبي وقاص قال -عند فتنة عثمان بن عفان-: أشهد أن رسول الله ﷺ قال: «إنها ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي»، قال: أفرأيت إن دخل عليّ بيتي وبسط يده إليّ ليقتلني؟! قال: «كُن كَابِنِ آدَمَ».

قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن.

قلت: وهو كما قال.

ثانياً: في التاريخ الغربي نجد أن شعار الديمقراطية الذي أعلنوه منهجاً إصلاحياً، وسَعَوْا إلى تصديره في كُلِّ أنحاء المعمورة، يُفاجئهم ويُقلقهم بالشغب الديمقراطي:

فالظاهرة والعصيان المدني -عندهم- هي من الحُرِّيَّات التي كَفَلَهَا شعار

الديموقراطية!

وما زالت هذه الدول تعاني من ويلات الانقلابات الديموقراطية، التي جعلت الدولة غير مستقرة، دائمة التغير، كل يوم هي في حال، ونظام التشريع يتبدل ويتقلب كتقلب الليل والنهار! فكيف تستقر للناس مصالح؟!

وكيف السبيل إلى بيئة وعالم تُوجد فيه الطمأنينة والهدوء والراحة؟!

وهذا ما ينشده الناس من كل تشريع.

ملاحظة: اصطلاح (الديموقراطية): لفظ مجمل، قد يحمل معاني نافعة، وقد يحمل معاني ضارة؛ لذا لا نقبله -كُلّه-، ولا نردّه -كُلّه-، بل نطلب التفصيل في لفظه ومعانيه؛ فما وافق الكتاب والسنة أخذنا به، وما خالف ما جاء من عند الله ردّدناه، وما تعرّض لأمر إدارية وتنظيمية من غير مخالفات شرعية، فالأمر لو اضع النظام أن يأخذ ما يناسب مصالح الرعية.

إن المظاهرات من الفساد في الأرض؛ لما فيها من:

١- نزع هيبة الدولة والنظام عند المواطنين.

٢- بثّ الشعور الخاطئ بين الدول المحيطة بذلك التجمهر والتشهير بأن النظام الحاكم غير مرضي عنه.

٣- في المتظاهرين من هو حسن النية، وإن كان النظار عملاً غير صالح -من أصله-، ولكنه يفتح مجالاً للدُّخلاء بين الصفوف، والقيام بإطلاق بعض العبارات المسمومة التي تُوغر الصدور، وفي ذلك شقّ لصف المسلمين.

قال - تعالى -: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْعُونَكُم بِالْفِئْتَةِ فِيكُمْ سَتَعُونَ لَكُمُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧].

وَمَنْ يَضْمَنُ عَدَمَ إِطْلَاقِ رِصَاصَةٍ، أَوْ قَذِيفَةٍ فِي الْإِتِّجَاهِ الْآخَرَ، أَوْ فِي الْهَوَاءِ؛
لِيُدْفَعَ بِالْفَرِيقَيْنِ إِلَى مَقْتَلَةٍ وَمَذْبَحَةٍ؟!

وكم قرأنا وسمعنا الكثير من ذلك؛ مما لا يستطيع أن يرفضه عقل صحيح!
والرصاصه إذا انطلقت لن يوقفها أحدٌ وستبلغ مداها، وتترك أثرها، ولا
نملك إلا علاج الأثر - هذا إذا تمكنا من ذلك -!

٤- تحريك شهوات النفوس الشريرة الداخلية؛ لمحاولة الوثوب على النظام الحاكم، والإطاحة به؛ عندما يرون بعضاً من الشعب يتجرأ على النظام، ولا تتخذ الدولة اجراء حازماً يُوقِفُ هذا الشغب، ويمنع تكرار هذه الفتن.

ومشاهدُ التاريخ القديم والمعاصر تخبرنا عن ذلك.

هـ- إثارة الشهية لبعث الشُّرور الخارجيّة لابتلاع الدولة التي لا تستطيع إخماد فتن الداخل.

وَالْفِتْنُ أَخْبَرَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ:

روى البخاري (٣٦٠٢)، ومسلم (٢٨٨٦) في «صحيحهما» من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «سَنَكُونُ فِتْنًا الْقَاعِدَ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي وَالْمَاشِي، فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، وَمَنْ يُشْرِفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ، وَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأً - أَوْ مَعَاذًا - فَلْيَعُذْ بِهِ».

٢١٠ ——— حَبْرَةُ الْعِلْمِ وَالنَّفَاتِ مِنْ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

وَأَثَرٌ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْإِبْتِعَادُ عَنْ مَوَاقِعِ الْفِتَنِ.

وروى عبد الرزاق في «المصنف» بسند صحيح (١١ / ٤٥٠) عن طاووس، قال: لَمَّا وَقَعَتْ فِتْنَةُ عِثْمَانَ قَالَ رَجُلٌ لِأَهْلِهِ: أَوْثِقُونِي بِالْحَدِيدِ فَإِنِّي مَجْنُونٌ، فَلَمَّا قُتِلَ عِثْمَانُ قَالَ: خَلُّوا عَنِّي، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَفَانِي مِنَ الْجُنُونِ، وَعَافَانِي مِنْ قَتْلِ عِثْمَانَ.

كيف العلاج؟ وأين الحل؟

إِنَّهُ فِي الطَّاعَةِ وَالصَّبْرِ.

قال - تعالى - : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

وقال - تعالى - : ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].

والمظاهرةُ خروجٌ عن الطاعة؛ لذا أُمِرْنَا بالطاعة والصبر؛ لما روى البخاري (٣٧٩٢)، ومسلم (١٨٤٥) في «صحيحهما» مِنْ حَدِيثِ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمِلْتَ فَلَانًا؟ قَالَ: «سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ».

والمرادُ بـ (الأثرة) في قوله: «ستلقون بعدي أثره»؛ أي: استئثار الأمراء بالخطوط، وكل شيء لأنفسهم دون غيرهم من الناس؛ فلم نجد في النص توجيهًا إلى مظاهرة، أو مسيرة، أو اعتصام.

وروى البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣) في «صحيحهما» من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه -، عن النبي ﷺ، قال: «سَتَكُونُ أَثَرَةٌ، وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا»، قالوا: يا رسول الله! فما تأمرنا؟ قال: «تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ»، أي: ولو مُنِعْنَا حُقُوقَنَا فالواجبُ الصَّبْرُ بلا اعتصامٍ أو مظاهرة، فقد أُمِرْنَا في الشرع بأداء الحقوق التي علينا والصبر حتى يأتي نصر الله. ولقد استقرَّ عند السلف: أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ مِنَ الدِّينِ، وكذا الاقتتال على الدنيا.

ومعلومٌ أَنَّ أَوَّلَ الْقِتَالِ شَرَارَةٌ تَبْدَأُ مِنْ زَلَّاتِ اللِّسَانِ^(١)، وَفَلَتَاتِ الْكَلَامِ:

فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذَكَّى وَإِنَّ الْحَرْبَ بِمَبْدُوءِهَا الْكَلَامُ

وكان عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - لا يرى القتال على الملك؛ فقد روى البخاري في «صحيحه» (٤٦٥١، ٧٠٩٥) من طريق سعيد بن جبّير، قال: خرج علينا عبد الله بن عمر، فَرَجَوْنَا أَنْ يُحَدِّثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا، قال: فبادرنا إليه رجلٌ، فقال: يا أبا عبد الرحمن! حَدِّثْنَا عَنِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، والله يقول: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فقال: هل تدري ما الفتنَةُ - تَكَلَّتْكَ أُمُوكَ -؟ إنما كان محمدٌ ﷺ يقاتل المشركين، وكان الدخولُ في دينهم فتنَةً، وليس كقتالكم على الملك^(٢).

(١) وما أجمل ما قيل - قديماً -: «إِيَّاكَ أَنْ يَضْرِبَ لِسَانُكَ عُقُوكَ» - «المَجَالَسَةُ» (٣٤٣٧)

- لِلدِّينَوَرِيِّ - (عليه).

(٢) جريدة (الوطن) - الكويتية - (١٩ / ١١ / ٢٠٠٦ م).

فتوى الشيخ عبد المالك رمضان^(١)

- حفظه الله -

٣٧- «أنكر العلماء المحققون المظاهرات بثلاثة حقوق:

* الحق الأول: حق النبي ﷺ في الطاعة؛ فإن الأمر الذي من أجله يقوم المتظاهرون هو طلب حقوقهم التي يرون أن السلطان قصر في أدائها لهم، فلو تكلم النبي ﷺ عن هذه الحالة لكان له حق الطاعة في ذلك كما له حق الطاعة في كل ما أمر به ونهى عنه، ولو لم يتكلم عنها اجتهد العلماء لإعطائها الحكم المناسب لها.

وبعض المفتونين بالمظاهرات يحرضون على تخريجها مخرج المصالح المرسلة! وأنها من النوازل! لكن الذي يمنع من إدراجها تحت المصالح المرسلة هو أنه صح أن النبي ﷺ أخبر عن فتنة السلاطين التي قام بسببها المتظاهرون، وأعطى أمته المخرج منها:

فقد تواتر عنه ﷺ أنه أنذر أمته وجود أمراء بعد زمنه يمنعون شعوبهم حقوقهم، فأمر فيها بأمرين؛ هما الدعاء والصبر:

* أما الدعاء؛ فثبت عن عبد الله بن مسعود أنه قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) نقلاً عن كتابه «حكم المظاهرات» (١٠-٢١) - بتصرف -.

«إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تَنْكَرُونَهَا»، قالوا: يا رسول الله! كيف تأمر مَنْ أدرك منا ذلك؟ قال: «تؤدّون الحقّ الذي عليكم، وتَسألون الله الذي لكم» - رواه البخاريّ (٣٦٠٣)، ومسلم (٤٨٠٣) -؛ فقد أخبر ﷺ أنّ هؤلاء الحكّام يستأثرون بحقوق الرعيّة، ولا يؤدّونها لهم، فأمر -مع ذلك- الرعيّة بأداء حقوق السُلطان له، وطلب حقّها من الله؛ فما محلّ المظاهرات من هذا الحديث الواضح؟!

فهل نسيها ﷺ حتّى يستدرك عليه مستدرك! أو غفل عنها حتّى يَفْطَنَ لها كفرَةُ الغرب! ويقلّدَهم فيها المستغربون من هذه الأُمّة؟!

قال ابن تيمية في «منهاج السّنّة» (٣/ ٣٧٢): «فقد أخبر النّبِيّ ﷺ أنّ الأمراء يَظْلَمُونَ وَيَفْعَلُونَ أُمُورًا مَنكَرَةً، ومع هذا فَأَمَرْنَا أن نؤتيهم الحقّ الذي لهم، ونسأل الله الحقّ الذي لنا، ولم يأذن في أخذ الحقّ بالقتال، ولم يُرَخِّص في ترك الحقّ الذي لهم».

وقال التّوويّ في «شرح مسلم» (١٢/ ٢٣٢): «هذا من معجزات النّبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكرّراً، ووُجِدَ مخبرُهُ متكرّراً، وفيه الحثّ على السّمع والطّاعة وإن كان المتولّي ظالماً عَسُوفاً^(١) فيُعْطَى حَقُّهُ مِنَ الطّاعَةِ وَلَا يُخْرَجَ عَلَيْهِ وَلَا يُجْلَعُ، بل يُتَضَرَّعُ إِلَى اللَّهِ -تعالى- في كشف أذاه ودفع شرّه وإصلاحه».

(١) فتقييد مَنْ قيّد أحاديث النّهي عن الخروج بـ(عدل الأمراء): تقليدٌ مبنيٌّ على مُصادمة

وروى مسلم (٤٧٨٢) عن وائل الحضرمي، قال: «سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله ﷺ، فقال: يا نبي الله! أرايت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم، ويمنعونا حقنا؟ فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله، فأعرض عنه، ثم سأله في الثانية - أو في الثالثة -، ف جذبته الأشعث بن قيس، وقال: «اسمعوا وأطيعوا؛ فإننا عليهم ما أحلوا، وعليكم ما حُلتُم».

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٢ / ٢٢٥): «أي: اسمعوا وأطيعوا وإن اختصَّ الأمراء بالدنيا ولم يوصلوكم حقكم مما عندهم.

وهذه الأحاديث في الحثِّ على السَّمْع والطَّاعة في جميع الأحوال، وسببها اجتماع كلمة المسلمين؛ فإنَّ الخلاف سببٌ لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم».

* وأما الأمر بالصبر؛ فلنكي لا يقول عَجَلٌ: إلى متى نصبرُ على أثره هؤلاء الجورة؟!

فقد روى البخاري (٣٧٩٢) ومسلم (١٨٤٥) عن أسيد بن حضير - رضي الله عنه -: «أن رجلاً من الأنصار قال: يا رسول الله! ألا تستعملني كما استعملت فلاناً؟ قال: «ستلقون بعدي أثره»، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض».

قال ابن حجر في «الفتح» (٨ / ٥٢): «أي: يوم القيامة، وفي رواية الزُّهري^(١): «حتى تلقوا الله ورسوله، فإني على الحوض»؛ أي: اصبروا حتى

(١) أي: في «صحيح البخاري»؛ فإنها عنده (٧٤٤١) عن أنس - رضي الله عنه - (منه).

حَدَّثَنَا الْعَمَلِيُّ الشَّافِعِيُّ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِئَاتِ - ٢١٥

تموتوا؛ فإنكم ستجدونني عند الحوض، فيحصل لكم الانتصاف ممن ظلمكم، والثواب الجزيل على الصبر».

هذا الداء والدواء في حديث واحد، فهل يحل لطبيب أن يدخل بين النبي ﷺ وأُمَّتِهِ بشيء زائد؟!!

وكل مؤمن يعلم أن هذا الدواء قرره مَنْ قال الله فيه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]؟!!

فبأي حق يطاع الغرب الكافر في اختراعه المظاهرات لخلع الحكام، ويُعصى الرسول ﷺ الرؤوف الرحيم بأُمَّتِهِ، النَّاصِحُ لهم بتمام نصيح وإحكام؟!!

ومن العجائب أن بعض المتظاهرين قالوا: إنهم قاموا بسبب أن حكّامهم لا يحكمون بما جاءهم به الرسول ﷺ! وهما هم أنفسهم لا يحكمون بما جاءهم به الرسول ﷺ في مسألة ظلم الحكّام!!

فأين المتجرّدون للدليل الصادقون في تحاكمهم إليه؟!!

قال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وأين هي دَعْوَى محبّتهم الرسول ﷺ وقد قال -تعالى-: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]؟!!

أَيكون النِّظامُ الديمقراطيُّ أهدى إلى استرجاع الحقوق مِنْ هَذي رسول

الله ﷻ، والله - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿وَأَن تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]؟!

أَيَكُونُ النَّظَامُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ أَرْحَمَ بِمَهْضُومِي الْحَقُوقِ وَأَرْأَفَ وَاللهُ يَقُولُ:
﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ
عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]؟!

وَأَيْنَ هُمْ مِمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٨١٣) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ
قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ».

قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ - يَا رَسُولَ اللهِ! - إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَسْمَعُ
وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ، وَأَخَذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»؟!

وَنَحْنُ قَدْ أَدْرَكْنَا هَذَا الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ، فَلِمَ إِذَا لَا
تَسْمَعُوا وَصِيَّتَهُ هَذِهِ ﷺ حُذَيْفَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَلِسَائِرِ الْأُمَّةِ؟! وَقَدْ أَمَرَ ﷺ
بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ كَمَا أَمَرَ بِالصَّبْرِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْمَظَاهِرَاتِ؛ فَهَلِ الْكَفَّارُ أَهْدَى مِنْهُ
سَبِيلًا؟! وَهَلْ هُمْ بِالْحَقِّ أَقْوَمُ قِيْلًا؟!

* الْحَقُّ الثَّانِي: حَقُّ السُّلْطَانِ الْمُسْلِمِ فِي طَاعَتِهِ فِي الْمَعْرُوفِ، وَتَرْكِ جَمِيعِ
أَسْبَابِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْمُتَجَمِّعِينَ ضِدَّهُ قَصْدُهُمْ مَنَازَعَتَهُ فِي مَنْصِبِهِ، وَإِحْلَالُ
غَيْرِهِ مَحَلَّهُ، وَقَدْ حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، مَنَازَعَةَ السُّلْطَانِ فِي إِمَارَتِهِ مَا دَامَ مُسْلِمًا؛ قَالَ
عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: دَعَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَبَايَعَنَاهُ، فَكَانَ فِيهَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ
بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ

لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، قال: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنْ اللَّهِ بَرَهَانٌ». رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (٤٧٩٩).

فَإِنْ أَخَذَ السُّلْطَانُ أَمْوَالَ رَعِيَّتِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ظَلَمَ عَظِيمٌ، وَلَكِنَّهُ لَا تَسْقُطُ بِهِ حُقُوقُهُ مِنَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَهُ فِي الْمَعْرُوفِ، وَتَرُكُ مَنَازَعَتِهِ.

هَذَا هُوَ حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسِيَاسَتُهُ الْحَكِيمَةُ الَّتِي لَا يَرْضَى بِهَا أَصْحَابُ الْمَظَاهِرَاتِ الْقَائِلُونَ: الْحَاكِمُ الَّذِي لَا يُؤَدِّي إِلَيْنَا حُقُوقَنَا الْمَادِّيَّةَ تُنَازِعُهُ الْحُكْمُ!!
فَإَيْنَ ذَهَبَتْ عَقُولُ الْمُسْلِمِينَ مَعَ هَذِهِ الْأَدْلَةِ الصَّرِيحَةِ؟!

قال ابنُ تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «مَنْهَاجِ السَّنَةِ» (٣ / ٣٩٥): «فَهَذَا أَمْرٌ بِالطَّاعَةِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ وَلِيِّ الْأَمْرِ؛ وَذَلِكَ ظُلْمٌ مِنْهُ، وَنَهْيٌ عَنْ مَنَازَعَةِ الْأَمْرِ أَهْلَهُ، وَذَلِكَ نَهْيٌ عَنِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَهْلَهُ هُمْ أَوْلُو الْأَمْرِ الَّذِينَ أَمَرَ بِطَاعَتِهِمْ، وَهُمْ الَّذِينَ لَهُمْ سُلْطَانٌ يَأْمُرُونَ بِهِ.

وليس المراد: مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُؤَلَّى وَلَا سُلْطَانُ لَهُ، وَلَا الْمُتَوَلَّى الْعَادِلُ^(١)؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّهُمْ يَسْتَأْثِرُونَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ نَهَى عَنْ مَنَازَعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَأْثَرًا».

وفي هَذَا رَدٌّ مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يُعْطَلَ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ زَاعِمًا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْمَنَازَعَةِ خَاصٌّ بِمَنْ كَانَ أَهْلًا لِأَنْ يُؤَلَّى مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

بل في رواية للحديث السابق عند أحمد (٢٢٧٣٥) - بسندٍ صحيحٍ -: أَنَّ

(١) هذا هو الفهم الصحيح؛ وليس كذاكَ التعليل القبيح!

٢١٨ ————— حَزَبُ الْأَعْلَمَاءِ الثَّقَاتِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأُولَى الْبَاهِشَاتِ -

النَّبِيُّ ﷺ قال: «ولا تُنازع الأمر أهله وإن رأيت أن لك»، قال ابن حَجَرٍ في «الفتح» (٨/١٣): «أي: وإن اعتقدت أن لك في الأمر حقًا، فلا تعمل بذلك الظن، بل اسمع وأطع إلى أن يصل إليك بغير خروج عن الطاعة».

وفي هذا قطع للطريق على جميع الأحزاب المنازعة للحكام؛ لأنها - كلها - ترى نفسها أحق بالأمر من غيرها.

وروى نعيم بن حماد في «الفتن» (٣٨٩)، وابن أبي شَيْبَةَ في «المصنف» (١٥٥٥٨) والْأَجْرِيُّ في «الشريعة» (٧٠) بإسناد صحيح عن سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قال: قال لي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «لعلك أن تُخلفَ بعدي، فأطع الإمام وإن كان عبدًا حبشيًا، وإن ضربَكَ فاصبر، وإن حرَمَكَ فاصبر، وإن دعاكَ إلى أمرٍ منقصةٍ في دُنياكَ فقل: سَمْعًا وطاعة؛ دمي دُونَ ديني».

قال الْأَجْرِيُّ -عقبه-: «إن حرَمَكَ حقًا لك، أو ضربَكَ ظلمًا لك، أو انتهَكَ عِرْضًا لك، أو أخذَ مالكَ؛ فلا يحملَكَ ذلك على أن تُخرجَ عليه بسيفكَ حتَّى تُقاتِلَهُ، ولا تُخرجَ مع خارجي يُقاتِلُهُ، ولا تُحرِّضَ غيرَكَ على الخروج، ولكن اصبر عليه».

ومعنى قوله: «أو انتهَكَ عِرْضَكَ»؛ بِشَتْمِكَ وما إليه؛ ففي «النهاية في غريب الأثر» - لابن الأثير - مادة (عرض) -: «العِرْضُ: موضع المدح والذم من الإنسان - سواء كان في نفسه أو في سلفه أو من يلزمه أمره -، وقيل: هو جانبُه الذي يصونه من نفسه وحسبه، ويُحامي عنه أن يُنتَقَصَ ويُنَلَبَ، وقال ابن قُتَيْبَةَ: عِرْضُ الرَّجُلِ: نَفْسُهُ وبَدَنُهُ - لا غير -».

إِنَّهُمْ يُرِيدُونَ إِلَّا تَسْتَقَرَّ أَوْضَاعُهُمْ؛ كما قال ابنُ عُمَرَ - رضي الله عنه - لِرَجُلٍ أَرَادَ مِنْهُ أَنْ يَعِيبَ الْخَلِيفَةَ: «ولكن هو هذا المَالُ، فَإِنْ أَعْطَاكُمْوهُ رَضِيتُمْ، وَإِنْ أَعْطَاهُ أُولَى قَرَابَتِهِ سَخِطْتُمْ، إِنَّمَا تُرِيدُونَ أَنْ تَكُونُوا كِفَارِسَ وَالرُّومِ لَا يَتْرُكُونَ لَهُمْ أَمِيرًا إِلَّا قَتَلُوهُ».

قال: ففَاضَتْ عيناهُ بأربعٍ مِنَ الدَّمْعِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تُرِيدُ ذَلِكَ»^(١).

وَمِنَ الْخَطَأِ الْوَاضِحِ: مُحَاوَلَةُ تَخْرِيجِ الْمَسْأَلَةِ مَخْرَجِ الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ شَرْطِهَا إِلَّا تُخَالِفَ نَصًّا، وَالنُّصُوصُ السَّابِقَةُ - وَمَا تَرَكْتُهُ كَثِيرٌ - تَرُدُّ هَذِهِ الدَّعْوَى، مَعَ أَنَّ مُقَوِّمَاتِ الْمَظَاهِرَاتِ كَانَتْ مُتَوَفِّرَةً مُنْذُ الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ الْمَكِّيِّ، أَقْصَدُ: الْبَشَرِ الَّذِينَ يَتَجَمَّعُونَ، وَالْأَصْوَاتِ الَّتِي بِهَا يَصْرُخُونَ، وَالْأَرْجُلِ الَّتِي بِهَا يَمْشُونَ، وَالظُّلُمُ كَانَ يَنْطَحُ بِقَرْنَيْنِ، وَيَمْشِي قَائِمًا عَلَى قَدَمَيْنِ، يَدْعُمُهُ كُبرَاءُ قُرَيْشٍ، حَتَّى مَنَعُوا خَيْرَةَ أَهْلِ الْأَرْضِ - آنَ ذَاكَ - الرَّسُولَ ﷺ وَأَصْحَابَهُ الْكَرَامَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالزَّوْاجِ؛ حَتَّى إِنْ أَحَدُهُمْ كَانَ يَفْرَحُ بِجِلْدٍ بَعِيرٍ جَافٍ يَجِدُّهُ، فَيَكُونُ طَعَامَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ!!!

وَقَدْ مَكَّثُوا عَلَى مِثْلِ هَذَا ثَلَاثَ سِنِينَ بِشُعْبِ أَبِي طَالِبٍ لَا يَفْزَعُونَ إِلَى مُظَاهَرَةٍ! وَلَا يَتَرَسَّوْنَ بِدِيمِقْرَاطِيَّةٍ! فَعَدَمُ اتِّخَاذِ الرَّسُولِ ﷺ هَذِهِ الْوَسِيلَةَ ذَاتِ الْمُقَوِّمَاتِ الْمُتَوَفِّرَةِ فِي وَقْتِهِ؛ أَلَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْمَظَاهِرَاتِ؟!

(١) رواه أحمدُ في «فضائل الصحابة» (٦٤)، والحلَّال في «السُّنَّة» (٥٤٦)، والطَّبْرَانِيُّ في

٢٢٠ ——— حَدِيثُ بَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الظَّاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْمَحَبَّةَ لَهُ ﷺ أَنْ يَتَّبِعَهُ وَيَقُولَ: قَدْ اخْتَارَ لِي الرَّسُولُ
النَّاصِحُ ﷺ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ وَالصَّبْرَ، فَلَنْ أَسْتَدْرِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا
كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فَإِذَا اخْتَارَ الرَّسُولُ ﷺ لِأُمَّتِهِ الْمَظْلُومَةَ شَيْئًا؛ أَيْحُلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْتَارَ غَيْرَ مَا
اخْتَارَ، أَوْ يَسْتَدْرِكَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْاِخْتِيَارِ؟!

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]!

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٣ / ٦٢): «فَعَلَى كُلِّ
مُؤْمِنٍ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ إِلَّا تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَا يَتَقَدَّمَ
بَيْنَ يَدَيْهِ؛ بَلْ يَنْظُرُ مَا قَالَ فَيَكُونُ قَوْلُهُ تَبَعًا لِقَوْلِهِ، وَعَمَلُهُ تَبَعًا لِأَمْرِهِ؛ فَهَكَذَا كَانَ
الصَّحَابَةُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ هُمْ بِإِحْسَانٍ وَأُثْمَةٍ الْمُسْلِمِينَ.

فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يُعَارِضُ النُّصُوصَ بِمَعْقُولِهِ، وَلَا يُؤَسِّسُ دِينًا غَيْرَ
مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَإِذَا أَرَادَ مَعْرِفَةَ شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ وَالْكَلَامِ فِيهِ نَظَرَ فِيهَا قَالَهُ
اللَّهُ وَالرَّسُولُ ﷺ؛ فَمِنْهُ يَتَعَلَّمُ، وَبِهِ يَتَكَلَّمُ، وَبِهِ يَنْظُرُ وَيَتَفَكَّرُ، وَبِهِ يَسْتَدِلُّ.

فَهَذَا أَصْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلُ الْبِدْعِ لَا يَجْعَلُونَ اعْتِمَادَهُمْ فِي الْبَاطِنِ وَنَفْسِ
الْأَمْرِ عَلَى مَا تَلَقَّوْهُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ عَلَى مَا رَأَوْهُ أَوْ ذَاقُوهُ، ثُمَّ إِنْ وَجَدُوا
السُّنَّةَ تَوَافِقَهُ، وَإِلَّا لَمْ يُبَالُوا بِذَلِكَ، فَإِذَا وَجَدُوهَا تُخَالِفُهُ أَعْرَضُوا عَنْهَا تَفْوِيضًا،
أَوْ حَرَفُوهَا تَأْوِيلًا.

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة.

* الحق الثالث: حَقُّ الرَّعِيَّةِ فِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى أَمْنِهَا وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنْ دَمٍ وَمَالٍ وَعِزٍّ؛ لِأَنَّ الْمَظَاهِرَاتِ تُخْلِجُ أَمْنَ الْبِلَادِ، وَتَجْعَلُهَا تَحْتَ سَوْمِ الْمُتَرَبِّصِينَ بِهَا، وَتُحْيِي نَعْرَةَ الْخِلَافِ لَدَى جَمِيعِ الْأَطْرَافِ الْمُخَالِفِينَ.

فَالرَّعِيَّةُ هِيَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي تَحْتَ حُكْمِ سُلْطَانِهَا.

ولذلك؛ كثيراً ما يُقْتَرَنُ ذِكْرُهَا بِذِكْرِ السُّلْطَانِ، كَمَا فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمَشْهُورِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» -، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، وَكَمَا فِي حَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٥٩٠)، وَابْنِ حِبَّانَ (٤٥٥٩) - وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٥٤٢) -: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ: رَجُلٌ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَعَصَى إِمَامَهُ وَمَاتَ عَاصِيًا...» الْحَدِيثُ.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهَمِ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ» (٥٧/٤): «يَعْنِي: مَتَى اجْتَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِمَامٍ».

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: «وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْخَيْرِ لُزُومُ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ فِي طَاعَةٍ مَنْ اجْتَمَعُوا عَلَى تَأْمِيرِهِ، فَمَنْ نَكَثَ بَيْعَتَهُ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ» - نَقْلًا عَنْ «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَبَرٍ (٣٧/١٣) -.

وَمِنْ عَجِيبِ أَمْرِ الْمَظَاهِرَاتِ: أَنَّهَا تَخْلُقُ فِي الشَّعْبِ الْوَاحِدِ طَوَائِفَ كَانَتْ مَغْمُورَةً، فَتُعْطِيهَا الْحَيَاةَ عَلَى حِسَابِ قَتْلِ وَحْدَتِهِ!

وَأَعْجَبُ مِنْهُ: أَمْرُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الَّتِي كَانَ أَصْحَابُهَا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَحْمُونَ حَقَّ الْأَكْثَرِيَّةِ، بَغْضِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهَا رَاشِدَةً أَوْ غَوِيَّةً، فَإِذَا بِهِمْ -الآنَ- يَحْمُونَ الْأَقْلِيَّاتِ، وَيَدْفَعُونَهَا إِلَى الْمَظَاهِرَاتِ! ثُمَّ يُنْقِذُونَ مَطَالِبَهَا؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْمُتَظَاهِرِينَ -الْيَوْمَ- عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْبُلْدَانِ لَمْ يَبْلُغُوا عَشَرَ عَدَدِ السُّكَّانِ الْمُؤَهِّلِينَ قَانُونِيًّا!!

فَبَأَيِّ مَنَطِقٍ يَتَكَلَّمُونَ لَوْلَا أَنَّهُ لَوْ جَدِيدٌ مِنَ أَلْوَانِ الْإِسْتِدْمَارِ السِّيَاسِيِّ وَالْاِقْتِصَادِيِّ؟!

وَالْأَمْرُ لِلَّهِ! (١).



الشيخ محمد علي فركوس^(١)

- حفظه الله -

٣٨- السؤال: شيخنا الفاضل؛ إني أستاذ في قطاع التربية، وفي الأيام المقبلة سيدخل عمّالُه في إضرابٍ من أجل مطالب موضوعيّة؛ فما حكم الشرع في الإضراب؟

الجواب:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين.

أما بعد:

الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات... من عادات الكُفّار، وطُرُق تعامُلهم مع حكوماتهم، وليست من الدين الإسلامي في شيء.

وليس من أعمال أهل الإيمان المطالبة بالحقوق -ولو كانت مشروعة بسلوك طريق ترك العمل ونشر الفوضى وتأبيدها وإثارة الفتن، والطعن في أعراض غير المشاركين فيها - وغيرها مما ترفّضه النصوص الشرعية، ويأباه خلق المسلم -تربيةً ومنهجًا وسلوكًا-.

(١) من أفاضل أهل العلم في الجزائر -ولا تُركّيه على الله-.

وإنما يتوصل إلى الحقوق المطلوبة بالطرق المشروعة، وذلك بمراجعة المسؤولين، وولاية الأمر؛ فإن تحققت المطالب؛ فذلك من فضل الله - سبحانه -، وإن كانت الأخرى وجب الصبر والاحتساب، والمطالبة من جديد حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين.

فقد صحَّ من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - ما يؤيد ذلك، حتى يقول فيه: «دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وآله وسلم -، فَبَايَعَنَا، فَكَانَ فِيْمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ: بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ؛ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»^(١).

وزاد أحمد^(٢): «وَأِنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَكَ؛ أَيْ: «وَأِنْ اعْتَقَدْتَ أَنَّ لَكَ فِي الْأَمْرِ حَقًّا، فَلَا تَعْمَلْ بِذَلِكَ الظَّنِّ، بَلِ اسْمَعْ وَأَطِع، إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْكَ بِغَيْرِ خُرُوجٍ عَنِ الطَّاعَةِ»^(٣).

وفي رواية ابن جَبَّان^(٤): «وَأِنْ أَكَلُوا مَالَكَ، وَصَرَبُوا ظَهْرَكَ».

وفي حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا».

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٥٦)، وَمُسْلِمٌ (٤٨٧٧).

(٢) بَرَقْم (٣٤٠٥)، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (١٠٢٨).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» (١٠ / ١٣) - لابن حَجَرٍ -.

(٤) بَرَقْم (٤٦٤٥).

وفي رواية لأحمد (٢٤١٤٠): «وَأِنْ نَهَكَ ظَهْرَكَ، وَأَخَذَ مَالَكَ».

قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ»^(١).

٣٩- وقال - حفظه الله، ونفع به -:

الْمَظَاهِرَاتُ وَالْمَسِيرَاتُ وَالْاضْطِرَابَاتُ وَالْاعْتِصَامَاتُ: لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا مِنْ وَسَائِلِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَا هِيَ مِنَ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ، بَلِ الْمَظَاهِرَاتُ وَأَخَوَاتُهَا - غَالِبًا - مَا تَكُونُ جَالِبَةً لِلْفِتَنِ وَالْمَفَاسِدِ وَالْأَضْرَارِ، مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ، وَتَخْرِيبِ الْمُنْشآتِ، وَتَضْيِيعِ الْأَمْوَالِ، وَتَعْطِيلِ الْعَمَلِ، وَإِشَاعَةِ الْفَوْضَى، وَاخْتِلَاطِ الذُّكُورِ بِالْإِنَاثِ، وَغَيْرِهَا مِنْ مَوَاجِتِ الْفَسَادِ وَالشُّرُورِ الَّتِي تَأْبَاهَا الْفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ وَيَنْهَى عَنْهَا الْإِسْلَامُ.

إِنَّ طَلَبَ تَحْصِيلِ حُقُوقِ الْمُتَظَاهِرِينَ وَالْمُضْهِرِينَ، وَإِدْرَاكِ غَايَاتِهَا الشَّرِيفَةِ لَا يُسَوِّغُ وَسَائِلَهَا وَطُرُقَهَا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَرْفُضُ النَّظْرِيَّةَ الْمِكَافِيلِيَّةَ الْقَائِلَةَ إِنَّ: «الْغَايَةَ تُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ»، الَّتِي تُجَوِّزُ لِلْفَرْدِ التَّوَصُّلَ إِلَى الْغَايَاتِ الْبَنِيَّةِ وَالْمَقَاصِدِ الْمَشْرُوعَةِ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مَمْنُوعَةً فِي الشَّرَائِعِ، وَمَذْمُومَةً فِي الْفِطْرِ السَّلِيمَةِ وَالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ وَالْأَعْرَافِ.

وإِنَّمَا الْحُقُوقُ يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا بِالْمُطَالَبَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَذَلِكَ بِتَحْصِيلِ الْوَسَائِلِ الْمَشْرُوعَةِ، أَوْ إِيجَادِ الْبَدَائِلِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تُغْنِي عَنِ الْوَسَائِلِ الْمَنْهِيَّةِ عَنْهَا؛ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «لَيْسَ كُلُّ سَبَبٍ نَالَ بِهِ الْإِنْسَانُ حَاجَتَهُ يَكُونُ مَشْرُوعًا وَلَا

٢٢٦ ——— خَزَائِنُ الْعِلْمِ لِلْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدْوَةِ الْبَاهِتَاتِ -

مُبَاحًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَشْرُوعًا إِذَا غَلَبَتْ مَصْلَحَتُهُ عَلَى مَفْسَدَتِهِ تَمَّا أَذِنَ فِيهِ الشَّرْعُ».

- «مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمَصْرِیَّةِ» لابن تيمیَّة (١٦٩) -.

فَلِذَلِكَ؛ كَانَ حُكْمُ مُخَالَفَةِ الشَّرْعِ فِي الْوَسَائِلِ كَحُكْمِ مُخَالَفَتِهِ فِي الْمَقَاصِدِ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ فِي الْوَعِيدِ الْوَاردِ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ -تَعَالَى-: ﴿أَمْرُهُ﴾ نَكْرَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَتُقَيَّدُ الْعُمُومَ، وَهِيَ شَامِلَةٌ لِبَابِ الْمَقَاصِدِ وَالْوَسَائِلِ.

وَعَلَيْهِ؛ فَمَنْ رَاعَى شَرْعِيَّةَ الْمَقَاصِدِ وَأَهْمَلَ شَرْعِيَّةَ الْوَسَائِلِ: فَشَأْنُهُ كَمَنْ عَمِلَ بِبَعْضِ الدِّينِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ الْآخَرَ، وَقَدْ قَبَّحَ اللَّهُ هَذَا الْفِعْلَ وَأَنْكَرَهُ عَلَى الْيَهُودِ، قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَقْتَضِي فِعْلَ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابَ النَّوَاهِي -سِوَاءٍ فِي جَانِبِ الْمَقَاصِدِ أَوْ الْوَسَائِلِ-.

هَذَا، وَأَسْلُوبُ الْمَظَاهِرَاتِ وَالْمَسِيرَاتِ وَالْإِضْرَابَاتِ مِنْ مَضَامِينِ النِّظَامِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ الَّذِي يُعَدُّ هَذِهِ الْأَسَالِيبَ ظَاهِرَةً صَحِيَّةً؛ حَيْثُ إِنَّ الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ الْقَائِمَةَ عَلَى هَذَا النِّظَامِ تُخَوِّلُ لِلشَّعْبِ -أَوْ لِفَتَاتِهِ- تَصْحِيحَ الْأَوْضَاعِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّرْبُويَّةِ وَالْمَهْنِيَّةِ، وَالْمُطَالَبَةَ بِعِلَاجِ آفَاتِهَا وَمَضَارِّهَا بِالتَّغْيِيرِ إِلَى مَا هُوَ أَسْمَى؛ وَأَحْسَنُ؛ انْطِلَاقًا مِنْ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ.

لذلك؛ يأتي إذن الإمام الحاكم مبنياً على مقتضيات النظام الديمقراطي، وتطبيقاً لقوانينه التي تجعل الحاكمية للشعب: يُصحح نفسه بنفسه!
وهذا - بلا شك - مرفوض شرعاً عند كل مؤحد...

وعلى فرض أن إذن الحاكم بالمظاهرات والمسيرات لم يكن مستمداً مما تمليه عليه دساتير الديمقراطية؛ فإن إذنه لا يؤثر في الحكم، ولا يصير المنكر معروفاً، ولا الممنوع مباحاً، ذلك لأن المحرم والمباح في الإسلام هو الشارع الحكيم نفسه، والطاعة له مطلقة، وطاعة غيره تبع لطاعته، ولا تكون إلا في المعروف دون المعصية؛ لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «إنما الطاعة في المعروف».

- أخرج البخاري في «الأحكام»، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (٧١٤٥)، ومسلم في «الإمارة» (١٨٤٠)، من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

هذا، والأسلم لدين المسلم أن لا يتوسل إلى الخير والمقاصد الحسنة بالسُّرِّ والفساد، وإنما يتوسل إلى كل ما ظهرت مصلحته على مفسدته من مختلف الطاعات وفعل الخيرات بسلوك الوسائل المأذون فيها شرعاً.

والعلم عند الله - تعالى -، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلم تسليماً^(١).



فضيلة الشيخ عبد العزيز البرعي - حفظه الله -

٤٠- إِنَّ مِمَّا أُحْدِثَ فِي هَذَا الْعَصْرِ - باعتراف فاعليه - مَا يُسَمَّى:
بِالْمَظَاهِرَاتِ، وَالْاِعْتِصَامَاتِ، وَالْإِضْرَابَاتِ؛ إِمَّا اخْتِجَاجاً عَلَى بَعْضِ أَعْمَالِ
الْحُكَّامِ، وَإِمَّا خُرُوجاً عَلَيْهِ رَغْبَةً فِي إِزَالَتِهِ، وَاسْتِبْدَالِهِ بِغَيْرِهِ.

وهذا - كُله - مُحَرَّمٌ لَا يَجُوزُ، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا
مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، وَلَفْظُ
مُسْلِمٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» -.

فهذه المظاهرات - وغيرها مِنَ الْأُمُورِ الْمُحَدَّثَةِ - بَدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا
نَصٌّ شَرْعِيٌّ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا هَدْيٌ سَلَفٍ هَذِهِ الْأُمَّةِ، بَلْ هُوَ نَهْجُ الْخَوَارِجِ
وَالْمُعْتَزِلَةِ.

وَمَنْ ادَّعَى وُجُودَ نَصٍّ شَرْعِيٍّ فَإِنَّمَا يُحَرِّفُ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَيُجَمِّلُ
الْأَدْلَةَ مَا لَا تَحْتَمِلُ.

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا عَلَى ذَلِكَ؛ فَقَدْ افْتَرَى عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ - جَلَّ
وَعَلَا - يَقُولُ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ تُوَلَّوْا مَا تَوَلَّوْا وَنُصَلِّهِمْ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقد أمرنا الله بالصَّبْرِ على حُكَامِنَا - وإن جَارُوا، وإن ظَلَمُوا-؛ في الحديث الذي رواه البخاري (٧٠٥٦) ومُسلم (١٧٠٩) عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ -رضي الله عنه-، قال: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ، فَبَايَعَنَا، فقال -فَمَا أَخَذَ عَلَيْنَا- أَنْ بَايَعَنَا: «عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ؛ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ».

وهذا ظاهرٌ أَنَّ أصحابَ حُقوقٍ تَضِيعُ حُقوقَهُمْ، وَهُمْ مَأْمُورُونَ بِالصَّبْرِ، وذلك أَنَّ مَفْسَدَةَ شَقِّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ لَا تُقَارَنُ بِالْمَفَاسِدِ الْأُخْرَى، لَا سِيَّما وَثَمَّتْ أَيْدٍ خَفِيَّةٌ تُسَيِّرُ هَذِهِ الْمُؤَامَرَاتِ وَالْمُظَاهَرَاتِ، وَقَدْ صَرَخَ بَعْضُ زُعَمَاءِ الْعَرَبِ -في هذه الْآيَامِ الْمَاضِيَةِ- أَنَّ «عَاصِفَةَ سِيَاسِيَّةٍ سَتَهَبُ عَلَى الْوِطَنِ الْعَرَبِيِّ»! وَقَالُوا -أَيْضًا-: «لَا يَظُنُّ حُكَّامُ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ فِي مَأْمَنٍ»!

فهذه الاضطرابات في عِدَّةِ دُولٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ دُبِّرَ بَلِيلٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَفْوِيًّا.

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي أَنْفُسِكُمْ، وَفِي بِلَادِكُمْ، وَفِي وُلَايَتِكُمْ.

وَلَا يَخْشَاكُمْ مَا يَحْصُلُ فِي هَذِهِ الاضطراباتِ مِنْ تَرْوِيعٍ لِلْأَمْنِينَ، وَتَخْوِيفٍ لِلطَّرِيقِ، دَغَ عَنْكَ أَنَّهُ يَحْصُلُ نَهْبٌ لِلْأَمْوَالِ، وَسَرِقَةٌ لِلْمُمْتَلَكَاتِ، وَتَعْطِيلٌ لِلْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ، وَسَفْكٌ لِلدِّمَاءِ.

فَإِنَّ الْمُظَاهَرَاتِ يَخْرُجُ فِيهَا غَوَاءُ النَّاسِ، إِضَافَةً إِلَى مَنْ كَانَ مُغَرَّرًا بِهِ مِنَ الَّذِينَ يَنْتَوُونَ الْخَيْرَ وَهُمْ لَا يَدْرُونَ أَنَّهَا مَكَائِدُ وَرَاءَهَا مَنْ وَرَاءَهَا! فَمَا ظَنُّكَ إِذَا خَرَجَ اللَّصُوصُ وَالْفَجْرَةُ وَقُطِّعَ الطَّرِيقُ؟!

وَكُلَّ شَرِّيرٍ يَغْتَنِمُ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِهِ!

وَأَنْتَ تَرَى أَعْدَاداً هَائِلَةً مِنَ الْمُعْتَصِمِينَ لَا يُصَلُّونَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَرُبَّمَا كَانَ الْإِعْتِصَامُ فِي شَوَارِعَ هِيَ مَقَابِرُ - فِي الْأَصْلِ -؛ فَمَنْ صَلَّى: صَلَّى فِي الْمَقْبَرَةِ، وَالصَّلَاةُ فِيهَا بَاطِلَةٌ!

إِضَافَةً إِلَى أَنَّ جُلَّ - أَوْ كُلَّ - الْوَقْتِ فِي سَمَاعِ الْأَغْنِيَاتِ بِمَكْبَرَاتِ الصَّوْتِ!

وَهَذِهِ مُحَالَفَاتٌ شَرَعِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ يُدْرِكُهَا كُلُّ عَاقِلٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ يُدِيرُ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ هُمْ شُرَكَاءُ - الْآنَ - فِي السُّلْطَةِ، فَكُلُّ بَاطِلٍ، وَكُلُّ فُسَادٍ، وَكُلُّ شَرٍّ أَنْتَ تُنْكِرُهُ - الْآنَ - عَلَى الْحُكَّامِ، هُمْ مُشْتَرِكُونَ فِيهِ! وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْ إِثَارَةِ الْمَظَاهِرَاتِ وَالْقَلَاقِلِ الرَّغْبَةُ فِي إِزَاحَةِ فُلَانٍ لِيَكُونَ فُلَانٌ بَدِيلاً عَنْهُ، وَالصَّحِيَّةُ هُوَ الْمَوَاطِنُ! وَتُتَّخَذُ الْمَوَاطِنُ وَسِيلَةً صَغُطٍ يَضْغُطُ بِهَا كُلُّ فَرِيقٍ عَلَى الْآخَرِ.

وَعَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ النَّظَرَ فِي [أَكْثَرِ] مَنْ يَقُودُونَ الْمَظَاهِرَاتِ: نَحْنُ أَنْ لَدَيْهِمْ مِنَ الثَّرَوَاتِ مَا لَا تَتَسَعُّ لَهُ أَمْوَالُهُمْ، وَلَا أَمْوَالُ آبَائِهِمْ، وَلَا رَوَاتِبُهُمْ، وَتِجَارَاتُهُمْ! وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَإِنِّي أَذْكُرُ كُلَّ مُوَاطِنٍ يَمْنِي بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَأَنْتَ تَرَى فِي الْمَظَاهِرَاتِ أَخْلَاطاً مِنَ النَّاسِ، لَا يَلِيْقُ بِالْعَاقِلِ الصَّالِحِ أَنْ يَسْتَمِرَّ مَعَهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ.

زِدْ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ مَطَالِبَهُمْ - كُلَّهَا - دُنْيَوِيَّةٌ، لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ، فَلَا تَرَى أَحَدًا يَسْتَنْكِرُ النَّظَامَ الدِّيْمُقْرَاطِيَّ الْمُسْتَوْرَدَ مِنْ بِلَادِ الْكُفَّارِ

-وهو مُحَالِفٌ لِدِينِ اللَّهِ-، ولا أَحَدٌ يُطَالِبُ بِإِزَالَةِ الْإِخْتِلَافِ مِنَ الْجَامِعَاتِ، ولا بِإِزَالَةِ الْفُسَادِ فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ وَالْإِنْتَرْنِت -ولا بِغَيْرِ ذَلِكَ-؛ مِمَّا يَدُلُّكَ أَنَّ الْقَضِيَّةَ -كُلَّهَا- لَغَيْرِ اللَّهِ.

ولو كانتْ مَطَالِبُهُمْ شَرِيعَةً ما كانتْ بهذه الوسيلة، بل بِالْمُنَاصَحَةِ السَّرِيَّةِ الَّتِي يَنْفَعُ اللَّهُ بِهَا، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» -رواهُ النَّسَائِيُّ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

فَقَالَ: «كَلِمَةٌ»، وَلَمْ يَقُلْ: سَيْفًا، وَلَا: بُدْقِيَّةً، وَلَا ... إلخ!

وَقَالَ: «عِنْدَ سُلْطَانٍ»، وَلَمْ يَقُلْ: فِي الشَّارِعِ، وَلَا: فِي الْمُنْتَرِ، وَلَا: الْمُحَاضَرَاتِ، وَلَا: بِاللُّوْحَاتِ أَوْ الْمَظَاهِرَاتِ وَاهْتِفَاتٍ!!

وَعَلَى هَذَا؛ فَإِنِّي أَدْعُو كُلَّ مَنْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ كَلِمَاتِي -هذه- أَنْ يَرْفَعَ نَفْسَهُ عَنِ الْمَظَاهِرَاتِ؛ نَقُولُ هَذَا نُصْحًا لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَنُصْحًا لِكِتَابِهِ، وَرَسُولِهِ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ..

وَأَخِيرًا؛ أَذْكُرُ بِهذهِ الْآيَاتِ الَّتِي قِيلَتْ فِي عَصْرِ قَدِيمٍ تُبَيِّنُ لَكَ تَصَرُّفَ الْعُقَلَاءِ:

وَلَسْتُ بِقَاتِلِ رَجُلٍ أَيْصَلِّي	عَلَى سُلْطَانٍ آخَرَ مِنْ قُرَيْشٍ
لَهُ سُلْطَانُهُ وَعَلَيَّ إِثْمِي	مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ جَهْلٍ وَطَيْشٍ
أَقْتُلُ مُسْلِمًا مِنْ غَيْرِ جُزْمٍ	فَلَيْسَ بِنَافِعِي مَا عِشْتُ عَيْشِي

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(١).

فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله الإمام - حفظه الله -

٤١- المظاهرات والاعتصامات وسيلة من وسائل الديمقراطية، وكل وسائل الديمقراطية معروضة على شرع الله؛ فما قبله منها قبل، وما رده منها رُدَّ. والمظاهرات لا تقبلها الشريعة الإسلامية لأُمور؛ منها:

١- أنها من قوانين الغُرب المبنية على النظام الديمقراطي الذي ينص على حُرِّيَّةِ التكلُّم والاعتراض للكافر والمسلم، والسَّفيه والعَاقِل، والصَّالح والمُجرِم، والحاقد والمُحبِّ، والمُغرض والمُخلص!

وهذا يَمْنَعُهُ الشَّرْعُ؛ قَالَ -تعالى-: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ. مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾

[الْقلم: ٣٥-٣٦] -إلى غير ذلك من الآيات الدالَّة على ذلك-.

وتأييداً لهذا: ما يُشَاهِدُهُ الْمُسْلِمُونَ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَظَاهِرِينَ فِي مِصْرَ -في هذه الأيام- هُمْ وَنَصَارَى مِصْرَ سَوِيًّا فِي الْمَظَاهِرَاتِ، بَلْ يُؤَدِّي كُلُّ صَلَاتِهِ فِي مِيدَانِ التَّحْرِيرِ! وَالْمُسْلِمُ يَرْفَعُ الْقُرْآنَ، وَالنَّصْرَانِي بِجَانِبِهِ يَرْفَعُ الْإِنْجِيلَ -وغير ذلك-.

فالانتقاد والنصح في نظام الإسلام إنما يأتي من أهل العلم والفهم والرشد والعقل.

٢- المظاهرات تقوم على الفوضى؛ بحيث يُشارك فيها أصنافٌ متعدّدةٌ أغراضهم مختلفّةٌ وأحوالهم متباينةٌ؛ حتّى إنّهُ يجتمعُ فيها من الغوغاءِ والهمَجِ والرّعاعِ والفُسّاقِ والجُفّالِ ما لا يجتمعون في غيرها!

وهؤلاء لا يَنْضَبِطُونَ لِدِينِ اللَّهِ، ولا تَرُدُّهُمْ مَرُوءَةٌ، ولا يحجزهم عقل، فلا تسألُ عما يحصلُ بسببِهِم مِنَ الشَّرِّ.

٣- المظاهرات تُستغلّ من قِبَلِ أربابِ الفتن، والطامعين في المحن، والسّاعين إلى النّقم، والمُتربّصين بالعباد الدّوائر!

وهذا مُشاهدٌ في المُتظاهرين، فمنهُم الذي يَسُبُّ وَيَشْتُمُّ وَيَلْعَنُ، ومنهُم الذي يَسْلُبُ وَيَنْهَبُ، ومنهُم الذي يَحْرُبُ وَيَلْعَبُ، ومنهُم الذي يَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَيَقْتُلُ الْأَبْرِيَاءَ.

وكُلّ هذه مُحَرَّمَةٌ في شريعةِ الإسلام.

وكم من مُظَاهَرَةٍ يُعْلَنُونَ أنّها ستكونُ سَلَمِيَّةً، فما يَلْبَثُونَ إلّا وتحوّل إلى فوضى وعَبَثٍ بسببِ الهيجانِ والإثارة التي تحصل من جرّاء المُظَاهَرَةِ - مع وجودِ المُفسِدين والمُغْرِضين -!

٤- المظاهرات مجالٌ خَصَبٌ لِتَسْلِيطِ السُّفهاءِ على الأبرياء، والأقوياء على الضُّعفاء، والمُتربّصين على الآمين، بل قد يُتعمّدُ فيها إصَابَةٌ وإِهَانَةٌ أناسٍ دُونَ غيرِهِم، وتُنْتَهَكُ فيها حُرُمَاتُ أناسٍ دُونَ غيرِهِم، ففيها من المَكْرِ والكَيْدِ والغَدْرِ ما فيها.

وهذه الأعمال في الشريعة الإسلامية من الكبائر والمنكرات.

٥- المظاهرات التي يقوم بها المسلمون كثيراً ما يُرادُ من ورائها إسقاطُ دول وإقامة دُول - كما يُلاحظُ هذا في وقتنا الحاضر -، فهنا يجتمعُ فيها الشرُّ -كُلُّه-، ويتَحَقَّقُ فيها ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله-: «الفوضى يقعُ فيها من الظُّلمِ في ساعةٍ ما لا يقعُ في سِنينَ من الاستبدادِ»، ويصيرُ المتظاهرونَ -لأجلِ هذا- مُغامرينَ، فهم ما بينَ الحياةِ والموتِ، فإنْ مَاتُوا على هذه الحالِ: فنَعُوذُ باللهِ مِنْ سُوءِ الخاتمةِ؛ حيثُ مَاتُوا في سبيلِ الشرِّ والفتنِ والتعدي والظُّلمِ العامِ، وإنْ عاشُوا فبَعْدَ ما أَفسَدُوا في الأرضِ، ورُبَّما كانوا أَجْرَاءَ لأعداءِ الإسلامِ، فاجزُمُ أعظمُ، والخطرُ أطمُّ.

فالمظاهراتُ لإسقاطِ دُولٍ، وإقامةِ دُولٍ أُخرى: حَفَرُ قُبُورِ المسلمين، وفتحُ أبوابِ السُّجونِ، وتمكينُ للأعداءِ الطامعينِ في النفوذِ -أو الاحتلالِ- للبلادِ والعبادِ.

والدَّولة التي ستقومُ على إثرِ الدَّولة -التي أُسْقِطَتْ- ستَسْعَى بِكُلِّ ما أَمَكَنَ للتخلُّصِ مِّنْ تَسبُّوا في إسقاطِ الدَّولةِ التي قَبْلَها؛ لِأَنَّها لا تَأْمَنُ أَنْ يَفْعَلُوا بِها مِثْلَ ما فَعَلُوا بِمَنْ قَبْلَها! فالْمُوجَّحُونَ لِفِتَنِ إسقاطِ الدُّولِ ذَنبُهُمْ كَبِيرٌ، وَحَيَاتُهُمْ فِي خَطَرٍ ما عاشُوا، ورُبَّما لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يُغَادِرُوا إلى بلادِ الكُفَّارِ.

وفي هذا من الأخطارِ ما لا يَنعَمُ به الفاعلُ لذلك -لا في ليلٍ ولا في نهارٍ-.
ولا يَسْلُكُ مَسْلَكَ المظاهراتِ لإسقاطِ دُولٍ إِلَّا مَنْ كان مُضْحِياً بدينه، أو مُفَرِّطاً فيه في سبيلِ المالِ والمُلْكِ، وقد قال -تعالى-: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى

حَرَفٌ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ أَطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فَتَنَةٌ أَنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ، خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُمِينُ ﴿[الحج: ١١]﴾.

ثُمَّ إِنَّ الْأَحْزَابَ الَّتِي تَسْعَى لِإِسْقَاطِ الدَّوْلِ لِتُقِيمَ لَهَا دَوْلًا لَمْ يَجْمَعْهَا دِينَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَمَعَتْهَا إِرَادَةُ الْمُلْكِ، فَإِذَا قَرُبَتْ مِنَ الْمُلْكِ ذَهَبَ كُلُّ حِزْبٍ إِلَى مُؤَاثَرَةِ نَفْسِهِ بِالْمُلْكِ دُونَ غَيْرِهِ، وَسَعَى فِي التَّخَلُّصِ مِمَّنْ عَارَضَهُ، أَوْ سَعَى إِلَى تَهْمِيشِهِ، وَإِضْعَافِهِ.

وَلَا تَسْأَلْ - هُنَا - عَنِ التَّصْفِيَّاتِ بَيْنَ الْأَحْزَابِ بِالْقَتْلِ وَالْقِتَالِ وَالْإِغْتِيَالِ وَالْإِحْتِيَالِ، وَالدَّوْلُ الْكَافِرَةُ تَقْوَى بِالْأَحْزَابِ الَّتِي تُحَارِبُ الْإِسْلَامَ، فَيُوشِكُ - هُنَا - أَنْ تَتَغَلَّبَ الْأَحْزَابُ الَّتِي تُحَارِبُ الْإِسْلَامَ وَتَفْتِكُ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَبْقَى لِلْمُسْلِمِينَ دِينَ قَائِمٌ، وَلَا دُنْيَا صَالِحَةٌ، بَلْ تَتَحَوَّلُ أَحْوَالُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى تَدَافُعٍ إِلَى الْفِتَنِ الَّتِي لَا تُبْقِي وَلَا تَذُرُ.

فَالخُرُوجُ عَلَى الْحُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ - بِطَرِيقِ الْمَظَاهِرَاتِ - مِنْ أَعْظَمِ الْفِتَنِ الْعَامَّةِ الَّتِي تَحْصُدُ الْأَخْضَرَ وَالْيَاسَ، وَتُهْلِكُ ﴿الْحَرَتْ وَالسَّلُّ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾.

فِينَاءٌ عَلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ - بَلْ وَعَلَى بَعْضِهِ -:

لَا يَجُوزُ لِمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُفْتِيَ بِجَوَازِ الْمَظَاهِرَاتِ - سِوَاءَ كَانَتْ سَلْمِيَّةً أَوْ تَخْرِيبيَّةً -، فَهِيَ أَشَدُّ وَأَضَرُّ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُشَارِكَ فِيهَا؛ لَا تَخْطِيطًا وَلَا تَنْفِيزًا، وَلَا حُضُورًا، وَلَا دِفَاعًا.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْفَتَوَى أَوَّلَ فِتْوَى فِي تَحْرِيمِ الْمَظَاهِرَاتِ، بَلْ قَدْ حَذَرَ مِنْهَا عُلَمَاءُ

٢٣٦ — حَقَّنَ بِرَأْسِ الْجَمْعَاءِ الْفَقَائِتِ مِنَ الْمُطَاهَرَاتِ - بِالْأَوَّلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

أَهْلِ الشُّنَّةِ الَّذِينَ تَدُورُ عَلَيْهِمُ الْفَتَوَى - وَفِي مَقْدَمِهِمْ شَيْخُنَا الْمُحَدِّثُ الْوَادِعِيُّ،
وَالْعَلَّامَةُ ابْنُ بَازٍ، وَالْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَ ابْنُ عُثَيْمِينَ، بَلْ وَ (اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ).

وَعِنْدَمَا نُحَدِّثُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُظَاهَرَاتِ لَا يَعْنِي - أَبَدًا - أَنَّا نَرْتَضِي بِظُلْمِ
الْحُكَّامِ؛ لَا، وَلَكِنْ نَقُولُ: يُسَعَى فِي النَّصْحِ هُمْ، وَالْمُطَالِبَةِ بِالْإِصْلَاحِ مِمَّنْ لَهُ قُدْرَةٌ
عَلَى ذَلِكَ، وَبِالطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ.

مَعَ تَوْصِيَّتِنَا لِلْمُسْلِمِينَ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ حُكَّامِهِمْ؛ لِأَنَّ ظُلْمَهُمْ لَنَا عُقُوبَةٌ
عَلَيْنَا بِسَبَبِ ظُلْمِ بَعْضِنَا بَعْضًا، فَلَوْ تَرَكَتِ الشُّعُوبُ الْإِسْلَامِيَّةُ التَّظَلُّمَ فِيمَا بَيْنَهَا
لَسَاءَ وَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا إِلَّا خِيَارَهَا، فَلَا نَغْفُلُ عَنْ ظُلْمِ بَعْضِنَا بَعْضًا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مُؤَدِّ إِلَى
زِيَادَةِ الظُّلْمِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ بَقَاءَ الْحُكَّامِ عَلَى الْمُلْكِ لَا يَدُومُ إِلَّا بِسَطْرِ الْعَدْلِ؛
فَإِنَّ الْعَدْلَ قَوَامُ الْعَالَمِينَ، وَهَذَا سَهْلٌ عَلَى مَنْ سَهَّلَهُ اللَّهُ؛ فَلْيُؤْطِنُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى
إِقَامَةِ ذَلِكَ، وَلْيَسْتَعِينُوا بِكُلِّ مَنْ يَخْضُهُمْ عَلَيْهِ وَيَرْغَبُ لَهُمْ فِي إِقَامَتِهِ.

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.



فتوى الشيخ محمد سعيد رسلان

- حفظه الله -

٤٢- قال:

«لَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ - بِاخْتِلَافِ طَوَائِفِهَا مِنْ حَقٍّ وَبَاطِلٍ -
بِجَوَازِ الْخُرُوجِ عَلَى الْحَاكِمِ ...»

وَالْخُرُوجُ يَشْمَلُ الْكَلِمَةَ، كَمَا يَشْمَلُ الْكِتَابَةَ، كَمَا يَشْمَلُ الْخُطْبَةَ بِالتَّهْيِيجِ، كَمَا
يَشْمَلُ الثَّوَرَاتِ، كَمَا يَشْمَلُ الْإِعْتِصَامَاتِ وَالْمَنْشُورَاتِ وَالْمُظَاهِرَاتِ.

كُلُّ ذَلِكَ مُحَالِفٌ لِإِعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

لَمْ يَقُلْ بِهِ عَالِمٌ (مُعْتَبَرٌ) مِنَ السَّلَفِ، وَلَا مِنْ الْخَلْفِ»^(١).



(١) من محاضرة له بعنوان: «وفي أحداث الجزائر عبرة، فاعتبروا يا أولي الألباب»، ١، ٢٧١.

فتوى الشيخ أبي إسحاق الحويني - حفظه الله -

٤٣- السؤال: ما حكم المظاهرات؟

الجواب: هي غير مشروعة، وعلى هذا سائر علمائنا.

وقد عَلِمْنَا بِالتَّجَرِبَةِ أَنَّ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ لَا قِيَمَةَ لَهَا، وَلَا أَرْجَعَتْ حَقًّا مَغْصُوبًا.

وإحراق العلم الإسرائيلي^(١) والأمريكي! وصُور الرؤساء! لم يُغَيَّرْ أَيُّ قَرَارٍ سِيَاسِيٍّ! بل إِنَّ اعْتِقَالَاتٍ وَإِصَابَاتٍ وَحَوَادِثَ هِيَ نَتَاجُ تِلْكَ الْمَظَاهِرَاتِ - فَقَطْ -^(٢).

(١) والامثل أن يُقال: (اليهودي)!

ف(إسرائيل) نبي كريم - عليه السلام -؛ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْيَهُودُ ﴿الْمَغْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾. وانظر «معجم المناهي اللفظية» (ص ٩٣) - للشيخ بكر أبو زيد - رَحِمَهُ اللهُ -.

(٢) المصدر: <http://www.assakina.com/fatwa/6255.html>

قُلْتُ: وبعدَ نجاح (ثورة مصر!) استمرَّ الشيخُ أبو إسحاق - وَفَّقَهُ اللهُ - مُتَوَجِّسًا مِنْ آثَارِهَا، وَتَبَعَاتِهَا - وَلَا يَزَالُ -!

و... حَقٌّ لَهُ!

فَاللَّهُمَّ الطُّفْ - يَا كَرِيمَ -.

فتوى الشيخ محمد حسان - حفظه الله -

٤٤- قال:

«الأمّة - أيها الإخوة - لن تُحرّرَ الأقصى، ولن تعودَ إلى مكائنها وعزتها بالمظاهرات السّاخِية! ولا بالمؤتمرات الصّاخِية! - ولستُ بصدّد الحُكم الشرعيّ على المظاهرات - الآن - ولا بحرق الأعلام! ولا بالشّجب!

ولنّا برُجوعِ الأمّةِ إلى الله، لتُصحّح العقيدة، لتُصحّح العبادة، لتُحكّم الشريعة، لتُصحّح ما فقّدت من الأخلاق، لتُربّي الجيل - جيل النّصر - على الكتاب والسنة، على عقيدة الولاء والبراء، ثمّ لنُثق جميعاً بوعد الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَنَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(١).

٤٥- وقال:

«لن تُحرّرَ القُدس بالمظاهرات الصّاخِية! ولا بحرق الأعلام الأمريكيّة واليهوديّة! ولا بحرق الصُّور للرُعاء! ولنّا نُحرّر القُدس بالعودة إلى دين الله، وإلى منهج رسول الله، وبتحويل هذا المنهج الرّبانيّ والنبويّ في بيوتنا وحياتنا إلى واقع.

(١) من محاضرة له بعنوان: «دور المسلم والمسلمة في هذا الواقع المرير».

٢٤٠ ——— حَزَنَ لِقَاءُ الْعُلَمَاءِ (الثَّقَاتِ) مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِرَاتِ -

ولو ظَلَّتْ الْأُمَّةُ أَلْفَ سَنَةٍ تَشْكُو وَتَسْتَكِيرُ وَتَصْرُخُ وَتُخَطِّبُ خُطْبًا رَنَانَةً فَلَنْ تُغَيِّرَ مِنَ الْوَاقِعِ شَيْئًا.

لذلك - أَيُّهَا الْأَحِبَّةُ! - أَنَاشِدُ كُلَّ مُسْلِمٍ وَكُلَّ مُسْلِمَةٍ أَنْ يَبْدُؤُوا التَّصْحِيحَ، وما عَلَيْكَ - أَيُّهَا الْمُسْلِمُ! - إِلَّا أَنْ تَبْذُلَ أَنْتَ، وَدَعِ النَّتَائِجَ إِلَى اللَّهِ؛ فَاللَّهُ لَا يَعْجَلُ بِعَاجِلَةٍ أَحَدٍ، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ الْأُمَّةَ تَسْتَحِقُّ النُّصْرَةَ - الْآنَ - عَلَى الْيَهُودِ: لَنَصَّرَهَا، فَاللَّهُ لَا يَعْجَلُ بِعَاجِلَةٍ أَحَدٍ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَبْذُلَ الْأُمَّةُ أَقْصَى مَا فِي طَوْقِهَا»^(١).

٤٦- وقال:

«وَاللَّهِ لَنْ تُنْصَرَ الْأُمَّةُ - أَبَدًا - بِمُظَاهَرَاتٍ، وَلَا بِحَرْقِ أَعْلَامٍ! أَوْ صُورٍ! وَلَا بِنَشَاطٍ صَحِيفَةٍ سَاخِنَةٍ! وَلَا بِمُؤْتَمَرَاتٍ - هُنَا أَوْ هُنَاكَ! - وَإِنَّمَا سَتُنْصَرُ الْأُمَّةُ إِنْ جَدَّدْتَ إِيمَانَهَا بِاللَّهِ، وَإِنْ صَحَّحْتَ مُعْتَقَدَهَا فِي اللَّهِ، وَإِنْ سَارَتْ مِنْ جَدِيدٍ عَلَى دَرَجٍ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ، وَرَدَّدْتَ مَعَ السَّابِقِينَ الصَّادِقِينَ الْأَوَّلِينَ قَوْلَهُمْ الْخَالِدَةَ: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾»^(٢).



(١) مِنْ مُحَاضَرَةٍ لَهُ بِعُنْوَانٍ: «أَنْتَ الَّذِي تُؤَخِّرُ النَّصْرَ عَلَى الْأُمَّةِ».

(٢) مِنْ مُحَاضَرَةٍ لَهُ بِعُنْوَانٍ: «صِفَاتُ قُلُوبِ الصَّالِحِينَ».

وأخيراً...

حول (الفتاوى) - أيضاً - !

... بعدَ كُلِّ هذه الفتاوى - المتضاربة، المتوافرة -؛ رأيتُ استدلالَ بعضِ
الحزبيين (!) - بل فرَحَهُم! - بما نُقِلَ مِن فتوى لبعضِ الدُّعاةِ السلفيين - في
بعضِ بلادِ المسلمين - في تجويزِ المظاهراتِ!
فأقول - أولاً -:

الآنَ؟!

نُـمَّ:

- ١- الفتوى المشارُ إليها كانتِ ضَمَنَ ظُروفِ استثنائيةٍ، لها دوافعُها، وبواعثُها
التي قد تكونُ خاصّةً - نوعاً ما - على مُحالفتينا لها -.
- ٢- أن قولَ أيِّ أحدٍ من أهلِ العِلْمِ - كائناً مَنْ كانَ - يُستدَلُّ له؛ لا بِهِ!
- ٣- أن قولَ جماهيرِ أئمّةِ السلفيين، وعُلمائِهِم الربّانيّين - مُنْذُ سَنِينَ وَسَنِينَ -
مُخَالَفٌ لهذا الزَّعمِ الباطلِ المُستَبِين!!
- ٤- أن دلائلَ الشَّرْعِ المُتَكَثِرَةِ، وقواعدهُ المُتوافرة: تُناقِضُ هذا القولَ الباطلَ
- كما تقدَّمَ بيّانهُ - مُفَصَّلاً!!!

و... الحقُّ أكبرُ من الجميع..

«...إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ» [ق:٣٧]..

هـ- نَعَكِسُ عَلَيْهِم - بِالْحَقِّ - شُبُهَتُهُمُ الْبَاطِلَةُ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ مِنْ شُيُوخِهِمْ (١) مَنْ يُنْكِرُ هَذِهِ (الْمَظَاهِرَاتِ)، وَيَسْتَنْكِرُهَا!!

فهذا كلامُ مُحَمَّدٍ قُطْبٍ - سَدَّدَهُ اللَّهُ - حَوْلَ (الْمَظَاهِرَاتِ) - فِي كِتَابِهِ «وَاقِعُنَا الْمُعَاصِرِ» (ص ٤٦٠) - كَتَبَهُ قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ -؛ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَنِ التَّرْبِيَةِ الْإِيمَانِيَّةِ، وَأَصُولِهَا، وَضَوَابِطِهَا، وَلُزُومِهَا، ثُمَّ قَالَ:

«نَفْتَرِضُ - جَدَلًا - أَنَّ مَجْمُوعَةً مِنَ الشَّبَابِ الْمُتَحَمِّسِ قَدْ أَحْكَمَتِ التَّدْبِيرَ! فَقَامَتِ (بَانْقِلَابٍ)، وَأَقَامَتِ حُكُومَةً إِسْلَامِيَّةً فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنَ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ.. فَمَنْ يُسِنِّدُهَا؟!

وَلِنَأْخُذَ مِصْرَ - مَثَلًا - وَقَدْ تَحَدَّثْنَا عَنْ (التَّجَرِبَةِ الْمِصْرِيَّةِ) مِنْ قَبْلُ، وَ(الْقَاعِدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ) فِي مِصْرَ هِيَ أَوْسَعُ قَاعِدَةٍ حَتَّى الْآنَ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ -كُلِّهِ-، فِيمَا عِدا أَفْغَانِسْتَانَ [وَهُوَ يَكْتُبُ أَيَّامَ مَا سُمِّيَ بِـ(الْجِهَادِ الْأَفْغَانِيِّ)!]؛ فَهَلْ تَكْفِي هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لِسِنْدِ الْحُكْمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَحَامِيَّتِهِ مِنَ الْعُدْوَانِ الصَّلِيبِيِّ الصُّهْيُونِيِّ -الْمُتَوَقَّعِ- فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ-؟!

وَلِنَفْتَرِضَ أَنَّ رُوسِيَا لَمْ تَتَدَخَّلْ بِانْقِلَابِ شُيُوعِيٍّ (بِمُوَافَقَةِ أَمْرِيكََا - أَوْ تَحْرِيطِهَا -) كَمَا حَدَثَ فِي أَفْغَانِسْتَانَ -، وَأَنَّ أَمْرِيكََا لَمْ تَتَدَخَّلْ بِعُدْوَانٍ مُبَاشِرٍ - كَمَا تُحَدِّثُهَا نَفْسُهَا الشَّرِّيرَةُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ -، وَلَا حَرَضَتْ إِسْرَائِيلَ عَلَى

العدوان - كما تفعل في كُلِّ الأحيان -، وإنما - فقط - مُنِعَ القَمْحُ عَنِ الشَّعْبِ
المِصْرِيِّ!

هل يصبرُ الشَّعْبُ المِصْرِيُّ - في حالته الرَّاهنة! - على الجُوعِ مِنْ أَجْلِ إقامةِ
الحُكْمِ الإسلاميِّ؟!

(أم تَسِيرُ المَظَاهِرَاتُ - بقيادةِ الشُّيُوعِيِّينَ^(١)، والعلمانيِّينَ، والمُلْحِدِينَ، وَمِنْ
ورائها (الجماهير) الجائعة - تقولُ: نُريدُ الحُبْزَ والحريَّةَ؟!)).

ويقولُ - سَدَّدَهُ اللهُ - بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ مَوَاقِفَ (الإخوان) - في الخارجِ - في
«واقِعِنَا المَعاصِرِ» (ص ١٨٤) - أيضاً -:

«فَأَمَّا فِي الدَّاخِلِ؛ فَقَدْ كَانَ هُنَاكَ تَعَجُّلٌ فِي إِظْهَارِ قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ - سِوَاءَ كَانَ فِي
استعراضاتِ الجَوَّالَةِ، (أو فِي المَظَاهِرَاتِ والمَسِيرَاتِ) -، أَوْ فِي الدُّخُولِ فِي
القضايا السياسيَّةِ المُثَارَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، كُمُحَارَبَةِ الشُّيُوعِيَّةِ، أَوْ تَأْيِيدِ قَضِيَّةِ
مِصْرَ فِي مَجْلِسِ الْأَمْنِ - أَوْ غَيْرِهَا مِنْ الْقَضَايَا -.

كَأَنَّا تُرِيدُ الْجَمَاعَةُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَنْ تَقُولَ: نَحْنُ هُنَا! وَنَحْنُ نَسْتَطِيعُ أَنْ...!
وَبَصَرُ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ هَذِهِ الْقَضَايَا الْمُثَارَةِ - يَوْمئِذٍ -، كَانَتْ (مِمَّا يَجُوزُ

(١) وهو مَا حَصَلَ - الْيَوْمَ - فِي مَظَاهِرَاتِ مَا بَعْدَ (ثَوْرَةِ مِصْرَ) - الْحَالِيَّةِ - حَيْثُ خَرَجَ
الشُّيُوعِيُّونَ مِنْ جُحُورِهِمْ (!) - بَعْدَ سِنِينَ مِنْ اخْتِفَائِهِمْ فِيهَا - إِلَى (مِيدَانِ التَّحْرِيرِ!) - نَفْسِهِ! -؛
هَاتِفِينَ، مُرَدِّدِينَ:

شُيُوعِيَّينَ .. شُيُوعِيَّينَ .. سَنَعِيشُ وَنَمُوتُ شُيُوعِيَّينَ!!

٢٤٤ ————— حُرِّمَتْ الْعُلَمَاءُ الْفَقَائَةُ مِنَ الْمُنَاطَرَاتِ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِتَاتِ -

للجماعة المسلمة أن تحوِّص فيه؛ أم أن واجِبها كان المُنَاداة (بتصحيح مَنهج الحياة الأساسي، الذي تنجُم تلك القضايا من فسادِه، ومن عدم اتِّباع مَنهج الله بشأنِه) ..

بصَرَفِ النَّظَرِ عن هذا الأمر؛ فقد كان (استعراضُ العَضَلاتِ) على هذه الصُّورة - قَبْلَ استكمالِ العُدَّةِ اللَّازِمَةِ، ومن تمكينِ الأساسِ، وإقامةِ الأعمدةِ الرَّاسِيَةِ، واستكمالِ التَّربِيَةِ الْمَطْلُوبَةِ - : تَعَجُّلاً بِالْحَرَكَةِ قَبْلَ الْأَوَانِ، (ترتَّبَ عليه ما ترتَّبَ مِنْ آثَارٍ فِي خَطِّ السَّيْرِ) !

فماذا سيقولونَ - الآنَ - ؟ !

أم .. فَاتَ الْأَوَانُ ؟ ! ؟



- ٨ -

تنبيه مهم^(١)

- حول تداعيات (أحداث مصر) -

وإذ قد ختمتُ قسمَ (الفتاوى) - هذا - بفتاوى بعض المشايخ السلفيين^(٢) في (مصر)؛ فأقول:

مَّا جَدَّ بَعْدَ (أحداث مصر) - التي نَجَمَتْ شَرَارَتُهَا قَبْلَ أَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ^(٣) مِنْ تَارِيخِ كِتَابَةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ - سَائِلًا اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَجْعَلَ عَوَاقِبَهَا لِمِصْرَ - وَالْأُمَّةِ - خَيْرًا:

مَا سَمِعْنَاهُ وَسَمِعَهُ النَّاسُ - جَمِيعًا - مِنْ كَلِمَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَّانَ - مَسَاءَ يَوْمِ (٣٠-١-٢٠١١ إفرنجية)، والتي أذاعتها بعضُ الفضائيات (العربية) حول الجاري - اليومَ - مِنْ أَحْدَاثِ مُزْلِزَةٍ فِي (مِصْرَ) - أَرْضِ الْكِنَانَةِ؛ أَفْسَدَتْ عَلَى عَامَّةِ النَّاسِ وَخَاصَّتِهِمْ - هُنَاكَ - أَمْنَهُمْ وَأَمَانَهُمْ؛ فَحَصَلَ مَا حَصَلَ مِنْ قَتْلِ، وَتَهَبٍ، وَسَلْبٍ، وَتَرْوِيعٍ، وَفَوْضَى، وَوَو..

(١) هذا مُخْتَصَرٌ تَعْلِيقِي (لي) نُشَرَّتُهُ عَلَى (الإنترنت)؛ لَمْ أُرِدْ مِنْ وَرَائِهِ - وَاللَّهُ يَشْهَدُ - إِلَّا صَبْطَ الْعُقُولِ وَالْأَفْهَامِ؛ لِمَعْرِفَةِ الْكَيْفِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلَاخْتِلَافِ (الاجتهادي = السَّائِفِ) بَيْنَ دُعَاةٍ مِنْهُمْ السَّلَفِ، وَعُلَمَائِهِ.

(٢) عَلَى مَا لَنَا مِنْ مُلَاحَظَاتٍ عَلَى بَعْضِ اجْتِهَادَاتِهِمْ، وَأَفْكَارِهِمْ؛ وَلَكِنْ: دُونَ تَبْدِيعِ - كَمَا يُجَاوِلُهُ الْغُلَاةُ -!

(٣) وَالْآنَ: مَرَّتْ عَلَيْهِ شُهُورٌ!

وقد لاحظتُ - كما لاحظ غيري من أهل العلم وطلبته - أن كلمة فضيلته قد خرجت - وفقه الله لمرضاته - في بعض جوانبها - عما تعلمناه من الحق والصواب عن مشايخنا، وعرفناه من سداد منهجنا: من إنكار عموم المظاهرات والإضرابات - أو تشجيعها، والإشادة بها - وما في إطار كُـل - بل عن كلام الشيخ محمد حسان - نفسه - المتقدم - قريباً - هذا - ...

وكان كلامه - هذا - جملة الله بتقواه - وهو خطأ لا نقبله، وعَلَطُ لا نرضيه - سبباً في ورود كثير من الأسئلة إلى بشأنها - ومن عدد من البلدان - ..

فضلاً عما قام به بعض الغلاة (!) من استغلال رخيص للربط بيننا وبين كلمته هذه - التي نُـنـكِـرُها، ونُرُدُّها - رعاها الله -، وبأقبح الألفاظ، وأغلظ العبارات، وأسوأ الدسِّ والافتراءات - وذلك بالرغم من تصریحنا بمخالفتنا له، وتغليظنا إياه - غفر الله للجميع - مراراً - ..

ولكن:

كُلُّ إناء بالذي فيه يَنْضَحُ!!

أقول هذا مع ذكري وتذكيري وتذكيري: بأن الشيخ محمد حسان - سده الله إلى ما فيه رضاه - مُـسـتـنـكِـرٌ - وفي أزمنة وأمكنة متعددة - هذه المظاهرات - بأنواعها كافة - وما لَفَ لَهَا!! سَبَقَ نَقْلُهُ مِنْ كَلَامِهِ - هُنَا - .

وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضاً - : قَوْلُهُ - أَعَانَهُ اللَّهُ - فِي مَقَامٍ آخَرَ:

(إِنَّ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَزْمَاتِهَا بِالْإِضْرَابَاتِ وَالاحتجاجاتِ

المخرّبة التي تُسَفِّكُ فيها الدماء، وتُخَرَّبُ فيها المحالّ والسياراتُ...

أعداؤنا يُريدون لبلدنا وأمّتنا أن تتحوّل إلى فوضى؛ وإن حَدَثَ هذا لن
يَأْمَنَ أَحَدٌ مِنَّا عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا وَلَدِهِ، وَلَا ابْنَتِهِ..

ولتعلّم الأمة مِنْ واقِعِ العراقِ الأليم..

لا تُريدُ أنْ نمنَحَ هذه الفرصةَ لأعداءِ هذا البلدِ...

الإضراباتُ والتخريبُ لن تُوسّعَ الرزقَ..

كذا الدماءُ التي تُسَفِّكُ لا تُرضي ربّنا..

وعلى كُلِّ مسؤولٍ أن يَتَّقِيَ اللَّهَ - عز وجل - ، ويتدخّلَ لإرضاءِ اللَّهِ ..

كلُّنا في سفينةٍ واحدةٍ؛ إنْ نَجَتْ نَجَى الصالحون والطالحون.. وإنْ غَرِقَتْ

غَرِقَ الجميعُ)...

وقد وَقَعَ ما حذّر منه، وما نبّه إليه فضيلته -تماماً-..

حتى أشبهَ هذا الوضعُ - فيما أرى - ما قاله شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

في واقعٍ مُشابهٍ - في عَصْرِه - في «مجموعِ الفتاوى» (٢٨/٤٢٧):

«وَنَزَلَتْ فِتْنَةٌ تَرَكَّتْ الْحَلِيمَ فِيهَا حِيرَانُ! وَأَنْزَلَتْ الرَّجُلَ الصَّاحِي مَنْزِلَةَ

السَّكَرَانِ! وَتَرَكَّتِ الرَّجُلَ اللَّيِّبَ - لِكَثْرَةِ الْوَسْوَاسِ - لَيْسَ بِالنَّائِمِ وَلَا

الْيَقْظَانِ! وَتَنَافَرَتْ فِيهَا قُلُوبُ الْمَعَارِفِ وَالْإِخْوَانِ؛ حَتَّى بَقِيَ لِلرَّجُلِ - بِنَفْسِهِ -

شُغْلٌ عَنْ أَنْ يُغِيثَ اللَّهْفَانَ».

ومما تقرّر - كذلك - عند أهل العلم والدين - الرّبّانيّين - : قاعدةٌ : (درء المفسدِ مُقدّمٌ على جلبِ المصالح) ^(١)، و: (ارتكاب أخفّ الضررين - دفعاً لأكبرهما -) ^(٢)، و: (تحصيل المصلحة الراجحة، وترك المرجوحة - عند التّراحم -) ^(٣)....

كُلُّ هذه القواعدِ منظورةٌ - جدّاً - عند الأملِ في مُعالجةٍ مثلِ هذا الواقعِ المُرّ الذي - إلى الآن! - ما له من دافعٍ!!!

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةٍ في «مجموع الفتاوى» (٥٤ / ٢٠):
«ليس العاقلُ الذي يَعْلَمُ الخيرَ مِنَ الشرِّ، وإنّما العاقلُ الذي يَعْلَمُ خَيْرَ الخَيْرَيْنِ، وَشَرَّ الشرَّيْنِ» ^(٤).

إِنَّ اللَّيْبَ إِذَا بَدَأَ مِنْ جِسْمِهِ مَرَضَانِ مُخْتَلِفَانِ دَاوَى الْأَخْطَرَا
وهذا ثابتٌ في سائرِ الأمورِ...».

و﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ ..

وبالمقابل؛ فإنّ العلاجَ النافعَ للمريضِ الواقعِ (!) يحتاجُ إلى المحلِّ القابلِ..
فإذا لم يكنِ المحلُّ قابلاً للعلاج؛ فسيكونُ به هُلكُهُ وهلاكُهُ!!!

وقد قال الإمامُ ابنُ مفلحٍ في «الآداب الشرعية» (٨٧ / ٢) - ناصحاً مَنْ وَعَظَ الْعَوَامَّ! - بقوله: «لِيَحْذَرَ الْخَوْضَ فِي الْأُصُولِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ ذَلِكَ؛

(١) «قواعد الأحكام» (١٧ / ١) - للعزّ بنِ عبدِ السّلام -.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣٤٣ / ٢٣) - لشيخ الإسلامِ ابنِ تيمية -.

(٣) «زاد المعاد» (٤٢٨ / ٣) - للإمامِ ابنِ القيم -.

(٤) انظرُ «بدائع السّلكِ في طبائع الملوك» (ص ٤٢٢) - لابنِ الأزرَق -.

لَكِنَّهُ يُوجِبُ الْفِتْنَةَ؛ وَرَبِّمَا كَفَرُوهُ - مَعَ كَوْنِهِمْ جَهْلَةً - ...

ومَّا تَقَرَّرَ - كذلك - عند أهل العلم والدين - الربَّانِيَّينَ: قاعدةُ: (ليس المنهَى عنه شرعاً كالمعدومِ حَسّاً) ^(١)؛ بمعنى: إدراكِ الطريقةِ الشرعيَّةِ الصحيحةِ للتعاملِ مع الأُمُورِ المُخَالِفَةِ لِلشَّرْعِ عندَ حَدُوثِهَا وَطُرُوءِهَا - واقعياً -، فليسَ كونُهَا مُخَالِفَةً لِلشَّرْعِ يُلْزِمُنَا عَدَمَ التعاطي معها! أو أن نتعاملَ معها كالمفقودِ غيرِ الموجودِ؟!!

تلكم هي العُقْدَةُ الكبرى التي يجهلُهَا - ولا أقولُ - فقط! -: يُسيءُ استعمالُهَا! - غُلَاةُ الطَاعِنِينَ - ولا أقولُ: المُتَقِدِّينَ! - مِنَ المُتَرَبِّصِينَ - بغيرِ حِلْمٍ ولا عِلْمٍ؛ - فيُفْسِدُونَ مِنْ حَيْثُ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُصْلِحُونَ!

ثُمَّ تَنَحَّى الرَّئِيسُ مُحَمَّدٌ حُسْنِي مُبَارَكُ!

ولا أقولُ: (نَجَحَتِ الثَّوْرَةُ)!!

إِذْ إِنَّ أَوْضَاعَ الْبِلَادِ - إلى هذه السَّاعَةِ! - غيرُ مُسْتَقَرَّةٍ!

... حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْمُدَافِعِينَ عَنِ (الثَّوْرَةِ!) - ابْتِدَاءً - الْآنَ! - وَاصِفاً

الْأَحْوَالَ (الْحَالِيَّةَ) - بِلِسَانِ حَالِ أَبْنَاءِ (مِيدَانِ التَّحْرِيرِ)!

الشَّعْبُ .. يُرِيدُ .. إسقاط .. الشَّعْبُ!!!

الْكُلُّ .. يُرِيدُ .. إسقاط .. الْكُلُّ!!!

(١) انظر «موسوعة القواعد الفقهيَّة» (١٢/٦٦) - للدُّكْتُورِ البُورْزُوقِ -.

٢٥٠ ——— حَقِّقُوا الْعِلْمَاءَ الْإِسْلَامِيَّةَ مِنَ الْمُنَاطَرَاتِ - بِالْأُولَى الْبَاهِتَاتِ -

واليوم - بتاريخ (٢٩ / ٦ / ٢٠١١ م) - : خَرَجَ مُتَظَاهِرُو (ميدان التَّحْرِيرِ)
- في مِصرَ - يُنَادُونُ: (الشَّعْبُ .. يُرِيدُ .. إِسْقَاط .. المُشِيرِ) !!

يُرِيدُونُ: المُشِيرَ حُسَيْنَ الطَّنِطَاوِي -رئيس المجلس العسكري الأعلى- وهو
الرئيس الفعلي للبلاد- !!

و﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾...

وقد كَتَبْتُ -بَعْدُ- نَصِيحَةً (عَامَّةً) إِلَى إِخْوَانِنَا السَّلَفِيِّينَ فِي مِصرَ؛ لَعَلَّهَا تُنِيرُ
لَهُمْ بَعْضَ طَرِيقِ دَعْوَتِهِمْ فِيمَا هُمْ بِهِ سَائِرُونَ، وَلَهُ سَالِكُونَ.

وهذا نَصُّهَا -بِتَمَامِهَا-:



- ٩ -

نصيحة إلى السلفيين في (مصر) - بعامة -

وإليك - أخي الداعي السلفي - بخاصة - ...

... تابَعْنَا - وتابَعَ كُلُّ مُسْلِمٍ غَيْرِ حَرِيصٍ - مَا جَرَى - ولا يَزَالُ يَجْرِي -
على أرضِ (مِصْرَ) الطَّيِّبَةِ - مُنْذُ عِدَّةِ شُهُورٍ -؛ مِنْ مُظَاهَرَاتٍ، فَتْوَةٍ، فَتَنْحِي
الرَّئِيسِ^(١)، فَتَوَلَّى الْجَيْشَ ... فَوَهَنَ الْبَلَدُ، وَتَكَاثَرَ الْأَحْزَابُ، وَعُلُوُّ صَوْتِ
الْبَاطِلِ، وَوُقُوعُ بَعْضِ الْفِتَنِ الطَّائِفَةِ ... ثُمَّ اسْتِفْتَاءُ تَعْدِيلِ الْمَادَّةِ الثَّانِيَةِ مِنَ
الدُّسْتُورِ، وَالثَّوْرَةُ الْمُضَادَّةُ، وَاسْتِغْلَالُ الْمُسْتَغْلِينَ، وَ.. وَ..!

وَمِنْ ضِمْنِ هَذِهِ الْمُتَابَعَةِ - بَلِ الْمُتَابَعَاتِ! - كَانَتْ - ثَمَّةَ - مُتَابَعَةٌ حَثِيثَةٌ لِكَثِيرٍ
مِنَ التَّصَرُّيَّاتِ، وَالْمَوَاقِفِ، وَالْفَتَاوَى الَّتِي صَدَرَتْ مِنْ بَعْضِ أَفَاضِلِ الْمَشَايِخِ
السَّلَفِيِّينَ - هُنَاكَ -؛ ابْتِدَاءً مِنْ فَتَاوَى النُّزُولِ إِلَى (مِيدَانِ التَّحْرِيرِ!) - مَعَ مَا ذُكِرَ
فِي بَعْضِهَا (!) مِنْ نُزُولِ الزَّوْجَةِ! وَالْأَوْلَادِ!! -، وَانْتِهَاءً بِفَتَوَى (تَجْوِيزِ) إِنْشَاءِ
الْأَحْزَابِ! وَمُرُوراً بِمَا نُقِلَ عَنْ مَذْهِبِ (الْبَعْضِ) لِلْجَمَاعَةِ (الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمُونَ)
- الْمَعْرُوفِ خَلَّلَ عَقِيدَتَهَا وَمَنْهَجَهَا، وَالْمُنْحَرِفِ سَبِيلَهَا وَخَطُّهَا! -

(١) ولا أقول - كما قيل ويُقال - : نجاح الثورة!! فمُجَرَّدُ (سُقُوطِ / تَنْحِي) الرَّئِيسِ : لا يَدُلُّ
على نِجَاحِ الثَّوْرَةِ؛ وَنَحْنُ لَا نَرَاهُ لَا نَرَى الْفِتْنَ يَكُونُ فِي الْبَلَادِ، وَالْأَمْنُ مَفْقُوداً، وَالنُّفُوسُ مُتَحَفِّزَةً!
وَلَنْ كَانَتْ هَذِهِ (النَّصِيحَةُ) بِشَأْنِ (مِصْرَ) - خُصُوصاً -؛ فَهِيَ ذَاتُ نَفْعٍ لِلْجَمِيعِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى ...

٢٥٢ — حَزَنُ الْعُلَمَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ مِنَ الظَّالِمَاتِ - بِالْأَدْوَةِ الْبَاهِئَاتِ -

ولعلُّه (!) آنَ الوقتِ الذي نتواصَى -فيه- أيها الدعاة السلفيون في (مصر)-
بالحقِّ، والصَّبْر، والمرحمة؛ مُدَارَسَةً لَوَاقِعِ عَسِرِ مَخَاضُهُ، ومُضْطَرِبَةِ حَيَاضُهُ؛
بكلمةٍ هادئةٍ هاديةٍ؛ نتناصح -فيها- في ذاتِ الله -تعالى-؛ بِصِدْقِ وإِخْلَاصِ...

□ أحداث (مصر) ليس لها سابقة:

وَنُؤَكِّدُ -ابتداءً- أَنَّ مَا جَرَى في (مِصرَ) -مِنَ أحداثٍ وتَدَاعِيَاتٍ
(سريعة!) - قد يكونُ ممَّا لَا سَابِقَةَ لَهُ يُقَاسُ عَلَيْهَا -في العَصْرِ الحديثِ-، وهذا
يَزِيدُ البلاءَ بَلَاءً! والإشكالَ إشْكَالاً!! والاضطرابَ اضطراباً!!!

وهو -نَفْسُهُ- السَّبَبُ الذي جَعَلَنِي أَلْتَمِسُ لِبَعْضِ مَنْ أَوْلَيْتُكَ المشايخِ:
العُذْرَ - في بادئ الأمرِ - مع تصريحي الواضح بالتَّخْطِئَةِ والإنكارِ لمواقِفِكُمْ
تِلْكَ...

ولم يُعْجِبْ موقِفِي الوَسْطَ -هذا- يومئذٍ - طائِفَتَيْنِ مِنَ النَّاسِ:
الأُولَى: مَنْ رَأَوْا أَنَّ تَخْطِئَتِي -تِلْكَ- قد تكونُ ذاتِ آثارٍ سَلْبِيَّةٍ على (الدَّعوةِ
السَّلفِيَّةِ) -في مِصرَ- في ظِلِّ الظُّرُوفِ والتَّغْيِراتِ الجاريةِ!

الثَّانِيَّةُ: مَنْ رَأَوْا أَنَّ التَّخْطِئَةَ -وَحَدَّهَا- لَا تَكْفِي! بل لَا بُدَّ مِنَ الإسْقَاطِ،
والتَّبْدِيلِ، والتَّضْلِيلِ!

... مع إدراكي -جَيِّدًا- أَنَّ الفِئَةَ الثَّانِيَةَ أَشْرَسُ في موقِفِهَا، وَأَعْسَرُ في
طَرِيقَتِهَا، وَأَنْكَى في عِلاجِهَا، وَأَسْوَأُ في آثارِ أُسْلُوبِهَا!!

ومع ذلك -كُلُّهُ- فلم أزل -ولا أزال- على موقفي -ذاته-؛ حفظاً لحقّ التّناصح في الدّين، وسلامة الأُخوة، وصيانة لاستقامة المنهج، وإزالة للعوائق من طريق الدّعوة، وخَوْفاً على (مِصر) الطّيبة أن يُخْتَطَفَ أُمْنُهَا، أو أمانُها، أو إيمانُها- باسم (الدّين)، أو (الدّعوة)-، وترجيحاً للمصلحة الراجحة على ما هو مَرْجُوحٌ من سواها...

□ ضوابط (العمل السياسي) -الشرعيّ-

أخي الداعي السلفي:

لا أدري لماذا نَسِيتَ -بسرعة!- نَصَائِحَ شَيْخِنَا الإمام الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- المتكاثرة- وهو مَنْ هو - في موضوع (السّياسة)! وأنّ: (من السّياسة ترك السّياسة)؟!!

وإني لأَعْلَمُ أَنَّكَ -جَيِّدًا- حَفِظْتَكَ اللهُ- لست بحاجة إلى التّنبيه على أنّ مقصودَ شَيْخِنَا من السّياسة (المُتروكة) -ها هُنا- إنّما هو السّياسة العصريّة؛ بطرائقها، ودَهاليزها، وأَسرارها، وأَوْضارها، وآثارها! سياسة (ميكافيلي) بألوانها، ومُتغيّراتها، وتطوُّراتها، وتورّطاتها، وأنفاقها، ونفاقها!!

أمّا (السّياسة الشرعيّة) -والتي هي (رعاية شؤون الأُمّة بالكتاب والسُنّة، وبمنهج سَلَفِ الأُمّة)-؛ فهي التي نَحْرِصُ عليها، ونُحَرِّصُ عليها، ونَدْعُو إليها: بِالْعِلْمِ الْوَائِقِ، والبصيرة الصّادقة؛ ﴿يَا لَيْتَ هِيَ أَحْسَنُ﴾، ﴿لَيْتَ هِيَ أَقْوَمُ﴾...

ولقد كان لَكُمْ -أيها الدعاة السلفيون- في العديد من القنوات الفضائيّة

الإسلامية - في السنوات الأخيرة - وفق الله القائمين عليها إلى كُلِّ خير - دَوْرُ مُؤَثِّرٌ وَفَاعِلٌ - جِدًّا - في الدَّعْوَةِ إلى العقيدة الصَّحيحة - والتي هي رأسُ الأمرِ - كُلِّهِ - ؛ دُرُوسًا، وَخُطَبًا، وَلِقَاءَاتٍ، وَفَتَاوَى، وَمُحَاضِرَاتٍ ...

نَسْأَلُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ يُبَارِكَ فِيكُمْ - جَمِيعًا -، وَفِي جُهِودِكُمُ الْمَيْمُونَةِ - كُلِّهَا - ...
فحافظُوا - أَيُّهَا الدَّعَاةُ السَّلَفِيُّونَ - على هذا الدَّوْرِ الْجَلِيلِ، وَلَا تُدَنِّسُوهُ
بِوُلُوجِ أَبْوَابِ السِّيَاسَةِ الَّتِي مَهْمَا طَالَتْ: فَعَمَرُهَا قَصِيرٌ! وَمَهْمَا كَبُرَتْ: فَحَجْمُهَا
صَغِيرٌ!

وَأَنْتُمْ - بِمَا حَبَاكُمْ اللَّهُ إِيَّاهُ، وَوَفَّقَكُمْ اللَّهُ لَهُ - أَجَلٌ مِنْ ذَاكَ وَذِيَاكَ بِكَثِيرٍ ...

إِنَّ نَهَايَةَ السِّيَاسِيِّ (!) - أَيِّ سِيَاسِيٍّ كَانَ! -: الِاسْتِقَالَةُ أَوْ الْإِقَالَةُ، أَوْ الْإِسْقَاطُ
أَوْ التَّنَحِّيُّ!! بَيْنَمَا دَوْرُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - على عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ -، وَجُهْدُهُ،
وَجِهَادُهُ: مُتَمَدِّدٌ إِلَى آخِرِ أَنْفَاسِهِ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ لِلنَّاسِ، لَا يُرِيدُ مِنْهُمْ!

وَاعْلَمْ - أَخِي الدَّاعِي السَّلَفِيُّ الْفَاضِلُ - أَنَّ النَّاسَ - عَامَّةً وَخَاصَّةً - إِذَا
رَأَوْا مِنْ أَيِّ أَحَدٍ كَانَ: حِرْصًا عَلَى مَا بِأَيْدِيهِمْ، أَوْ مَا مَعَهُمْ - حَتَّى أَصْوَاتُهُمْ
وَأَصَابِعُهُمْ! -: زَهْدُوا فِيهِ، وَانْتَقِصُوهُ حَقَّهُ، وَإِذَا رَأَوْا مِنْ أَيِّ أَحَدٍ كَانَ: حِرْصًا
عَلَيْهِمْ، وَرَحْمَةً بِهِمْ، وَزُهْدًا فِيهِمْ مَعَهُمْ، وَمَا بِأَيْدِيهِمْ: أَكْرَمُوهُ، وَاحْتَرَمُوهُ،
وَقَدَّرُوهُ ...

وَهَا هُمْ أَوْلَاءُ مَشَائِخُنَا الْأَكَابِرِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَالَّذِينَ هُمْ لَا يَزَالُونَ - فِيهَا
نَحْسِبُ - قُدُوتَكُمْ، وَالْمُعْظَمِينَ عِنْدَكُمْ، وَالْمُبْجَلِينَ عَلَى أَلْسِنَتِكُمْ وَأَقْلَامِكُمْ -

مَاتُوا وَمَنَاهُجُهُمْ ظَاهِرَةٌ، وَرُؤُوسُهُمْ مَرْفُوعَةٌ، وَقَامَاتُهُمْ مُتَّصِبَةٌ، وَأَلْوِيَّتُهُمْ خَفَّاقَةٌ، وَأَسْمَاؤُهُمْ بَرَّاقَةٌ...

□ مِصْرُ بِحَاجَةٍ إِلَى دَعْوَةٍ، وَتَعْلِيمٍ:

أَخِي الدَّاعِي السَّلَفِيُّ:

إِنَّ (مِصْرَ) الْعَظِيمَةَ بِحَاجَةٍ أَكْثَرَ - الْيَوْمَ - إِلَى دَعْوَتِكُمْ...

بِحَاجَةٍ إِلَى تَوْعِيَّتِكُمْ...

بِحَاجَةٍ إِلَى نَصَائِحِكُمْ...

بِحَاجَةٍ إِلَى عَقِيدَتِكُمْ...

بِحَاجَةٍ إِلَى تَرْبِيَّتِكُمْ...

بِحَاجَةٍ إِلَى تَعْلِيمِكُمْ، وَتَثْقِيفِكُمْ...

بِحَاجَةٍ إِلَى جُهُودِكُمْ وَجِهَادِكُمْ...

وهذه - كُلُّهَا - قَضَايَا مَضمُونَةُ النَتِيجَةِ - بِالْإِخْلَاصِ وَالسُّنَّةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -
إِنْ فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ فِي الْآخِرَةِ -، وَنَرْجُو اجْتِمَاعَهُمَا لَكُمْ - مَعًا - بِالْخَيْرِ وَالْبَرَكَاتِ
والتَّوْفِيقِ...

بينما قَضَايَا (السِّيَاسَةِ) وَ(السِّيَاسِيِّينَ) - وَ(سَاسَ)، وَ(يُسُوسَ)، وَمَا اشْتَقَّ
منْهَا! - مَزَالَتْ خَطِيرَةً، وَأَبْوَابُ مُسْتَغْلَقَةً - وَبِخَاصَّةٍ فِي ظُرُوفٍ مِثْلِ ظُرُوفِكُمْ -
الْآنَ - شِدَّةً وَعُسْرًا -، وَلَا مُفَرِّجَ إِلَّا اللَّهُ...

لقد وهب الله - تعالى - كثيراً منكم - أيها الدعاة السلفيون في (مصر) الطيبة - : قُدْرَةً عَالِيَةً فِي التَّأْثِيرِ وَالتَّغْيِيرِ - (وَعِظاً) عِلْمِيّاً رَشِيداً؛ حَسَدَكُمُ عَلَيْهِ الْكَثِيرُونَ، وَنَافَسَكُمُ فِيهِ الْأَقْلُونَ -؛ مِمَّا يَسْتَوْجِبُ عَلَيْكُمْ - أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ - شُكْرَ نِعَمِهِ - سُبْحَانَهُ -؛ بِالْإِزْدِيَادِ مِنَ الْعِلْمِ، وَالتَّعَلُّمِ، وَالتَّعْلِيمِ... دُونَ الْإِنْشَاغِ بِبُيِّنَاتِ الطَّرِيقِ، وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنْ إِعَاقَةٍ وَتَعْوِيقٍ!

وكذلك بِالْحِرْصِ - أَكْثَرَ - عَلَى الْعَمَلِ عَلَى هِدَايَةِ النَّاسِ...

وَالْجُهْدِ وَالْجِهَادِ فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ...

وَبِالتَّعَاوُنِ - أَكْثَرَ - مَعَ مَشَائِخِكُمْ وَأَقْرَانِكُمْ، بَلْ إِخْوَانِكُمْ وَأَبْنَائِكُمْ:
لِلخُرُوجِ مِنْ هَذَا النَّفَقِ الْمَكْشُوفِ ظِلَامُهُ، وَالْمَجْهُولَةِ نَهَايَتُهُ!

□ حَقِيقَةُ بَعْضِ (الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ):

أَخِي الدَّاعِي السَّلَفِيُّ:

أَنْتَ تَعْلَمُ (جَيِّدًا) حَقِيقَةَ بَعْضِ (الْجَمَاعَاتِ) - وَكَذَلِكَ بَعْضِ (الْأَفْرَادِ) -؛
مَنْ طَرِيقَتُهُمْ لَيْسَتْ طَرِيقَتَنَا! وَمِنْهُمْ لَيْسَ مِنْهُمْ جَنَانًا! بَلْ عَقِيدَتُهُمْ لَيْسَتْ
عَقِيدَتَنَا!! وَمَعَ ذَلِكَ رَأَيْنَاكَ - وَكُلُّنَا أَسَفٌ - : تَمَكُّدُ أَيْدِيكَ إِلَيْهِمْ...

وَتَتَعَاوَنُ مَعَهُمْ..

بَلْ تَمْدَحُهُمْ...

وَتُثْنِي عَلَيْهِمْ...

ولست بحاجة - أخي الداعي السلفي الفاضل - بأن يُقال لي - تسويغاً، أو تبريراً -: إنها الظروف! والمتغيرات! والتحالفات! و(المصالح!)... و... و...!!
فأنا على إدراك تام لهذا - كله - ...

لكن؛ لكل أمر حدوده وحقيقته؛ فضلاً عن نتائجه ومآلاته... فلا نُضْحِي برأس المال (المضمون)؛ طمعاً بالربح (المظنون)!!

واعلم - أخي الداعي السلفي - أن حرصك على (هؤلاء) بابٌ غيرُ بابِ حرصهم عليك! وتعاونك معهم مختلفٌ عن (حقيقة) تعاونهم معك:

أنت تُريدُ شيئاً - ولا نُزْكِيكَ على الله -، وهم يُريدونَ غيره - بل ضده -؛ إن هي إلا أساليب، ووسائل (منهم)؛ يُرادُ من ورائها تحقيق أهداف ومآرب!! وتاريخهم - كله - شاهدٌ على ذلك...

إن حزبية هؤلاء مُظلمةٌ سوداء، مشهورة، مكشوفة، منظورة على مدار أكثر من ثمانين عاماً؛ فلن تتغيرَ على أيديك... بل (قد) تتغيرَ (أنت!) على أيديهم - وهذا ما لا نتمناه لك، ولا ننتظره منك، ولا فيك -...

وما مدحُ بعض المشايخ السلفيين - أخيراً - لبعض مواقف هؤلاء الحزبيين، أو استدلالهم بقاعدتهم الباطلة العاطلة - ولو بقصدٍ حسنٍ -: (نتعاونُ فيما اتَّفَقْنَا عليه، ويعذرُ بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه!) إلا مثالاً على بعض ما أُشيرُ إليه - غفرَ اللهُ لي ولكم - جميعاً!

□ من تناقض (السياسيين) -العصريين:-

والآ؛ فهل يَغيبُ عن فضيلتكم -أخي الداعي السلفي- حالٌ مَنْ كان يستعِلّ -بالأَمْس القريب- بتكفير الحُكّام، وتجويز الخُروج عليهم -فضلاً عن التّشوير والتّهييج-، مع اتّهام غيره -مَنْ يُخَالِفُهُ بِالْحَقِّ- بِأَسْوَأِ التّهُّم والأحكام -سَبّاً، وَشْتِماً-: (مُرَجِي، عَمِيل، مُتَخَذِل...)! ثُمَّ صَارَ -اليومَ- بِقُدْرَةِ قَادِر!! - يُنَادِي بِحُكْم القانون! وتحكيم الدُّستور! والرّضا بالدّولة (المدنيّة)؛ فكيف تأمّنُ ذا على دينك؟!

وكيف ترتضيه أن يكونَ شريكك؟!

بل كيف تَقْبَلُهُ مَعَكَ -أو حتّى أن يُجَالِسَكَ!-؟!

أَكْرَرُ: سواءً أكان هذا الصّنف (جماعة)، أو (فرداً)؟

ولعلّه لا يَخْفَى على فِطْنَةِ فضيلتكم -أخي الداعي السلفي- (مَنْ / ما) هو

(المقصود!) مِنْ كلامي -جَمْعاً، أو تَفْريقاً-!!

□ كلماتٌ ذهبيّةٌ؛ فاعملُوا بها:

تأمّل معي -أيّها الداعية السلفي الفاضل- نصيحةَ عالمٍ عظيم، وإمامٍ كبير، وسلفيٍّ جليل، وهو العلامةُ السّلفيُّ الجزائريُّ محمد البشير الإبراهيمي - رَحِمَهُ اللهُ - حيثُ يَقُولُ -وكانّه يُخَاطَبُ صَهاثَتُكُمْ، وَيَسْتَنْهَضُ أَحاسيسَكُمْ- في ظُروفٍ مِثْلِ ظُروفِكُمْ -وقد تكون أشدّ-:

«العلم.. العلم.. أيها الشباب! لا يلهيكم عنه سمسار أحزاب ينفخ في ميزاب! ولا داعية انتخاب في المجامع صحاب! ولا يلفتتكم عنه مغلل بسراب، ولا حار بجراب، ولا عار في خراب يأتهم بغراب!

ولا يفتنتكم عنه منزور في خنقة، ولا ملتبس في زنقة (!)، ولا جالس في سباط على بساط، يحاكي فيكم سنة الله في الأسباط!

فكل واحد من هؤلاء مشعوذ خلأب! وساحر كذاب!

إنكم إن أطعتم هؤلاء الغواة، وأنصعتم إلى هؤلاء العواة: خسرتم أنفسكم، وخسرتم وطنكم، وستندمون يوم يجني الزارعون ما حصدوا...
ولات ساعة ندم..».

وقال - رحمه الله -: «أوصيكم بالابتعاد عن هذه الحزبيات التي نجم بالشّر ناجمها، وهجم - ليقتك بالخير والعلم - هاجمها، وسجم على الوطن بالملح الأجاج ساجمها!

إن هذه الأحزاب كالميزاب؛ جمع الماء كدراً، وفرقه هدرأ، فلا الزلزال جمع، ولا الأرض نفع!».

... إنها - والله - نصيحة عالم شفيق..

بكلام حق خالص رقيق...

وبعلم واثق دقيق...

٢٦٠ ——— خَزَنَةُ الْعُلَمَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ - بِالْأَدْوَةِ الْبَاهِرَاتِ -

وبأسلوبٍ فائقٍ أنيقٍ ...

وبلسانٍ جميلٍ رَشِيقٍ ...

وَبِفَهْمٍ صَادِقٍ عَمِيقٍ ...

... فَهَلَّا اسْتَجَبْتُمْ لَهُ؟! وَانْتَصَحْتُمْ بِنُصْحِهِ؟!

□ (ميدانكم) الحقيقي، هو: ميدان الدَّعوة إلى الله:

أخي الداعي السلفي:

إِنَّ (مَيْدَانَ الدَّعوة) إلى الله - تعالى - على مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ - هو (مَيْدَانُ

التَّحْرِيرِ) - الحقّ -:

التَّحْرِيرُ مِنَ الشَّرَكِيَّاتِ، والعقائد الباطلات ..

التَّحْرِيرُ مِنَ الْبِدْعِ والضَّلالات ...

التَّحْرِيرُ مِنَ الْمَعَاصِي والشَّهَوَاتِ ...

التَّحْرِيرُ مِنَ الظُّنُونِ والجهالات ...

التَّحْرِيرُ مِنَ الْخُرَافَاتِ والتُّرَّهَاتِ ...

التَّحْرِيرُ مِنَ الْعَصْبِيَّةِ والحزبيَّات ...

إِنَّ مَيْدَانَ (التَّغْيِيرِ) - الشرعيَّ الحقَّ - ليس هو (ميدان التَّحْرِيرِ!) - ذاك -!

ولا منه! ولا إليه!! إِنَّمَا هو (التَّغْيِيرُ) بالدعوة الصَّادقةِ الْوَائِقَةِ إلى اتِّبَاعِ كِتَابِ اللَّهِ

العَلِيِّ الْقَدِيرِ، وَسُنَّةَ النَّبِيِّ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، وَعَلَى مَنْهَجِ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ - وهو الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ - ...

... وَأَنْتَ تَعْلَمُ - جَيِّدًا - أَيُّهَا الدَّاعِي السَّلَفِيُّ - أَنَّ (مِصْرَ) الْعَظِيمَةَ - بِلَدَ الثَّمَانِينَ مَلْيُونًا - بِحَاجَةٍ إِلَى مَنْ يَسُوِّسُهَا (سِيَاسَةً) الْأَنْبِيَاءِ الْمَأْمُونِينَ؛ لَا (سِيَاسَةً) الشُّرَكَاءِ الْمُتَشَاكِسِينَ!!

ولهذه غَوَاتُهَا، وَلِئِلَكَ وُعَاتُهَا، وَرُعَاتُهَا، وَدُعَاتُهَا ...

□ (مِصْرَ) أَمَ الْعَالَمَ؛ فَكُونُوا عَلَى قَدَرِ الْمَسْئُولِيَّةِ:

هَذَا هُوَ الَّذِي تَحْتَاجُهُ - الْيَوْمَ - حَقًّا - بِلَادُكُمْ الْعَظِيمَةُ (مِصْرَ) الَّتِي وَصَفَهَا الْعَلَامَةُ الْمُؤَرِّخُ ابْنُ خَلْدُونٍ - أَيَّامَهُ - قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسَةِ قُرُونٍ - بِأَنَّهَا: «أُمُّ الْعَالَمِ، وَإِيوَانُ الْإِسْلَامِ، وَيَنْبُوعُ الْعِلْمِ وَالصَّنَائِعِ» ..

هَذَا مَا يَحْتَاجُهُ وَطَنُكُمْ الْغَالِي .. دَعْوَةٌ صَادِقَةٌ ...

هَذَا مَا يَحْتَاجُهُ شَعْبُكُمْ الطَّيِّبُ ... تَعْلِيمًا وَاثْقًا ...

وَمَنْ عَرَفَ الدَّاءَ؛ سَهَّلَ عَلَيْهِ وَصْفُ الدَّوَاءِ ...

وَمَنْ لَا؛ فَلَا .. وَأَلْفُ لَا!!

إِنَّ وَلُوجَ مُعْتَرِكِ الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ الْمُعَاصِرِ مُغَامَرَةٌ أَشْبَهُ مَا تَكُونُ بِالْمُقَامَرَةِ!!

فَيَاكَ - أَخِي الدَّاعِيَةَ السَّلَفِيَّةَ الْفَاضِلَ - وَهَذِهِ الْمُقَامَرَةُ الْخَطِرَةُ ...

إِيَّاكَ وَالتَّضَحِّيَةَ بِالدَّعْوَةِ ...

إِيَّاكَ وَالنُّزُولَ - فَالْهُوَيَّ! - مِنْ الْأَعَالِي إِلَى الْأُنْفَاقِ!

أَكْتُبُ لَكُمْ - إِخْوَانِي الدُّعَاةَ (السَّلَفِيُّونَ) - مَا أَكْتُبُ؛ وَكُلِّي ثِقَةً بِحُسْنِ نَوَايَاكُمْ - وَلَا أَزْكَيْكُمْ عَلَى اللَّهِ -، وَلَكِنِّي أَمُلُ - جَدًّا - أَنْ تَجِدَ قُلُوبُكُمْ مَلْجَأً لِنَصِيحَتِي؛ فَالْمُؤْمِنُ مِرَاةُ أَخِيهِ، وَالْمُؤْمِنُونَ نَصِيحَةٌ، وَالْمُنَافِقُونَ غَشَشَةٌ...

ووالله؛ لَا أَكْتُبُ هَذَا إِلَّا مِنْ بَابِ «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» - كَمَا قَالَ رَسُولُنَا الْكَرِيمُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

فَلَقَدْ عَايَشْنَا عُلَمَاءَنَا؛ وَعَرَفْنَا كَيْفَ تَعَامَلُوا مَعَ الْفِتَنِ...

عَايَشْنَاهُمْ وَقَدْ تَجَاوَبْنَا مَعَ نَصَائِحِهِمْ وَتَوَجَّهْتُمْ...

عَايَشْنَاهُمْ وَلَا تَزَالُ كَلِمَاتُهُمْ تَرْنُ فِي آذَانِنَا، وَتَنْقَادُ لَهَا قُلُوبُنَا؛ تَحْذِيرًا وَتَذِيرًا - حِيَاظَةً، وَرِعَايَةً -...

❑ لَا تُضَيِّعُوا الْفُرْصَةَ - بِالْحَقِّ -:

أَخِي الدَّاعِي السَّلَفِيُّ:

لَا تَزَالُ الْفُرْصَةُ كَبِيرَةً، سَانِحَةً، مُوَاتِيَةً فِي (مِصْرَ) - الْجَدِيدَةِ! - بِأَنْ تَتَبَوَّأَ (الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ) مَكَائِهَا الْأَحَقَّ؛ وَمَوْضِعَهَا اللَّائِقَ بِهَا (بِالْحَقِّ)؛ بَعِيدًا عَنْ مُنَاكَفَاتِ أَهْلِ السِّيَاسَةِ! وَمُغَالَطَاتِ أَصْحَابِ الصَّحَافَةِ!! الَّذِينَ جَعَلُوا - فِي الْأَسَابِيعِ الْمَاضِيَةِ! - (السَّلَفِيَّةَ)، وَ(السَّلَفِيِّينَ) كَالْغُولِ الْمُنْبِثِقِ مِنْ وَرَاءِ اللَّامِعِقُول!!

فَهَلْ هَكَذَا (نَحْنُ)، وَهَكَذَا (دَعَوْتَنَا)؟!

لا - وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ -؛ لَكِنَّهَا الْعَجَلَةُ مِنَ (الْبَعْضِ)، وَالتَّصْيُّدُ
الرَّخِيصُ الْحَاقِدُ مِنَ (بَعْضِ آخَرٍ)!!

وَوَالله - أَخِي الدَّاعِي السَّلَفِيُّ -؛ لَيْسَ أَكْثَرُ هَذَا - مِنْ أَوْلَيْكَ! - إِلَّا خَوْفًا
عَلَى كَرَايَتِهِمْ!

وَحِرْصًا عَلَى جُمُوعِهِمْ!

وَمُحَافَظَةً عَلَى جَمَاهِيرَتِهِمْ!

فَلَا تُنَافِسُوهُمْ عَلَى مَا هُمْ أَقْدَرُ عَلَيْهِ مِنْكُمْ...

بَلْ سَابِقُوهُمْ إِلَى مَا لَا مَجَالَ لَهُمْ فِيهِ - مَعَكُمْ - وَلَوْ بِأَدْنَى (أَدْنَى) مُنَافَسَةٍ!

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ..

هَذَا (مِيدَانُكُمْ): فَلَا تُغَادِرُوهُ...

وَهَذِهِ (دَعْوَتُكُمْ)؛ فَلَا تَخْذِلُوهَا...

وَهَذَا (حَقِّكُمْ)؛ فَلَا تَنْتَقِصُوهُ...

وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَقُولَ لَكُمْ: ﴿أَنْتَبِدِلُوبُ الَّذِي هُوَ أَذْفُ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾...

بَلْ أَذَكَّرُكُمْ تَمَامَ الْآيَةِ ﴿أَهْطُوا مِصْرًا...﴾ - دَعْوَةٌ سَلَفِيَّةٌ هَادِيَةٌ هَادِيَةٌ؛

لِيَتَهَيَّأَ لَكُمْ - بَعْدُ - أَنْ يُقَالَ لَكُمْ: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ - آمِينَ

بِدَعْوَتِكُمْ إِلَى هِدَايَةِ الْخَلْقِ، وَبِنَشْرِكُمْ الْعَقِيدَةَ وَالسُّنَّةَ، وَالْحَقَّ -.

□ هذه دعوتنا (السلفية) النقية؛ علماً، وعملاً؛

... آمِلين -جداً- أن تكون دعوتكم -جاهدة مجتهدة- في أن تُريدوا للناس، لا أن تُريدوا منهم:

* تُريدون للناس: في دينهم ..

* ولا تُريدون منهم: في دُنياهم ...

وأذكرك -أخيراً- أخي الداعي السلفي -مُقارَبَةً لِكلامِي هذا- مع فضيلتكم - بما قاله ذاك الصحابيُّ المرضي، لِسَيِّدِهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ - كما في «الصحيحين» -: «والله -لقد علمتُ لَئِنْ حَدَّثْتُكَ -اليومَ- حديثَ كَذِبٍ تَرْضَى به عني: لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يُسَخِّطَكَ عَلَيَّ، وَلَئِنْ حَدَّثْتُكَ حديثَ صِدْقٍ تَجِدُ عَلَيَّ فيه: إِنِّي لَأَرْجُو فيه عَفْوَ اللهِ» ...

وأعيدُ هذا الكلامَ -نَفْسَهُ- وأقولُهُ؛ لأُولَئِكَ الْمُتَرْبِّصِينَ الْمُتَصَيِّدِينَ -وما أَكْثَرَ عَدَدَهُمْ! وأقلَّ بَرَكَتَهُمْ-!!

لعلَّ البقيةَ مِنْ حَيَاتِهِمْ -أو إيمانهم- وهما مُقْتَرِنَانِ -تَرَدَّعُهُمْ، وَتَكْفُهُمْ!!!

وبعدُ -أخي الداعي السلفي-؛ فليستْ أَظُنُّكَ نَاسِياً جِهَادَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْعَلَمِيِّ، الْعَقَائِدِيِّ، الْمُنْهَجِيِّ -سواءً في (مِصرَ)، أو (الشَّامَ)-، وهو الْقَائِلُ: (أنا رَجُلٌ مِلَّةَ، لا رَجُلٌ دَوْلَةٍ) ...

فَكُنْ مِثْلَهُ؛ فَالْأَمَالُ مُنْعَقِدَةٌ في (مِصرَ) -الرَّائِدَةَ- على الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ -

حَزَنُ الْإِيمَانِ وَالْعَمَاءِ الْتَقَاتِ مِنْ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِئَاتِ - ٢٦٥

وَدُعَاتِهَا الصَّادِقِينَ - مِنْ أَمْثَالِكُمْ - وَلَا نُزَكِّيْكُمْ عَلَى اللَّهِ - ؛ بَطْهَرِهَا، وَنَقَائِهَا،
وَصَفَائِهَا، وَبَقَائِهَا...

وهذا - كُلُّهُ - مَا لَا الْتِقَاءَ لشيءٍ مِنَ السِّيَاسَةِ (العَصْرِيَّةِ) - أَلْبَتَّةَ - مَعَهُ...

فَلَا يَكُنْ أَحَدُنَا إِمَّعَةً!

وَلْتَتَذَكَّرْ - جَمِيعاً - أَخِي الدَّاعِي السَّلَفِيُّ - أَنَّ الْفَجَرَ فَجَرَان!

وَالكَاذِبُ - مِنْهُمَا - أَوْ هُكَمَا، وَأَسْبَقُهَا!!!!

فَمَا كُلُّ بَرْقٍ لَاحٍ لِي يَسْتَفِزُّنِي وَلَا كُلُّ مَنْ لَاقَيْتُ أَرْضَاهُ مُنْعِمًا

.... نَصِيحَةَ أَخٍ مُحِبٍّ مُشْفِقٍ؛ فَلَا تُهْدِرْهَا - بِرَبِّكَ - أَخِي الدَّاعِيَةُ السَّلَفِيُّ - ...



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ١٥ -

مَنَاطُ مَنَعَ (الخُرُوجِ)، وَقَبُولِ (الْمُتَغَلَّبِ) - مَعاً - وَاحِدًا

لَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ - مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ - عَلَى أَمْرِ مُهِمٍّ - غَايَةً -، وَهُوَ:

أَنَّ مِنْ وُجُوهِ الْمَنَاطِ الْفَقْهِيِّ الَّذِي حَرَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ - بِسَبَبِهِ - الْخُرُوجَ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ: (دَرْءُ الْفِتْنَةِ، وَالْحِفَاطُ عَلَى أَمْنِ الْأُمَّةِ، وَاسْتِقْرَارُهَا)، وَهُوَ - نَفْسُهُ - الْمَنَاطُ الَّذِي جَعَلَ عُلَمَاءَ أَهْلِ السُّنَّةِ - جَمِيعاً - يُقَرُّونَ بِحُكْمِ (الْمُتَغَلَّبِ) - إِذَا اسْتَقَرَّ لَهُ الْأَمْرُ، وَاسْتَسَبَّ لَهُ الْأَمْرُ -:

قال ابنُ بَطَّالٍ في «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (١/ ١٢٥):

«وَأَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الْمُتَغَلَّبَ يَقُومُ مَقَامَ الْإِمَامِ الْعَدْلِ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَجِهَادِ الْعَدُوِّ، وَ...».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي رِسَالَةِ عَبْدِ وَاسِعِ بْنِ مَالِكٍ - كَمَا فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (١/ ١٤٤) -: «وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْأُمَّةِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، مِمَّنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَرَضُوا بِهِ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَيْهِمْ بِالسَّيْفِ حَتَّى صَارَ خَلِيفَةً وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - كَمَا فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (١٠/ ٤٦) -: «... إِذَا مَاتَ الْإِمَامُ فَتَصَدَّى لِلْإِمَامَةِ مَنْ جَمَعَ شَرَايِطَهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِخْلَافٍ وَلَا بَيْعَةٍ، وَقَهَرَ النَّاسَ بِشَوْكَتِهِ وَجُنُودِهِ، ائْتَقَدَتْ خِلَافَتُهُ لِيَسْتَنْظِمَ شَمْلُ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ

٢٦٨ ——— حَزَنَ لِمَاتِ الْعُلَمَاءِ الثَّقَاتِ مِنَ الْمُنَظَّهَرَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِتَاتِ -

جامِعاً لِلشَّرَائِطِ بِأَنْ كَانَ فَاسِقاً، أَوْ جَاهِلاً؛ فَوَجْهَان: أَصَحُّهَا: انْعِقَادُهَا - لِمَا ذَكَرْنَاهُ - وَإِنْ كَانَ عَاصِياً بِفِعْلِهِ -».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١٣/٧): «وَقَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجُوبِ طَاعَةِ السُّلْطَانِ الْمُتَغَلَّبِ وَالْجِهَادِ مَعَهُ، وَأَنَّ طَاعَتَهُ خَيْرٌ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حَقْنِ الدِّمَاءِ، وَتَسْكِينِ الدَّهْمَاءِ»^(١).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (١/٥٠٩): «فَمَتَى صَارَ قَادِراً عَلَى سِيَاسَتِهِمْ - إِمَّا بِطَاعَتِهِمْ أَوْ بِقَهْرِهِ -؛ فَهُوَ ذُو سُلْطَانٍ مُطَاعٍ - إِذَا أَمَرَ بِطَاعَةِ اللَّهِ -».

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (١/٤٤٨) عَنْ حَرْمَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ غَلَبَ عَلَى الْخِلَافَةِ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُسَمَّى خَلِيفَةً وَيُجْمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ خَلِيفَةٌ».

وَذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْلطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - تَعَالَى - حُصُولَ وِلَايَةِ آلِ مَرْوَانَ بِالْتَّغَلُّبِ، وَمَعَ ذَلِكَ انْقَادَ لَهُمْ سَائِرُ أَهْلِ الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، وَكَذَلِكَ مَبْدَأُ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، ثُمَّ قَالَ:

«وَأَهْلُ الْعِلْمِ - مَعَ هَذِهِ الْحَوَادِثِ - مُتَّفِقُونَ عَلَى طَاعَةِ مَنْ تَغَلَّبَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَعْرُوفِ؛ يَرَوْنَ نَفْوَذَ أَحْكَامِهِ، وَصَحَّةَ إِمَامَتِهِ، لَا يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ اثْنَانِ»^(٢).

(١) وَنَقَلَهُ وَأَقْرَبُهُ الشُّوكَانِيُّ فِي «نَبِيلِ الْأَوْطَارِ» (٧/٣٠٨).

(٢) «مَجْمُوعُ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ النَّجْدِيَّةِ» (٣/١٦٧).

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب: «الأئمة مجمعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد - أو بلدان - له حكم الإمام في جميع الأشياء.

ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل - قبل الإمام أحمد - إلى يومنا هذا - ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم»^(١).

وفي هذا جواب حاسم على من سحّب حكم أحداث مصر قبل (الثورة)، إلى ما بعدها!

والله الموفق للسداد؛ لا رب سواه، ولا إله غيره.



(١) «الذّرر السنيّة» (٥ / ٩).

وانظر كتابي «مسائل علميّة في الدعوة والسياسة الشرعيّة»؛ ففيه نقول مؤكّدة لهذه المسألة المهمّة.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ١١ -

وَبَعْدُ...

لِمَاذَا لَا يُلْجَأُ (أَهْلُ السُّنَّةِ) فِي إِصْلَاحِهِمْ
إِلَى الْحَلِّ السِّيَاسِيِّ، أَوِ الْحَلِّ الدِّمَوِيِّ؟!

... يُجِيبُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ الْمَهْمُ أَخُونَا الْمُكَرَّمُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْمَالِكِ
رَمَضَانِي^(١) - حَفَظَهُ اللَّهُ - قَائِلًا:-

جَاءَ الدِّينُ الْإِسْلَامِيُّ شَامِلًا لْجَمِيعِ حَاجَاتِ الْخَلْقِ؛ قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-:
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدُنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهْدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾
[النحل: ٨٩].

□ الحاجة إلى الجانب السياسي:

وَمِنْ هَذِهِ الْحَاجَاتِ: الْجَانِبُ السِّيَاسِيُّ؛ الَّذِي بِهِ انْتِظَامُ اجْتِمَاعِ النَّاسِ،
وَالْجَانِبُ الْجِهَادِيُّ الَّذِي بِهِ صِمَانُ عِزِّهِمْ، وَصَدُّ عُدْوَانِ الْمُعْتَدِي عَلَيْهِمْ.
وَشَرَفُ الْقَائِمِ عَلَيْهِمَا بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ أَمْرٌ مَعْلُومٌ.

هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ قَدَمْتُهَا لِيَبَانَ أَنَّ السِّيَاسَةَ الشَّرْعِيَّةَ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّ الْجِهَادَ الْمَشْرُوعَ^(٢)

(١) مجلّة (الإصلاح) - الجزائرية -، عدد: ٥ / شوال / (١٤٢٨ هـ)، (ص ٣٦-٤٤).

(٢) فَمِنْ الْجِهَادِ مَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ؛ كَمِثْلِ «مَنْ جَاهَدَ الْكُفَّارَ جِهَادًا ظَلَمَهُمْ بِهِ، وَخَرَجَ فِيهِ عَنِ الشَّرِيعَةِ، وَظَلَمَ فِيهِ الْمُؤْمِنِينَ - جَمِيعًا - حَتَّى كَانَ مَضَرَّةً ذَلِكَ الْجِهَادُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَى أَنْفُسِهِمْ»=

من الدين - أيضًا -، بل هو ذروة سنامه^(١) - كما أخبر بذلك الرسول ﷺ -.

لكن؛ لما تَحَلَّى كثيرٌ من المسلمين عن كثيرٍ مما جاء به دينهم: أصابهم من المصائب ما لا يَخْفَى على أحدٍ؛ فبينما هي أُمَّةٌ واحدةٌ عزيزةُ الجانبِ، مَنِيعَةُ الأسوارِ؛ إذ تَحَوَّلَتْ وَحَدَّتْهَا إلى فُرْقَةٍ! وَقَوَّتْهَا إلى ضَعْفٍ!! إلا ما شاء الله...

□ قيام دعوات إسلامية للإصلاح:

وقد قَامَتْ دَعَوَاتُ إِسْلَامِيَّةٌ لِإِصْلَاحِ الْأَوْضَاعِ؛ لكن اختلفوا في ذلك بحسب اختلافهم في تحقيقِ جُذُورِ الْبَلِيَّةِ؛ وأكثرها يرى أنَّ ما أَصَابَ الْمُسْلِمِينَ -اليومَ- من نكساتٍ عظيمةٍ سببه الرئيسُ هو: الفسادُ السِّيَاسِيُّ!

وقد وَصَلَ إلى هَذَا الاستنتاجِ جَمَاعَاتٌ مُخْتَلِفَةُ الْمَنَاجِحِ!

وما سَلَكَوه في إِصْلَاحِ هَذَا الْفَسَادِ السِّيَاسِيِّ هو الَّذِي بَايَنَ بَيْنَ مَنَاجِحِهِمْ زِيَادَةً عَلَى تَبَايُنِ أَصُولِهِمْ!

وقد بَرَزَ على السَّاحَةِ منها -بُرُوزًا ظَاهِرًا- جَمَاعَتَانِ:

الأولى: تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ يَحْتَاجُ إلى دُخُولِ الْمُعْتَرِكِ السِّيَاسِيِّ لـ «أَسْلَمَةِ» بَرَامِجِ الدَّوْلَةِ -كما يعْبُرُونَ-!

= وعلى عَدُوِّهِمْ: أَكْثَرُ مِنْ مَنَفَعَتِهِ. -«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٩٢) - لشيخ الإسلام ابن تيمية -.

(١) رواه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٢٩٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٣٠)،

وأحمد (٢٢٠١٦) عن مُعَاذٍ.

وصَحَّحَهُ -لِطَرْقِيهِ- شيخنا في «إرواء الغليل» (٤١٣).

بينما ترى الأخرى: أنه لا دواء لما ذكر إلا بالقتال!!

فالأولون: ظنوا أن الأمر يحتاج إلى السباق إلى السلطة!

والآخرون: ما يرونه إلا في قطف الرؤوس المتسلطة!

وليس الخلاف هنا في الاعتراف بفساد الحال! ولا هو في ضرورة السعي

لإصلاحه - أو عدم ذلك! - ولكن الخلاف في طريقته...

□ أصل الانحراف والخلل:

وأثر الاختلاف في ذلك معلوم؛ لأن الطريقة الإصلاحية إذا جهلت أو

أُغفلت ظل صاحبها يكابد التغيير من غير باب، وكان كمن يقصد هدفاً من غير

طريقه؛ فمتى يصل؟!

وكذلك بالنسبة للبحث في أصل الانحراف؛ فإن طبيعة العلاج تختلف

باختلاف التعرف على أصل الداء!

لذا؛ أحبت تبين أصل بلية المسلمين؛ لأن الاهتداء إلى تعيينه يعني

الاهتداء إلى العلاج؛ فإن التوصل إلى علاج كل داء ينطلق من جذوره.

□ هذا هو منهج الأنبياء:

إن الناظر في سيرة المصلحين - وعلى رأسهم الأنبياء - يعلم يقيناً مخالفة

هاتين الجماعتين هؤلاء؛ سواء بالنظر إلى جذور البلية، أو بالنظر إلى الطرق

الإصلاحية؛ لأن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - بعثوا في أقوام اجتمع فيهم

تَنْبِيْهِ الْجَمْعَاءِ الثَّقَاتِ مِنَ الظَّالِمَاتِ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِئَاتِ -

الشَّرُّ - كُلُّهُ - بما فيه الشَّرُّ السِّيَاسِيُّ -، فلم يَجْعُ في الكتابِ والسُّنَّةِ دَلَالَةٌ - قَطُّ - على أَنَّهُم اتَّجَهُوا - أَوَّلَ مَا اتَّجَهُوا - إلى إِصْلَاحِ الْأَوْضَاعِ السِّيَاسِيَّةِ بِمُحَارَسَتِهَا! أو بِمُحَارَسَةِ الْأَعْمَالِ الدَّمَوِيَّةِ!!

وَمَنْ نَظَرَ فِي دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ بِعَيْنِ التَّسْلِيمِ وَالِاقْتِدَاءِ بَانَ لَهُ هَذَا بِجَلَاءٍ، وَأَيُّقَنَهُ بَلَاءٌ كَبِيرٌ عَنَاءٌ؛ فَإِنَّهُمْ دُعُوا لِلْمُشَارَكَةِ فِي السُّلْطَةِ؛ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا لِقَوْمِهِمْ ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجِرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٩].

وقد بُعِثَ الرَّسُولُ ﷺ في وَقْتٍ عَمَّ فِيهِ الْفَسَادُ السِّيَاسِيُّ الْمَعْمُورَةُ، وَمَا كَانَ يُرَكِّزُ عَلَى الْإِصْلَاحِ السِّيَاسِيِّ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ السِّيَاسَةَ^(١) مِنَ الدِّينِ - كَمَا مَرَّ -، وَدُعِيَ ﷺ لِلْمُشَارَكَةِ فِي الْمُلْكِ مِنْ قِبَلِ كُثْرَاءٍ قُرَيْشٍ فَأَبَى!

فَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُمْ قَالُوا لَهُ ﷺ: «وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ بِهِ شَرْفًا سَوَدْنَاكَ عَلَيْنَا حَتَّى لَا نَقْطَعَ أَمْرًا دُونَكَ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ مُلْكًا مَلَكْنَاكَ عَلَيْنَا...»^(٢).

□ قَارِنُوا بِإِنصَافٍ وَعَدَلٍ:

بَلْ مَنْ قَارَنَ دَعْوَتَهُ ﷺ الْمُلُوكَ وَالرُّؤُسَاءَ بِدَعْوَتِهِ الشُّعُوبَ عَرَفَ الْفَرْقَ:

* فَقَدْ كَانَ مَعَ الشُّعُوبِ: يَتَحَرَّكُ لِدَعْوَتِهِمْ فِي النَّوَادِي وَالْأَسْوَاقِ وَالْبُيُوتِ

(١) المقصودُ بهذا: السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُنضِطَّةُ بِالْقَوَاعِدِ وَالْأَدْلَةِ الدِّينِيَّةِ.

(٢) انْظُرْ لَهُ «تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ» عِنْدَ أَوَّلِ (سُورَةِ فَصَّلَتْ)؛ فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الرُّوَايَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَانْظُرْ تَحْرِيْجَهَا، وَتَحْسِينَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ لَهَا فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «فَقْهِ السِّيَرَةِ»

- وغيرها - ويتحرَّق لذلك، ويُناديهم قبائل وفُرَادَى لَا يَفْقُرُ، حَتَّى بَلَغَ بِهِ الْحُزْنَ عَلَيْهِمْ مَبْلَغَهُ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ - عز وجل - : ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨]، بل كَادَ يُهْلِكُ نَفْسَهُ مِنْ أَجْلِهِمْ، حَتَّى قَالَ لَهُ رَبُّهُ: ﴿فَلَمَلَكْ بَنَجْ نَفْسَكَ عَلَى عَائِثِهِمْ إِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦].

* وَأَمَّا مَعَ الْمُلُوكِ وَالرُّؤَسَاءِ؛ ففِي غَالِبِ حَالِهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ نَفْسَهُ الذَّهَابَ إِلَيْهِمْ، بَلْ يَكْتَفِي بِإِرْسَالِ بَعْضِ سُفَرَائِهِ إِلَيْهِمْ بِكَلِمَةٍ قَصِيرَةٍ، وَيَمْضِي، وَهِيَ قَوْلُهُ: «مَنْ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ: سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ؛ فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، وَ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]» - رواه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣) -.

فَقَارِنْ - أَيُّهَا الْمَتَّبِعُ! - بَيْنَ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ الْحَكِيمَةِ، وَبَيْنَ الْخُطْبِ السِّيَاسِيَّةِ الطَّوِيلَةِ، وَالَّتِي أَخَذَتْ أَعْمَارَ أَصْحَابِهَا بِرُمَّتِهَا، حَتَّى شَابَتْ لِحَاهُمُ مَعَهَا: تُدْرِكُ أَيَّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

بَلْ أَسْلَمَ فِي وَقْتِهِ ﷺ مَلِكٌ عَظِيمٌ، أَلَا وَهُوَ النَّجَاشِيُّ مَلِكُ الْحَبَشَةِ، فَلَمْ يُفَكِّرْ ﷺ فِي الْهَجْرَةِ إِلَيْهِ لِاسْتِيطَانِ مَمْلَكَتِهِ، أَوْ جَعْلِهَا نَوَازِلَةً دَوْلَتَهُ، وَلَا قَالَ: مِنْ مِثْلِ هَذَا الْقَصْرِ تَنْطَلِقُ الدَّعْوَةُ!! لِعِلْمِهِ ﷺ أَنَّ الشُّعُوبَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُقْتَنِعَةً بِالْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُهَا كَثِيرًا تَحْصِيلُ سُلْطَانِهِ.

حَتَّىٰ بَلَغَ لُعْمَاءُ النَّفَارَتِ مِنَ الظَّاهِرَاتِ - بِالْأُدْوَةِ الْبَاهِرَاتِ -

إذا؛ فعلى المتأسسين بالأنبياء أن يُعْنُوا بطريقهم في الإصلاح، وحينئذ؛ فليشروا.

□ أثر صلاح الراعي على الرعية:

إن أثر صلاح الملوك في صلاح الرعية غير مجهول؛ لكن؛ لما كان صلاح الملوك - أو فسادهم - تابعاً لصلاح الشعوب - أو فسادها - لا العكس -؛ كان هذا التباين في سيرة الرسول ﷺ بين إصلاح الراعي وإصلاح الرعية، وذاك الاهتمام الشديد بدعوة الشعوب أكثر من الاهتمام بدعوة ملوكهم.

ولا شك أن فساد حال المسلمين - في بلد ما - سببه فساد الراعي والرعية. وإذا بات معلوماً أن الراعي قد يتسبب في إفساد الرعية - بما يبثه فيهم من أنظمة مخالفة لشرع رب العالمين -؛ فليعلم أن فساد الراعي مُتَسَبِّبٌ عن فساد الرعية - أولاً -؛ لأن الله قال: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يُمَارُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]، فأخبر أن من قدره - سبحانه - تسليط الظالم على الظالم.

□ من أسباب الهلاك:

ومن هذا المعنى قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، فأخبر - سبحانه - أنه يُسَلِّطُ الْمُسْتَوِلِينَ الْمُتْرَفِينَ بِفُسْقِهِمْ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ الْمُسْتَحِقَّةِ لِلْإِهْلَاكِ.

ولا ريب أنها ما استحققت الإهلاك إلا وهي ظالمة؛ كما قال - تعالى -:

﴿وَذَلِكَ الْفُرَى أَهْلَكَهُمْ لَمَّا ظَمُّوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩].

وبهذا التفسير فهم بعض السلف الآية:

فقد روى أبو نعيم (٣٠ / ٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٣٨٩)، وأبو عمرو الداني في «السُّنن الواردة في الفتن» (٢٩٩) - بسند صحيح - عن كعب الأخبار، أنه قال: «إنَّ لكلَّ زَمَانٍ مَلِكًا يبعثه الله على قُلُوبِ أَهْلِهِ^(١)؛ فإذا أَرَادَ الله بَقَوْمٍ صَلاَحًا: بعَثَ فيهم مُصلِحًا، وإذا أَرَادَ بَقَوْمٍ هَلَكَةً: بعَثَ فيهم مُتَرَفًّا، ثُمَّ قرَأَ: ﴿وَلَا أَرَدْنَا أَنْ تُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦].

قال المناوي في «فيض القدير» (٢٦٥ / ١): «والتقدير: بقوم أهل سوء سوءاً؛ فإنه - تعالى - إنما يؤلِّي عليهم مُتْرَفِيهم لِعَدَمِ استقامتهم».

وقد صرَّح رسول الله ﷺ بأنَّ تَسَلَّطَ السُّلْطَانِ عَلَى النَّاسِ - بِظُلْمِهِ - مَبْدُوءُهُ تَسَلَّطُ ذُنُوبِهِمْ عَلَيْهِمْ - أَوَّلًا -؛ فقال: «وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَشِدَّةِ الْمُؤْنَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ...» الحديث - أخرجَه ابنُ ماجه (٤٠١٩) - وصحَّحه الألبانيُّ في تعليقه عليه -.

وهكذا تفعلُ الذُّنُوبُ؛ ما حَلَّتْ نُذُرُهَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ إِلَّا سَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ، فأنكشَفوا عن عَدُوٍّ أَبَادَ خَضِرَاءَهُمْ، واجْتَنَحَ أَرْزَاقَهُمْ، واستَبَاحَ حُرْمَاتِهِمْ، وقَيَّدَ حَرِّيَّاتِهِمْ، وفعلَ بهم من المُنْكَرَاتِ على قَدْرِ مَا أَصَابُوا مِنَ السَّيِّئَاتِ، وفَاتَهُمْ مِنْ

(١) أي: حَسَبَ قُلُوبِ أَهْلِهِ.

حَرْبُ الْعَمَلِ إِلَى النَّفَاتِ مِنَ الظَّاهِرَاتِ - بِالْأُولَى الْبَاهِرَاتِ -

الْمَسَرَّاتِ بِحَسْبِ مَا قَوَّتُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنَ الطَّاعَاتِ، وَالرَّبُّ حَكَمٌ عَدْلٌ - وَبِهِ الْمُسْتَعَانُ -.

□ إصلاح الأنفس هو السبيل الوحيد:

وَلَمَّا كَانَ هَذَا هُوَ الْأَصْلَ، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَعَلَ إِصْلَاحَ النَّفْسِ السَّبِيلَ الْوَحِيدَ لِإِصْلَاحِ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، فَلِذَلِكَ: كَانَ سَيِّدُ الْمُصْلِحِينَ ﷺ لَا يَزِيدُ فِي افْتِتَاحِ خُطْبِهِ عَلَى التَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ النَّفْسِ، فَيَقُولُ: «... وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا». رَوَاهُ أَصْحَابُ «السُّنَنِ» ^(١) - وَصَحَّحَهُ الْإِلْبَانِيُّ ^(٢) - فِيهَا -.

فَلِمَاذَا يُعْرِضُ كَثِيرٌ مِنَ الدَّعَاةِ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ - فِي هَذَا -، وَاتَّبَاعِ رَسُولِهِ ﷺ؟! إِنَّ الَّذِي دَعَانِي لِهَذِهِ الْكِتَابَةِ هُوَ الْإِشْفَاقُ عَلَى الْجُهُودِ الْمَبْدُولَةِ فِي الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ أَنْ تَضِيعَ بِلَا فَائِدَةٍ تُذَكَّرُ! لَا سِيَّيَا وَأَنَّ هَذِهِ الْجُهُودَ قَدْ شَمَلَتْ مِسَاحَاتٍ وَاسِعَةً مِنْ مَجَالَاتِ الدَّعْوَةِ، وَأَخَذَتْ مِنْ أَوْقَاتِ أَصْحَابِهَا مَا لَوْ اسْتَرَشَدُوا فِيهَا بِهِدْيِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَنَظَرُوا فِي سِيرَةِ الْأَنْبِيَاءِ بِعَيْنِ الْإِتِّبَاعِ: كَبَلَّغُوا - بِإِذْنِ اللَّهِ - الْغَايَةَ فِي أَقْصَرِ زَمَنِ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَنْحَرِفُ عَنْ ذَلِكَ - مِنْ الصَّنَفَيْنِ الْمُشَارِ إِلَيْهِمَا - يُخْشَى عَلَيْهِ أَلَّا يَكُونَ لَهُ نَصِيبٌ مِنْ عَمَلِهِ - هَذَا - سِوَى

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١١٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٠٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٩٢)، وَالنَّسَائِيُّ

(١٤٠٤) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

(٢) فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى «الْمَشْكَاة» (٣١٤٩).

نَظِيرِ مَا لَمْ يَلَمْ قَالَ فِيهِ رَبَّنَا - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣]...

هَذِهِ هِيَ حَالُ الْمُغَالِينِ فِي الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ وَالْدِّمَوِيِّ...

□ الْحَزْبِيُّونَ الْحَرَكِيُّونَ وَحَائِلُهُمْ فِي (الْعِلْمِ)، وَ(الدَّعْوَةِ):

أَمَّا فِي الْعِلْمِ: فَلَا يَكَادُونَ يَعْرِفُونَ مِنْهُ سِوَى رَصْدِ حَرَكَاتِ الْأُمَرَاءِ
وَالرُّؤَسَاءِ! وَحِفْظِ أَخْطَائِهِمْ - كَمَا يَحْفَظُونَ أَسْمَاءَ أَبْنَائِهِمْ -!

وَأَمَّا فِي الدَّعْوَةِ: فَلَا يَكَادُونَ يَخْرُجُونَ عَنْ مَضْغِ أَعْرَاضِ أَوْلَئِكَ، وَتَحْفِيزِهَا
أَجْيَالَهُمْ، مَعَ إِهْمَالِ الْجَمَاهِيرِ الَّتِي يَغْلُبُ عَلَيْهَا الْجَهْلُ بِدِينِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -.

وَلَقَدْ كَادَ يَمُرُّ عَلَيْنَا عُقُودٌ مِنَ الزَّمَنِ، وَلَيْسَ لِنَشْنِئَ فِيهَا مِنْ حَدِيثِ سِوَى
هَذَا اللَّغْوِ الزَّمَنِ^(١)، مَعَ الْمُبَالِغَةِ فِي تَعْظِيمِ «فِقْهِ الْوَاقِعِ!»^(٢)؛ حَتَّى إِنَّهُ لِيُلَازِمُهُ فِي
الْحَضَرِ! وَيُزَامِلُهُ فِي السَّفَرِ!

فَكَمْ مِنْ جُهُودٍ أَهْدَرَتْ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَكَمْ مِنْ أَمْوَالٍ بُدِّدَتْ فِي هَذِهِ
السَّبِيلِ!

وَالْعَمَلُ السِّيَاسِيُّ - غَالِبًا - مَا يَنْتَهِي بِأَصْحَابِهِ إِلَى الدَّمَاءِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّوَاهِي
الْغَائِلَةِ، وَالسُّمُومِ الْقَاتِلَةِ، كَمَا قِيلَ: «كَمْ مِنْ دَمٍ، سَفَكَهُ فَم!»^(٣)؛ يَظَلُّ دُعَاؤُهُ
يُعَاجِلُونَ قُرْبَ سَرَابِهِ، فَيُعَاجِلُونَ سُكْرَ شَرَابِهِ، وَتَبَقَّى الشُّعُوبُ مَحْرُومَةً مِنْ

(١) المَرِيضُ.

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٢١).

(٣) «الْإِمْتِنَاعُ وَالْمُؤَانَسَةُ» (ص ١٩٨) لِأَبِي حَيَّانِ التَّوْحِيدِيِّ.

٢٨٠ ————— خَرَجَ الْإِسْلَامُ إِلَى الْفَقَائَاتِ مِنَ الْفَاهِشَاتِ - بِالْأُولَى الْبَاهِشَاتِ -

التَّعْلِيمِ وَالتَّرْبِيَةِ، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّهُمْ يَرَوْنَهَا تَتَخَبَّطُ فِي الشَّرِّ وَالْبِدْعِ؛ لِأَنَّ الدَّاءَ حَسَبَ مُرْشِدِهِمْ لَيْسَ لَهُ مَصْدَرٌ سِوَى السُّلْطَانِ!

وَهَا هُمْ قَدْ قَضَوْا أَعْمَارَهُمْ مَعَ الْإِصْلَاحَاتِ السِّيَاسِيَّةِ! فَلَمْ يَظْفَرُوا مِنَ السُّلْطَةِ بِقَلَامَةٍ ظُفِّرَ! وَلَا حَازُوا مِنَ الْإِصْلَاحِ بِطَائِفٍ نَصِرَ!! يَتَخَيَّلُونَ التَّدْرُجَ وَهُمْ مُسْتَدْرَجُونَ! وَيَتَوَهَّمُونَ الْوُصُولَ وَهُمْ مُنْقَطِعُونَ!

يَكُونُ أَحَدُهُمْ مُعَلِّمًا كَأَنَّهُ نَبِيٌّ فِي أُمَّتِهِ! فَتَسْتَفْزُهُ الْأَطْمَاعُ السِّيَاسِيَّةُ إِلَيْهَا، فَيَسْتَجِيبُ بِدَافِعِ مُزَاحِمَةِ عِلْمَانِيٍّ أَوْ مُنَافِقٍ!! فَلَا تَزَالُ بِهِ التَّنَازُلَاتُ - وَاحِدَةً وَاحِدَةً - حَتَّى يَرِقَّ دِينُهُ، وَتَذْهَبُ عَنْهُ حِلَاوَةُ مَا كَانَ يَجِدُ! فَيَنْزِلُ مِنْ وَظِيفَةِ النَّبِيِّ إِلَى مَا دُونَهَا! وَمَنْ بَعْدَ مَطْمَعُهُ: قُرْبَ مَصْرَعِهِ! وَالْأَمْرُ لِلَّهِ!!

□ خطر الغفلة عن حاجة المدعوين:

وَكَثِيرًا مَا تَرَى هَذَا الصَّنْفَ مِنَ الدُّعَاةِ يَتَمَلَّمُ مِنْ حَالِ الْعَامَّةِ الَّذِينَ تَحْتَ دَعْوَتِهِمْ، وَهُمْ لَا يَتَنَبَّهُونَ إِلَى مَكْمَنِ الدَّاءِ الَّذِي تُدْنِدُنُ حَوْلَهُ - هَا هُنَا -؛ لِأَنَّ أَعْظَمَ مَا يُخَسِّرُهُ الدُّعَاةُ - الْمُهِتَمُّونَ بِالسِّيَاسَةِ - أَنَّهُمْ يَذَرُونَ الشُّعُوبَ كَمَا هِيَ لَا تُحْسُّ إِلَّا بِذُنُوبِ الْوِلَاةِ! فَمَتَى تُفَكِّرُ فِي التَّوْبَةِ وَالْإِصْلَاحِ - وَهِيَ لَا تَسْمَعُ إِلَّا كَلَامًا فَيَمْنُ بِحُكْمِهَا -؟!

وَمَتَى عَمِيَ الْمَرْءُ عَنْ نَفْسِهِ فَسَقَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ

فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الحشر: ١٩].

□ طاعةُ ولي الأمرِ في حدود طاعته لله:

وَلِنَفَاسَةِ هَذَا الْبَحْثِ؛ فَقَدْ كَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ يُؤْصُونَ بِهِ فِي كُتُبِهِمُ الْجَامِعَةِ
لِلْأَصُولِ الْعَقْدِيَّةِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٣٨١ - الألباني):
«وَأَمَّا وَليُّ الْأَمْرِ؛ فَقَدْ يَأْمُرُ بِغَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ؛ فَلَا يُطَاعُ إِلَّا فِيهَا هُوَ طَاعَةُ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ، وَأَمَّا لَزُومُ طَاعَتِهِمْ وَإِنْ جَارُوا؛ فَلأنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ طَاعَتِهِمْ
مِنَ الْمَفَاسِدِ أَضْعَافٌ مَا يَحْصُلُ مِنْ جَوْرِهِمْ، بَلْ فِي الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِمْ تَكْفِيرُ
السَّيِّئَاتِ، وَمُضَاعَفَةُ الْأُجُورِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - مَا سَلَطَهُمْ عَلَيْنَا إِلَّا لِفَسَادِ
أَعْمَالِنَا، وَالْجَزَاءِ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

فَعَلَيْنَا الْاجْتِهَادُ فِي الْاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ وَإِصْلَاحِ الْعَمَلِ؛ قَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا
أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وَقَالَ
- تَعَالَى -: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ
أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وَقَالَ - تَعَالَى -: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ
فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وَقَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَكَذَلِكَ نُوْثِرُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يَمَّا كَانُوا
يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩].

فَإِذَا أَرَادَ الرَّعِيَّةُ أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْ ظُلْمِ الْأَمِيرِ الظَّالِمِ فَلْيَتَرَكُوا الظُّلْمَ.

وَعَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ: جَاءَ فِي بَعْضِ كُتُبِ اللَّهِ: «أَنَا اللَّهُ مَالِكُ الْمُلْكِ،
قُلُوبُ الْمُلُوكِ بِيَدِي، فَمَنْ أَطَاعَنِي جَعَلْتُهُمْ عَلَيْهِ رَحْمَةً، وَمَنْ عَصَانِي جَعَلْتُهُمْ

عَلَيْهِ نِقْمَةٌ، فَلَا تَشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِسَبِّ الْمُلُوكِ، لَكِنْ؛ تَوَبُّوا أَعْظَفُهُمْ عَلَيْكُمْ»^(١).
وهذا الخبر لا يضره أن يكون من الإسرائيليات؛ لأنه داخل تحت قول النبي ﷺ: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» - رواه البخاري (٣٤٦١) -، وليس فيه ما تدفعه شريعتنا؛ فكيف وهو موافق لقواعدها وأصولها - كما مر؟!

بل جاءت بعض أخبار الأمم السابقة تؤيده؛ فعن مالك بن دينار قال:
«قَرَأْتُ فِي الزُّبُورِ: إِنِّي أَنْتَقِمُ مِنَ الْمُنَافِقِ بِالْمُنَافِقِ، ثُمَّ أَنْتَقِمُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ - جَمِيعًا -؛
وَذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾»
[الأنعام: ١٢٩] - رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» [٧٩٠١] - عند هذه الآية -
- بسند صحيح^(٢).

ولذلك؛ استشهد به ابن تيمية في «منهاج السنة» (٥٤٦/٤) -.

□ كما تكونوا يؤلّ عليكم:

وقال -أيضاً- في «مجموع الفتاوى» (٢٠/٣٥): «وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي غَيْرِ هَذَا
الموضع^(٣) أَنَّ مَصِيرَ الْأَمْرِ إِلَى الْمُلُوكِ وَنَوَائِبِهِمْ - مِنَ الْوَلَاةِ وَالْقُضَاةِ وَالْأُمَرَاءِ -

(١) رواه أبو نُعَيْمٍ في «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٣٧٧/٢)، و(١٧٣/٦)، وابنُ أَبِي الدُّنْيَا في «التوبة» (١٠٣)، و«العقوبات» (٣٠)، وقوامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيَّةِ في «الترغيب والترهيب» (٧٩٢).
(٢) ورواه أبو نُعَيْمٍ في «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٣٧٦/٢)، وفي «صِفَةِ النُّفَاقِ وَنَعْتِ الْمُنَافِقِينَ» (١٣٤)، والفريابي في «صِفَةِ النُّفَاقِ» (٤٧).
وزادَ نِسْبَتَهُ الشُّيْطَانِيَّةُ في «الدَّرَرُ الْمُنْتَرِ» (٣٥٨/٣) لأبي الشَّيْخِ في «تفسيره».

وعزاهُ الشُّيْطَانِيَّةُ في «الدَّرَرُ الْمُنْتَرِ» (٢٨٨) إلى زوائد عبد الله بن أحمد على «الزُّهْدِ» - لأبيه -.
(٣) هكذا، ولعلها: الموضع.

لَيْسَ لِنَقْصٍ فِيهِمْ - فَقَطْ - ؛ بَلْ لِنَقْصٍ فِي الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ - جَمِيعاً - ؛ فَإِنَّهُ (كَمَا تَكُونُونَ يُؤْتَى عَلَيْكُمْ) ^(١)، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿وَكَذَلِكَ يُؤْتَى بَعْضُ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩].

وَقَدْ اسْتَفَاضَ وَتَقَرَّرَ - فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ - مَا قَدْ أَمَرَ بِهِ ﷺ مِنْ طَاعَةِ الْأُمَرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَمُنَاصَحَتِهِمْ؛ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِمْ فِي حُكْمِهِمْ وَقَسَمِهِمْ، وَالْعَزْوِ مَعَهُمْ، وَالصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ - وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مُتَابَعَتِهِمْ فِي الْحَسَنَاتِ الَّتِي لَا يَقُومُ بِهَا إِلَّا هُمْ - ؛ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ (التَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى).

وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ تَضَدِيقِهِمْ بِكَذِبِهِمْ، وَإِعَانَتِهِمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، وَطَاعَتِهِمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ - وَنَحْوِ ذَلِكَ - مِمَّا هُوَ مِنْ بَابِ (التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)، وَمَا أَمَرَ بِهِ - أَيْضًا - مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ - هُمْ وَلِغَيْرِهِمْ - عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ، وَمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ تَبْلِيغِ رِسَالَاتِ اللَّهِ إِلَيْهِمْ؛ بِحَيْثُ لَا يَتْرُكُ ذَلِكَ جُبْنًا، وَلَا بُخْلًا، وَلَا خَشْيَةً لَهُمْ، وَلَا اشْتِرَاءً لِلثَّمَنِ الْقَلِيلِ بِآيَاتِ اللَّهِ!

وَلَا يَفْعَلُ - أَيْضًا - لِلرَّئَاسَةِ عَلَيْهِمْ، وَلَا عَلَى الْعَامَّةِ، وَلَا لِلْحَسَدِ، وَلَا لِلْكِبَرِ، وَلَا لِلرِّيَاءِ لَهُمْ وَلَا لِلْعَامَّةِ!

وَلَا يَزَالُ الْمُنْكَرُ بِمَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ؛ بِحَيْثُ يُخْرِجُ عَلَيْهِمْ بِالسَّلَاحِ، وَتُقَامُ الْفِتَنُ - كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ النَّبَوِيَّةُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ الَّذِي يَزُبُّ عَلَى فَسَادِ مَا يَكُونُ مِنْ ظُلْمِهِمْ...

□ أسئلةٌ و.. أجوبتها:

وبهذا نأتي على استخلاص الجواب الحاسم لأسئلة تتردّد في الأوساط الدّعويّة؛ كقولهم:

ما حُكْمُ استرجاعِ الحقوقِ بالضَّغَطِ على الدُّوَلِ عن طريقِ المَظَاهِرَاتِ؟

وقولهم: هل عِزُّ المُسلمين مرهونٌ بالتفوّقِ الحضاريّ أو الاقتصاديّ؟

أو قولهم: ما حُكْمُ الانضمامِ إلى العصاباتِ المسلَّحةِ لإسقاطِ الدُّوَلِ، ورفعِ الضَّيْمِ عن الشُّعوبِ؟

... إِنَّ مَنْ تَشَبَّعَ بِقَاعِدَةِ بَحْثِنَا - هذا - : عَلِمَ - يَقِينًا - سُقُوطَ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ - كُلِّهَا - ، وَأَنَّ الْجَدَلَ فِيهَا قَلِيلُ الْفَائِدَةِ ! بَلْ عَدِيمُ الْعَائِدَةِ ! ! وَأَنَّهُ لَا يَسْأَلُ عَنْهَا إِلَّا مَنْ جَهَلَ طَبِيعَةَ دَعْوَةِ الرُّسُلِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - .

... وَلَا ضَرِبَنَّ لَهُ مِثْلَ مُزَارَعَيْنِ أَتَيَا أَرْضًا لَا يَنْبُتُ فِيهَا إِلَّا خَيْثُ الزَّرْعِ ، فَعَمَدَ أَحَدُهُمَا إِلَى ثَمَرِهِ ؛ كُلَّمَا أُنْبَغَ قِطْعُهُ ! وَعَمَدَ الْآخَرُ إِلَى الْأَرْضِ ، فَاسْتَصْلَحَ جُذُورَهَا ، وَتَعَاهَدَهَا بِالسَّقْيَا ؛ فَأَيُّهُمَ أَحَقُّ بِالْإِصْلَاحِ الزَّرَاعِيِّ ؟ !

وَتَأَمَّلْ جَوَابَهُ فِي قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ . تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . وَمِثْلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٦] .

وبعدُ:

فَأَمْلُ أَنْ يَفْهَمَ الشَّبَابُ الدَّاعِيَ إِلَى اللَّهِ - خَاصَّةً - سَبَبَ إِحْجَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ
الرَّاسِخِينَ عَنْ مُشَارَكَتِهِمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ مِنْ تَهْيِيجٍ سِيَاسِيٍّ! وَهُوسٍ سُلْطَانِيٍّ! أَوْ
تَوَجُّهِ دُمُوءِي!

وَأَنْ يَكْفُوا أَلْسِنَتَهُمْ^(١) عَنْهُمْ؛ فَلْيَأْتِهِمْ عَنْ عِلْمٍ كَفُّوا، وَإِلَى شَرِّعِ اللَّهِ وَرَدُوا،
وَعَنْهُ صَدَرُوا، وَلَيْسَ كَمَا يَظُنُّونَ: جُبْنٌ وَهَلَعٌ! وَخَوْفٌ وَطَمَعٌ!
وَحِينَ يَتَعَلَّمُ الْمَرْءُ تَنْقَشِعُ غُيُومُهُ، وَتَحْسُنُ ظُنُونُهُ، وَتَصْدُقُ أَحْكَامُهُ.
وَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا اسْتَعْمَلَهُ فِي طَاعَةِ الْوَقْتِ^(٢)، وَجَنَّبَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ.

(١) فَمَا أَكْثَرَ تَشْكِيكَهُمْ بِهِمْ!

وَطَمَعْنَهُمْ عَلَيْهِمْ!!

وَعَمَزَهُمْ بِمَصْدَاقِيَّتِهِمْ!!!

.. وَهُمْ فِي ذَلِكَ - كُلَّهُ - مُبْطِلُونَ! وَعَنِ الْحَقِّ بَعِيدُونَ!!!!

(٢) رَوَى أَحْمَدُ (١٢٠٣٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٤٣)، وَابْنُ جَبَّانٍ (٣٤١)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ

(١٣٩٣)، وَالضَّيَاءُ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (١٩٣٦) عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

أَرَادَ اللَّهُ بَعِيدَ خَيْرٍ اسْتَعْمَلَهُ».

قَالُوا: وَكَيْفَ يَسْتَعْمَلُهُ؟

قَالَ: «يُوقِفُهُ لِمَعْمَلٍ صَالِحٍ قَبْلَ مَوْتِهِ».

□ واجب الوقت؛ لا تُضيِّعوه:

وطاعة الوقت - اليوم - تتمثل في الجهاد العلمي - خاصة -؛ لأن اليد أقصر
عن غيره (!) بسبب ضعف المسلمين!

فخير ما يُقدِّمه المرء - اليوم - لنفسه ولأمته - هو: تعلُّم دين الله وتعليمه
غيره ..

فمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطَلَبْتَهُ؛ فَلْيُعَلِّمْ مَنْ بَحَوْرَتِهِ فِي حُدُودِ مَا يُحْسِنُ.

وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ؛ فَلْيَجْتَهِدْ فِي رِعَايَةِ أَهْلِهِ: بِإِصْصَالِ الْعِلْمِ إِلَيْهِمْ،
وَلْيُجَاهِدْ بِأَلِيهِ، وَذَلِكَ بِنَاءِ الْمَدَارِسِ الشَّرْعِيَّةِ، وَطَبْعِ الْكُتُبِ الَّتِي يَنْصَحُهَا
أَهْلُ الْعِلْمِ، وَنَسْخِ الْأَشْرَطَةِ الْمَسْمُوعَةِ، وَتَوَازِيْعِهَا عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ - بِلِ
وَعَلَى غَيْرِهِمْ -، وَكُلِّ بِحَسْنِهِ -.

وَلَا يَسْتَصْغِرَنَّ هَذَا أَحَدٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَمَّاهُ جِهَادًا، وَأَمَرَ فِيهِ بِالْجِهَادِ الْكَبِيرِ، فَقَالَ
فِي الْقُرْآنِ - الَّذِي هُوَ أَصْلُ كُلِّ جِهَادٍ عِلْمِيٍّ -: ﴿فَلَا تَطْعَمُ الْكُفْرِينَ وَجَاهِدْهُمْ
بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

وهو أكبر الجهادين^(١) - كما نصَّ عليه ابنُ القيم في «مفتاح دار السَّعادة»

(١) وهذا نصُّ كلامه - رَحِمَهُ اللَّهُ -، أوردته - بلفظه وتامه -؛ لِعِظَمِ فائِدَتِهِ:

«وَأِنَّمَا جُعِلَ طَلَبُ الْعِلْمِ مِنْ (سَبِيلِ اللَّهِ)؛ لِأَنَّ بِهِ قِوَامَ الْإِسْلَامِ، كَمَا أَنَّ قِوَامَهُ بِالْجِهَادِ فَقِوَامُ
الدِّينِ بِالْعِلْمِ وَالْجِهَادِ.

ولهذا كان الجهادُ نوعين:

(٧٠ / ١)».

□ هي (فرصة)؛ فهل (نستغلها)؛

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى - وَلَعَلَّهَا آخِرَةٌ! - أقول:

كَوَ أَرَدْنَا اسْتِغْلَالَكَ (!) فُرْصَةَ مَوْسِمِ (الثَّوَرَاتِ)، و(المُظَاهَرَاتِ) - هذا-؛
فهذا يَوْمُنَا!!

نَعَمْ؛ هذا يَوْمُنَا!!

فهي فُرْصَةٌ ذَهَبِيَّةٌ (قَدْ!) لَا تَتَكَرَّرُ...

... فَالْكُلُّ يَتَكَلَّمُ...

دُونَ أَنْ يَتَأَلَّمَ...

= جِهَادٌ بِالْيَدِ وَالسِّنَانِ - وهذا المُشَارِكُ فيه كثيرٌ.

والثاني: الجِهَادُ بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ - وهذا جِهَادُ الْخَاصَّةِ مِنْ أَتْبَاعِ الرُّسُلِ -، وهو جِهَادُ الْأَثَمَةِ.

وهو أَفْضَلُ الْجِهَادَيْنِ لِعَظَمِ مَنَفَعَتِهِ، وَشِدَّةِ مُؤَنَّتِهِ، وَكَثْرَةِ أَعْدَائِهِ:

قَالَ - تَعَالَى - فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ - وَهِيَ مَكِّيَّةٌ -: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا. فَلَا تُطِيعُ

الْكُفْرَ بَيْنَ وَجْهَيْهِمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [٥١-٥٢]:

فهذا جِهَادٌ هُمْ بِالْقُرْآنِ - وهو أَكْبَرُ الْجِهَادَيْنِ -، وهو جِهَادُ الْمُنَافِقِينَ - أَيْضًا -؛ فَإِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَمْ

يَكُونُوا يُقَاتِلُونَ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ كَانُوا مَعَهُمْ - فِي الظَّاهِرِ -، وَرُبَّمَا كَانُوا يُقَاتِلُونَ عَدُوَّهُمْ مَعَهُمْ!

ومع هذا؛ فقد قال - تَعَالَى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاعْلِظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣].

ومعلومٌ أَنَّ جِهَادَ الْمُنَافِقِينَ بِالْحُجَّةِ وَالْقُرْآنِ.

والمقصودُ أَنَّ سَبِيلَ اللَّهِ هِيَ الْجِهَادُ، وَطَلَبُ الْعِلْمِ، وَدَعْوَةُ الْخَلْقِ بِهِ إِلَى اللَّهِ.

وَالْكُلُّ يَطْعَن...

... وَيَطْحَن!!!

حَتَّى التَّكْفِيرِيُّونَ - الَّذِينَ تُطْلَقُ عَلَيْهِمُ بَعْضُ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ - بِالزُّورِ - لَقَبَ:
(السَّلَفِيَّةُ الْجِهَادِيَّةُ)! أَوْ: (الْجِهَادِيُّونَ) ^(١)! ... خَرَجُوا مُظَاهِرَاتٍ! وَأَقَامُوا
اعْتِصَامَاتٍ! وَذَلِكَ - مِنْهُمْ - اسْتِغْلَالًا لِحَالَةٍ مِنْ حَالَاتِ (الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ = الْوَاقِعِيَّةِ)
- وَالَّتِي كَانُوا يُكْفَرُونَ بِهَا - وَأَهْلَهَا! - جُمْلَةً - بِالْأَمْسِ الْقَرِيبِ!!!

فَالْكُلُّ يُطَالِبُ! وَيُطَالَبُ!! وَعِنْدَ (الرُّضُوحِ!) يَقُولُ - مُسْتَعْلِيًا! -: لَا
يُكْفِي! ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ - أَسْلُوبًا انْتِزَازِيًّا نَذْلًا -!
وَلَكِنَّ هَذَا - مِنَّا - لَمْ يَكُنْ، وَلَكِنْ يَكُونُ -.

لَآئِنَّا نَصْدُرُ عَنْ مَبَادِي...

وَنَنْطَلِقُ مِنْ ثَوَابِت...

﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ. وَلَوْ أَلْفَى مَعَاذِيرَهُ﴾ [القيامة: ١٤-١٥]...



(١) وفي كتابي «هذه هي السلفية؛ دعوة الإيمان، والأمن، والأمان» إيراد أكثر من خمسة وعشرين وجهاً للفصل بين السلفية الحقّة، وأدعيائها التكفيريين - أو الجهاديين -.

الخاتمة

-رَزَقَنَا اللَّهُ حَسَنَهَا-

إذ قد تبين لكل ذي بصيرة ما في هذه الفتاوى المهّمة من أحكام، وتنبيهات، وتوجيهات؛ فإنني أزيد الأمر وضوحاً بذكر (بعض) الأخطار الاجتماعية، والأضرار الواقعية التي تُصاب بها مجتمعاتنا، ويتأثر بسببها أمننا، وأماننا، وإيماننا...

فهذا سرّ (سريع) لكشف (شيء) من تلكم الأخطار، والتي -بسببها- عمّ الفشل والوهن في كثير من الأقطار^(١) -وقد تقدّمت الإشارة إلى عدد منها-:

١- فسح المجال للمُنْدَسِّين^(٢)؛ لِيُفْسِدُوا الْبِلَادَ وَالْعِبَادَ.

(١) ومن أفسد القول وأسرّه: قوهم: (نحن نخرج مظاهرات سلمية)!!

فهذا مما يضحكون به على أنفسهم! ويُدَلِّسون به على غيرهم!

فلئن بدأت مظاهراتهم كذلك -في أول أمرها! أو أوائلها-؛ فسرعان ما تنقلب إلى أشد ما يكون شغباً، وفوضى، وإفساد، ...

وقد تقدّم التنبيه -مراراً- إلى فساد ذلك، والتحذير منه.

(٢) أو -على الأقل!- الادّعاء على المتظاهرين بذلك -كما هو جارٍ في المظاهرات

السورية -الآن-!!

٢٩٠ — حُرِّمَتْ الْجُمُاعَةُ لِلْفِرَاقِ مِنَ الْمُفَاحِشَاتِ - بِالْأَدَلَةِ الْبَاهِشَاتِ -

٢- إيقاعُ الشَّغَبِ، والفَوْضَى، والفِتَنِ، وما يَتَّبَعُ ذلكَ مِنْ سَلْبٍ وَنَهَبٍ.

٣- تَحْطِيمُ السَّيَّاراتِ والحافلاتِ، وتَكسيرِ الدَّكاكينِ والمحلاتِ، حتَّى إشاراتِ المُرورِ الضوئيَّةِ.

٤- تعطيلُ حركةِ السَّيرِ؛ ممَّا قد يَكُونُ سَبَباً في تأخُّرِ إسعافِ مَرِيضٍ على خطِرٍ، أو وُصولِ مَلهوفٍ ذي حاجَةٍ، أو .. أو ...

٥- وُصولُ الأذى والبلاءِ لِبعضِ المارِّينَ - أو السُّكَّانَ -، ولو لم يَكُنْ لَهُمْ أدنى صِلَةٍ بالأمرِ ...

٦- الاختِلَاطُ بَيْنَ الرِّجالِ والنِّساءِ، واستِغْلالُ هذا -لِلشَّهواتِ- ولو مِنْ قِبَلِ بعضِ أَصْحابِ القُلُوبِ المَريضَةِ - ...

وقد رأينا -في التَّلَافُزِ- صُعودَ النِّساءِ المُتَظاهِرَاتِ (!) على أَكتافِ الرِّجالِ المُتَظاهِرِينَ (!) -بل فوقَ رُؤوسِهِم-!

٧- إذا حَصَلَ تَفريقٌ بالقُوَّةِ لِلْمُظَاهَرَةِ -وكثيراً ما يَحْدُثُ!-؛ فسيكونُ -ثَمَّةَ- تَعريضٌ لِلنَّفْسِ لِالأذى والهِلاكِ.. ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾ [النِّساء: ٢٩]، فلنْ يَكُنْ هُنَاكَ تَمييزٌ بَيْنَ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، أو ضَعِيفٍ وَقَوِيٍّ، أو شَابٍّ وَشَيْخٍ!

٨- بل قد يُؤدِّي استِعمالُ هذه القُوَّةِ -لِلتَّفريقِ- إلى القَتْلِ -أحياناً-، وإلى الإيذاء والكسر والجرح -دائماً-.

وقد قال النبي الكريم ﷺ - فيما رواه عنه حذيفة - رضي الله عنه -: «لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه»، فقيل: وكيف يذل نفسه؟ قال: «يتحمل من البلاء ما لا يطيق»^(١).

٩- تعميق العداوة، والحق بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي إلى مزيد من العناد، والإصرار بين الطرفين - وباتجاهين متضادين! -.

١٠- توهين العقيدة الدينية في النفوس، والقناعة (!) برُدود الفعل السياسية الهوجاء!!

وقد روى مسلم في «الصحیح» (٢٩٤٨) عن معقل بن يسار، عن النبي ﷺ قوله: «العبادة في الهرج كهجرة إلي»:

قال الإمام ابن الجوزي في «كشف مشكل الصحيح» (٢/ ٤٢):

«الهرج: القتال والاختلاط، وإذا عمت الفتنة اشتغلت القلوب، وإذا تعبد - حينئذ - متعبد: دل على قوة اشتغاله بالله - عز وجل -، فيكثر أجره».

وقال الإمام العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٢٦٠):

«هذا إشارة إلى أن أكثر الفتن والمشقات والأفكار قد أذهبت الدين من أكثر الناس، أو أقلت الاعتناء به؛ فمن يتمسك بالدين عند هجوم الفتنة؟!

(١) رواه الترمذي (٢٢٥٤)، وأحمد (٢٣٤٤٤)، وابن ماجه (٤٠١٦)، والبراء (٢٧٩٠).

وصححه شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «السلسلة الصحيحة» (٦١٣).

ولذلك عَظُمَ قَدْرُ الْعِبَادَةِ فِي حَالَةِ الْفِتَنِ.

١١- ضَعُفُ عَقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ وَذَلِكَ بِالسُّكُوتِ وَالرِّضَا عَمَّنْ يَشْتَرِكُ فِي الْمُظَاهَرَةِ مِنَ الشُّيُوعِيِّينَ، أَوِ اللَّادِينِيِّينَ، أَوِ الْفُسَّاقِ مِنَ الْمُجَانِ، وَالسَّكْرَانِينَ!

بَلْ رَأَيْنَا أَيْدِيَ الشُّيُوخِ (!) تَتَشَابَكُ - مُتَابِطَةً بَعْضُهَا بِبَعْضٍ! - مَعَ أَيْدِي الْقِسِّيْسِينَ!!

وَكَمْ وَكَمْ نَسَرُّوا - هُنَا، وَهُنَاكَ وَهُنَاكَ! - صُورَ الثَّائِرِ الْأَرْجَنْتِينِيِّ الْجُنُوبِ أَمْرِيكِيِّ (تشي غيفارا) -؛ تَعْبِيرًا عَنْ اقْتِدَائِهِمْ بِهِ (!)، وَتَأَثُّرِهِمْ بِشَجَاعَتِهِ!

١٢- وَكَمَا حَدَّثَ فِي (أَحْدَاثِ ثُوْنُس) ^(١) - الْآخِرَةِ - (كَانُونِ الثَّانِي ٢٠١١م): قَتَلَ أَحَدُ الْأَشْخَاصِ نَفْسَهُ - حَرْقًا بِالنَّارِ!

وَبَدَّلَ أَنْ يَتَّعِظَ عُقْلَاءُ النَّاسِ مِنْ خَطِيئِهِ، وَيُدْرِكُوا حَقِيقَةَ فِعْلِهِ وَخَطَرِهِ: صَارُوا يُثْنُونَ عَلَى فِعْلِهِ! وَيَمْتَدِّحُونَ صَنِيعَهُ!!

وَمِنْهُمْ مَنْ وَصَفَهُ بِ(الشَّهِيدِ)!

(١) مَعَ التَّنْبِيهِ وَالتَّيْبِيهِ إِلَى أَمْرَيْنِ:

أ- أَنْ (أَحْدَاثِ ثُوْنُس) - بَعْدَهَا - لَمْ يَكُنْ لِلْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ - هُنَاكَ - أَيُّ نَصِيبٍ مِنْهَا؛ وَإِنَّمَا كَانَتْ ثَوْرَةً عَلَى الْجُوعِ، وَالْفُسَادِ، وَالْمَالِ...

ب- أَنْ حَاكِمَ ثُوْنُس - غَيْرِ الْمَأسُوفِ عَلَيْهِ - كَانَ يُحَارِبُ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ - حَتَّى فِي أَوَّلِيَّاتِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ -.

تَحَنُّنُ رِئَاسَةِ الْعُلَمَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ مِنَ الْمُنَاطَحَاتِ - بِالْأَدِلَّةِ الْبَاهِتَاتِ - ٢٩٣

وَمِنْهُمْ مَنْ أَتَى عَلَيْهِ، وَبَجَلَهُ! ثُمَّ حَكَمَ عَلَى فِعْلِهِ بِعَدَمِ الْجَوَازِ (!) عَلَى وَجَلٍ
وَاسْتِحْيَاءٍ!!

... وَجُلُّ هَذَا - وَلِلْأَسَفِ - مِنْ فَعَائِلِ بَعْضِ مَنْ يَتَّسِبُونَ لِلْعِلْمِ
وَلِلشَّرِيعَةِ!!

أَمَّا الْعَامَّةُ وَالذَّهْمَاءُ؛ فَقَدْ عَدَا لَهُمْ هَذَا الْمُحْتَرَقُ (!) قُدُوءٌ وَأُسُوءَةٌ (!)، فَحَرَقَ
بَعْضُهُمْ نَفْسَهُ فِي مِصْرَ!

وآخَرُ فِي مُورِيتَانِيَا!

وَبَعْضُهُمْ فِي السُّعُودِيَّةِ!!

وَكَذَا فِي الْيَمَنِ!!

وَهَكَذَا...

وَرَحِمَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْإِمَامَ ابْنَ جَرِيرِ الْقَائِلِ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (٦٢ / ٣) -:

«إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى ذِكْرُهُ - لَمْ يُرَخِّصْ لِأَحَدٍ فِي قَتْلِ نَفْسِهِ - بِحَالٍ -».

وَالْفَقْهُ الصَّحِيحُ يَقْتَضِي عَكْسَ مَا فَعَلَ هَؤُلَاءِ - جَمِيعاً - تَمَاماً؛ فَالرَّسُولُ

ﷺ قَالَ - فَيَمَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ - وَقَدْ غَلَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ تَقْسِيمِهَا -:

«صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»؛ وَذَلِكَ مِنْهُ ﷺ: «كَالتَشْدِيدِ لَغَيْرِ الْمَيِّتِ» - كَمَا قَالَ الْإِمَامُ

ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (٨٥ / ٥) -.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَاجِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْمُنْتَقَى» (٢٠٠ / ٣):

٢٩٤ — حَرَّمَ اللَّهُ الْعَمَلُ إِلَّا لِلْقَائِمِ مِنَ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِئَاتِ -

«وهذه سُنَّةٌ في امتِناعِ الأئمةِ وأهلِ الفضلِ مِنَ الصَّلَاةِ على أهلِ الكبائرِ على وَجهِ الرَّدْعِ والزَّجْرِ عن مثْلِ فعلِهِمْ.

وأمرٌ غيرُهُ بالصَّلَاةِ عَلَيْهِ دليلٌ على أَنَّ هُمْ حُكَمَ الْإِيْمَانِ لَا يَخْرُجُونَ عَنْهُ بِنِ أَحَدُثُوهُ مِنْ مَعْصِيَةٍ».

فانظر -بربك- كيف تَنعَكِسُ الصُّوْرُ -في حالاتِها-، وتَنقَلِبُ الْحَقِيقَةُ -في مَآلَاتِها- عند (هؤلاء)!

١٣- فَسُحِ الْمَجَالِ لِتَدْخُلَاتِ الدُّوَلِ الْأَجْنِبِيَّةِ! وإِمْلَأِ الشُّرُوطِ! واستِغْلَالِ الظُّرُوفِ!!

حَتَّى التَّلْوِيحِ -إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُبَاشَرَةُ!- بِالتَّهْدِيدِ!

وقد قَالَ سَمَاحَةُ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ فِي رِسَالَةِ «حَقُوقِ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ» (ص ٢٩-٣٠):

«وَلْيُعْلَمَ أَنَّ مَنْ يَثُورُ إِنَّهَا يَخْدُمُ أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ، فَلَيْسَتْ الْعِبْرَةُ بِالثَّوْرَةِ وَلَا بِالْإِنْفِعَالِ، بَلِ الْعِبْرَةُ بِالْحِكْمَةِ».

١٤- «مِنِ الْأَهْدَافِ الْخَفِيَّةِ وَرَاءَ إِقَامَةِ هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ، وَمِنِ الْمَآخِذِ عَلَيْهَا -فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ-: أَنَّهَا أَدَاةٌ وَسَبَبٌ لَتَفْرِيجِ حِمَاسِ الشُّعُوبِ؛ فَإِذَا خَرَجُوا وَصَاحُوا وَجَالُوا فِي الشَّوَارِعِ عَادُوا إِلَى مَنَازِلِهِمْ وَقَدْ ذَهَبَ شَيْءٌ كَبِيرٌ مِمَّا فِي صُدُورِهِمْ فَحَصَلَ لَهُمْ مِنَ الْعَنَاءِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ تَوْظِيفَ هَذَا الْحِمَاسِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَتَعَلُّمِ الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالِدُّعَاءِ وَالْإِعْدَادِ

لِلأَعْدَاءِ عَمَلًا بِقَوْلِهِ - تعالى -:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] ^(١).

١٥- «أَنَّ فِيهَا سَخَطًا عَلَى اللَّهِ وَتَسْخُطًا عَلَى الْقَدَرِ، [أَوْ بَابًا إِلَى ذَلِكَ]، ومعلومٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ» ^(٢).

وقد استغاثَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَبِّهِ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ...﴾ الآية [الأنفال: ٩].

وتَضَرَّعَ يَوْمَ بَذْرِ حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالصَّبْرِ عَلَى أَذَى الْمُشْرِكِينَ، وَلَمْ يَدْعُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِهِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُمْ زُلْزِلُوا وَمُسْتَهْتَمُ الصَّرَاءُ وَالْبَأْسَاءُ، فَهُوَ مُنَافٍ لِلصَّبْرِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ - تعالى - بِهِ عِنْدَ جَوْرِ السَّلَاطِينِ، وَحُدُوثِ النَّوَازِلِ وَالنَّكَبَاتِ.

١٦- «إِنَّهَا تَجْعَلُ لِلسُّفَهَاءِ وَلِلنِّسَاءِ وَلِلرُّوَيْبِضَةِ رَأْيًا، فَقَدْ يُلَبِّي طَلَبُهُ وَلَوْ كَانَ فِيهِ الشَّرُّ لِلأُمَّةِ وَيتَكَلَّمُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ بِأَمْرِ الْعَامَّةِ.

(١) مِنْ مَقَالِ كَتَبَهُ فُضَيْلَةُ الْاَخِ الشَّيْخِ سَعِيدِ هَلِيلِ الْعُمَر - حَفَظَهُ اللَّهُ -.

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٩٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٠٣١)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١١٢١)،

وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «أَمَالِيهِ» (٢٤٣)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْآدَابِ» (٧٢١) عَنْ أَنَسٍ.

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (١٤٦).

بل إن الغوغاءَ وأهل الشرِّ والنساءَ هم [في الغالب] الذين يتصدَّرونَ هذه المَظَاهِرَاتِ وهم الذين يَهْتَفُونَ بالناسِ وَيُشَجِّعُونَهُمْ^(١).

١٧- التأثيرُ السَّلْبِيُّ الكبيرُ على الناحيةِ الاقتصاديةِ لِلْبِلَادِ والأفرادِ؛ ممَّا سيكونُ له أثرٌ شديدٌ جدًّا على المجتمعِ -كُلِّهِ-؛ سوءاً، وإساءةً، وَضَعْفاً، وَوَهْنًا...

١٨- مُخَالَفَةُ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ»^(٢)؛ بِالتَّلَبُّسِ بِهَا يُضَادُّهُ وَيُنَاقِضُهُ مِنْ إِغْلَاقِ الطَّرِيقِ، وَسَدِّ الشَّوَارِعِ، وَ.. وَ..

١٩- الْوُقُوعُ فِي أَشَدِّ مِمَّا حَذَّرَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «إِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ»^(٣)؛ فَإِذَا مُنِعَ ذَلِكَ فِي الْأَسْوَاقِ -وهي أَمَاكِنُ التَّجَارَةِ الْحَلَالِ-؛ فَمَنْعُهُ فِي أَمَاكِنِ تَجْمُعِ الْمَظَاهِرَاتِ، وَالْحُشُودِ لَهَا -بُهْتَا فَاتِهَا، وَصِيحَاتِهَا- وهي مَنُوعَةٌ أَصْلًا وَفَرْعًا -أُولَى وَأُولَى.

قال الإمامُ البغويُّ في «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٣/ ٣٧٦):

«هَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ: مَا يَكُونُ فِيهَا مِنَ الْجَلْبَةِ، وَارْتِفَاعِ الْأَصْوَاتِ، وَالْفِتَنِ -مِنْ (الْهَوَسِ)، وَهُوَ: الْإِخْتِلَاطُ-».

وَكُلُّ ذَلِكَ -وَأَكْثَرُ- مَوْجُودٌ فِي هَذِهِ الْمَظَاهِرَاتِ؛ بَلْ لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَيْهِ...

(١) مِنْ مَقَالِ كَتَبَهُ الْأَخُ الشَّيْخُ سَعِيدُ هَلِيلِ الْعُمَرُ -حَفَظَهُ اللَّهُ-.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٦٥)، وَمُسْلِمٌ (٢١٢١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٣٢) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

حَرْبُ الْعَالَمِ الْاَلْفَايِتِ مِنْ الْمَظَاهِرَاتِ - بِالْاُولَةِ الْبَاهِرَاتِ - ————— ٢٩٧

مع توكيدنا - مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ - على إنكارِ الفسادِ، واستِنكارِ الظُّلمِ - وما إلى ذلك مِنْ صنائعَ، أو ذرائعَ تُؤَيِّدُهُ، أو تُوصِلُ إليه - ...

... وغيرُ ذلك مِنْ أسبابٍ ونتائجٍ يكفي العاقلُ بعضُها؛ ليستنكرَها
ويُنكرَها...



وختاماً أقول:

إِنَّ رَدِّي هَذَا - مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ - هُوَ - نَفْسُهُ - الصَّدُّ وَالضَّدُّ - لِكَلَامِ -
- وَفَتَاوَى! - لِشَيْخِ الْمُتَوَرِّينَ، وَمُقَدِّمِ الْمُهَيِّجِينَ - ابْنِ الثَّمَانِينَ! - الَّذِي تَتَسَابَقُ
قَنَوَاتُ الْفِتْنَةِ لِاسْتِضَافَتِهِ!! وَالْحُظُورَةُ بِشَرَفِ الْجُلُوسِ بَيْنَ يَدَيْهِ! وَتَعْمِيقِ النَّظَرِ
(!) فِي حَرَكَاتِ يَدَيْهِ! وَتَحْرُكَاتِ عَيْنَيْهِ!!!

وَالَّذِي رَعَمَ^(١) - بِالْجَهْلِ وَالْعُرُورِ - أَنْ: (السَّلَافِيَّةُ الْمُتَعَصِّبَةُ) وَ(الصُّوفِيَّةُ):
اتَّفَقَتَا عَلَى تَسْفِيهِ الثُّورَاتِ الْعَرَبِيَّةِ عَنِ التَّرْوِيجِ لـ: (ثِقَافَةِ سَامَةِ تَرْبُطِ الْفِتْنَةِ
بِالْخُرُوجِ عَلَى الْحُكَّامِ)!!

مُؤَكَّدًا (أَنَّ مَا يَقُومُ بِهِ السَّبَابُ الْعَرَبِيُّ - حَالِيًا - لَيْسَ مِنَ الْفِتْنَةِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ
الْإِسْلَامَ يَأْمُرُ بِإِزَالَةِ (الظُّلْمِ الَّذِي يُبَارِسُهُ الْحُكَّامُ فِي أَبْشَعِ صِفَاتِهِ)!

مُطَالِبًا بِالْعَمَلِ عَلَى: (بِنَاءِ دَوْلَةٍ مَدِينِيَّةٍ بِمَرْجِعِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ)، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ:
(مَبْدَأَ دِينِيَّةِ الدَّوْلَةِ) لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ!!!

قَائِلًا: (إِنَّ الظُّلْمَ وَإِضَاعَةَ حُقُوقِ النَّاسِ يُجِيزَانِ لِلشُّعُوبِ الْخُرُوجَ عَلَى
حُكَّامِهَا)!!

(١) وَمِنْ ضَمَنِ مَرَاعِمِهِ، قَوْلُهُ: (أَنَّ الْحَرِّيَّةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)!!

... فِي كَلَامِ إِنْسَانِيٍّ عَاطِفِيٍّ هَزِيلٍ؛ بَغَيْرِ أَدْنَى حُجَّةٍ وَلَا أَقْلٍ دَلِيلٍ!!!

وَلِي أَنْ أَسْأَلَهُ - أَوِ الْمُدَافِعَ عَنْهُ! -، أَوِ الْمُغْتَاطَ مِنْ كَلَامِي عَلَيْهِ:-

لَوْ أَنَّ ثَوْرَةَ الـ (facebook) - وَمَا وَرَاءَهَا! وَمَا بَعْدَهَا! - وَصَلَتْ بِطَرِيقَةٍ
- مَا - (!) إِلَى (الدَّوْلَةِ) = (المُسْتَضِيفَةِ!) لِهَذَا الشَّيْخِ الثَّمَانِينِيِّ!! - وَهَذَا مَا لَا
نَرْجُوهُ - قَطُّ - وَاللَّهِ - حَمَاهَا اللَّهُ وَسَائِرُ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ -؛ مَاذَا سَيَكُونُ مَوْقِفُهُ؟!

وَأَيْنَ سَتَسْتَجِبُهُ رِيحُهُ - وَلَا أَقُولُ: رِيَا حُهُ -؟!

وَأِنِّي لَأَذْكُرُهُ - بَعْدُ - بِأَمْرِ (قَدْ) يَسُرُّهُ (!) وَلَا يُفْرِحُنَا! بَلْ يُزْعِجُنَا، وَلَا يُقْلِقُهُ
(!) -، وَهُوَ دَعَوَاتِ (FaceBook) - جَدِيدَةٍ - مُتَكَثِرَةٍ - وَبِالْآلَافِ!! -؛ لِإِقَامَةِ
(ثَوْرَةِ الْحَرِّيَّةِ) - فِي (الدَّوْلَةِ) الْمُشَارِ إِلَيْهَا - حَمَاهَا اللَّهُ وَبِلَادِ الْمُسْلِمِينَ -، بِتَارِيخِ
(١٦/٣/٢٠١١)!!!-!

وَلْتَنْ مَرَّ هَذَا التَّارِيخُ عَلَى سَلَامَةٍ - بِفَضْلِ اللَّهِ -؛ لَكِنَّهُ قَدْ يَتَجَدَّدُ! - لَا قُدْرَ لَهُ
- مَرَّاتٍ وَمَرَّاتٍ!!

فَهَلْ سَيُسَجِّعُهَا هَذَا الشَّيْخُ الْمَفْتُونُ، بَلْ يُسَرِّعُهَا؟!

أَمْ سَيَكُونُ لَهَا بِالضُّدِّ؛ لاعتباراته السياسية - المعروفة! -؟!

أَمْ سَيَنْتَظِرُ بَدْءَ (شَبَابِ الْفَيْسِ بَوَك) حَتَّى يُفَجِّرُوهَا (هُم)! ثُمَّ يَكْشِفُ (هُوَ)
الْمُسْتَوْرَ، وَيَرْكَبُ الْمَوْجَةَ، وَيَصْعَدُ فَوْقَ الْأَكْتَافِ؟!

أَمْ سَيَكُونُ عَلَى طَرِيقَةٍ خَامِئِي (!) - الْإِنْتِقَائِيَّةِ الْهَوَى تَبْعاً لِلْمَصَالِحِ
الْمُتَأَرِّجَةِ! - فِي (تَحْرِيمِ!) مَظَاهِرَاتِ الْعِرَاقِ! ثُمَّ الْبَحْرَيْنِ! وَ(....)! وَإِبَاحَةِ
مَظَاهِرَاتِ مِصْرَ، وَتُونِسَ، وَ.. وَ؟!

أم ماذا؟!

والله ربنا - سبحانه - يقول: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٧١].

أي: «لو اتبع الحق أهواء الناس لصارت أمورهم فوضى؛ كل واحد يريد أن يستقل برأيه، ويكون متبوعاً، ولكن الله تولى بيان ذلك في كتابه، وسنة رسوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]»^(١).

والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وكتب

عالي بن الحسين بن علي بن عبد الله

الحلي لله تبارك وتعالى

عما - الإردن

٢٣/ صفر / ١٤٣٢ هـ - الموافق: ٢٧/ ١/ ٢٠١١ م^(٢)

(١) «الضيء اللامع» (٢/ ٣٩٠) لساحة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -.

(٢) ثم ردت عليه في مجالس متعددة؛ آخرها: ضحى يوم الجمعة: مُفتح شهر ربيع الأول، سنة ١٤٣٢ هـ - والله الحمد من قبل ومن بعد -.

(٣) ثم توقفت - بعد تسارع الأحداث والحوادث في الوطن العربي! - نحواً من خمسة أشهر - متأنياً، ومراقباً، وراجياً - ورجعت - بعد ذلك - في منتصف شهر رجب (١٤٣٢ هـ).

وكان أوان وضع القلم عن الجريان: ليومين بقيقاً من شهر رجب - من العام نفسه -.

وبه ختام تأليف هذا الكتاب، ونصحيته، ومراجعته.

حزب علماء الشريعة من المظاهرات - بالأدلة الباهتات - ٣٠١

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تحذير ونداء.....	٧
مقدمة.....	٩
معنى (التغيير) الشرعي:.....	١٢
الجزاء من جنس العمل:.....	١٣
وما أشبه الليلة بالبارحة:.....	١٥
الفتنة؛ متى تُدركُ:.....	١٦
من هم أهل (الاستنباط) الممدوحون:.....	١٧
فهم (الواقع) بضوابط الشرع:.....	٢٠
(السياسة) نوعان:.....	٢٢
هذا الكتاب؛ لماذا:.....	٢٤
حول أغلاط (الحكام):.....	٢٥
هل من (المظاهرات) ما هو (سلمي):.....	٢٦
هذا هو منهج النبي ﷺ، وأصحابه:.....	٢٧
وهذا - كذلك - نهج العلماء الربانيين:.....	٣٠
قواعد فقهية ضابطة:.....	٣١

الموضوع	الصفحة
أين هؤلاء من فقه (المآلات):	٣٢.....
من أغلاط الناس في باب الأمر والنهي:	٣٣.....
كلمة عادلة لعالمٍ خبير:	٣٤.....
الحزبيون العاطفيون، و(عنترائهم):	٣٥.....
﴿أَتَوَصَّوْا بِهِ...﴾:	٣٩.....
نعم؛ إنها الفتنة:	٣٩.....
الصبر .. الصبر:	٤١.....
هل للكثرة وزنٌ في الشرع:	٤٣.....
وَبَعْدُ:	٤٤.....
١- مُنَاصِحَةُ الْعُمُومِ؛ مِنْ كُلِّ حَاكِمٍ وَمَحْكُومٍ	٤٧.....
النصيحة لأئمة المسلمين:	٤٨.....
الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ، وله آثاره السيِّئات:	٤٩.....
من نصائح علمائنا الربَّانيِّين:	٥٦.....
نصيحة الإمام الشَّعْبِيِّ للحجَّاج:	٥٧.....
بَيْنَ الرَّاعِي والرَّعِيَّة:	٦٠.....
بَيْنَ الْحَاكِمِ و(بطانته):	٦٤.....
٢ - تَاصِيَلَاتٌ فِي حُكْمِ الْمَظَاهِرَاتِ	٦٧.....
خطورة اتِّباع الهوى:	٦٨.....
نبذة تاريخية حول (المظاهرات):	٧٠.....

الموضوع	الصفحة
المنهج النبوي في إنكار المسلمين المنكر:	٧١
المظاهرات من فعائل (الغوغاء):	٧٢
بعض المظاهرات (التاريخية)، وأثارها:	٧٤
أقسام المظاهرات - من حيث النوع :-	٧٥
هل للوسائل حكم المقاصد:	٧٥
بين (البدع)، و(المصالح المرسلة):	٧٦
حكم (المظاهرات) لأمر ديني:	٨٠
عودة إلى حكم المظاهرات (السلمية):	٨١
٣ - رد على الشبهات	٨٥
شبهتان أخيرتان (واقعتان) -جدا-:	٩٥
حجة (عقلية) ناقضة لمجيزي (المظاهرات):	١٠١
فرح (الغرب) بما يجري في بلاد (العرب):	١٠٣
ولكن؛ هل يُجيزون (كل!) المظاهرات:	١٠٣
لماذا لا تتوجهون بمظاهراتكم إلى الدولة اليهودية المسخ:	١٠٤
٤ - من شبهات الحركيين الواهية -العامة-:	١٠٧
الانهمامية؛ كيف تكون:	١٠٧
الجهاد (الحق):	١٠٩
بين (الأعداء)، و(أولياء الأمور):	١١١
من (ضوابط) الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر:	١١٣

الموضوع	الصفحة
الفتن العصرية - عندهم ! - من مدد الله:	١١٨
الموقف من (ولي الأمر) ضمن ضوابط الشرع:	١١٩
٥ - فتاوى علماء العصر الكبار، الذين هم للحق منار.....	١٢٣
سماحة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -	١٢٥
سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ -	١٣٩
سماحة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -	١٤٧
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.....	١٥٧
بيان من (هيئة كبار العلماء) - في المملكة العربية السعودية -	١٥٩
فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله -	١٦٥
٦ - فتاوى لعلماء آخرين	١٧٧
فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - رَحِمَهُ اللهُ -	١٧٧
سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ - حفظه الله -	١٨٠
فضيلة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -	١٨٢
فضيلة الشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصين - حفظه الله -	١٨٥
فضيلة الشيخ ربيع بن هادي - سدده الله -	١٩١
فضيلة الشيخ صالح بن غصون - رَحِمَهُ اللهُ -	١٩٣
فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله -	١٩٧
فضيلة الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله -	١٩٩
فضيلة الشيخ أحمد النجدي - رَحِمَهُ اللهُ -	٢٠١

حَدِيثَاتُ الْعُلَمَاءِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمَطَاهِرَاتِ - بِالْأُدْوَةِ الْبَاهِرَاتِ - ٣٠٥

الموضوع

الصفحة

- فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي - حفظه الله - ٢٠٣
- ٧ - فتاوى علمية أخرى ٢٠٥
- فضيلة الشيخ عبد العزيز بن ندى العتيبي - حفظه الله - ٢٠٥
- فتوى الشيخ عبد المالك رمضان - حفظه الله - ٢١٢
- الشيخ محمد علي فركوس - حفظه الله - ٢٢٣
- فضيلة الشيخ عبد العزيز البرعي - حفظه الله - ٢٢٨
- فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله الإمام - حفظه الله - ٢٣٢
- فتوى الشيخ محمد سعيد رسلان - حفظه الله - ٢٣٧
- فتوى الشيخ أبي إسحاق الحويني - حفظه الله - ٢٣٨
- فتوى الشيخ محمد حسان - حفظه الله - ٢٣٩
- وأخيراً... حول (الفتاوى) - أيضاً! - ٢٤١
- ٨ - تنبيه مهم - حول تداعيات (أحداث مصر) - ٢٤٥
- ٩ - نصيحة إلى السلفيين في (مصر) - بعامة - ٢٥١
- أحداث (مصر) ليس لها سابقة: ٢٥٢
- ضوابط (العمل السياسي) - الشرعي - : ٢٥٣
- مصر بحاجة إلى دعوة، وتعليم: ٢٥٥
- حقيقة بعض (الجماعات الحزبية): ٢٥٦
- من تناقض (السياسيين) - العصريين - : ٢٥٨
- كلمات ذهبيّة؛ فاعملوا بها: ٢٥٨

الموضوع	الصفحة
(ميدانكم) الحقيقي، هو: ميدان الدعوة إلى الله:	٢٦٠
(مِصر) أم العالم؛ فكونوا على قَدَرِ المسؤولية:	٢٦١
لا تُضَيِّعُوا الفُرْصَةَ - بالحق -:	٢٦٢
هذه دعوتنا (السلفية) النَّقِيَّةُ؛ عِلْمًا، وَعَمَلًا:	٢٦٤
١٠ - مناطُ مَنعِ (الخُرُوجِ)، وَقَبُولِ (الْمُتَغَلِّبِ) - معاً - واحدٌ:	٢٦٧
١١ - وَبَعْدُ؛ لِمَاذَا لَا يَلْجَأُ (أَهْلُ السُّنَّةِ) فِي إِصْلَاحِهِمْ إِلَى الْحَلِّ السِّيَاسِيِّ، أَوِ الْحَلِّ الدِّمُومِيِّ؟!	٢٧١
الحاجة إلى الجانب السياسي:	٢٧١
قيام دعوات إسلامية للإصلاح:	٢٧٢
أصل الانحراف والخلل:	٢٧٣
هذا هو منهج الأنبياء:	٢٧٣
قَارِئُوا بِإِنصَافٍ وَعَدْلٍ:	٢٧٤
أثر صلاح الرَّاعِي على الرعيَّة:	٢٧٦
مِنْ أسباب الهلاك:	٢٧٦
إصلاح الأنفس هو السَّبِيلُ الوحيد:	٢٧٨
الحزبيُّون الحركيُّون وحالهم في (العِلْمِ)، و(الدَّعوة):	٢٧٩
خطر الغفلة عن حاجة المدعوِّين:	٢٨٠
طاعةُ ولي الأمر في حُدُود طاعتهِ لله:	٢٨١
كما تَكُونُوا يُؤَلَّ عَلَيْكُمْ:	٢٨٢
أُسْئَلُهُ وَ.. أَجُوبُهَا:	٢٨٤

حَقِّقْ بِرَأْسِ الْعِلْمَاءِ إِلَى التَّقَاتِ مِنْ الْمُنَاطَرَاتِ - بِالْأَدْلَةِ الْبَاهِتَاتِ - ٣٠٧

الموضوع	الصفحة
واجب الوقت؛ لا تُصَيِّعُوهُ:	٢٨٦
هي (فرصة)؛ فهل (نستغلها!) :	٢٨٧
الخاتمة - رَزَقَنَا اللهُ حَسَنَهَا -	٢٨٩
وختاماً أقول:	٢٩٨
فهرس المحتويات	٣٠١



تم بحمد الله

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com